التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الرابع

دار القلم

دمشق



التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

تطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: فصل

الخبرُ مُفردٌ/ وجُملة، والمفردُ مُشتقٌّ وغيرُه، وكلاهما مُغايرٌ للمبتدأ [٢: ٣٠/أ] لفظاً مُتَّحِدٌ به معنًى، ومُتَّحِدٌ به لفظاً دالٌّ على الشهرةِ وعدمِ التَّغيُّر، ومُغايرٌ له مطلقاً دالٌّ على التَّساوي حقيقةً، أو مَجازاً، أو قائمٌ مَقامَ مُضافٍ، أو مُشْعِرٌ بِلُزومِ حالٍ تُلْحِق العينَ بالمعنى، والمعنى بالعينِ مَجازاً.

ولا يَتَحَمَّلُ غيرُ المُشتقِّ ضميراً ما لم يُؤَوَّلْ بِمُشْتَقٍّ، خِلافاً للكِسائيِّ، ويَتَحَمَّلُهُ المُشْتَقُّ خَبَراً أو نَعْتاً أو حالاً ما لم يَرفَعْ ظاهراً لفظاً أو مَحَلاًّ، ويَسْتَكِنُّ الضميرُ إنْ جَرى مُتَحَمِّلُه على صاحبِ معناه، وإلا بَرَزَ، وقد يَسْتَكِنُّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وِفاقاً للكوفيين.

ش: قسم المصنفُ[١] خَبَرَ المبتدأ إلى قسمين: مُفردٍ وجُمْلة، وذَكَرَ أنَّ المفردَ ما تَسَلَّطَتْ عواملُ الأسماء على لفظِه عارياً من إضافةٍ وشِبْهِها، أو مُلْتَبِساً بأَحَدِهما، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌو صاحبُك، وبِشْرٌ قائمٌ أبوه، وذَكَرَ أنَّ قولك: «قائمٌ أبوه» من هذا الكلام ليس بجملةٍ عند المحققين، وذَكَرَ أنَّ الجملة ما [تضمن جزأين ليس][٢] لعواملِ الأسماءِ تَسَلُّطٌ على لفظِهما أو لفظِ أحدهما، نحو: زيدٌ أبوه عمرٌو، وبِشْرٌ حَضَرَ أخوه. وهذا التقسيمُ عليه جُمهورُ النحويين.

وذهب أبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ[٣] إلى أنَّ الإخْبارَ بالظَّرفِ أو المجرور

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٢) تتمة من شرح المصنف.

(٣) هذا المذهب ليس في كتابه «الأصول». وقد ذكر الفارسي في العسكريات ص١٠٥ أنه =

قِسْمٌ برأسه، ليسَ مِن قَبيل المفردِ ولا مِن قَبيلِ الجملة. ذكر ذلك عنه أبو عليّ الفارسي في الشِّيرازيّات[1] والعَسْكَريات[2]، وزَعم أنه مذهبٌ حَسَن، فإذا قلت: زيدٌ في الدار، أو زيدٌ أمامَك، فهو تركيبٌ برأسه، وليس من تركيب الاسمِ مَعَ الاسم، ولا من تركيبِ الاسمِ مَعَ الفعل.

واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب عاملتْهما مُعاملةَ غيرِ المفرد وغيرِ الجملة، بدليلِ قولِهم: إنَّ في الدار زيداً، ولو قلت: إنَّ[3] اسْتَقَرَّ في الدار زيداً، أو إنَّ مُسْتَقِرّ في الدار زيدٌ، لم يَجْزْ ذلك، فلو كان الظرفُ أو المجرور بمنزلةِ مُسْتَقِرٌ أو اسْتَقَرَّ لم يَجُزْ تقديمُه على اسمِ إنَّ، كما لا يجوز تقديمهما[4]، وقد جاز ذلك، فدلَّ على أنَّهما ليسا بمنزلتهما.

قال بعضُ أصحابنا: «والصحيحُ أنَّ تركيب الاسمِ والظرفِ أو المجرورِ لا بُدَّ له أن يكون في الأصل راجعاً إلى تركيبِ الاسمِ مَعَ الاسم، أو الاسمِ مَعَ الفعلِ، وإنما وَجْهُ جعلِه نوعاً ثالثاً مخالفةُ حُكْمِه بعدَ الحذفِ لحُكْمِه قبلَ الحذفِ فيما ذكرناه، ومخالفةُ الحُكْم لا يَلزمُ عنها مُخالفةُ التركيب؛ ألا ترى أنك إنْ راعيتَ المحذوفَ وقَدَّرْتَه كان الاسمُ المبتدأُ مُركباً مَعَ ذلك العاملِ المحذوفِ على حَسَب ما تُقَدِّرُهُ مِنِ اسمٍ أو فِعْل؛ وإن لم تُراعِ المحذوفَ لقيامِ الظرفِ والمجرور مَقامَه وَجَبَ أنْ يكونَ الرَّعْيُ[5] للظرفِ والمجرورِ القائمينِ مَقامَ المحذوف، والظرفُ اسمٌ، فيلزمَ أن يكون المبتدأُ والظرفُ مِن قَبيلِ تركيبِ الاسمِ مَعَ الاسمِ والحرف.

= ذهب إلى هذا في بعض كتبه، ولم يسمّه.

(١) لم أقف عليه في النسخة التي عندي من الشيرازيات. وقد ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٤ والأبذي في شرح الجزولية ص٨٨٥.

(٢) العسكريات ص١٠٥.

(٣) إنَّ: سقط من ك.

(٤) ك: تقديمها.

(٥) ك: الراعي.

والصحيحُ عندي/ أنَّ الرَّعْيَ في هذا وأمثالِه إنما هو للمحذوف لا [٢: ٣٠/ب] لِلَّفْظِ القائم مَقامَه؛ ألا ترى أنَّ قولَك: سُبحانَ اللَّهِ، ومَعاذَ اللَّهِ، وأشباهَهُما من قَبيل ما تَرَكَّبَ فيه الاسمُ مَعَ الفِعْل، مَعَ أنَّ الأفعالَ الناصبةَ لها لا تَظْهَرُ لقيامِها مَقامَها، ولو كان الرَّعْيُ هنا لِلْقائم مَقامَ المحذوف لكان الكلامُ اسماً واحداً غيرَ مُسْنَد، وذلك شيءٌ لا يَسُوغ القولُ به» انتهى كلامه.

والذي يُرَدُّ به على ابن السَّرَّاج أَنَّا إذا قلنا: إنَّ في الدارِ زيداً، أو إنَّ أمامَك بَكْراً، لا يُقَدَّرُ العاملُ في الظرف والمجرور[١] مُتقدماً عليهما؛ إذْ ليس موجوداً في اللفظ، فنقولَ هو مُقَدَّمٌ في اللفظ مُؤَخَّرٌ في المعنى، فيلزم منه الفصلُ بينَ إنَّ واسمِها، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو في المعنى والرتبة بعدَ المبتدأ، والظرفُ والمجرورُ المُقَدَّمانِ قبلَ المبتدأ دالَّان عليه، والدالُّ على الشيء غيرُ الشيء، ولذلك لم يَجُزْ: في الدارِ نفسُه زيدٌ، ولا: فيها أجمعون قومُك؛ لأنَّ التوكيد لا يتقدم على المؤكَّد، وجاز «إنَّ في الدار زيداً» لأنَّ الظرفَ ليس هو الخبرَ في الحقيقة، إنما هو مُتَعَلِّقٌ بالخبر، والخبرُ منويٌّ في موضعِه، ولذلك عَدَلَ س[٢] في قولهم: فيها قائمٌ رَجُلٌ، و[٣]:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ ....

إلى أنْ جَعَلَها حالاً من نكرة، ولم يجعلها حالاً من الضمير الذي في الخبر؛ لأنَّ الخبر مُؤخرٌ في النِّيَّة، وهو العامل في الحال، وهو معنويٌّ، والحالُ لا تتقدم على العامل المعنوي[٤]، فهذا يدلُّ على أنَّ الظرف والمجرور ليس هو الخبرَ في الحقيقة. وسيأتي الكلامُ على تمامِ هذه

---

(١) س: أو المجرور.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) عجزه: «يلوحُ كأنه خِلَلُ». وقد نسب إلى كثير عزة. وهو بيت مفرد في ديوانه ص٥٠٦. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٤) المعنوي: سقط من ك.

المسألةِ ـ إنْ شاء اللَّهُ ـ عندَ تَعَرُّض المصنف لشيءٍ من هذا في هذا الباب.

وتَلَخَّصَ مما ذكرناه أنَّ الظرفَ والمجرورَ ليس من قَبيل ما هو قسمٌ برأسه؛ إذْ لا يجوز تقديمُ العامل فيهما على اسم «إنَّ»[1] تقديراً، بل نُقَدِّرُه مؤخراً، وإذا قَدَّرناه مؤخراً فهل يُقَدَّرُ باسمِ فاعلٍ أو فِعْل؟ سيأتي الكلامُ في ذلك إنْ شاء الله.

وقولُه **والمفردُ مشتقٌ وغيرُه** المشتقُّ هو المبنيُّ من المصدر أو من الاسم غيرِ المصدر دالًّا على ما اشْتُقَّ منه وعلى المحلِّ القائم به معنى المصدر، والاسمُ غيرُه، مثالُه: ضارِبٌ ومضروب ومضرب[2] ونحو ذلك، فهذه مبنياتٌ من المصدر ـ وهو الضَّرْب ـ ودالةٌ عليه وعلى المحلِّ الذي قام به معنى المصدر؛ إذ معنى المصدر موجودٌ فيها كلِّها. ومثالُ ما بُني من الاسم غيرِ المصدر قولُهم: أَظْفَرُ[3]، هو مأخوذ من الظُّفُر، وليس الظُّفُر مصدراً، وهو دالٌّ على محلٍّ قام به معنى ذلك الاسم.

وقال المصنف في الشرح[4]: «المرادُ هنا بالمشتقِّ ما دَلَّ على مُتَّصِفٍ مَصُوغاً من مصدرٍ مُستعملٍ أو مُقَدَّر، نحو: ضارِب ومضروب وحَسَنٍ وأَحْسَنَ منه، ورَبْعةٍ[5] وحَزَوَّرٍ[6] وقُفاخِرٍ[7] من الصفات التي لا مَصادرَ لها ولا أفعال، فَيُقَدَّرُ لها مصادرُ كما تُقَدَّرُ للأفعال[8] التي لم تستعمل لها مَصادِر. وغيرُ المشتقِّ ما عَرِي مما رُسِمَ به المشتقُّ» انتهى.

---

(١) إنَّ... يقدر باسم: سقط من ك.

(٢) ومضرب: سقط من س.

(٣) رجل أظفر: طويل الأظفار عريضها.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٥) الربعة: المعتدل القامة من الرجال والنساء.

(٦) الحزور: الغلام الذي قارب البلوغ.

(٧) القفاخر: التارُّ الناعم الضخم الجثة.

(٨) في النسخ كلها: «الأفعال»، صوابه في شرح المصنف.

والذي نقول/ أنَّ رَبْعةَ وحَزَوَّراً وقُفاخِراً ليست بمشتقةٍ من مصادرَ [٢: ٣١/أ] أُهمِلت، ولا نُقدر لها مصادرَ، وإن كانت تُستعمل أوصافاً، لأن الإخبارَ بها لا يَستلزمُ اشتقاقَها؛ إذ المُخْبَرُ به يكونُ مشتقًّا وغيرَ مشتقٍّ، فإن اسْتُعْمِلَتْ نُعوتاً أو أخباراً رافعةً ما بعدها فنقول ليست مُشتقَّة، ولكنها أُجْرِيَتْ مُجْرى المشتقّ، وقد قال المصنف ذلك في باب النعت[١]، قال لمَّا قَسَّم النعت إلى مفرد وجملة قَسَّم المفرد لمشتقٍّ لفاعلٍ أو مفعول، ولجارٍ مَجْرى المشتق أبداً، ولجارٍ مَجْراه في حال دونَ حال. فذكر من الجاري مجراه أبداً قولهم: لَوْذَعِيّ بمعنى فَطِن، وجُرْشُع بمعنى غليظ، وصَمَحْمَح بمعنى شديد، وشَمَرْدَل بمعنى طويل، وذِي بمعنى صاحب، وغيرَ ذلك، فَكذلك نقول إن رَبْعةً وحَزَوَّراً وقُفاخِراً هي جاريةٌ مَجْرى المشتقّ، فرَبْعةٌ بمعنى مُسْتَوي القامة، وحَزَوَّر بمعنى [مقارب البلوغ][٢]، وقُفاخِر بمعنى [حَسَن الخَلْق][٢].

وقوله **وكلاهما** ـ أي: المشتقُّ وغيرُ المشتق ـ **مغايرٌ للمبتدأ لفظاً متحدٌ به معنًى** نحو: زيدٌ قائمٌ، وهذا بكرٌ.

وقوله **ومتحدٌ به لفظاً دالٌّ على الشُّهرة وعدمِ التغيُّر** فمثالُه مشتقًّا قولُ بعض طيئ[٣]:

خَليلي خَليلي دُونَ رَيْبٍ، وربَّما   أَلانَ امرؤٌ قَوْلاً، فَظُنَّ خَليلا

وقال علقمة[٤]:

ومُطْعَمُ الغُنْمِ يومَ الغُنْمِ مُطْعَمُهُ   أَنَّى توجَّه، والمحرومُ مَحْرُومُ

(١) شرح التسهيل ٣: ٣١٣، ٣١٤.
(٢) تتمة يستقيم بها السياق، وفي موضعها بياض في س، وقد سقطت من بقية النسخ.
(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٤.
(٤) البيت في ديوانه ص٦٦ والمفضليات ص٤٠١ وشرحها للتبريزي ص١٦١٨ والعين ٨: ٣٩٩ وتهذيب اللغة ١٥: ٥٥٢ واللسان (أنى).

وقولُهم: المشؤومُ مَشْؤُومٌ. ومثالُه غيرَ مشتقٌ قولُه(١):

أنا أبـو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري

وقالوا: «كان ذلك والناسُ ناسٌ»(٢)، وقال(٣):

إذِ النـاسُ نـاسٌ، والبـلادُ بِغِـرَّةٍ وإذا أُمُّ عَمَّـارٍ صَديـقٌ مُساعِفُ

وذكر الخليل: «أنتَ أنتَ»(٤)، وقال الشاعر(٥):

هـذا رجـائي مـصـر عـنـد عـابـرة وأنتَ أنتَ، وقد ناديتُ من كَثَبِ

وأنشد أبو زيد(٦):

رفَوْني، وقالوا: يا خُوَيلِدُ لم تُرَعْ فقلتُ، وأنكرتُ الوجوهَ: هُمُ هُمُ

فهذا ـ وإن اتَّحد بالمبتدأ لفظاً ـ فإنه فيه من حيثُ المعنى زيادةٌ بها صَحَّ أن يقع خبراً، فكأنه قال: خليلي هو الخليل المصافي الذي لا يتغير في حضور ولا غَيْبة. وشِعري هو الشِعر المعروف بالجزالة والجودة. وكذلك باقيها، هو على معنى أنه على حاله، لم يتغير، فلذلك أفاد. وقد

---

(١) هو أبو النجم. والبيت في ديوانه ص٩٩ وإيضاح الشعر ص٣٥٣، وفيه تخريجه.

(٢) أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف. انظر عيون الأخبار ٤: ١١٥.

(٣) هو أوس بن حجر. والبيت في ديوانه ص٧٤ وتهذيب اللغة ٢: ١١١ والخصائص ٣: ٣٣٧ واللسان (سعف). المساعفة: المساعدة والمواتاة والقرب في حسن مصافاة. وإذ الناس ناس أي: إذ الناس أحرار.

(٤) الكتاب ٢: ٣٥٩، ٣٦٠. أي: أنت الذي أعرف. ولم ينسب فيه للخليل.

(٥) البيت في الخصائص ٣: ٣٣٧، وصدره فيه: هذا رجائي وهذي مصر عامرة. وأنت أنت أي: وأنت المعروف بالكرم.

(٦) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٢١٧ والفاخر ص١٣ وتهذيب الألفاظ ص٥٨١ والخصائص ٣: ٣٣٧ واللسان (رفأ) و(رفو) والخزانة ١: ٤٤٠. وفي شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٣٧ ـ ٣٨ أنّ «رقوني» في البيت صحفها قعنب بن محرز، وإنما هي «رفوني» بالفاء. قلت: هو بالفاء في المصادر والمراجع المذكورة. ورفوني: سَكّنوني. وهم هم أي: هم الذين أعرفهم بالشر والنُّكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا.

جاء في جملة الجزاء نظير جملة الشرط، نحو: «فمن كانت هِجرتُه إلى اللّهِ ورسولِه فهجرتُه إلى اللّهِ ورسولِه»[1]، المعنى: فقد وقعتْ مَوْقِعَها لِما تَحصَّل فيها من جزيل/ الثواب. [٢: ٣١/ب]

وقوله **ومُغايرٌ له مطلقاً دالٌّ على التساوي حقيقةً أو مَجازاً** مثالُ الأول قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[2]، وعَنى بالتساوي التساويَ في الحكم، أي: وأزواجُه في التحريم والاحترام مثلُ أمهاتهم. ومثالُ المجاز قولُه[3]:

ومُجاشِعٌ قَصَبٌ هَوتْ أجوافُها ... لو يُنْفَخُون من الخُؤُورة طارُوا

وقوله **أو قائمٌ مَقامَ مضافٍ** مثالُه: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ﴾[4]، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[5]، التقدير: ذَوو درجات، وبِرُّ مَنْ آمَنَ. قال المصنف[6]: «ويدخل في هذا ـ أي: في القائم مقام المضاف ـ الدالُّ على التساوي مجازاً، فيُقدر «مِثْلٌ» مضافاً إلى الخبر في قولهم: زيدٌ زهيرٌ، ومُجاشِعٌ قَصَبٌ، ونحو ذلك» انتهى.

وقوله **أو مُشْعِرٌ[7] بلزومِ حالٍ تُلْحِقُ العينَ بالمعنى والمعنى بالعينِ مَجازاً** مثالُ الأول: زيدٌ صَوْمٌ، تريد المبالغة، جعلتَه نفسَ الصوم، ولا يُراد بذلك: ذُو صَوْم؛ لأنَّ صاحب الصفة يَصدُق على القليل والكثير، وزيدٌ صومٌ لا يصدُق إلا على المُدْمِن الصوم.

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان [الباب ٤١] ١: ٢٠ وفي كتب أخرى في صحيحه. وأخرجه أيضاً مسلم، وغيرهما. انظر ـ إن شئت ـ المعجم المفرس لألفاظ الحديث النبوي (هجر) ٧: ٦٥ وجامع العلوم والحكم ١: ٥٩.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٦.

(٣) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٨٧٣ وتهذيب اللغة ٦: ٤٩١ وشرح التسهيل ١: ٣٠٥. والمعنى: هم بمنزلة قصب جوفه هواء، أي: خال، أي: لا فؤاد لهم.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٠٥.

(٧) في النسخ كلها «مشعراً» صوابه في الفص.

ومثالُ الثاني: نهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ، ومنه ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًاۚ﴾[1]، وأنشد س[2]:

أما النهارُ ففي قَيد وسِلْسِلةٍ والليلُ في جَوْفِ مَنْحُوتٍ من الساجِ

ومنه: شِعْرٌ شاعرٌ، ومَوْتٌ مائتٌ. هذه كلها مُثُل المصنف في شرحه[3]. وهذا التقسيمُ في الخبر المفرد تكثيرٌ من المصنف.

وقد قسَّمه أصحابنا[4] إلى ثلاثة أقسام: قسم هو الأول، نحو: زيدٌ أخوك. وقسم يتنزل منزلته من جهة المعنى، نحو: زيدٌ حاتمٌ جوداً. وقسم واقع موقع ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور، نحو: زيدٌ أمامَك، وزيدٌ في الدار. وهذه الأقسام التي كَثَّر بها المصنف راجعةٌ إلى القسمين الأوَّلَين من تقسيم أصحابنا في التحقيق.

وقولُه **ولا يتحمل غيرُ المشتقِّ ضميراً** مثالُه: هذا أَسَدٌ، تشير إلى السَّبُع، فأَسَدٌ جامدٌ لا ضمير فيه.

وقولُه **ما لم يُؤَوَّلْ بمشتقٍّ** يعني: فيتحمل إذْ ذاك الضمير، ويرتفع به، فإذا قلت: زيدٌ أسدٌ، تريد به معنى «شُجاع» فإنه فيه ضمير يعود على المبتدأ. ومن ذلك قول العرب: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون[5]، ومررتُ

---

(١) سورة يونس، الآية: ٦٧.

(٢) نسب البيت في شرح أبيات سيبويه ١:٢٣٦ ـ ٢٣٧ لجرنفش بن يزيد بن عَبْدة الطائي، ونسب في الكامل ص١٣٥٦ لرجل من أهل البحرين من اللصوص. وهو في الكتاب ١:١٦١ والمقتضب ٤:٣٣١ والمحتسب ٢:١٨٤ وتحصيل عين الذهب ص١٣١ والإفصاح للفارقي ص١٣٤. الساج: شجر من شجر الهند أسود.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٤) انظر التوطئة ص٢١٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٤٤ والجزولية ص٩٤ ـ ٩٥ وشرحها للشلوبين ص٧٤٦ ـ ٧٤٧ وللأبذي ص٨٨٢ ـ ٨٨٥ وللورقي ١:٤٦٣ ـ ٤٦٥ والمحصل ص٨٦٧ ـ ٨٧٥.

(٥) الكتاب ٢:٣١ وشرح الكافية الشافية ص٣٤١.

بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه[1]، فعَرَبٌ وعَرْفَجٌ جامدان إلا أنهما مؤوَّلان بالمشتقّ، فعَرَبٌ أُوِّلَ بِفُصَحاءَ، وعَرْفَجٌ أُوِّلَ بِخَشِنٍ، فلذلك تَحملا ضميراً، وأُكِّدَ ذلك الضميرُ المرفوع بقولهم: «أجمعون» وبقولهم: «كلُّه»، وهما مرفوعان، فعلى هذا تقول: هذا القاعُ عَرْفَجٌ كلُّه، فيكون كلُّه تأكيداً للضمير المستكنّ في عَرْفَجٍ لأنه ضُمِّن معنى خَشِنٍ. وكذلك: هؤلاء عَرَبٌ أجمعون؛ لأنه ضُمِّن معنى فُصَحاء.

ولتأويله بمعنى المشتقّ إذا أُسند إلى ظاهرٍ رَفَعَه، فأجاز س[2] أن تقول: مررتُ برجلٍ أَسَدٍ أبوه، بالجر إذا أردتَ/ أن تجعله شديداً مثلَه، [٢: ٣٢/أ] فإذا قلت: مررتُ بدابَّةٍ أَسَدٌ أبوها، لم يكن عند س[3] إلا الرفع؛ لأنك تُخبر بأنَّ أباها هو السَّبُع. ومن ذلك قول الشاعر[4]:

وليلٍ يقولُ الناسُ مِن ظُلُماتِهِ ... سَواءٌ صَحيحاتُ العُيونِ وعُورُها

كأنَّ لنا منه بيوتاً حصينةً ... مُسُوحاً أعاليها وَساجاً كُسورُها

أَوَّلَ مُسُوحًا وساجاً بـ «سُود»، فرَفع بهما الظاهر. وإذا رَفع الظاهرَ لِتَأَوُّله بمشتق فَرَفْعُ المضمرِ أَولى؛ إذ قد وجدنا ما لا يَرفع الظاهرَ، ويَرفع المضمرَ، كأَفْعَلِ التفضيل في أكثر الكلام.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤ والإيضاح العضدي ص٣٨ وشرح الكافية الشافية ص٣٤١. القاع: ما انبسط من الأرض. والعرفج: من شجر الصيف، ليِّن أغبر له ثمرة كالحَسَك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩.

(٤) هو مُضَرِّس بن ربعي الأسدي، أو شبيب بن البرصاء، أو عوف بن الأحوص الكلابي، أو الأعشى. ديوان الأعشى ص٤٢٣ والحماسة البصرية ٢: ٢٤٢ ـ ٢٤٤ ـ وفيها تخريج القصيدة، والثاني ليس فيها ـ وشرح التسهيل ١: ٣٠٦ و٣: ٣١٥ والخزانة ٥: ١٨ ـ ٢٣ [٣٣٤]. المسوح: جمع مِسْح، وهو البلاس، فارسي معرب، ينسج من الشعر الأسود. والكسور: جمع كِسْر، وهو أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث يُكسر جانباه. والساج: شجر من شجر الهند أسود.

قال المصنف في الشرح[1]: «وإذا رفع الجامدُ لتأوُّله بمشتقٍّ ضميراً وظاهراً جاز أن يَنصب تمييزاً وحالاً[2] بعدَه، كقول الشاعر[3]:

تُخَبِّرُنا بأنَّك أَحْوَذيٌّ   وأنتَ البَلْسَكاءُ بنا لُصوقا»

والبَلْسَكاء: حَشيشة تَلصق بالثياب كثيراً.

وقولُه **خلافاً للكسائي** هذا راجع للمسألة الأولى، وهي قولُه: «ولا يَتحمل غيرُ المشتقِّ ضميراً» لا للمسألة الثانية، وهي قولُه: «ما لم يُؤَوَّل بمشتقٍّ». وذكر المصنف هنا الخلاف منسوباً إلى الكسائي، قال المصنف[4]: «وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابُه[5] إلى الكسائي دُونَ تقييد فعندي استبعادٌ لإطلاقه إذْ هو مجرد عن دليل، والأَشبهُ أن يكون حَكم بذلك في جامد عُرف لمسماه معنًى ملازم لا انفكاك عنه، كالإقدام والقوة للأَسَد، والحرارة والحُمْرة للنار» انتهى. وهذا الذي قَيَّده به هو تأويله بالمشتق، فيكون إذ ذاك مما لا خِلافَ فيه.

وقد نَقل صاحب البسيط وصاحب كتاب الإنصاف[6] الخلافَ في هذه المسألة منسوباً للكوفيين والرُّمَّاني لا للكسائي وحده. ومن الأقوال ما هو ضعيف جداً كهذا القول، وكم للكوفيين من قولٍ ضعيفٍ ودَعاوٍ لا يقوم على شيء منها دليل، من ذلك دعواهم أنّ «مُنْذُ» أصلها: مِنْ إذ[7]، ودعواهم أنّ «كم» أصلها كاف التشبيه وما الاستفهامية[8]، ودعواهم أنّ

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٠٦.
(٢) في النسخ كلها «وحال» صوابه في شرح المصنف.
(٣) هو أبو العَمَيْثَل. والبيت في تهذيب اللغة ١٠:٤٢٥ ـ ٤٢٦ واللسان (بلسك).
(٤) شرح التسهيل ١:٣٠٧.
(٥) انتسابه: سقط من س.
(٦) الإنصاف ص٥٥ ـ ٥٧ [المسألة السابعة]. وانظر التبيين ص٢٣٦ ـ ٢٣٨.
(٧) الإنصاف ص٣٨٢ ـ ٣٩٣ [المسألة ٥٦].
(٨) الإنصاف ص٢٩٨ ـ ٣٠٣ [المسألة ٤٠].

«اللهُمَّ» أصله: يا أَللهُ أُمَّنا بخير[1]، وغير ذلك.

وقد رُدَّ هذا المذهبُ بأنه لو تَحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكَّداً، فقلت: هذا أخوك هو وزيدٌ، كما تقول: زيد قام هو وعمرٌو، ولصحَّ أن يكون صفة، والجامدُ لا يكون صفة.

وقولُه **ويَتحملُه المشتقُ** هذا لا يَصِحُ على الإطلاق؛ لأنَّ لنا مشتقًا لا يتحمل ضميراً كالآلات، نحو مِفْتاح ومِكْسَحة، واسم الزمان والمكان كَمَغْزَى، وما بني على مَفْعَلة للتكثير، نحو مَسْبَعة ومَأْسَدة، وإنما يتحمل الضميرَ من المشتقات ما جاز أن يَعمل عملَ الفعل.

وقولُه **خبراً أو نعتاً أو حالاً** مثالُ ذلك: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ رجلٌ عاقلٌ،/ [٢: ٣٢/ب] زيدٌ منطلقٌ مسرعاً، ففي قائم وعاقل ومُسْرِع ضمائر مرفوعة بها.

وقولُه **ما لم يَرفع ظاهراً لفظاً** مثالُه: الزيدان قائمٌ أبوهما.

وقولُه **أو محلًّا** مثالُه: زيدٌ ممرورٌ به.

وقولُه **ويَسْتَكِنُّ الضميرُ إن جرى متحملُه[2] على صاحبِ معناه** مثالُ جَرْيِه على صاحب معناه: زيدٌ هندٌ ضاربتُه. وظاهرُ كلام المصنف يدلُّ على أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على مَنْ هي له استكنَّ الضميرُ، وأنه لا يَبرز، وزَعم في الشرح[3] أنه يستكنُّ الضمير بإجماعٍ لعدمِ الحاجة إلى إبرازه، وليس كذلك، بل يجوز في الصفة إذا جَرَتْ علَى مَنْ هي له اسْتِكْنانُ الضمير، كالمثال الذي مَثَّلناه، وإبرازُه، فإذا أَبرزتَه قلتَ: زيدٌ هندٌ ضاربتُه هي، وهو إذ ذاك يَتَخرَّجُ إعرابُه على وجهين:

أحدهما: أن يكون تأكيداً للضمير المستكنِّ في الصفة.

---

(١) الإنصاف ص٣٤١ ـ ٣٤٧ [المسألة ٤٧].

(٢) متحمله: سقط من س، ك. وأُثبت في ن بين السطرين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

والوجه الثاني: أن يكون فاعلاً بالصفة على حدِّ إعرابه وبروزِه إذا جَرَت الصفةُ على غيرِ مَنْ هي له. وقد أجاز س[1] في نحو: «مررتُ برجلٍ مُكْرِمِك هو» أن يُجعل «هو» تأكيداً للضمير المستكنِّ في «مُكْرِمك»، وأن يكون فاعلاً بالصفة. والفرقُ بين التقديرين يَظهر في التثنية والجمع، فعلى الفاعل تقول: مررت برجلين مُكْرِمِك هما، وعلى التأكيد: مُكْرِمَيْكَ هما.

وفي الإفصاح: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، فيكون[2] جاريًا[3] على «عمرو»، وهو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيداً. واحتج بعموم قول س والنحويين. ولا يجوز عندي على قول من يرى أن ذلك لرفع اللبس؛ لأنهم لم يكونوا ليرفعوا اللبس إذا وقع، ثم يفعلون ما لا يلزم، فيرفعون به اللبس، فهذا نقضٌ لِما اعتزموا عليه.

وقولُه **وإلا بَرَزَ** أي: وإن لم يَجْرِ مُتَحَمِّلُه على صاحبِ معناه، بل جَرى على غيرِ مَنْ هو له، بَرَزَ الضمير، وسواء أَلْبَسَ أو لم يُلْبِس، هذا مذهب البصريين[4]. مثالُ إلباسه: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، فلو حذفنا «هو» لتبادر الذهن إلى أنَّ «ضاربُه» جَرى خبراً لعمرو، وتكون الهاء لزيدٍ، ويكون المعنى: عمرٌو ضاربُ زيدٍ؛ إذ أصل الخبر أن يكون للمبتدأ[5] الذي هو خبر عنه، فإذا أردت معنى أنَّ زيداً هو ضاربُ عمرو بهذه العبارة أَلبس إن لم تأت بـ «هو»، فيكون بإبراز «هو» فرقاً بين المعنيين، ويتعين هذا المعنى الثاني، ويزول الإلباس. ومثالُ ما لا يُلبس: زيدٌ الفَرَسُ راكبُه هو، فلو حذفنا «هو» لم يُلبس.

---

(١) الكتاب ٢:٥٣، وليس فيه هذا المثال، وإنما فيه أمثلة تشبهه.

(٢) ك: فتقول.

(٣) في النسخ كلها: ضارباً. والصواب ما أثبت.

(٤) الإنصاف ص٥٧ ـ ٥٨ [المسألة الثامنة] وشرح التسهيل ١:٣٠٧.

(٥) ك، ف: المبتدأ.

فلو كان الخبرُ الجاري على غيرِ مَنْ هو له مُسنَداً لغيرِ ضمير المبتدأ، فلا ضميرَ فيه، فيبرز إذْ قد أُسند إلى غيره، ومثالُ ذلك: زيدٌ الفَرَسُ راكبُه أخوه، فـ «راكبُه» خبرٌ جرى على الفرس.

ولو كان الخبر فعلاً فلا نأتي بالضمير على أنه فاعل بالفعل، بل يجوز أن نأتي به على طريق التأكيد للضمير المستكنّ في الفعل،/ مثالُ [٢: ٣٣/أ] ذلك: زيدٌ هندٌ يضربُها، ويجوز أن تقول: يضربُها هو، على سبيل التأكيد للضمير المستكنّ في «يضربها» العائدِ على «زيد». هكذا أطلق معظم النحويين في الفعل أنه لا يجب إبرازه.

ويعرض اللبسُ في الفعل كما يعرض في الصفة، وذلك إذا كان التساوي من كلِّ جهة، نحو: زيدٌ عمرٌو يضربُه، وهندٌ دعدٌ تضربُها، والزيدانِ البَكْرانِ ضَرَباهما؛ ألا ترى أن الفعل في كلِّ هذا يحتمل أن يكون للثاني، وهو المتبادر للذهن، ويحتمل أن يكون للأول. فإذا خيف اللبسُ في الفعل كُرر الظاهر الذي هو الفاعل ليزول اللبس، فتقول إذا أَلبسَ: زيدٌ عمرٌو يضربُه زيدٌ، فـ «يضربُه زيدٌ» في موضع خبر «عمرو»، والرابطُ له به الضميرُ العائدُ عليه، و«عمرو» وخبرُه في موضع خبر «زيد»، والرابطُ له تكرارُ لفظِ المبتدأ الذي هو «زيد»، ولَزِمَ الإظهار لأنك لو قلت: «زيدٌ عمرٌو يضربُه» لم يُدْرَ هل الفعلُ لِعمرٍو أو لزيدٍ.

وزعم المصنف في الشرح(١) أنه إذا خيف اللبسُ في الفعل وَجَبَ الإبراز، كقولك: غلامُ زيدٍ يَضربُه هو، إذا كان المرادُ أنَّ زيداً يضربُ الغلامَ. وما زعمه المصنف من إبراز الضمير في هذه المسألة مُخالفٌ لِما تَقدمَ مِن ذِكر الظاهر الذي هو الفاعل.

وعلةُ بروز الضمير في الوصف دون الفعل أنه إذا تَحمَّلَتْه الصفةُ لم

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٠٩.

يكن له ما يُبَيِّنُه إلا جَرَيان الصفة على مَنْ هي له إذ الضميرُ ليس له صورةٌ في اللفظ، بل هو مستترٌ في الصفة، فاحتيج إذا جرت الصفة على غير من هي له إلى إبرازه؛ إذْ ليس له إذْ ذاكَ ما يُبَيِّنُه إلا خروجه إلى اللفظ وظهوره، وإذا خَرج إلى اللفظ لَزِمَ انفصالُه لأنَّ الصفاتِ لم تَستحكم في اتِّصال ضمائرِ الرفع بها استحكامَ الفعل في ذلك؛ لأنَّ الفعل يَتَّصل به الضمير على وجهين:

أحدهما: أن يكون مستتراً في الفعل.

والآخر: أنْ يُلْفَظَ به، ويكونَ كالجزء من الفعل، ولذلك سَكَّنوا له آخرَ الفعل في مثل ضَرَبْتُ، والصفةُ لا يَتَّصل بها الضمير إلا أن يكونَ مستتراً، ولا يُلفظ به، ويُجعل[1] كالجزء منها، فلما لَزِمَ إظهارُه في حال جَرَيانها[2] على غيرِ مَنْ هي له لِما ذكرناه لَزِمَ انفصالُه، وليس الفعلُ كذلك؛ إذ لا يَعْدَمُ مُبَيِّناً له، إما جَرَيانُه على مَنْ هو له نحو: زيدٌ قام، أو اللفظُ الموضوع له نحو: قاما، وقامُوا، أو العلاماتُ اللاحقة للفعل نحو: أَقومُ ونَقومُ وتَقومُ ويَقومُ، فلم يحتج إلى إبرازه، وإنْ جَرى على غيرِ مَنْ هو له، إلا إن خِيفَ لبسُ ضمير الغَيْبة كالمسألة التي تقدمت، فيبرز الظاهر. وإذا برز الضمير في الصفة الجارية على غيرِ مَنْ هي له فهو مرفوع بالصفة على الفاعلية، ولا يُقال إنَّ الفاعلَ مُستكنٌّ في الصفة، والضميرَ

[٢: ٣٣/ب] البارزَ توكيدٌ؛ إذ لو كان كذلك لم يَلزم لأنَّ/ التوكيد لا يَلزم، ولَوَجَبت تثنيةُ الصفة وجمعُها، فكنت تقول: الهندانِ الزيدانِ ضاربتاهما هُما، والهنداتُ الزيدونَ ضارباتُهم هُنَّ، فلما لم تَقل ذلك العربُ إلا في لغة أَكَلُوني البراغيثُ، وقالت: الهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هُما[3]، فأَفردت

(١) به ويجعل: سقط من ك.

(٢) ك، ف: جرايتها.

(٣) ك، ف، ن: ضاربتاهما.

ضاربة، ولم تُثَنِّ، دَلَّ على أنه ليس في الصفة ضميرٌ مستتر، بل هذا الضميرُ المنفصل مرفوعٌ بالصفة.

وإنما أَفردت العربُ الصفةَ الرافعة للضمير المنفصل في جميع الأحوال لجريانها مَجْرى الفعل، فَكما أنَّ الفعل إذا رَفع الضمير المنفصل لا تتصل به علامةُ تثنية ولا جمع، فكذلك الصفة، تقول: الزيدان ما قام إلا هُما، والزيدون ما ضَرب عمراً إلا هُمْ. وكذلك لو فُصل ضميرُ الفاعل من الفعل في الضرورة لم تتصل به علامة تثنية ولا جمع، نحو[1]:

. . . .   إلا يَـزيـدُهُـمُ حُـبًّـا إلـيَّ هُـمُ

وعُومِلَ الضميرُ المنفصل مُعاملةَ الظاهرِ فيما ذكرناه لأنَّ العرب تَحكم له بحكم السببي وهو ظاهر، فيقولون: إنَّ زيداً لم يضربه إلا هو، فيُعَدُّون فعلَه إلى مضمره المتصل، كما يقولون: إنَّ زيداً لم يضربه غلامُه، وليسَ كذلك ضميرُ الرفع المتصلُ بدليل أنهم لا يُعَدُّون فعلَه إلى ضميره المتصل في غير فَقَدْتُ[2] وعَدِمْتُ وبابِ ظَننتُ.

وقال السُّهيلي: كُلُّ صفة جَرَتْ على غيرِ من هي له فأصلُها أن لا تَجري عليه، وأن تكون خبراً عَمَّن هي له، فقولك: مررت برجلٍ ضاربِه عمرٌو، الأصل: عمرٌو ضاربُه، وكذلك: زيدٌ مررتُ برجل مُحِبِّه هو، أصلُه هو مُحِبُّه، ثم تقول: «مُحبُّه هو» على أن يكون خبراً مقدماً، ثم أجريتَه صفةً للأول، وجعلتَ المبتدأ فاعلاً، فتركته منفصلاً على ما كان يلزمه إذ كان مبتدأ إشعاراً بحكم أصله.

وقوله **وقد يَسْتَكِنُّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ وفاقاً للكوفيين** إذا جَرَت الصفة على غيرِ مَنْ هي له ففي ذلك خلاف[3]:

---

(١) تقدم في ٢: ٢٤٨.

(٢) ك، ف: مقدر.

(٣) انظر الخلاف بين الفريقين في المقتضب ٣: ٩٣ ـ ٩٤ والإنصاف ص٥٧ ـ ٦٥ [المسألة =

مذهب البصريين أنه لا بُدَّ من بروز الضمير فيها، ألبس أو لم يُلبس، كما ذكرناه، إلا في مسألة واحدة، وهي قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أَبَواه جميلينِ، فجميلينِ صفةٌ جارية على رجل، وليست له بل للأبوين، ولم يبرز الضمير فيها، فيقال: جَميلينِ هُما، أَجروا الضميرَ الرابطَ هنا مُجْراه في الصفة الجارية على الموصوف، فاسْتَتَرَ، وساغ[1] ذلك، وإن لم يَعُدْ على الموصوف، من حيثُ كان عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره، فصار لذلك كأنه من جهة المعنى قد قال: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه جميلٍ أبواه.

ومذهب الكوفيين أنَّ الضمير إمَّا أن يَتقدم له ذِكْرٌ أو لا يتقدم، فإن لم يَتقدم بَرز، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربِهِ أنتَ. وإنْ تَقدم فإمَّا أن يُلْبِسَ أو لا: إن أَلبسَ بَرز، نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، إذا أردت أنَّ زيداً ضَرب عمراً؛ لئلا يلتبس بأنَّ عمراً ضَرب زيداً. وإن لم يُلْبِس جاز أن يَبرز وأن لا يَبرز، نحو قولك: يدُكَ باسطُها أنتَ، ويجوز: يدُك باسطُها، وهندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، ويجوز: هندٌ زيدٌ ضاربتُه./ [٢: ٣٤/أ]

واسْتُدِلَّ لمذهبهم في جواز ترك إبراز الضمير إذا لم يُلبس بقول الشاعر[2]:

وإنَّ امرأً أَسْرى إليكِ، ودُونه ... سُهُوبٌ ومَوْماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقةٌ أنْ تستجيبي لِصوتِهِ ... وأنْ تَعلمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ

= الثامنة] وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٢ ـ ٥٦ والتبيين ص٢٥٩ ـ ٢٦٢ وحواشيه والمتبع ص٢٢٥ ـ ٢٢٦ واللباب ١: ١٣٧ ـ ١٣٨ وشرح التسهيل ١: ٣٠٧ ـ ٣٠٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٠ ـ ٤٣٣.

(١) وساغ... إلى ضميره: سقط من ك.

(٢) هو الأعشى. ديوانه ص٢٧٣ والبصريات ص٥٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥ ـ ٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢ والخزانة ٣: ٢٥٢ ـ ٢٥٤ [٢٠٤] و٥: ٢٩١ ـ ٢٩٧ [٣٨٧]. سهوب الفلاة: نواحيها التي لا مسلك فيها. والموماة: الأرض التي ليس فيها ماء. والسملق: المستوية.

وبقولِ الآخر[١]:

تَرى أَرْباقَهُم مُتَقَلِّدِيها إذا صَدِئ الحديدُ على الكُماةِ

ويُروى: حَمِيَ الحديد. وقولِ الآخر[٢]:

قَوْمي ذُرا المجْدِ بانُوها، وقد عَلِمتْ بكُنْهِ ذلك عَدْنان وقَحْطانُ

وبقول الآخر[٣]:

إنَّ الذي لِهَواكِ آسَفَ رَهْطَهُ لَجديرةٌ أن تَصْطَفيه خَليلا

وحكى الفراءُ[٤] عن العرب: «كلُّ ذي عين ناظرةٌ إليك»، وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[٥]، وقرأ ابن أبي عَبْلة: «حتى يُؤْذَنَ لَكُمْ إلى طعامٍ غَيْرِ ناظِرِينَ إناهُ»[٦] بجرِّ (غَيْر).

فمحقوقةٌ صفة للمرأة، وقد جَرَت على «امرئ»، ولم يُبرز الضمير، فيقول: لمحقوقة[٧] أنتِ. ومُتَقَلِّدِيها قد جَرى على «الأرباق»، وليس لها، ولم يبرز الضمير، فيقول: مُتَقَلِّدِيها هُمْ. و«بانُوها» جَرى على «ذُرا المجد»، وليس له، ولو برز لقال: بانُوها هُمْ. ولَجَديرةٌ صفة للمرأة، وقد جَرَتْ على «الذي آسَفَ»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لجديرة أنتِ. و«ناظرةٌ» خبر عن «كُلّ»، وليس له، فلو أبرز لقال: ناظرةٌ هي إليك.

---

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص١٣١ ومعاني القرآن للفراء ٢:٢٧٧ وللزجاج ٤:٨٣ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢. الأرباق: جمع رِبْق، وهو حبل به عدة عُراً تُشَدُّ فيه صغار الضأن. وقد سقط البيت من ك.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١:٣٠٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص١١١ والمقاصد النحوية ١:٥٢٧.

(٣) البيت في تخليص الشواهد ص١٨٨. آسف: أغضب.

(٤) معاني القرآن ٢:٢٧٧.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٥٣. الكشاف ٣:٢٧١ وعنه في الجامع لأحكام القرآن ١٤:١٤٥.

(٧) لمحقوقة... فيقول: سقط من ك.

و(خاضعين) صفة لأرباب الأعناق، وجرت على الأعناق، ولم يبرز الضمير، فيقول: خاضعين هم. و(غيرِ ناظرين) صفة لـ «طعام»، وليس له، ولو برز الضمير لقال: غيرِ ناظرين إناه أنتم.

وقد تأول البصريون هذه الشواهد بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات متكلفة، قالوا[١]: لا ضميرَ مستكنٌّ في قوله: «لمحقوقة»، بل قوله: «أنْ تَستجيبي» هو المرفوع بمحقوقة، وأُنِّثَ على المعنى، والتقدير: لمحقوقةٌ استجابتُك لصوته. وكذلك لجديرةٌ، أي: لجديرةٌ اصطفاءتُك له خليلاً. وقالوا أيضاً: لمحقوقةٌ ولجديرةٌ خبر مبتدأ محذوف، التقدير: لأنتِ محقوقة بأن تستجيبي، ولأَنتِ جديرة بأن تصطفيه. وقالوا أيضاً: هو جملة في موضع خبر إنَّ في البيت قبله، يعنون أنَّ قوله: «لمحقوقةٌ» خبر مقدم، و«أن تستجيبي» في موضع المبتدأ، كما تقول: أقائم زيدٌ؟

وقالوا[٢] في «تَرى أَرْباقَهم مُتَقَلِّدِيها»: إنه يُخَرَّج على إقحام الأَرْباق، كأنه قال: تَراهم مُتَقَلِّدِيها، أي: مُتَقَلِّدِي الأَرْباق، والمضافُ إلى الشيء يُعامَلُ معاملةَ ما أُضيف إليه إذا جاز أن تَلفظ بما أضيف إليه وأنتَ تُريده، نحوُ قولهم: اجتمعتْ أهلُ اليمامة[٣]، لأنك تقول: اجتمعت اليمامةُ، وأنتَ تريد أهلها. وكذلك أيضاً يجوز: ترى أرباقَهم متقلديها؛ لأنك تقول: تراهم متقلديها، أي: متقلدي الأَرباق. وقالوا[٤] أيضاً في تخريجه: إنه على حذف مضاف، أي: تَرى أصحابَ أرباقهم متقلديها، ورُوعي ذلك[٥]/ [٢: ٣٤/ب] المحذوف.

وقالوا في «قومي ذُرا المجد بانُوها»: إنَّ التقدير: قومي بانُون ذُرا

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٥٦ فقد نسب لأبي علي، وشرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص٤٣٢.
(٣) الكتاب ١: ٥٣.
(٤) الإنصاف ص٦١ والتبيين ص٢٦٢.
(٥) سقطت اللوحة ٣٤/ب ـ ٣٥/أ من مصورة ك.

المجد بانُوها. وفي جواز مثل هذا التخريج خلافٌ بين أبي علي وأبي الفتح، سيُذكر في الاشتغال إنْ شاء الله.

وقالوا في قول العرب «كلُّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك»: أي أَلْحاظ أو أَجْفان كلِّ ذي عين، فهو على حذف مضاف.

وقالوا[1] في (فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لها خاضِعينَ): إنها تتخرج على إقحام الأعناق؛ لأنه يجوز: فَظَلُّوا لها خاضعينَ، في معنى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾. وقالوا[2]: يجوز أن يراد بالأعناق جمع[3] عُنُق الجماعاتُ، تقول: أتانا عُنُقٌ من الناس، أي: جماعة منهم، فكأنه قال: فَظَلَّتْ جماعاتُهم لها خاضعين.

ولمَّا كانت هذه التأويلات مُتَكَلَّفة وافَقَ المصنفُ مذهبَ الكوفيين في أنه لا يجب إبرازُ الضمير إذا لم يُلْبِس.

ومثالُ الإبراز المُجْمَع عليه قولُ الشاعر[4]:

لكل إلْفَيْنِ بَيْنٌ بعدَ وَصْلِهِما ... والفَرْقَدانِ حَجَاهُ مُقْتَفِيهِ هُما

حَجا كل شيء: ناحيته.

وحُكْمُ هذا الوصفِ إذا جَرى على غيرِ مَنْ هو له خبراً أو نعتاً أو حالاً جاز فيه هذا التفصيل والخلاف المذكور.

ولم يتعرض المصنفُ لمطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما. ونقول: بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان الأول هو الثاني من جهة المعنى فالمخالفة تجوز بِحَسَب اللفظ، نحو: الاسمُ كلمة، وفاطمةُ

(١) الكامل ص٦٦٨ ـ ٦٦٩، وقد نص فيه على أنه قول عامة النحويين. وانظر البحر ٧:٦.
(٢) الكامل ص٦٦٩ حيث نسبه لأبي زيد الأنصاري، ومعاني القرآن وإعرابه ٤:٨٣.
(٣) في النسخ كلها: «بمعنى»، والصواب ما أثبت.
(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٠٧.

هذا الرجلُ، إذا كان «فاطمةُ» اسمَه. وإنْ كان غيرَه صفةً فالموافقة، وقد يُخالف إن كان التأنيث غير حقيقيّ، كقوله[1]:

. . . . والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُولُ

على تقدير: والعضوُ أو شيءٌ مكحول.

وإن كان جامداً فلا يكون إلا على التحقير نحو: هذا الرجلُ امرأةٌ، أو التنكير نحو: هذه المرأةُ رجلٌ.

وأما بالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كان المبتدأُ مفردَ اللفظ والمعنى فالمطابقة، نحو: زيدٌ قائمٌ، إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوز المخالفة حيث سُمع، نحو: هذا الثوبُ أَخْلاقٌ[2]، وهذه البُرْمةُ أعْشارٌ[3]، ولا يقاس عليه: هذا الرجلُ أعضاءٌ، وإن كان منقسماً إلى أعضائه.

وإن كان عكسَه: فإن كان الخبرُ مما يَقبلُ التثنيةَ والجمع جامداً فلا يجوز إلا على نحو: هذا الرجلُ أسدٌ، فتقول: الرجالُ رجلٌ واحدٌ، تريد في أنهم على قلبٍ واحد أو على مذهبٍ واحد. أو مشتقًّا فالمطابقة، نحو: الرجالُ قِيامٌ، ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوفٍ مفردِ اللفظِ دونَ المعنى، نحو قوله[4]:

ألا إنّ جيراني العَشِيَّةَ رائح ‌ ‌ ‌ دَعَتْهم دَواعٍ للهوى ومَنادِحُ

---

(١) هو طفيل الغنوي. وصدر البيت: «فهي أَحْوى من الرِّبْعيِّ خاذلةٌ». وهو في ديوانه ص٥٥ والكتاب ٢: ٤٦ وسر صناعة الإعراب ص٦٦٩. الأحوى: الذي في لونه سفعة، يعني ظبياً أحوى. والربعي: ما نتج في الربيع، وهو أفضل النتاج. والحاري: المنسوب إلى الحيرة.

(٢) ثوب أخلاق: بالٍ.

(٣) البرمة: القدر. وبرمة أعشار: انكسرت قطعاً قطعاً.

(٤) هو حيان بن جُلْبة المحاربي كما في النوادر ص٤٤٤ والمصباح لابن يسعون ٢: ١٠٠/ ب. وفي إيضاح شواهد الإيضاح ص٨٤٠ «جَبَلة»، وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٥٧٠ «جَبْلة». والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٣٠ وشرح القصائد السبع ص٣٠٦ والتكملة ص١٨٥. المنادح: جمع مَندوحة، وهي الأرض البعيدة الواسعة.

أي: جمعٌ رائح، وليس جيداً. وقيل: إن أردت بالجمع كُلِّيّه جاز إفرادُ الخبر، نحو قوله[1]:

نَصَبْنَ الهوى، ثم ارتَمينَ قُلوبنا بـأَعْـيُـنِ أعـداءٍ، وهُـنَّ صَـديـقُ

أي: وكلُّ واحدة منهن صديق. قيل: ومنه ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[2]، لم تأت «رُفَقاء» لأنه أراد: كلُّ واحد منهم رفيق.

وإن لم يَقبل كأَفْعَلِ التفضيل: فإن كان بـ «مِنْ» فهو في معنى الجمع، أو مضافاً إلى جامدٍ اسم جَمْع جاز، نحو: هؤلاء أول حِزْبٍ، وأحسنُ قَبِيلٍ. أو غيرِه لم يجز أن تقول: هؤلاءِ أَوَّلُ رجلٍ، بل: أولُ الرجالِ. أو إلى مشتقٍّ فَمُجيزٌ بلا تأويل، نحو: هؤلاءِ أولُ طاعِم، ومُجيزٌ بتأويلِ حذفِ اسم جمع، أي: أولُ حِزْبٍ طاعِمٍ، وهو المبرد[3]. أو على معنى الفعلَ[4]، أي: أولُ مَنْ طَعِمَ.

وإن كان المبتدأُ مفردَ اللفظ مجموعَ المعنى، والخبرُ صفةٌ، جاز أن يُفْرَد، نحو: الجيشُ منهزمٌ، أو جامدٌ فلا يُفْرَد إلا بِحَسَب القصد، قال الزجاج[5]: «الجيش رَجُلٌ، يُكْرَهُ لتوهم التقليل. أما إذا عُرف المعنى فيسوغ، نحو: جيشُهم إنما هو فَرَسٌ ورجُلٌ، تريد: خيلٌ ورِجال، أي: ليسوا بكثيري الأتباع».

---

(١) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٣٧٢ وطبقات فحول الشعراء ص٤١١ وشرح الجزولية للأبذي ص٦٠٧ واللسان (صدق). وعجزه في الخصائص ٢: ٤١٢. ونسب في الحماسة البصرية ٢: ١٧٧ لذي الرمة، وعنه في ملحقات ديوانه ص١٨٩٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٣) نسب هذا القول في معاني القرآني وإعرابه ١: ١٢٣ للبصريين، فقد أولوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ بأوّل فريق كافر به.

(٤) هذا تأويل الأخفش لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ كما في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٢٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٢٣.

وإن كان عكسَه، أي: مجموعَ اللفظ مفردَ المعنى، كرجل يُسمى زُيُوداً، فحكمُه حكمُ ما هو مفردٌ في اللفظ والمعنى.

ص: والجملةُ اسميةٌ وفعلية، ولا يَمتنع كونُها طَلَبيةً، خلافاً لابن الأنباري وبعضِ الكوفيين، ولا قَسَميةً، خلافاً لثعلب، ولا يلزم تقديرُ قولٍ قبلَ الجملةِ الطَّلَبية، خلافاً لابن السَّرَّاج. وإن اتَّحدتْ بالمبتدأ معنًى هي أو بعضُها، أو قام بعضُها مَقامَ مُضافٍ إلى العائد، استغنتْ عن عائد، وإلاَّ فلا.

ش: مثالُ الاسمية: زيدٌ أبوه قائمٌ، ومثالُ الفعلية: زيدٌ خَرج أخوه. ويَندرجُ في الجملة الاسمية الجملةُ المصدرة بحرف عاملٍ في المبتدأ، نحو: «ما» الحجازية و«إنَّ»، نحو: زيدٌ ما هو قائماً، وزيدٌ إنه قائمٌ، وزيدٌ إنَّ عمراً ضاربُه. وهذا مذهب البصريين، أعني أنه يجوز وقوع «إنَّ» المكسورةِ وما عملت فيه موقع خبر المبتدأ. ومنع ذلك الكوفيون. ويدخل فيها الجملة المصدرة باسمِ الشرط غيرَ معمولٍ لفعله، نحو: زيدٌ مَنْ يُكْرِمْهُ أكْرِمْه.

ويَدخل في الجملة الفعلية الجملةُ الشرطية المصدرةُ بحرف أو اسم شرط معمولٍ للشرط، نحو: زيدٌ إنْ يقمْ أَقمْ معه، وزيدٌ أيَّهم يَضرِبْ أَضربْه، والمضارعُ العامل في ظرفٍ مستقبل، نحو: زيدٌ يقوم غداً، اتفاقاً، والداخلُ عليه حرفُ التنفيس باختلاف، نحو: زيدٌ سيقوم أو سوف يقوم، أجاز ذلك الجمهور، ومنعها بعض المتأخرين. والفعليةُ المتقدمُ عليها معمولُها نحو: زيدٌ عمراً ضربَ أو يضرب، وبعضُ النحويين منع من ذلك.

وقولُه **خلافاً لابن الأنباري** أي: ذهب ابن الأنباري[1] ومن وافقه من الكوفيين/ إلى أنَّ الجملة الطلبية لا تكون خبراً للمبتدأ؛ نظراً إلى أنَّ الخبر [٢: ٣٥/ب]

(١) شرح الكافية ١: ٩١.

حقُّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

وهذا قول فاسد لأنا قد أجمعنا على أنَّ خبر المبتدأ يكون مفرداً، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد ـ وهو لا يحتمل الصدق والكذب ـ خبراً، فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، فإذاً الخبر يقال باشتراك، لا يقال: إنما ساغ جعل المفرد خبراً لأنه ينتظم منه مع ما قبله خبر يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي وما أشبههما لا ينتظم منهما مع المبتدأ قبلهما خبر؛ لأنا نقول: قد يقع الخبر أيضاً اسماً لا ينتظم منه مع المبتدأ خبر، نحو: كيف زيدٌ؟ وأين عمرٌو؟ ومتى القتالُ؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من لسان العرب، قال الشاعر، وهو رجل من طيئ[1]:

قلتُ: مَنْ عِيل صبرُه كيف يَسْلُو   صالياً نارَ لوعةٍ وغرامِ

وقولُه **خلافاً لِثَعْلَب** رُوي عن ثعلب[2] أنه مَنع الإخبار عن المبتدأ بالجملة القَسَميَّة. وهو محجوج بالسماع، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾[3]، ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾[4]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٩﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

جَشَأَتْ، فقلتُ: اللذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ   وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناصِ

وقولُه **خلافاً لابن السَّرَّاج** إنما أَضمر القول في نحو: زيدٌ اضربْه، وإنَّ

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١:٣١٠.

(٢) شرح الكافية ١:٩١.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٦٩.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤١.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٩.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١:٣١٠ وشرح أبيات المغني ٦:٢٤٥ ـ ٢٤٦ [الإنشاد ٦٤٥]. جشأت نفسُه: نهضت إليه، وارتفعت من فزع أو حزن. والمناص: التأخر والفرار.

التقدير: زيدٌ أَقولُ لك اضربْه؛ لأنَّ «اضربْه» لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يكون خبراً، وقد تقدم الردُّ على هذا في الرد على ابن الأنباري.

والمُتَّفَقُ على وقوعه خبراً من الجملِ الجملةُ الخبرية، وقد يَعْرِضُ لها ما لا يُسَوِّغ وقوعَها خبراً، كدخول «لكنْ» عليها، أو «بَلْ»، أو «حتى». وبعض الجمل غير الخبرية لا يجوز أن تقع خبراً، وذلك جملة النداء، فلا يجوز: زيدٌ يا أخاه، ولا: زيدٌ يا عمرُو إليه، تريد: أَدعوك إليه، فلو قلت: «زيدٌ يا عمرُو قُمْ إليه» لكان الخبر «قُمْ إليه» و«يا عمرُو» اعتراض.

وقولُه **وإن اتَّحدتْ بالمبتدأ معنًى هي**[1] الجملةُ المتحدةُ بالمبتدأ معنًى هي كُلُّ جملةٍ مُخْبَرٍ بها عن مفردٍ يَدُلُّ على جملةٍ كحديثٍ وكَلام، ومنه ضميرُ الشأن[2]. والقصة[3]، والمضافُ إلى حديثٍ أو قولٍ وما أشبهه من ذلك، نحو: «أفضلُ ما قلتُه[4] أنا والنَّبيُّون من قبلي لا إله إلا الله»[5]، وقولهم: «هِجِّيْرى أبي بكر لا إله إلا الله»[6]، أي: قولُه في الهاجرة لا إله إلا الله.

وقولُه **أو بعضُها** الجملةُ المتحدُ بعضُها بالمبتدأ معنًى هي كلُّ جملةٍ
[٢: ٣٦/أ] تتضمن/ ما يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه المبتدأ بإشارةٍ أو غيرها، نحوُ قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[7]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾[8]، فيحصل له ما يحصل بالضمير

---

(١) هي: سقط من س.
(٢) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾.
(٣) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.
(٤) ك، ف، الموطأ: قلت.
(٥) أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب القرآن ـ الباب الثامن ـ ص٢١٥ وكتاب الحج ـ الباب ٢٠ ـ ص٤٢٣.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٥ والمقرب ١: ٨٣.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.

مع مزيد الثناء، ويَكْثُرُ الاتحادُ لفظاً ومعنًى تعظيماً لأمر المُحَدَّث عنه أو المُحَدَّث به، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾[1].

وقولُه **أو قام بعضُها مَقامَ مضافٍ إلى العائد** مثالُه قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[2]، المراد: يَتَرَبَّصُ أَزْواجُهم، فأُقيم ضميرُ الأزواج مُقام الأزواج المضافةِ إلى ضمير (الذين)، ومثلُه قولُ الشاعر[3]:

الأُلى يُورثون مَجْداً، ويُغْنَوْ ... نَ بِتَأْثيلِه يَدُومُ أَثيلا

أراد: يدومُ مجدُهم أثيلاً.

وتأول بعض أصحابنا[4] الآية على حذفِ مضافٍ مُعْتَدٍّ به دُون اللفظ، أي: ونساءُ الذين يُتَوَفَّوْنَ منكم ويَذَرُونَ أَزْواجاً يَتربصن، فيكون كقوله[5]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ ... بَرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدى: موضع، يريد: ماءَ بردى، فأعاد الضمير من «يُصَفَّق» على المحذوف لا على بَرَدى. قال: وقد يكون على ما قال س[6] في:

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٢٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤. وانظر الأقوال في هذه الآية في مشكل إعراب القرآن ١:١٣١ والإغفال ص٥١٨ ـ ٥٣١ والبسيط في شرح الجمل ص٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١:١٣١ والبسيط في شرح الجمل ص٥٧٠. وقال أبو حيان في الارتشاف ص١١١٨: «وقال ابن الحاج: خُرج على حذف مضاف، أي: أزواج الذين يُتَوَفَّوْنَ».

(٥) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص١٢٢ وشرح المفصل ٣:٢٥ و٦:١٣٣ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٤٥ والخزانة ٤:٣٨١ ـ ٤٠١ [الشاهد ٣١٥]. البريص: موضع بأرض دمشق.

(٦) الكتاب ١:١٤٣ وقد قال في تأويله: «فيما فرض اللهُ عليكم السارقُ والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم».

﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[1] أي[2]: مما يُتْلى عليكم الذينَ يُتَوَفَّوْنَ منكم، ثم ابتدأ: يَتَرَبَّصْنَ، لتفسير المتلوّ. وقال الأخفش[3]: التقدير: يَتربصنَ بعدَهم. ويقدر المبرد[4] والزَّجّاج[5]: أزواجُهم يَتربصْنَ.

وقوله **اسْتَغْنَتْ عن عائد** يَعْني به الضمير.

وقوله **وإلاَّ فلا** أي: وإن لم تكنِ الجملةُ مُتَّحدةً بالمبتدأ من حيثُ المعنى لا هي ولا بعضُها، ولا قام بعضُها مَقام مضافٍ إلى العائد، فلا تَستغني عن العائد، مثالُه: زيدٌ قام غلامُه، وزيدٌ أبوه قائمٌ.

وقد رَتَّب المصنفُ الكلامَ في الجملة الواقعةِ خبراً للمبتدأ بالنسبة إلى الرابط الذي يَرْبِطُها بالمبتدأ ترتيباً قَلِقاً[6]، غير مصطلح القوم، ولا جامعاً للروابط، ولا مُنَبهاً على ما اتفقوا عليه منها، ولا ما اختلفوا فيه، ونحن نذكر ذلك على الاستيفاء، فنقول:

الجملة الواقعة خبراً إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أَوْ لا، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا رابط، نحو: «هِجِّيرى أبي بكرٍ لا إلهَ إلا اللّهُ»، وهو زيدٌ منطلقٌ. وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ من رابط، وزعم الفراءُ[7]، فأما «سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ» فمذاهب[8]:

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) ك: إنه.

(٣) قال في معاني القرآن ص١٧٦: «فخبر ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾: يتربصن بعد موتهم، ولم يذكر «بعد موتهم» كما يحذف بعض الكلام، تقول: ينبغي لهن أن يتربصن، فلما حذف ينبغي وقع يتربصن موقعها».

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص٨٢ ـ ٨٣ ومشكل إعراب القرآن ١:١٣١ والإغفال ص٥٢٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١:٣١٤ ـ ٣١٥.

(٦) قلقاً: سقط من ك.

(٧) كذا وردت هذه الجملة في النسخ المخطوطة! ولم أهتدِ إلى مناسبتها، وقد يكون بعدها كلام ساقط.

(٨) انظر ما تقدم في ٣:٢٥١ ـ ٢٥٢، ٣٤٧ ـ ٣٥٠.

الأول: أنّ «سواءٌ» مبتدأ، والجملة خبر[1]، ولم تحتج إلى رابط لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل؛ إذ التقدير: سواءٌ عليَّ قيامُك وقُعودُك، وهو مذهب الزَّجَّاج[2] وأبي علي[3].

الثاني: أنَّ/ الجملة هي المبتدأ، وهي في تقدير اسم مفرد، و«سواءٌ» الخبر، وبه قال جماعة[4]، وهو ظاهر قول أبي علي في «الإيضاح»[5]، ومذهبُ الزمخشري[6]. [٢: ٣٦/ب]

والثالث: أنَّ «سواءٌ» مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل، والتقدير: استوى عندي أَقمتَ أم قعدتَ، أي: قيامُك وقعودُك، كقولهم: «نَوْلُك أن تقوم»[7]، في معنى: ينبغي لك أن تقوم، قاله بعض النحويين[8].

والرابطُ المتفقُ عليه خمسةُ أشياء:

ضميرُ المبتدأ، نحو: زيدٌ قام غلامُه.

وتكرارُ المبتدأ بلفظه، نحو: زيدٌ قامَ زيدٌ، وأكثرُ ما يكون ذلك في موضع التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[9]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[10]، التقدير: الحاقَّةُ أيُّ شيء هي، كما تقول:

---

(١) نتائج الفكر ص٤٢٩ والمحصل ص٩٢٣.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٧.
(٣) الحجة ١: ٢٦٨ ـ ٢٧٠.
(٤) نتائج الفكر ص٤٢٨.
(٥) الإيضاح العضدي ص٥٠ وشرحه للعكبري ص٣٤٠ ـ ٣٤١. واختاره عبد القاهر في المقتصد ص٢٩٤ ـ ٢٩٥.
(٦) المفصل ص٢٤ ـ ٢٥ وشرحه لابن يعيش ١: ٩٢ ـ ٩٣ والمحصل ص٩١٩ ـ ٩٢٢ والبسيط في شرح الجمل ص٥٣٦.
(٧) تقدم في ٣: ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٤٨.
(٨) شرح الإيضاح للعكبري ص٣٤٠ والتبيان له ص٢١.
(٩) سورة الحاقة، الآيتان: ١ ـ ٢.
(١٠) سورة القارعة، الآيتان: ١ ـ ٢.

«أيُّ رجلٍ زيدٌ» إذا أردتَ تعظيمَه والتفخيمَ لشأنه، ومن ذلك قولُه[1]:

ليت الغُرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائباً كـان الـغُـرابُ مُـقَـطَّـعَ الأَوْداجِ

ومَن زَعم أنَّ تكرار المبتدأ بلفظه لا يجوز إلا في موضع التهويل والتعظيم فقد زاد شرطاً لم يَزِدْه س، وذكر ابن السَّرَّاج[2] إجازة النحويين: أَجَلُ زيدٍ أَحْرَزَ زيداً، وقال[3]:

لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

وإشارةٌ إلى المبتدأ، نحو قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[4].

والعمومُ نحو قولك: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، وقال[5]:

فـأَمَّا الـقـتـالُ لا قـتـالَ لـديـكـمُ ....

وقال[6]:

....وأَمَّا الصبرُ عنها فلا صَبْرا

فـ «زيدٌ» فردٌ من أفراد المرفوع بـ «نِعْمَ»، إذ هو يُراد به الجنس،

---

(١) هو جرير. والبيت في ديوانه ص١٣٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٥ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٨٧. الأوداج: عروق الدم في العنق، واحدها: وَدَج، وهما وَدَجانِ.

(٢) الأصول ٢: ٢٤٠.

(٣) هو عدي بن زيد، أو غيره. ديوان عدي ص٦٥ وحواشيه والكتاب ١: ٦٢ وشرحه للسيرافي ٢: ٢٢٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٠ وحواشيه، وكشف المشكلات ص١٣٩، ٤٨٥، ٧٥٧ وحواشيه، وشرح الجزولية للأبذي ص٧١٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٧٧٧ - ٧٧٨ [الإنشاد ٧٣٩].

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

(٥) هو الحارث بن خالد المخزومي. وعجز البيت: ولكنَّ سيراً في عِراض المواكبِ. شعره ص٤٥ وإيضاح الشعر ص٧٨، ٩٨ وفيه تخريجه، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣ وحواشيه.

(٦) هو ابن مَيَّادة. وبقية البيت:

ألا ليتَ شِعْري هل إلى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبيلٌ..................

وهو في ديوانه ص١٣٤ والكتاب ١: ٣٨٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥ و٣: ١٣٣ وحواشيه.

و«القتالُ» فردٌ من أفرادِ القتالِ المنفيِّ، و«الصبر» فردٌ من أفرادِ الصبرِ المنفيِّ.

وعطفُ جملة بالفاء فيها ضميرُ المبتدأ على جملةٍ عاريةٍ منه، هي خبر المبتدأ، نحوُ قوله[1]:

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيبدو، وتاراتٍ يَجِمُّ، فَيَغْرَقُ

وقال[2]:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَيْنُ، فانْفَرَقا وعُلِّقَ القَلْبُ مِن أَسماءَ ما عَلِقا

في رواية من رفع «البَيْن». ففي «فيبدو» ضميرٌ مستكنٌّ عائد على المبتدأ الذي هو «وإنسانُ عيني»، وهي معطوفة على قوله: «يَحْسُرُ الماءُ تارةً»، وهي خبر المبتدأ، وليس فيها رابطٌ، اكتُفي بالرَّبْط الذي في المعطوف. وكذا الكلامُ في البيت الثاني.

والرابطُ المُخْتَلَفُ فيه هو تكرارُ المبتدأ بمعناه لا بلفظه، نحو: زيدٌ جاء أبو بكر، إذا كان «أبو بكر» كنية «زيد»، فهذا قد نَصَّ س[3] على منعه.

وأجاز ذلك أبو الحسن[4]، وتبعه ابن خروف[5]، واستدلَّ على صحة مذهبه بقوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٤٦٠. ونسب في المحتسب ١: ١٥٠ لكثير ظنًّا. وهو من غير نسبة في مجالس ثعلب ص٥٤٤ والمقرب ١: ٨٣. يجمّ: يكثر.

(٢) تقدم في ٣: ١٥.

(٣) الكتاب ١: ٦٣ حيث قال: «وإذا قلت: ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يجز...».

(٤) الخصائص ٣: ٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٥ وشرح الكافية ١: ٩٢ وشرح الجزولية للأبذي ص٧١٥ ـ ٨٨٨.

(٥) وتبعه ابن خروف: سقط من ك.

﴿وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[1] المعنى عنده: فإنَّ الله يُضِلُّه ويَهْديه. وبقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾[2]، التقدير: إنَّا لا نُضيع أجْرَهم.

[٢: ٣٧/أ] ورُدَّ[3] استدلاله بأنَّ خبر (أَفَمَنْ) محذوفٌ/ لدلالة ما تقدم عليه، وهو قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ۝٧﴾[4]، فكأنه في التقدير: أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِه فرآه حَسَناً فَلَهُ عَذابٌ شَديدٌ خَيْرٌ أم مَنْ آمَنَ وعَمِلَ صالحاً فلهُ مَغْفِرةٌ وأجرٌ كَبيرٌ، فحذف لفهم المعنى.

وأَحسنُ من هذا التخريج أن يكون التقدير: أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِه فرآه حَسَناً كمن هُدِيَ. ويَدُلُّ على هذا قولُه بعدُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾، فيكونُ المحذوف خبرَ المبتدأ فقط، وفي التخريج السابقِ حُذف الخبرُ ومعادلُ المبتدأ السابق وخبرُه.

وأمَّا الآيةُ الأخرى فتأوَّلَها مَنْ رَدَّ[5] على الأخفش بأنَّ الخبر هو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ﴾[6]، ويكون قولُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ جملةَ اعتراض.

وتأول ابنُ عصفورٍ ذلك بأنْ جَعل الرابطَ محذوفاً، تقديرُه: مَنْ أَحسنُ عملاً منهم. قال ابن عصفور[7]: «وينبغي أن يجوز هذا الذي

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٨.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٣٠.
(٣) الردّ في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٨٨.
(٤) سورة فاطر، الآية: ٧.
(٥) الردّ في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٨٨. وهذا التأويل في كشف المشكلات ص٧٥٦.
(٦) سورة الكهف، الآية: ٣١.
(٧) شرح الجمل ١: ٣٤٦ وقد حذف شيء من وسطه.

ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسمٍ ظاهرٍ هو المبتدأ في المعنى، كما جاز ذلك في الصلة، حُكي من كلامهم[1]: أبو سعيدٍ الذي رَوَيتُ عن الخدريِّ، يريدون: رَويتُ عنه، إلا أنَّ ذلك قليلٌ جداً» انتهى.

وقال ابن هشام: ويَعْضِدُه - يعني الأخفش - قولُ الشاعر[2]:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أَوشَكَتْ حبالُ المنايا بالفتى أن تَقَطَّعا

وقد حَسَّنَ ابنُ جِنِّيْ هذا في خَصائصه[3] بأنه لم يكن العائد لفظَ الأول بل لفظاً آخَرَ هُوَ هُوَ، فصار كالضمير، فلهذا صَحَّ[4].

وعطفُ جملةٍ بالواو مكانَ الفاء فيها ضميرُ المبتدأ على جملةٍ عاريةٍ من الضمير وَقعتْ خبراً، نحوُ: الخيلُ جاءَ زيدٌ وَرَكِبَها، أجاز ذلك هشامٌ، ومَنع ذلك الجمهورُ، وشَرَطُوا أن يكون العطفُ بالفاء.

ووقوعُ المضمر مكانَ مُظْهَرِه الذي اتصل به الذكرُ العائد على المُخْبَرِ عنه، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[5]، التقدير: يَتَرَبَّصُ أَزْواجُهم، فَحَصَلَ الربطُ بهذا المضمر الواقع مكانَ المظهرِ الذي هو أزواجُهم، و«أزواج» متصلٌ به ضميرُ المبتدأ. أجاز ذلك الأخفشُ[6] والكسائيُّ، ومنعه الجمهورُ، واستدل الأخفش والكسائي بهذه الآية.

ولا ينبغي أن تُحمل الآية على هذا لأنه رَبْطٌ بالمعنى، والرَّبْطُ بالمعنى

---

(١) تقدم في ٣: ٦، ١٠٦، ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) هو الكَلْحَبة كما في النوادر ص٤٣٥ - ٤٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص١٤٩ والخزانة ١: ٣٨٦ - ٣٩٤ [الشاهد ٦١]. والبيت في الحلبيات ص٢٥٣ والخصائص ٣: ٥٣ وشرح الجزولية للأبذي ص٧١٥.

(٣) الخصائص ٣: ٥٣ - ٥٤.

(٤) صح و: سقط من ك.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٦) انظر قوله في هذه الآية في كتابه معاني القرآن ص١٧٦.

لا ينقاس، ولذلك لمَّا قالت العرب: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواه جَميلينِ، ورَبَط الصفةَ التي هي «جَميلينِ» بالموصوف الذي هو الرجل الضميرُ المستتر فيها، وهو عائد على الأبوين لا على الموصوف، لكون ذلك الضمير يُفيد ما يفيده قولك: «جميلين أبواه»، لم يُجز النحويون قياساً عليه أن تقول: «مررت برجلٍ[1] حَسَنَينِ جميلٍ أبواه» على إعمال الصفة الثانية والإضمار في الصفة الأولى/ ، ويُجعل الضمير العائد على الأبوين من الصفة الأولى رابطاً [٢: ٣٧/ب] للموصوف، كما جُعل في الصفة الثانية من قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ أبواه جَميلينِ؛ لأنَّ الربط بالمعنى إنما سُمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يُتَعَدَّ به موضع السماع، ولذلك أجاز س[2] أن تقول: مررت برجلٍ عاقلةٍ أُمُّه لبيبةً، على أن تجعل «لبيبةً» مضمراً فيها الأُمّ.

ووقوعُ المضمر عائداً على المبتدأ بدلاً من بعضٍ ما في الجملة الموضوعة موضعَ خبرِه، مثالُه: حُسنُ الجارية أَعجبَتْني هو، فحُسْنُ: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا رابط فيه، لكنه رُبط بالبدل الذي هو «هو»؛ إذ «هو» بدل من الضمير المؤنث المستكنِّ في «أعجبَتْني» العائدِ على الجارية، و«هو» عائد على الحُسن. وفي الربط بهذا خلافٌ، سنوضحه بأكثرَ من هذا في باب البدل، إن شاء الله. فهذه الروابط المُخْتَلَفُ فيها، وهي أربعة.

وقد تَرك المصنفُ مما أُجمع عليه أنه رابطٌ اثنين: أحدهما العموم، والثاني العطف بالفاء على ما بُيِّن. وأَبهم في قوله: «أو بعضُها»، وفَسَّره في الشرح[3] باسم الإشارة أو غيره. وأَورد مُخْتَلَفاً فيه مَوْرد المُتَّفَق عليه، وهو قولُه «**أو قام بعضُها مَقامَ مضافٍ إلى العائد**».

وتفسير المتحد بالمبتدأ وهو بعضُ الجملة بقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ

---

(١) مررت برجل: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٥١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣١١.

﴿ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[1]، قال[2]: «لأنَّ المصلحين هم الذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأَقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يَتَحصل بضميرٍ مَعَ تأكيدِ الاعتناء ومزيد الثناء» انتهى. وهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش.

ص: وقد يُحْذَفُ إن عُلِمَ ونُصِبَ بفعلٍ أو وَصْف، أو جُرَّ[3] بحرفِ تبعيضٍ أو ظرفيةٍ، أو بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً، أو بإضافةِ[4] اسم فاعلٍ، وقد يُحْذَفُ بإجماعٍ إن كان مفعولاً به، والمبتدأُ كُلٌّ أو شِبْهُه في العموم والافتقار، ويَضْعُفُ إن كان المبتدأُ غيرَ ذلك، ولا يُخَصُّ جَوازُه بالشعر، خلافاً للكوفيين.

ش: احْتَرَزَ بقوله «إن عُلِمَ» من نحو: زيدٌ ضربتُه في داره، فلا يجوز حذفُ هذا الضميرِ لأنه لا يُدرى أَحُذِفَ أم الفعلُ مُسَلَّطٌ على غيرِه مما يجوز حذفُه من المفعولات.

واحْتَرَزَ بقوله «ونُصِبَ» من أن يكون الضميرُ مرفوعاً، فإنه لا يجوزُ حَذْفُه. ومثالُ ما نُصِبَ بفعلٍ قولُ الشاعر[5]:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً ... فأَخْزى اللّهُ رابعةً تَعُودُ

أي: قَتَلْتُهنَّ عَمْداً.

ومثالُ المنصوب بوصفٍ قولُ الراجز[6]:

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣١١.
(٣) أوجُرَّ... اسم فاعل: أثبت في موضعه في شرح المصنف: لفظاً أو محلًّا.
(٤) س، ك، ن: وبإضافة.
(٥) البيت في الكتاب ١: ٨٦ وتحصيل عين الذهب ص١٠٧ ومعاني القرآن للأخفش ص٢٥٢ ونتائج الفكر ص٤٣٦ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٩ و٢: ٧٢ وشرح التسهيل ١: ٣١١ وتخليص الشواهد ص٢٨١ والخزانة ١: ٣٦٦ ـ ٣٧٢ [الشاهد ٥٧].
(٦) شرح التسهيل ١: ٣١٢.

غَنِيُّ نفسِ العَفافُ المُغْني والخائفُ الإملاقِ لا يَسْتَغْني

التقدير: العَفافُ المُغْنِيه، أي: الذي يُغنيه هو غَنِيُّ نفسٍ، فالعفافُ: مبتدأ، والمُغْني: مبتدأ ثان، وخبره «غَنِيُّ نفسٍ»، وفي «المُغْني» ضميران: أحدهما عائد على العفاف، وهو الفاعل باسم/ الفاعل. والآخر ضميرُ [٢: ٣٨/أ] نصب، وهو المحذوف العائد على أل، و«المُغْني» وصفٌ جَرى على غيرِ مَنْ هو له، ولم يَبْرُز الضمير، ولو بَرز لقال: المُغْنيه هو. ومعنى هذا الكلام: الذي يُغْنِيه العفافُ غَنيُّ نفسٍ.

ويحتمل وجهاً آخر من الإعراب، وهو أَظْهَرُ وأَقَلُّ تكلفاً، وهو أن يكون «غَنيُّ نفسٍ» مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداءَ فيه ـ وإن كان نكرةً ـ كونُه مُتَخَصِّصاً بالإضافة، أو كونُه نعتاً لمنعوت، أي: إنسانٌ غنيّ، والعفافُ: مبتدأ ثان، وخبرُه «المُغْني»، وهو وصفٌ جارٍ على مَنْ هو له؛ إذْ هو خبرٌ عن «العفاف»، فالجملة[1] من قوله: «العفافُ المُغْني» في موضع خبر المبتدأ الذي هو «غَنيُّ نفسٍ»، والعائد من الجملة محذوف، وهو الضمير المنصوب؛ إذ التقدير: المُغْنيه، والمعنى: غَنِيُّ النفسِ العفافُ يُغْنيه.

ومثالُ المجرور بحرفِ تبعيض «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرْهَم»[2] أي: مَنَوانِ منه، فمَنَوانِ: مبتدأ ثان، وسَوَّغ الابتداءَ به هذا الوصفُ المحذوف، وهو «منه»، وبِدِرْهَم: خبره، والجملة خبرٌ لقوله: «السَّمْنُ»، والعائدُ هو «منه» المحذوف، وهو ضمير مجرور بِمِنْ، وهو حرف تبعيض.

ومثالُ الظرفية قولُه[3]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرّْ

---

(١) ك، ن: والجملة.

(٢) الأصول ٢:٣٠٢ وإيضاح الشعر ص٢٧٩ ـ ٢٨٠، ٣٤٧، ٥٨٧.

(٣) تقدم في ٣:٣٢٧.

أي: نُساءُ فيه، ونُسَرُّ فيه. وقولُهم: «شَهْرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مَرْعَى»[1] أي: وشهرٌ تَرى فيه النبات.

ومثال ما جُرَّ بمسبوقٍ مماثِلٍ لفظاً ومعمولاً قولُ الشاعر[2]:

أَصِخْ، فالذي تُوصى به أنتَ مُفْلِحٌ فلا تَكُ إلا في الفَلاحِ مُنافِسا

أراد: أنتَ مفلح به، فحذف «به» لأنه مسبوق بمماثِلٍ لفظاً ومعمولاً، وهو نظير قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[3]، أي: نُسارِعُ لهم به.

ومثال ما جُرَّ بإضافةِ اسمِ فاعل قولُ الشاعر[4]:

سُبْلُ المعالي بنو الأعلَين سالكةٌ والإرثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْظَى به الوَلَدُ

أي: سالِكَتُها، وأَنَّثَ «سالكة»، وكان القياس: سالكون، لأن «بني» يؤنث، تقول[5]:

قالتْ بنو عامرٍ.......... ....

وقولُه **وقد يُحْذَفُ بإجماعٍ إن كان مفعولاً به، والمبتدأُ كلٌّ أو شبهُه في العموم والافتقار** مثالُه قراءةُ ابن عامر (وكلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنى)[6]، أي:

---

(١) تقدم في ٣:٣٢٧.

(٢) لم أقف عليه في مصادري المتقدمة على أبي حيان. وآخره في س، ك، ف: مناسباً. صوابه في ن، وتعليق الفرائد ٢:١٠١ وشفاء العليل ١:٢٩١ ونتائج التحصيل ص١٠٦٩.

(٣) سورة المؤمنون، الآيتان: ٥٥ ـ ٥٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) هذه قطعة من بيت النابغة الذبياني:

قالت بنو عامر: خالُوا بني أَسَدٍ يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرّاراً لأقوامِ

وهو في ديوانه ص٨٢ والكتاب ٢:٢٧٨ وسر الصناعة ص٣٣٢. خالوا بني أسد: فارقوهم واقطعوا حلفهم.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٠. السبعة ص٦٢٥ والحجة ٦:٢٦٦ ـ ٢٦٧.

وَعَدَه. وقولُ الراجز[1]:

قد أَصبحتْ أُمُّ الخيار تَدَّعي عليَّ ذَنباً، كلُّه لم أَصْنَعِ

أي: لم أصنعْه.

قال المصنف في الشرح[2]: «وكذا ما أَشْبَه كُلاًّ في العموم، نحو: أيُّهم يسألُني أُعطي، على جعل أَيّ موصولةً. وكذا ما عَمَّ وإن لم يكن موصولاً، نحو: كلُّ رجلٍ/ يدعو إلى خير أُجيبُ، آمِرٌ بخيرٍ ولو كان صبياً أُطيعُ، أكثرُ السائلين أُعطي. فلو كان المبتدأ غيرَ ذلك، والضميرُ مفعولٌ به، لم يَجُزْ عند الكوفيين حذفُه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار. والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً، ومنه قراءة السُّلَميّ: (أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ)[3] برفع الحكمُ. ومثلُ هذه القراءة قولُ الشاعر[4]: [٢: ٣٨/ب]

وخالدٌ يَحْمَدُ أَصْحابُهُ بالحقِّ، لا يُحْمَدُ بالباطلِ

هكذا رواه أبو بكرٍ بنُ الأنباريّ برفع «خالد» و«أصحابه» انتهى ما ذكره المصنف، وما مَثَّلْناه قبلُ فمن تمثيلِه إلا قليلاً.

وهذا التقسيمُ الذي سَلَكه في العائد على المبتدأ بالنسبة إلى جوازِ حذفِه غيرُ الطريق الذي سَلَكه أصحابُنا، وفيه ما اخْتُلِفَ فيه وما اتُّفِقَ عليه،

---

(١) هو أبو النجم العجلي. وهذا مطلع أرجوزة في ديوانه ص١٣٢. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٥٤٣ ـ ٥٤٤. أم الخيار: زوجته. ويعني بالذنب: الشيب والصلع والشيخوخة. وتدعي: تلفّق الأكاذيب والادعاءات.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣١٢ ـ ٣١٣. وقوله: وكذا ما أشبه... أكثر السائلين أعطي: ليس في مطبوعته.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٥٠. مختصر في شواذ القرآن ص٣٢ والمحتسب ١: ٢١٠. وقد قرأ بها غيره أيضاً.

(٤) هو الأسود بن يعفر كما في ضرائر الشعر ص١٧٦ والمقرب ١: ٨٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٩١ وشرح أبيات المغني ٦: ٤٨ و٧: ٢٨٠ ـ ٢٨٣ [الإنشاد ٨٤١]. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣١٣. وصدره في الخزانة ١: ٣٦٠. وليس في ديوانه الذي صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي.

وفي كلام المصنف دَعْوى إجماعٍ لا تَصِحُّ، ونَقْلٌ عن البصريين والكوفيين لا يُوافَق عليه، ونحن نُوَضِّحُ ذلكَ، فنقول:

الضمير العائد على المبتدأ من الجملة التي وقعت خبراً عنه إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ إن كان مرفوعاً لم يَجُزْ حذفُه سواءٌ أكانَ مبتدأً أم غيرَه، فلا يجوز: الزيدان قامَ، ولا: الزيدون ضُرِبَ.

وذهب بعض النحويين(١) إلى أنه يجوز حذفه إذا كان مبتدأ، نحوُ قولِه(٢):

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ ... عاراً عليكَ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

تقديره: هو عارٌ، فحذف «هو» من الجملة التي هي خبر عن قوله: ورُبَّ قتلٍ.

وقال صاحب البسيط: «إن كان مبتدأً جاز حذفُه، نحو: زيدٌ هو قائمٌ؛ إذ لا مانعَ من ذلك» انتهى.

وهذا ليس بشيء لأنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وحذفت «هو»، لم يُعلم أنَّ «هو» محذوفٌ لصلاحية «قائم» أن يكون خبراً مستقلاً، وقد مَنع الخليل: ليس زيدٌ قائمٌ، على تقدير: هو قائم، وحذف «هو»؛ لصلاحية نصب «قائم»، فيكون الخبر.

وإن كان منصوباً فإما أن يكون منصوباً بفعلٍ أو بغيرِه: إن كان منصوباً بغيرِ فعلٍ لم يَجُزْ حذفُه، نحو: زيدٌ كأنه أَسَدٌ. وإنْ كان منصوباً بفعلٍ فإمَّا أن يكون فعلاً تامًّا أو فعلاً ناقصاً: إن كان فعلاً ناقصاً لم يَجُزْ

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص٨٩٠.

(٢) هو ثابت قطنة كما في الشعر والشعراء ص٦٣١. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣٥١. ونسب مع بيتين آخرين لحبيب بن خدرة الخارجي يرثي زيد بن علي في ديوان شعر الخوارج ص٢٣١.

حذفُه، نحو: الصديقُ كانَه زيدٌ. وإن كان فعلاً تامًّا فإما أن يكون متصرفاً أو غيرَ متصرف: إن كان غيرَ متصرف لم يَجُزْ حذفه، نحو: زيدٌ ما أَحسنَه!

واختلف النقل عن الفراء: فحكى عنه أبو بكر بن الأنباري أنه لا يجوز[1] حذف هذه الهاء. ونَقل عنه المصنفُ أنه يُجيز حذفَها. قال[2]: «مع أنه لا يُجيز: زيدٌ ضربتُ، وذلك أنَّ فعل التعجب لا تَسلُّطَ له على ما قبله، فاستوى تفريغُه وعدمُ تفريغه، بخلاف/ زيدٌ ضربتُ[3]، فإنَّ تفريغه مع إيثار الابتداء بالعمل ترجيحُ الأضعف على الأقوى». قال: «ولم يعتبر ذلك في نحو «كلُّه لم أصنع» لشبه كُلّ بالموصول العام، وكذا ما كَكُلّ[4] في العموم» انتهى كلامه. [٢: ٣٩/أ]

وحكى أبو بكر بن الأنباري أنَّ الكسائيَّ كان يُجيز: أبوك ما أَحسنَ! قال: «لَمّا لم أَصِلْ إلى نصب الأب أَضمرتُ له هاءً تعود عليه، فرفعتُه بها، والتقدير: أبوك ما أَحْسَنَه!».

وإن كان متصرفاً فمذهب البصريين[5] أنه لا يجوز حذفُه إلا في الشعر، وسواء أكان يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه، نحو: زيدٌ ضَرَبَه عمرو، أو لا يؤدي، نحو: زيدٌ هل ضربتَه؟ وزيدٌ هَلّا ضربتَه، وزيدٌ إنْ تضربْه أَضربْه، وسواءٌ في ذلك عندهم أن يكون المبتدأ كُلًّا أو غيرَه، ونَصُّوا على شذوذِ قراءةِ ابنِ عامر (وكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنى)[6].

---

(١) ك، ن: لا يجيز.

(٢) هذا القول والذي يليه ليسا في هذا الموضع من مطبوعة شرح المصنف.

(٣) زيد هنا في ك ما نصه: وذلك أن فعل التعجب لا يتسلط.

(٤) ن: وكذا ما ماثل كل.

(٥) الكتاب ١:٧٢، ٨٥ ـ ٨٨، وقد نص في ص٨٥ على أنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١:١٩٣/أ ـ ١٩٤/أ. وقد نص أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢:٣٥٤ على أن المبرد لا يجيز هذا في منثور ولا منظوم.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٠. وقد تقدم تخريجها قريباً.

وقد سَلَكَ الأدبَ في ذلك شيخُنا الأستاذُ أبو الحسين بن أبي الربيع، فقال[١]: «جاء في الشعر وفي قليل من الكلام، قرأ ابن عامر (وكُلٌّ وَعَدَ اللّهُ الحسنى)».

وذهب هشام إلى أنه يجوز «زيدٌ ضربتُ» في الاختيار.

وذهب الفراءُ[٢] ومَنْ وافقه من الكوفيين[٣] إلى أنه يجوز إذا كان المبتدأُ اسمَ استفهامٍ أو كُلًّا أو كِلا أو كِلْتا، وإن أَدَّى حذفُه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه، فأجاز أن تقول: أيُّهم ضربت؟ برفع أيّ، وكلُّ رجلٍ ضربت. ومما جاء من ذلك قولُه[٤]:

.... عليَّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنَعِ

وقولُه[٥]:

ثلاثٌ كلُّهن قتلتُ عمداً ....

وقولُه[٦]:

أَرَجَزاً تَطلُبُ أم قَريضا أم هكذا بينَهما تَعْريضا
كِلاهما أَجِدُ مُسْتَرِيضا

وإنما جاز ذلك مع هذه الأسماء خاصَّةً لأنَّ اسمَ الاستفهام من أسماء الصدور، ولا يجوز أن يتقدم ما بعدَه عليه، فأَشْبَهَ لذلك الموصول؛ ألا

---

(١) الملخص ١:١٧٢ - ١٧٣.

(٢) معاني القرآن ١:١٣٩ - ١٤٠ و٢:٢٤٢.

(٣) مجالس ثعلب ١:٥٨.

(٤) تقدم قبل قليل. وهو في معاني القرآن للفراء ١:١٤٠.

(٥) تقدم في ص٣٧.

(٦) هو الأغلب العجلي كما في الصحاح (روض)، أو حميد الأرقط كما في اللسان (روض). وانظر معاني القرآن للفراء ١:١٤٠ ومجالس ثعلب ص٥٨ ومقاييس اللغة ٢:٤٠٩ ومجمل اللغة ص٤٠٦ والمخصص ١٠:١٣٢ واللسان والتاج (قرض).

ترى أنَّ الموصول لا تتقدم صِلتُه عليه، فكما أنه يجوز أن يُحذَف هذا الضمير من الصلة، فكذلك يُحذف من الخبر.

وكذلك كُلٌّ وكِلا، يدخل الكلامَ إذا ابتدأتَ بهما معنى «ما»، و«ما» من أدوات الصدور، فإذا قلت: «كُلُّ القوم ضربته» فالمعنى: ما من القوم إلا مَنْ ضَربته، وكِلا الرجلين ضربته، معناه: ما مِن الرجلين إلا مَنْ ضربته. والدليلُ على أنّ الكلام يدخله معنى «ما» قولُه[1]:

وكُـلُّـهـمُ حـاشـاكَ إلا وجـدتُـهُ كعينِ الكَذُوب جَهْدِها واحتفالِها

أدخل «إلا» على خبر «كل» لأنَّ المعنى: ما منهم أحد[2] إلا من وجدته، فأشبهت لذلك الموصول، فساغ حذف الضمير.

وقال الفراء أيضاً: لا أضمر الهاءَ إلا مع ستة أشياء: كُلّ ومَنْ وما وأيّ ـ يعني في الاستفهام ـ ونِعْمَ وبِئْسَ. ومثال ذلك في نِعْمَ وبِئْسَ: نِعْمَ الرجلُ[3] لَقيتُ، وبئسَ الرجل ضربتُ، وهذا على مذهب الفراء[4] في أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ يرتفعان على الابتداء.

[٢: ٣٩/ب] قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «والصحيح أن حذف الضمير/ من الجملة الواقعة خبراً لهذه الأسماء لا يجوز إذا أدى إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه؛ كما لا يجوز ذلك في غيرها، وإن جاء منه شيء في الكلام فشاذٌ لا يُقاس عليه، وإنما جاز حذفُه من الصلة، ولم يَجُز من خبر المبتدأ، لأنَّ حذفَه من الصلة لا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه؛

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠ وضرائر الشعر ص٧٥ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١١٧ والخزانة ٩: ٢٥٠ وهو فيه مضموم الروي.

(٢) أحد: سقط من ك.

(٣) نعم الرجل... في أن نعم وبئس: سقط من ك.

(٤) نسب هذا المذهب إلى الكوفيين عدا الكسائي. الإنصاف ص٩٧ ـ ١٢٦. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٨ و٢: ١٤١ ـ ١٤٢ والتبيين ص٢٧٤ ـ ٢٨١ وحواشيه وشرح الكافية الشافية ص١١٠٢.

إذ الصلة لا تعمل في الموصول، وليس كذلك أسماء الاستفهام وكُلّ وكِلا لأنَّ ما بعد أسماء الاستفهام يَسُوغ له أن يعمل فيها، وكذلك ما بعدَ كُلّ وكِلا قد يجوز أن يعمل فيها، وأيضاً فالصلة والموصول كالشيء الواحد، فطال لذلك الموصولُ بصلته، والطُّولُ مُوجِب للتخفيف بالحذف، وليست أسماء الاستفهام وكُلٌّ وكِلا مع أخبارها كالشيء الواحد، فيسوغ التخفيف بحذف الضمير من أخبارها» انتهى كلامه.

وقال أبو جعفر الصَّفَّار: «أجاز س في الشعر: زيدٌ ضَربتُ، ومنع ذلك الكسائيُّ والفراءُ وأصحابُ س، وحُكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا لأنَّ وزن المرفوع والمنصوب واحد[1].

وأجاز الكسائيُّ والفراءُ: كلُّهم ضربتُ، ورجلٌ ضربتَ أَفضلُ من رجلٍ تركتَ؛ لأنَّ كُلًّا إحاطة، إذا قلت «كلُّهم ضربت» فمعناه: لم يبقَ أحدٌ إلا ضربت، فلما صار المعنى يصير إلى النكرة صار الفعل كأنه صلة للنكرة، وكذلك النكراتُ كلُّها عندهما.

وأجاز الفراء أيضاً الرفع في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام مثل كَمْ وأيّ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو مَنْ وما؛ لأنَّ الاسم يكون في صدر الكلام لا يُزايلُه، والفعلُ له، فكثُر الكلامُ به، وإنما يجيء مفعولاً به في بعض الكلام، وقد عُرف موضعُه بالرفع، فأَجْرَوْهُ على ذلك، وأضمروا الهاء، ولم يَجُزْ ذلك في زيد وعمرو لأنهما يتقدمان ويتأخران، هذا احتجاج الفراء» انتهى ما نقله أبو جعفر.

وأين ما ادعى المصنف من الإجماع في «كلّ» وما أشبهه في العموم، ولم يقل به في «كُلٌّ» إلا الفراءُ في نقل، وإلا الفراءُ والكسائيُّ في نقلٍ آخر؟

---

(١) هذا مذهب سيبويه، فقد قال في قول أبي النجم «كلُّه لم أصنع»: «لأن النصب لا يكسر البيت ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء» الكتاب ١: ٨٥.

وإن كان الضمير مجروراً فإما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرفِ جَرٍّ:

إن كان مجروراً بالإضافة فلا يجوز حذفه، وسواء أكان أصله النصب نحو: زيدٌ أنا ضاربُه، أم لَمْ يكن نحو: زيدٌ قام غلامُه، هذا نقلُ أكثرِ أصحابنا وإطلاقُهم، وفي كلامِ بعضهم أنه إذا كان مجروراً وأصلُه النصبُ فقد يُحذَف.

وإن كان مجروراً بحرفِ جَرٍّ فإمّا أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعِه عنه أو لا: إن أَدَّى لم يَجُز حذفه، نحو: زيدٌ مررت به، وإن لم يُؤَدِّ جاز، فتقول: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم[1]، التقدير: مَنَوانِ منه بدرهم، وقال الشاعر[2]:

[٢: ٤٠/أ] / كأَنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقى ... إذِ النـاسُ إذْ ذاكَ مَـنْ عَـزَّ بَـزّا

أي: مَنْ عَزَّ منهم بَزَّ. ومنه في أحد الأقوال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾[3] أي: منهم.

ولَخَّصَ بعضُ أصحابنا حذفَ الضمير، فقال: لا يجوز حذفه إلا بشرطِ أن لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ولا مؤدياً إلى لَبْس، نحو: زيدٌ ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيدٌ قام غلامُه، لأنَّ حذفَه يُخِلُّ بالتعريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التهيئة والقطع، فهذه خمسة شروط في جواز حذف الضمير العائد من الجملة إلى المبتدأ.

وتبين أنَّ ما ذكره المصنف في الفص وفي الشرح منقودٌ من وجوه:

---

(١) تقدم في ص٣٨.

(٢) البيت للخنساء. وهو في ديوانها ص٨٤ [مكتبة الحياة] والكامل ص٩٧٣، ١٤٢٤. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٢٧٩. عَزّ: غَلَبَ. وبَزَّ: سَلَبَ.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٠. وانظر الأقوال في هذه الآية في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٢٨٣ وكشف المشكلات ص٧٥٥ ـ ٧٥٧.

أحدها: أنه إذا نُصب بفعلٍ أو وصف فقد يُحذَف. وذكرنا[1] أنَّ ذلك لا يجوز عند البصريين إلا في الشعر، وسواءٌ أكان فعلَ تعجب أم غيرَه.

الثاني: أنه إذا جُرَّ بحرفِ تبعيض فقد يُحذَف. وليس كما ذَكر؛ إذ لو كان حذف الضمير منجرًّا بـ «مِن» التبعيضية، وأدى إلى تهيئة العامل وقَطْعِه، لم يَجُز، نحو: الرغيفُ أكلتُ منه، فلا يجوز حذف «منه» لأنَّ حذفه يؤدي إلى التهيئة والقطع.

الثالث: أنه[2] إذا جُرَّ بحرف ظرف فقد يُحذَف. واستدلَّ على ذلك بقوله[3]:

.... ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرّْ

وبقوله: وشهرٌ تَرى[4]. وهذا لا يجوز لأنه يؤدي إلى التهيئة والقطع.

الرابع: أنه أعرب «ويومٌ نُساء، ويومٌ نُسر» و«شهرٌ تَرى» مبتدأ، والجمل بعدها أخبارها. وهذا يحتمل أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، و«نُسَر» و«نُساء» و«تَرى» جُمل في موضع الصفة، وحملُها على الصفة أَولى لأنَّ الحذف منها أقربُ من الحذف من أخبار المبتدأ.

الخامس: أنه إذا كان منجرًّا باسم الفاعل فإنه ذَكر أنه يُحذَف. وذكرنا أنه لا يجوز ذلك عند أصحابنا، وإن جاء منه شيء فبابُه الشعر.

السادس: دعواه الإجماع إذا كان المبتدأ كُلاًّ أو شبهَه في العموم والافتقار. وقد ذكرنا أنَّ الكسائيَّ والفراءَ في نقلٍ أجازا ذلك مع كُلّ، وأنَّ الفراء أجازه في نقلٍ آخر مع كُلّ.

---

(١) ضرب بالقلم في س على «نا».
(٢) أنه: سقط من س.
(٣) تقدم في ٣:٣٢٧ و٤:٣٨.
(٤) تقدم في ٣:٣٢٧.

السابع: أنه ذَكر أنَّ ما أشبه كُلاًّ في العموم والافتقار يجوز حذف الضمير من الخبر معه، ومَثَّل بـ «أيّهم» الموصولة. ولا أعلم له سلفاً في ذلك، بل ذلك عند أصحابنا إن وُجد ففي الشعر.

الثامن: أنه ذَكر أنه فصل بين: زيدٌ ضربت، وبين: كلٌّ ضربت، فالرفع في «كُلّ» جائز عنده بالإجماع، والرفع في «زيدٌ ضربت» ضعيف. ولا فصل بينهما عند أصحابنا.

التاسع: نقلُه عن البصريين جواز «زيدٌ ضربت» في الكلام، وأنَّ الكوفيين يخصونه بالشعر[1]. والنقلُ عن الكوفيين مُختلف، أمَّا هشامٌ/ فنُقل [٢: ٤٠/ب] عنه أنه يُجيزه في الاختيار، وأمَّا الكسائيُّ والفراءُ فَمَنَعا ذلك في الشعر. وأمَّا البصريون فجوَّزوه في الشعر. وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف، رحمه الله.

ص: ويُغني عن الخبر باطِّرادٍ ظرفٌ، أو حرفُ جَرٍّ تامٌّ معمولٌ في الأجود لاسم فاعلٍ كونٍ مُطْلَقٍ، وفاقاً للأخفش[2] تصريحاً، ولسيبويهِ[3] إيماء، لا لِفِعْلِهِ، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة، خلافاً لزاعمي ذلك. وما يُعْزى للظرف من خَبَرِيَّةٍ وعملٍ فالأصحُّ كونُه لعامله، ورُبَّما اجتمعا لفظاً.

ش: مثالُ الظرف[4]: زيدٌ أمامَك، ومثالُ حرف الجر: زيدٌ في الدار.

وقولُه **تامٌّ** احترازٌ من أن يكون ناقصاً، نحو: زيدٌ فيك، وزيدٌ عنك، فإن مثل هذا لا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ به[5] عن «زيد».

---

(١) س: في الشعر.

(٢) رأيه في شرح الجمل لابن خروف ص١٥٠.

(٣) الكتاب ١:٤٠٣ ـ ٤٠٤ وشرحه للسيرافي ٢:١٣١/ب وشرح التسهيل ١:٤١٦.

(٤) ك: مثال إعمال الظرف.

(٥) وذلك لعدم إفادته، وينبغي أن تذكر متعلَّقه، فتقول مثلاً: زيدٌ راغبٌ فيك، أو عنك، وبكرٌ مُعْرِضٌ عنك.

وقولُه **معمولٌ في الأجودِ لاسمِ فاعلِ كونٍ مُطْلَقٍ** فإذا قلت: «زيدٌ أمامَك» فتقديره: زيدٌ كائنٌ أمامَك. وإنما كان أجودَ عنده أن يُقَدَّرَ العاملُ مفرداً لأنَّ أصل الخبر أن يكون مفرداً، فجعل المحذوف مفرداً لا فِعْلاً لأنه جملة بإجماع، ولأنَّ العرب حينَ جَمعتْ بين العامل والمعمول جَمعتْ بينَهما والعاملُ اسمُ فاعل على ما سيأتي، إن شاء الله، ولأنَّ تقديرَ الفعلِ لا يُغني عن تقديرِ اسمِ الفاعل لِيُستدلَّ به على أنه في موضع رفع، واسمُ الفاعل لا يحتاج إلى تقدير، ولأنَّ كلَّ موضع وَقع فيه الظرفُ صالحٌ لوقوعِ اسمِ الفاعل، وبعضُ المواضع لا يَصلُح فيه الفعلُ، نحو: أمَّا عندَك فزيدٌ، وجئتُ فإذا عندَك زيدٌ[1].

وقولُه **لا لِفِعْلِه** هذا منسوب إلى س[2]، وبه قال أبو علي[3] والزمخشري[4] وغيرُهما[5].

ورُجِّحَ[6] هذا القول بأنَّ الفعل متعين في وصل الموصولات، والفرقُ بينهما أنه في الوصل واقع موقعاً لا يقع فيه المفرد، بل إن وقع أُوِّل

---

(١) لأنّ «أمَّا» و«إذا» المفاجأة لا يليهما فعل.

(٢) نسبه إليه عبد القاهر في المقتصد ص٢٧٧ وابن خروف في شرح الجمل ص١٥٠. وانظر الكتاب ٢:٨٧. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص٣٤٩ ـ ٣٥٠ للأخفش. ونَصَّ السيرافيُّ في شرح الكتاب ٢:١٣١/أ على أنه قول البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف ص٢٤٥ ـ ٢٤٧ والتبيين ص٢٤٩ ـ ٢٥١، ٣٧٦ ـ ٣٧٨.

(٣) الإيضاح العضدي ص٤٣، ٤٧ ـ ٤٨، والمقتصد ص٢٧٤ ـ ٢٧٧ وشرح الجمل لابن خروف ص١٥١ ولابن أبي الربيع ص٥٤٧. وقدَّره أبو علي في الإيضاح العضدي [باب النفي بلا] ص٢٤٧ باسم لا بفعل. وأجاز في العسكريات ص١٠٥ ـ ١٠٩ الوجهين. وأجاز أيضاً جعل ابن السراج له قسماً برأسه. وانظر تفصيل القول في المتعلَّق في حواشي شرح الإيضاح للعكبري ص٣٠٢ ـ ٣٠٣ ففيه مصادر كثيرة.

(٤) المفصل ص٢٤ وشرحه لابن يعيش ١:٨٨ ـ ٩١ والمحصل ص٨٨٩ وقد ذكر فيه الشارح نصًّا من حواشي المفصل للزمخشري نَصَّ فيه على أنه لا يجوز أن يضمر إلا فعل.

(٥) نسب في الإنصاف ص٢٤٥ للبصريين، وفي اللباب ١:١٣٩ ـ ١٤٠ لجمهورهم، وفي التبيين ص٢٤٩ للجمهور. وانظر شرح المفصل ١:٩٠.

(٦) شرح التسهيل ١:٣١٨ حيث نسبه لبعضهم.

بجملة، وهنا الأصل فيه للمفرد، وإذا وقعت فيه الجملة أُوِّلت بالمفرد.

ورُجِّحَ أيضاً بأنَّ أصل العمل للفعل، فمتى أمكن أُقِرَّ على حاله، وقد أمكن بتقديره. وعُورِضَ بأنَّ الموضع للمفرد.

وقال ابن الدهان: رأيت بيتاً هو حُجة على أنه جملة، وهو قولُه[1]:

أَفِي اللَّهِ أَمَّا بَحْدَلٌ وابنُ أُمِّهِ   فيحيا، وأمَّا ابنُ الزُّبَيرِ فيُقْتَلُ

ومعلومٌ أنَّ «أمَّا» تَقطع ما بعدَها عما قبلَها، والهمزةَ لا تَصَدَّر إلا جملة، ولا تتصدر مفرداً، فثبت أنه جملة.

وقولُه **ولا للمبتدأ** زَعم ابنُ أبي العافية[2] وابن خَروف[3] وغيرهما[4] أنَّ مذهب س أنَّ الظرف منصوب بالمبتدأ نفسِه، وهو خبر عنه، وعَمِلَ فيه المبتدأُ النصبَ لا الرفعَ لأنه ليس الأولَ في المعنى، فإذا كان الخبرُ هو الأولَ رُفع، وإذا كان غيرَ الأول نُصب.

[٢: ٤١/أ] قال ابن خَروف[5]: «العاملُ عند س/ في الظرف المبتدأُ، وهو الذي نص عليه في أبواب الصفة[6]، عمل فيه نصباً كما عمل في المفرد رفعاً لكونه إياه، ولما لم يكن المبتدأُ الظرفَ عمل فيه نصباً[7]، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة» انتهى.

---

(١) هو زفر بن الحارث كما في الحماسة ١: ٣٢٦ [الحماسية ٢١٨] وشرحها للمرزوقي ص٦٤٩ وللأعلم ص٢٧٥.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص٨٨٣.

(٣) شرح الجمل ص١٥٠ وشرح التسهيل ١: ٣١٤ وشرح الجزولية ص٨٨٣.

(٤) المحصل ص٨٩٤.

(٥) شرح الجمل له ص١٥٠ مع بعض الاختلاف. والنص بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ص٨٨٣.

(٦) لم أقف على هذا القول في أبواب الصفة من الكتاب.

(٧) زيد هنا في ك: كما عمل.

وذكر المصنف في الشرح[1] أنَّ ابن خَروف ذهب إلى ذلك، وأنه قال: «هو مذهب س». ثُم ذكر المصنف كلاماً لِـ «س»، زعم[2] أنه هو الذي حَمل ابنَ خروف على نسبة هذا المذهب لِـ «س»، وتأوّله، وطَوّلَ فيه، قال[3]: وهو يبطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قولٌ مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين مع عدمِ دليل، فوجب اطراحه.

قلت: أمّا قوله: «إنه مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين» فليس كما ذكر؛ ألا ترى إلى نقل ابن خَروف وغيرِه أنه مذهب متقدمي أهل البصرة. وأما قوله: «مع عدم دليل» فليس كما ذَكر، بل الدليلُ يدلُّ عليه، فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعاً، كذلك أعملناه فيه نصباً، ومتى أمكن نسبةُ العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المُقَدَّر، وقد أمكن ذلك بما ذكرناه.

الثاني: أنَّ قائله يوافقنا على أنَّ المبتدأ عاملُ رفع، ويُخالفنا بادِّعاء كونِه عاملَ نصب، وما اتُّفق عليه إذا أمكن أَولى مما اختُلف فيه، ولا ريبَ في إمكان تقديرِ خبرٍ مرفوعٍ ناصبٍ للظرف، فلا عُدول عنه.

قلت: لا نوافق على أنَّ المبتدأ عاملُ رفع على الإطلاق، بل الاتفاق على أنه عاملُ رفع إذا كان الخبر هو الأولَ، أما إذا كان الخبر ظرفاً فلا.

الثالث: أنه يَلْزَمُ[4] تركيب كلامٍ تامّ من ناصبٍ ومنصوب لا ثالثَ لهما، ولا نظير له، فَوجبَ اطِّراحُه.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣١٤.

(٢) زعم... لس: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٤) ك، ن: يستلزم.

قلت: لا يَلْزَمُ ما ذَكر، بل تَرَكَّبَ الكلام من مرفوع ومنصوب، فصار نظير: إنَّ زيداً قائمٌ، فإنه تَرَكَّبَ من منصوب ومرفوع.

الرابع: أنه يَسْتلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير له.

قلت: لا يَلْزَمُ ما ذَكره إذ هو نظير: أبو يُوسُفَ أبو حنيفة، فهذا التركيب الخاصُّ حَصَل به الربط بين هذين المتباينين، كما أنَّ تَرَكُّبَ[1] «زيدٌ خَلْفَك» هذا التركيب الخاص حَصل به الربط، وليس حصول الربط مستدعياً لفظاً ثالثاً يَحْصُل به الربط.

الخامس: أنَّ نِسْبة الخبر من المبتدأ نسبةُ الفاعل من الفعل، والواقعُ موقعَ الفاعل من المنصوبات لا يُغْني عن تقدير الفاعل، وكذا الواقعُ موقعَ الخبر من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الخبر.

قلتُ: ليست نسبةُ الخبر من المبتدأ نسبةَ الفاعل من الفعل، فيلزم عنه[2] ما ذَكر، بل نسبةُ الخبر من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل لأنه محكومٌ به ومُسْنَدٌ إلى المبتدأ، كما أنَّ الفعل محكومٌ به ومُسْنَدٌ إلى الفاعل.

السادس: أنَّ الظرفَ الواقعَ موقعَ الخبر من نحو: «زيدٌ خلفَك» نظيرُ
[٢: ٤١/ب] المصدر من نحو: «ما أنتَ إلا/ سيراً» في أنه منصوب مُغْنٍ عن مرفوع، والمصدرُ منصوبٌ بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير بالنظير.

السابع: أنَّ عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلاً أو شبيهَه أو شبيهَ شبيهِه، والمبتدأُ لا يُشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكورِ به.

قلت: مَن زَعم أنَّ الظرفَ منصوبٌ بالمبتدأ نفسِه لا يُخرِجُ المبتدأ عن

---

(١) ك، ن: تركيب.

(٢) ك: عليه.

أن يكون شبيهاً بالفعل أو شبيهَ شَبيهِ، والجامعُ بينهما الاقتضاء.

وقوله **ولا لِلْمُخالفةِ** هو قول الكوفيين[1]، حكاه عنهم ابن كَيْسان[2]، فإذا قلت: «زيدٌ أخوك»، فالأخ هو زيدٌ، وإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» فالخلف ليس بزيد، فمخالفتُه له عملتْ فيه النصب.

وقال غيره: الكوفيون الكسائيُ والفراءُ وهشامٌ وشيوخُ الكوفيين مُجْمِعُون على أنَّ المحلَّ يُنْصَبُ لأنه خلافُ الاسم الذي المحلُّ حديثه، لا فعلَ ينصبه، ولا يُقَدَّر معه من قبلِه ولا من بعده. ومبناهم على ضعف المحلِّ، وأنّ الذي يَضْعُف لا يَحمل من الحركات إلا الفتح، والفائدة في «زيدٌ خلفَك» أن المخاطب دل على موضع زيد، ولم يقصد لفعله في استقرار ولا قيام ولا قعود.

وخالف أحمدُ بن يحيى أصحابَه، فقال[3]: «المحلُّ منصوب بفعل محذوف».

ورُدَّ هذا المذهب المنسوب للكوفيين بوجوه[4]:

أحدها: أنَّ تخالف المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر، فإعمالُه في أحدهما ترجيحٌ من غير مُرَجِّح.

الثاني: أنَّ المخالفة بين الجزأين مُحَقَّقةٌ في مواضعَ كثيرة، ولم تَعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسفَ أبو حنيفة، وزيدٌ زهيرٌ، ونهارُك صائمٌ، وأنتَ فِطْرٌ، و﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ﴾[5]، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣١/أ ـ ١٣١/ب والإنصاف ص٢٤٥ ـ ٢٤٧ والتبيين ص٣٧٦ ـ ٣٧٨، ٢٤٩ ـ ٢٥١ وشرح المفصل ١:٩١ وشرح التسهيل ١:٣١٣ وشرح ألفية ابن معط ص٨٣١.

(٢) شرح التسهيل ١:٣١٣، ٣١٥.

(٣) الإنصاف ص٢٤٥ والتبيين ص٣٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١:٣١٣ ـ ٣١٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لِتَحَقُّق المخالفة فيها.

الثالث: أنَّ المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأنَّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غيرَ مختصٍّ، هذا إذا كان العامل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدِمَ الاختصاصَ أحقُّ بعدم العمل لِضعفِه.

الرابع: أنَّ المخالفة لو كانت صالحةً للعمل لَلَزِمَ على مذهب الكوفيين أن لا تَعمل في الظرف عند تأخُّره؛ لأنَّ فيه عندهم عائداً، هو رافع المبتدأ مع بُعدِه بالتقدم، فإعمالُ ذلك العائدِ في الظرفِ لِقُرْبِه منه أَحَقُّ.

وقولُه **وما يُعْزى للظرفِ من خَبَرِيَّةٍ وعملٍ فالأَصَحُّ كونُه لِعاملِه** هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب ابن كَيْسان[1] وظاهر قول السيرافي[2]، فإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» على مذهب من جعل العامل في الظرف هو غير [٢: ٤٢/أ] المبتدأ من اسم فاعلٍ أو فعلٍ فتسميتُه/ الظرفَ خبراً هو مجاز، والخبرُ في الحقيقة هو العاملُ المحذوف. وكذلك إذا قلت: «زيدٌ خلفَك أبوه» فأبوه يقال هو فاعل بالظرف، وليس على الحقيقة، بل هو فاعلٌ باسمِ الفاعل أو بالفعلِ العاملِ النصبَ في الظرف. وكذلك تَحَمُّلُه للضمير المرفوع العائد على زيد.

وذهب أحمد بن يحيى[3] إلى أن المَحَلَّ نائبٌ عن الفعل المحذوف الناصب له، يُضْمَرُ فيه من ذِكْرِ الاسم ما يُضْمَرُ في الفعل.

---

(١) قال في الموفقي ص١٠٩: «الاسم مرتفع بالابتداء، والظرف خبره، وهو نصب بإضمار فعل». وانظر شرح التسهيل ١: ٣١٨.

(٢) شرح الكتاب ٢: ١٣١/أ وشرح التسهيل ١: ٣١٨ وشرح الجزولية ص٨٨٤.

(٣) الإنصاف ص٢٤٥ والتبيين ص٣٧٧. والأصل عنده في «أمامَك زيدٌ»: حَلَّ أمامَك زيدٌ، والأصل في «زيدٌ خلفَك»: حَلَّ زيدٌ خلفَك.

وذهب الفراء إلى أنَّ المَحَلَّ إذا تأخر تَحَمَّلَ ضميرَ «زيد»، وإذا تقدم لا يَتحمل ضميراً لأنه يَرفع الظاهر، فزيدٌ مرفوع بالمَحَلِّ تَقدم أو تأخر، إلا أنه إذا تَأَخر رَفع الظاهرَ، ورَفع ضميرَه.

والمنقولُ عن البصريين أنه يتحمل ضميرَ المبتدأ سواء أتقدمَ على المبتدأ أم تأخر، وأنه يَرفع ذلك المضمر، ويَرفع الاسم بعده، فإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» ففي خلفَك ضمير مرفوع. والدليل على ذلك أنَّ العرب أكدتْ ذلك الضمير، فقالوا: إنَّ زيداً خلفَك هو نفسُه[1]، بالرفع، فـ «نفسُه» تأكيد للضمير الذي تحمله الظرفُ، و«هو» تأكيد له لأنك أكدته بلفظ النفس، فاحتيج إلى توكيدٍ بضميرٍ منفصل. وتقول: إنَّ المالَ عندَك أَجْمَعُ، فـ «أَجمعُ» توكيدٌ لذلك الضمير المستكنِّ في الظرف، ولم يَحْتَجْ إلى تأكيدٍ لأنك أَكَّدتَ بأَجْمَع. وقال الشاعر[2]:

.... فإنَّ فؤادي عندَكِ الدهرَ أَجْمَعُ

وإذا قلت: «زيدٌ خلفَك أبوه» فـ «أبوه» مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرتفع على الابتداء، والظرفُ قبلَه خبر، والجملةُ من المبتدأ والخبر خبرٌ عن «زيد»، والوجهُ الأولُ أَولى لأنه إخبارٌ بمفرد، والثاني إخبارٌ بجملة، هكذا تَلَقَّنَّا هذا الإعرابَ من شيوخنا.

وفي «الغُرَّة» ما مُلَخَّصُه: أبو علي[3] وابن جِنِّيْ[4] يَدَّعيان انتقال الحكم إلى الظرف، إذ لو كان الحكم للعامل لجاز: قائماً زيدٌ في الدار،

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٦.

(٢) هو كثيِّر أو جميل بثينة. وصدر البيت: فإنْ يَكُ جُثماني بأرضِ سِواكُمُ. ديوان كثير ص٤٠٤ وديوان جميل ص١١٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٥ و٢: ٧٨ والخزانة ١: ٣٩٥ ـ ٣٩٨ [الشاهد ٦٢].

(٣) المسائل المنثورة ص٣٠ ـ ٣١ والمسائل العسكرية ص١٠٨ وشرح الكافية ١: ٩٣.

(٤) الخصائص ٢: ٣٨٦.

كما جاز مع العامل. وقد استخرج من س[1] هذا القول، فقال: تقول: إياكَ أنتَ وزيدٌ، ولا تقول: إياك وزيدٌ؛ لأنَّ المضمر المرفوع لا يُعطَف عليه حتى يُؤكَّد، والظرفُ كهذا في النيابة.

وذهب أبو زيد السُّهيلي[2] إلى أنه «لا يَصِحُّ ارتفاعُ اسمٍ بعدَ الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان في موضعِ خبرٍ أو نعتٍ، بل بالابتداء، كما يَرتفع في «قائمٌ زيدٌ» بالابتداء».

قال[3]: «فإن قيل: أليس يرتفع بـ «قائم» إذا اعتمد، فليرتفع هنا به؟ وقد تَوَهَّمَ قومٌ أنَّ هذا مذهبُ س، وأنه يجوز أن يَرفع الظرف إذا قلت: زيدٌ في الدار أبوه، ومررتُ برجلٍ معه صقرٌ، وليس مذهبَه، وقد بَيَّن السيرافيُّ مُرادَه، وشَرَحَ وجهَ الغَلَط بما فيه غُنْية.

فالجوابُ: أنَّ الفرق بينَ الظرفِ واسم الفاعل أنَّ اسم الفاعل مشتقٌّ، [٢: ٤٢/ب] وفيه لفظُ الفعل/ موجودٌ، فإذا اقترنتْ به قَرينةٌ من القرائن التي يَقْوى بها معنى الفعل عَمِلَ عملَه، والظرفُ لا لفظَ للفعل فيه، إنما هو معنًى يَتَعلق بالحرف، ويدلُّ عليه، فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دونَ قرينة أن يكون كالفعل حتى يَجتمع الاعتماد المُقَوِّي لمعنى الفعل مَعَ اللفظ المشتقِّ من الفعل، فيعملَ حينئذ عَمَلَ الفعل.

ووجهٌ آخرُ من الفرق: إذا قلت «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه» فالقيامُ[4] مُسْنَدٌ إلى الأب في المعنى، وإلى رَجُل في اللفظ، واتفقَ لما كان للكلام لفظٌ ومعنًى، فكان في اللفظ جارياً على ما قبلَه، وفي المعنى مسنداً إلى ما

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٨ وشرحه للسيرافي ٢: ٦٨/ب.
(٢) نتائج الفكر ص٤٢٢.
(٣) نتائج الفكر ص٤٢٣ ـ ٤٢٤.
(٤) س، ك، ف: القيام. ن: القائم. والتصويب من نتائج الفكر.

بعدَه، وأمَّا الظرفُ والمجرور فليس للصفة المشتقَّة لفظٌ يَجري على ما قبلَه، إنما هو معنًى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مُسْنَدٌ إلى الاسم المرفوع وخبرٌ عنه، فَصَحَّ أنه مبتدأ، والمجرورُ خبرٌ له، والجملةُ في موضعِ نعتٍ أو خبر.

فإن قيل: يلزمكم إذا قَدَّرتم الظرفَ في موضع خبر، وقَدَّرتم فيه ضميراً يعود على المبتدأ، أن تجيزوا: في الدار نفسُه زيدٌ، وفيها أجمعون إخوتُك، وهذا لا يُجيزه أحدٌ، وفي هذا حُجةٌ للأخفش ولمن رَفَعَ بالظرف.

قلنا: إنما قَبُحَ توكيدُ المضمر لأنَّ الظرف في الحقيقة ليس هو الحاملَ للضمير، إنما هو مُتَعَلِّقٌ بالاسمِ الحاملِ للضمير، وذلك الاسمُ غيرُ موجود في اللفظ حتى يقال إنه مُقَدَّم في اللفظ مؤخرٌ في المعنى، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو في المعنى والرتبة هو المبتدأ، والمجرورُ المقدمُ قبلَ المبتدأ دالٌّ عليه، والدالُّ على الشيء غيرُ الشيء، فلهذا قَبُحَ «فيها أجمعون الزيدون» لأنَّ التوكيد لا يَتقدم على المؤكَّد» انتهى.

وفي الإفصاح: المجرورات إذا كانت معتمدةً على ما قبلها، أي صفةً أو حالاً أو خبراً عنه فأكثر النحويين[1] على أنَّ ما بعد المجرور يرتفع به ارتفاعَ الفاعل لا غير، والمجرور في موضع الصفة أو الحال أو الخبر.

ومنهم من قال[2]: المجرور في هذه المواضع خبرٌ مُقَدَّم، وما بعدَه مبتدأ، وتكون الجملة في موضع الصفة أو الحال أو الخبر.

ومنهم من أجاز الوجهين، كما يرى أبو الحسن[3] في المجرورات

---

(١) ذكر أبو علي أن بعضهم ادَّعى أن هذا مجمع عليه. شرح الكافية ١: ٩٤. ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ص٤١٠ إلى المحققين. وقال اللورقي في المحصل ص٩٢٦ ـ ٩٢٨: «قال البصريون: الظرف لا يعمل إلا إذا اعتمد...».

(٢) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) العسكريات ص١٠٨ ـ ١٠٩ والشيرازيات ص٤٠٢ والإنصاف ص٥١ والتبيين ص٢٣٣ وشرح الكافية ١: ٩٤.

والظروف وإن لم تعتمد. وكلامُ س[1] مُحتمل، وكلٌّ تَأَوَّلَ على مذهبِه.

وقولُه ورُبَّما اجتمعا لفظاً مثالُه ما وَرد من قول الشاعر[2]:

لَكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ فأنتَ لَدى بُحْبُوحة الهُونِ كائنُ

وفي هذا البيت دليلٌ على أنَّ العامل في الظرف هو اسمُ فاعلٍ إذْ ظهر في هذا البيت.

ومثلُ هذا البيت قولُه: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[3] فـ «مستقرًّا» حال، والعامل فيها محذوف، وقد ظهر في هذا، وهو اسمُ فاعل لا فِعْل.

[٢: ٤٣/أ] وقال ابن الدَّهَّان: ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ ليس عاملاً/ في الظرف، وإنما (عنده) للرؤية، و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ حال من الهاء.

ص: ولا يُغني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبرِ اسمِ عينٍ ما لم يُشْبِه اسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دونَ وقت، أو تَعُمّ[4] إضافةُ معنًى إليه، أو يَعُمّ واسمُ الزمان خاصٌ أو مسؤولٌ به عن خاصّ. ويُغني عن خبرِ اسمِ معنًى مطلقاً، فإن أُوقع في جميعِه أو أكثرِه وكان نكرةً رُفع غالباً، ولم يمتنع نصبُه ولا جرُّه بـ «في»، خلافاً للكوفيين. ورُبما رُفِعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضِه.

ش: لا تقول: زيدٌ اليومَ، ولا: بكرٌ غداً. واحترز بقوله: «غالباً» من قول امرئ القيس «اليومَ خمرٌ وغَداً أمرٌ»[5]، وقولِ الشاعر[6]:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٥٥ ـ ٥٦ و٢: ٨٧، ٨٨ ـ ٩١ وشرحه للسيرافي ١: ١٦٥/ب ـ ١٦٦/أ و٢: ١٩٨/أ والتعليقة للفارسي ١: ٩١ ـ ٩٢ والنكت ص٤٨٦.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣١٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٢. بحبوحة الشيء: وسطه.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٤) اختار محقق التسهيل كلمة «تَنُوَ»، ومحققا شرح المصنف «تُغْفَ». وأشار أبو حيان في الشرح إلى الأولى.

(٥) قال ذلك لما بلغه مقتل أبيه، وكان يشرب الخمر. أمثال أبي عبيد ص٣٣٣ ـ ٣٣٤ ومجمع الأمثال ٢: ٤١٧ ـ ٤١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٨ وشرح التسهيل ١: ٣٢٠.

(٦) العين (مجع) ١: ٢٧٩ ـ ٢٨٠ وتهذيب اللغة ١: ٣٩٥ والصحاح وأساس البلاغة واللسان =

جارتي لِلخَبيصِ، والهِرُّ للفَأْ ... رِ، وشاتي إذا أردتُ مَجِيعا

فشاتي: مبتدأ، وهي جُثَّة، وإذا ظرف زمان، وقد وقع خبراً للجثة. وكذا «اليومَ خمرٌ»، الخمرُ جُثَّة، واليوم ظرفُ زمان، وهو خبرٌ عنه.

وقولُه **ما لم يُشْبِه اسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دُونَ وقت** مثالُه: الهلالُ الليلةَ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيع، والطَّيالِسةُ ثلاثةَ أشْهُر، والصَّيْدُ شَهْرَيْ رَبيع؛ وزيدٌ حينَ بَقَلَ وجهُه[1]، وزيد حينَ طَرَّ شاربُه[2]، والجِبابُ[3] شهرين، والثَّلْجُ شهرين، والحَجَّاجُ زمانَ ابنِ مروان، ومتى أنتَ وبلادُك؟ أي: متى عهدُك ببلادك؟

واختلف النحويون في هذا:

فذهب الجمهور[4] إلى أنه لا يقع ظرفُ الزمان خبراً عن الجثة من غير تفصيل، سواء أجئت بالظرف منصوباً أم جررته بِفي، وتَأَوَّلُوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف.

وأجاز ذلك قوم بشرط أن يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرُّطَبُ إذا جاء الحرُّ.

وذهب بعض[5] المتأخرين إلى أنه لا يمتنع ذلك إذا أفادت، وإن لم يكن فيه معنى الشرط، وإذا وصفت الظرف، ثم جررته بفي، جاز وقوعه

= (مجع) وديوان الأدب ١:٤١٤ والمخصص ٤:٢٨ وشرح التسهيل ١:٣٢٠. جارة الرجل: امرأته. والمجيع: ضرب من الطعام، وهو تمر يُعجن بلبن.

(١) بقل وجه الغلام: خرج شعره.

(٢) طَرَّ الشارب: طلع ونبت.

(٣) الجباب: جمع جُبَّة، والجبة: ضرب من مُقَطَّعات الثياب تُلبس.

(٤) الكتاب ١:١٣٦ والمقتضب ٣:٢٧٤ و٤:١٣٢، ١٧٢، ٣٢٩، ٣٥١ وإيضاح الشعر ص٢٧٩، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٤٨ ولابن أبي الربيع ص٦٠٠ وما بعدها وشرح الكافية ١:٩٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٨٣١ ـ ٨٣٣.

(٥) هو ابن الطراوة كما في البسيط لابن أبي الربيع ص٦٠١ ـ ٦٠٥ وفيه الرد عليه.

خبراً للجثة، نحو: نحن في يومٍ طيبٍ، ونحن في يومٍ صائفٍ.

وقال أبو الحسين بن عبد الوارث[1] ـ وهو ابن أخت أبي علي الفارسي[2] ـ: «الهلالُ الليلةَ هو على ظاهره لا على حذف مضاف؛ لأنَّ الهلال يكون ظاهراً، ثم يَسْتَسِرُّ، ثم يَظهرُ، فلما اختَلفتْ به الأحوالُ جَرى مَجْرى الأحداث التي تقع مرة، وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبراً عنه».

قال عبد القاهر الجرجاني[3]: «ويُوضح ما قاله أنَّ الهلال ليس باسم وضع علماً لِلنَّيِّر كالشمس والقمر، وإنما هو اسمٌ يتناوله في حالٍ دونَ حال، والاسمُ الموضوع له «القمرُ»، فلمَّا كان كذلك صار إذا قيل: «الهلالُ» كأنه قيل: استنارةُ القمر، أو بُدُوُّ القمر، فهو إذاً متضمن لمعنى الحدوث، فيجوز أن تُجعل «الليلة» خبراً عنه، ولهذا قال ابن السَّرَّاج[4]: لو قلت: الشمسُ اليومَ، والقمرُ الليلةَ، لم يَجُز لأنه غير متوقع، فلا يَتضمن الدلالة على الحدوث».

[٢: ٤٣/ب] وقال السُّهَيلي[5]:/ «فإنْ قلت: فقد قالوا: زيدٌ حينَ بَقَلَ وجهُه، وطَرَّ شاربُه. قلنا: إنما جاز ذلك بقرينة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين، وهي إضافة الوجه إليه، ولو قلت: «حينَ بَقَلَ وجهُ عمرو» لم يَجُز مع أنه أيضاً مخصوص بلفظ «حين»، ولو قلت «زيدٌ يومَ بَقَلَ وجهُه» لم يَجُز لما في لفظ «حين» من لفظ حانَ يَحين الذي يَصِحُّ أن يكون خبراً عن زيد».

---

(١) المقتصد ص٢٩٠.

(٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد [ـ ٤٢١هـ] أخذ عن خاله علم العربية. تنقل في البلاد كثيراً، واستوطن جرجان إلى أن مات. أخذ عنه عبد القاهر الجرجاني، وليس له أستاذ غيره. له تصانيف في الهجاء، وكتاب الشعر. بغية الوعاة ١: ٩٤.

(٣) المقتصد ص٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٤) الأصول ١: ٦٣.

(٥) نتائج الفكر ص٤٢٨.

وقولُه **أو تعُمُّ**[1] **إضافةُ معنًى إليه** ثَبت في بعض النسخ عوض هذا قوله: «أو تُنْوَ إضافةُ معنًى إليه»، مثالُه: أَكُلَّ يومٍ ثوبٌ تلبسُه؟ وأَكُلَّ ليلةٍ ضيفٌ يَؤُمُّك؟ وقال الراجز[2]:

أَكُـلَّ عـامٍ نَـعَـمٌ تَـحْـوُونَـهُ ... يُـلْـقِـحُـه قـومٌ، وتَـنْـتِـجُـونَـهُ

وقال الشاعر[3]:

أفـي كُـلِّ عـامٍ مَـأْتَـمٌ تـبـعـثـونـه ... على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموه، وما رُضا

التقدير: تَجَدُّد ثوبٍ، وإحرازُ نَعَم، وحُدوثُ مَأْتَم.

وقولُه **أو يَعُمّ واسمُ الزمان خاصٌّ** مثالُه: نحن في شهرِ كذا.

وقوله **أو مسؤولٌ به عن خاصٌّ** مثالُه: في أيِّ الفصولِ نحن؟ وفي أيِّ شهرٍ نحن؟ وفي أيِّ عامٍ نحن من تاريخ خلافةِ فلان؟ لأنَّ مثل هذا قد يُجهل.

وقولُه **ويُغْني عن خبرِ اسمِ معنًى مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أوقع المعنى في جميعه أو في بعضه.

وقولُه **فإن أُوقِع**[4] **في جميعه** مثالُه: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ

(١) في هامش س: تغني. وفوقه: صح.

(٢) هو قيس بن حصين الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه ١:١١٩، أو رجل من بني ضبة كما في فرحة الأديب ص١٦٤ والأغاني ١٦:٣٣٠ [دار الكتب]، أو قيس بن عاصم المنقري كما في الكامل لابن الأثير ١:٦٢٤. والرجز أيضاً في الكتاب ١:١٢٩ والشيرازيات ص٢٧٤ والإنصاف ص٦٢ وشرح التسهيل ١:٣١٩ والمحصل ص٩٠٥ والخزانة ١:٤٠٧ - ٤١٤ [الشاهد ٦٥]. وصف قوماً بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم، فكلما ألقح عدوُهم إبلَه أغاروا عليها، فنُتجت عندهم. نَتَجتُ الناقةَ: استولدتها.

(٣) هو زيد الخيل الطائي. والبيت في النوادر ص٣٠٢ والكتاب ١:١٢٩ و٤:١٨٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:١٢١ وللأعلم ص١٢٣ والشعر والشعراء ص٢٨٧ والشيرازيات ص٢٧٣ وشرح المفصل ٩:٧٦ وشرح جمل الزجاجي ١:٣٤٩. المحمر: البِرْذَوْن. وثوبتموه: جعلتموه لنا ثواباً.

(٤) ك: فإذا وقع.

شَهْرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[2].

وقولُه **أو أكثرِه** مثالُه: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[3].

وقولُه **وكان نكرةً** لأنه إنْ كان معرفةً فيجوز فيه الرفع والنصب باتِّفاق من الكوفيين والبصريين، نحو: قيامُك يومُ الخميس، وصومُك اليومُ، إلا أنَّ النصب هو الأصلُ والغالب.

وقوله **رُفع غالباً، ولم يمتنع نصبُه ولا جرُّه بـ «في»، خلافاً للكوفيين** تَقدم تمثيلُ رفعه، وأمّا نصبُه وجرُّه بـ «في» فلا يمتنع عند البصريين[4]، ومَنَعَ ذلك الكوفيون. وحُجَّتُهم صونُ اللفظ عما يُوهم التبعيضَ فيما يُقصَد به الاستغراق. وهذا مبنيٌّ على قولِ بعضهم إنَّ «في» للتبعيض، حكاه السيرافي[5].

وليس بصحيح، وإنما «في» للظرفية بِحَسَب الواقع في مصحوبها، فإن كان يَستغرق فلا تمنع منه «في» ولا معناها، ولذلك يقال: في الكيس درهمٌ، وفي الكيس ملؤُه من الدراهم. انتهى شرح هذا ملخصاً من كلام المصنف في شرحه.

ونقول: الظرفُ الزمانيُّ إمَّا أنْ يَقع خبراً لزمانٍ أو لمصدر، وقد تقدم الكلام عليه مع الجُثَّة. فإنْ وَقَعَ خبراً لزمانٍ غيرِ أيام الأسبوع، وهو على قدر المبتدأ، فالرفعُ فقط، تقول: زمانُ خروجِك الساعةُ، وإن كان أَعَمَّ جازَ الرفعُ والنصبُ، تقول: زمانُ خروجِك يومُ الجمعة، فيومَ الجمعة بالنصب حقيقة، ويومُ بالرفع مجاز، تَجعل الخروج طويلاً/ قد استغرق اليومَ أَجمعَ. [٢: ٤٤/أ]

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢٠. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٩٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

وإن كان من أيام الأسبوع فالرفعُ، نحو: الأحدُ اليومُ، وكذلك أسماءُ الأيام جميعها إلا الجمعةَ والسبتَ، فإنه يجوز رفع اليوم ونصبه[١]. هذا مذهب البصريين[٢]، وسيأتي ذكرُ الخلاف في ذلك عندَ تَعَرُّض المصنفِ له.

وإنْ وقع خبراً لمصدر، وكان معرفةً، فالرفعُ والنصب. وإن كان نكرةً فذهب هشامٌ إلى أنه يُلْتَزَمُ فيه الرفعُ، فتقول: ميعادُك يومٌ ويومان.

وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يُرفَع ويُنصَب[٣] كالمعرفة، وهو مذهب البصريين، هذا نقلُ أبي بكر بن الأنباري.

وحكى السيرافيُّ[٤] أنه يجوز الرفع والنصب باتِّفاق معرفة كان أو نكرة.

وحكى النحاس عن الكوفيين رفعَه نكرةً ونصبه معرفة[٥].

وحكى غيرهما التفصيل[٦] عن الكوفيين: فإن كان معدوداً فالاختيار الرفعُ، وقل[٧] النصبُ، نحو: القتالُ يومانِ؛ لأنه صار في معنى ما الثاني فيه الأول؛ ألا ترى أن المعنى: أَمَدُ ذلك يومان، فالأولُ إذاً هو الثاني، فيكون الرفع مختاراً.

وإن كان غيرَ معدود فالنصبُ أحسنُ، نحو: القتالُ يومَ الجمعة؛ لأن هذا ليس بِأَمَدٍ؛ ألا ترى أنَّ المعنى: وقتَ الجمعة.

ومُسْتَنَدُهم أنَّ السماع وَرَدَ به، قال تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا

---

(١) ك: رفعهما ونصبهما.

(٢) الكتاب ١:٤١٨ وشرحه للسيرافي ٢:١٣٩/أ.

(٣) كذا! والذي في معاني القرآن ١:١١٩ أنه لا يقال إلا بالرفع.

(٤) شرح الكتاب ٢:١٣٦/أ.

(٥) س: نكرة.

(٦) التفصيل... الرفع: سقط من ك.

(٧) ك: وقيل.

شَهْرٌ﴾[1]. ولا يدل إلا على أنَّ الرفع في المعدود أحسنُ منه في غير المعدود، وأما أن يكون أحسن من النصب فلا؛ لأن النصب هو الحقيقة. وهذا كلُّه إذا لم يكن الحدث مستغرِقاً للزمان.

فإنْ كان مستغرِقاً فمذهبُ البصريين[2] أنه يجوز فيه الرفعُ والنصب، ومذهب الكوفيين[2] أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، فإذا قيل: «قيامُك يومٌ» فالقيام آخذ بجملة اليوم، فإن كان القيام في بعض اليوم فهو منصوب مع النعت أو الصلة، فتقول: قيامُك يوماً مباركاً من الدهر، فإن قلت: «قيامُك شهر» فالرفع والنصب على المعنيين المختلفين، والمضافُ للمصدر كالمصدر، نحو: أَفضلُ قيامِك يَوْمَ الجمعة، برفع «يوم الجمعة» ونصبه، والمصادرُ كُلُّها تنتصب على الأوقات.

فإذا وقعت خبراً لزمان، وكان[3] أَعَمَّ من الزمان، جاز الرفع والنصب، نحو: زمانُ خروجِك خلافةُ الحجاج، أو مساوياً فالرفع نحو: زمانُ خروجِك خُفُوقُ النَّجم.

وإن وقعت خبراً لغيرِ زمان جاز عند البصريين الرفعُ والنصب من غير تفصيل، قيل: فتقول: قيامي صياحَ الديك، وخروجَ الأميرِ وخروجَكم، وخروجَنا، ويجوز الرفع على قبح على أن القيام وقت الخروج.

وفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ كان معدوداً فالرفعُ عندهم أحسن، نحو: خُروجي خِلافةُ الحَجَّاج. وإن لم يكن معدوداً فالنصب خاصَّة إن كان أعم، نحو: ولادةُ زيدٍ ظُهورَ الأزارقة. ولم يشترط الكوفيون في نصب
[٢: ٤٤/ب] المصدر ميقاتاً أن يكون فيما يُعرف. ولا نقلَ أحفظُه عن البصريين/ في ذلك إلا ما حُكي عن الزَّجَّاج أنه لا يُجيز هذا إلا فيما يُعرف، نحو: قُدومَ

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣٦/ب.

(٣) وكان: سقط من ك، ن.

الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجْم، ولو قلت: لا أُكلمك قيامَ زيد، تريد: وقتَ قيامِ زيد، لم يَجُز لأنه لا يُعرف.

ولا يكون المصدر وقتاً إلا أن يكون مُصَرَّحاً، فمن قال: يعجبني أن تقوم، وما تقوم، لا يقول: خُروجُنا أنْ يصيحَ الديكُ، ولا: ما يَصيحُ الديكُ.

وإذا كان المصدر خبراً للمصدر، ولم يُرَد به زمن البتةَ وَجب الرفعُ، ويكون بمنزلة قولِه[1]:

وظَنِّي بها حفظٌ بعينٍ ورَعْية لِما اسْتُودِعَتْ، والظَّنُّ بالغَيْبِ واسِعُ

أراد: ومظنوني بها كذا، أو: وصاحب ظَنِّي كذا، فهو مصدرٌ لم يخرج إلى الزمان.

وقولُه **وربما رُفِعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضه** مثالُه: الزيارةُ يومُ الجمعة، وسواء أكان الظرف معرفة أم نكرة، وقال[2]:

زَعم البوارحُ أنَّ رِحلتنا غداً وبذاكَ خَبَّرنا الغُدافُ الأَسودُ

يروى بنصب غَدٍ ورفعه[3].

قال المصنف في الشرح[4]: «والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود لأنَّ الحذف معه أَقيسُ، واستعماله أكثر» انتهى.

وما ذَكر من أن الوجهين جائزان بإجماع ليس بصحيح، فقد ذَكرنا أنَّ هشاماً يُوجِب الرفع في النكرة، ولا يُجيز النصب، وأنَّ الفراء يُجيزهما في النكرة كالبصريين.

ص: ويُفْعَل ذلك بالمكانيِّ المتصرفِ بعدَ اسمِ عين: راجحاً إنْ كان

---

(١) البيت لقيس بن الحدادية في الأغاني ١٤: ١٤٧ ضمن قصيدة طويلة.
(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص٨٩. الغداف: الغراب الضخم.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/أ ـ ١٣٦/ب.
(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢١.

المكانيُّ نكرةً، ومرجوحاً إنْ كان معرفةً، ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفةِ بالشعرِ، أو بكونِه بعدَ اسمِ مكانٍ، خلافاً للكوفيين. ويَكثُرُ رفعُ المُوَقَّتِ المتصرفِ من الظرفين بعدَ اسمِ عينٍ مُقَدَّرٍ إضافةُ بُعْدٍ إليه. ويَتعينُ النصبُ في نحو: أنتَ مني فَرْسَخَينِ، بمعنى: أنتَ من أشياعي ما سِرْنا فَرْسَخَينِ.

ش: أي[1]: **ويُفعَل ذلك** أي: الرفعُ. واحترز بقوله: «المتصرف» مما لا يَتصرف، نحو: عندَك، وانتصب «راجحاً» على الحال من اسم الإشارة. ومثالُ رُجحانه في المكانيِّ النكرة: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ[2]، ونحن قُدّامٌ وأنتم خلفٌ. «والنصب جائز عند البصريين والكوفيين[3] ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع فقد وَهِمَ»[4].

وقوله **ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفة بالشعر، أو بكونِه بعدَ اسمِ مكانٍ، خلافاً للكوفيين** المختارُ عند البصريين نحو: زيدٌ خلفَك، ويجوز الرفع نحو: زيدٌ خلفُك، وأمامُك، وسواء أكان خبراً لاسمِ مكانٍ أو ذاتٍ غيرِه نحو: داري أَمامَ دارك، وزيدٌ أمامَ دارك. وقد قصر الكوفيون[5] جواز الرفع على الشعر، أو على أن يكون خبراً لاسمِ مكان، وهذا معنى الذي ذكره المصنف في شرحه[6] كلامَه. وفيه تفصيل، فنقول:

الظرفُ المكانيُّ إذا وقع خبراً فإمّا أن يكون خبراً للأسماءِ غيرِ المواضع والمصادر، أو للمواضع، أو للمصادر: إن وقع خبراً للأول فإما أن يكون مضافاً أو غير مضاف: إن كان مضافاً فإما لنكرة أو لمعرفة:/ إن [٢: ٤٥/أ]

(١) كذا! وينبغي أن يقول: «وقولُه» بدلًا من: أي.

(٢) سيأتي تخريجه في ص٧٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/أ. وكلام الفراء في معاني القرآن ١: ١١٩ يدل على أن الرفع واجب عنده إذا كان الظرف غير مضاف. وقد نص على مذهب الفراء هذا النحاسُ في إعراب القرآن ١: ٢٩٤. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

(٤) النص في شرح التسهيل ١: ٣٢٢.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٢٢.

كان مضافاً لنكرة نحو: زيدٌ خلفَ حائطٍ، وبكرٌ وراءُ جبلٍ، فاتفق البصريون والكوفيون على جواز رفعه ونصبه. وإن أضيف إلى معرفة نحو: زيدٌ خلفَك، فمذهبُ البصريين جوازُ رفعه ونصبه، ومذهبُ الكوفيين(١) أنه لا يجوز إلا النصب، هذا إن لم يملأه، فإن مَلأَه فالرفعُ عندهم أحسنُ من النصب، نحو: زيدٌ مكانُك، تجعله المكان لأنه قد ملأه، فصار كأنه هو، فأمّا قولُ الشاعر(٢):

.... إلا جَبْرَئيلُ أمامُها

فقالوا(٣): لمّا كان لعظمه يملأ الأَمام رفع الأمام، ولا فرق عند البصريين بين أن يَملأ أو لا يَملأ، يُجيزون الرفع والنصب.

وإن لم يكن مضافاً فإما أن يكون مُصْحَباً مِنْ أو غير مُصْحَب مِنْ: إن كان مُصْحَبَها جَوَّزوا كلُّهم رَفْعَه ونَصْبَه، نحو: زيدٌ قريباً منك، وقريبٌ منك، والقومُ ناحيةٌ من الدار، وناحيةً من الدار، قال س(٤): «قال يونس: العرب تقول: هل قريباً منك أحد؟». وقال الكسائي والفراء وهشام: يقال: عبدُ الله قريبٌ منك، وقريباً منك، وبعيدٌ منك، وقليل في كلام: بعيداً منك، وإنما قَلَّ لأنهم لما قالوا: عبدُ الله قُربَك، وبقُربِك حَسَّنَ ذلك مذهبَ المحل في قريباً منك، وحين لم يقولوا: عبدُ الله بُعدَك، وببُعدِك قَبَّح ذلك مذهبَ المحلِّ في: بعيداً منك، وهو جائز في القياس. وأجازوا:

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣٦/ب ـ ١٣٧/ب.

(٢) هذا جزء من قول الشاعر:

شَهِدْنا، فما نلقى لنا من كتيبة ... يَدَ الدهرِ إلا جَبْرَئيلُ أمامُها

وقد نسب في شرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣٥/ب وشرح بانت سعاد ص١٩٤ إلى حسان. وهو بيت مفرد في ملحق ديوانه ص٣٩٦. ونسب في اللسان (جبر) والخزانة ١:٤١٤ ـ ٤١٨ [الشاهد ٦٦] لكعب بن مالك. وعنهما في ديوان كعب ص٩٣ [طبع بيروت ١٩٩٧م]. وقد وضع هنا في س إشارة إلى الهامش، لكن لم يظهر شيء في المصورة.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣٦/ب، ١٣٧/ب.

(٤) الكتاب ١:٤٠٩.

إنَّ قريباً منك الماءَ، بنصب الماء ورفعه، وقال الكسائي والفراء وهشام: كلامُ العرب: إنَّ بعيداً منك الماءُ، برفع الماء، ونصبُه قليل، وأنشدوا قول الراجز[1]:

إنَّ قريباً منك صَقْراً صائدا

وإن كان غيرَ مُصْحَبٍ بـ «مِنْ» فإمَّا أن يكون بألفٍ ولام، أو بغيرِ ألفٍ ولام: إن كان بالألف واللام فالرفعُ عند الكوفيين والبصريين، وأمَّا النصبُ فلا يجوز عند الكوفيين، ويجوز عند البصريين، فتقول: زيدٌ الأمامَ، وزيدٌ الشِّمالَ، وبكرٌ اليمينَ.

وإن كان بغيرِ ألفٍ ولام فإمَّا أن يُعطَف عليه منكورٌ مثلُه أو لا يُعطَف: إن عُطف فالاختيارُ عند الكوفيين الرفعُ، ويجيزون النصبَ على غير اختيار. والبصريون يُسَوُّون بينَ الرفع والنصب، فيقولون: القومُ يمينٌ وشمالٌ، ويميناً وشمالاً، وزيدٌ مَرْأى ومَسْمَعاً، ومَرْأى ومَسْمَعٌ.

وإن لم يُعطَف عليه مثلُه رفعه الكوفيون لا غير، وجَوَّز البصريون رفعَه ونصبه، فقالوا: زيدٌ خَلْفٌ وخَلْفاً.

فإن كان الظرف مختصًا لم يُرفع ولم يُنصب، نحو: زيدٌ دارَك أو دارُك، لا يجوز لا برفع ولا بنصب إلا فيما سُمع نحو قولهم: زيدٌ جَنْبَك، ولا يقاس عليه: زيدٌ رُكْنَ الدار، لا برفع ولا بنصب.

وإنْ وقع الظرفُ المكانيُّ خبراً للمواضع نُصِب ورُفِع، نحو: مكاني خَلْفُك وخلفَك، وقالت العرب: منزلُه شرقيُّ الدار، رفعوا على أن المنزل هو الشرقي؛ ونصبوا على مذهب الناحية/. [٢: ٤٥/ب]

فإن كان الظرف المكاني مختصًا فالرفع، نحو: مَوْعِدُك رُكنُ الدار،

(١) لم أقف عليه.

ومَوْعِدُك المسجدُ والمقصورةُ، لا يُنصب شيء من هذا، فأما: مَوْعِدُك بابُ البُرَدان[1] وبابُ الطاق[2]، فيُرفع على أنَّ الموعد هو الباب، ويُنصب على معنى: موعدُك ناحيةَ باب البُرَدان، وناحيةَ باب الطاق، والمستعملُ بالنصب من المختصات لا يُقاس عليه غيرُه مما لم يَكْثُر استعماله، ولذلك مَنْ قال: مَوْعِدُك بيتُ المقدس، ومدينةُ أبي جعفر، وطاقُ الحرَّاني[3]، لا يَنصب شيئاً منه وهو يقصد الناحية لأنه لم يَكْثُر به استعمال.

وإن وَقع الظرفُ المكانيُّ خبراً للمصادر، نحو: القتالُ خلفَك، والضربُ قُدَّامَك، فالنصبُ، والنصُّ على أنه لا يجوز «خروجُك وراؤُنا» بالرفع.

وقد اتضح بهذا الذي ذكرناه ما في كلام المصنف من التقصير في نقل الأحكام والخَلَل: أمَّا التقصير فإنه لم يَسْتوفِ ما يكون الظرفُ المكانيُّ خبراً له من أسماءِ المواضع ومن المصادر ومن غيرِهما من الأسماء كأسماءِ الناس وغيرهم. وأما الخَلَلُ فقولُه «إنه يُرفع المكاني المتصرف بعد اسم عين راجحاً إن كان المكاني نكرة»، وإذا كان نكرة ففيه ما ذكرناه من التفصيل من أنه لا يخلو أن يكون مضافاً لنكرة أو مُضْحَباً بمِنْ أو غيرَ مُضْحَب، فإن كان مضافاً لنكرة أو مُضْحَباً بمِنْ جاز الرفعُ والنصب، أو غيرَ مُضْحَب بمِنْ معطوفاً عليه منكورٌ مثله فالاختيارُ الرفع عند الكوفيين،

---

(١) لم أقف عليه. وفي معجم البلدان (البَرَدان) ١ : ٣٧٥: «البَرَدان بالتحريك: مواضع كثيرة. ومنها: من قرى بغداد على سبعة فراسخ منها، قرب صَريفين، وهي من نواحي دُجَيل». قلت: لعل باب البردان باب من أبواب بغداد يؤدي إلى تلك القرية، أو محلة فيها.

(٢) باب الطاق: محلة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي، تُعرف بطاق أسماء، وطاق أسماء: بين الرُّصافة ونهر المعلَّى، منسوب إلى أسماء بنت المنصور، وكان طاقاً عظيماً، وعند هذا الطاق كان مجلس الشعراء في أيام الرشيد. معجم البلدان (باب الطاق) ١ : ٣٠٨ و(طاق أسماء) ٤ : ٥.

(٣) طاق الحرّاني: محلة ببغداد بالجانب الغربي، قالوا: من حدّ القنطرة الجديدة وشارع طاق الحرّاني إلى شارع باب الكرخ. والحراني هذا: هو إبراهيم بن ذكوان بن الفضل الحراني من موالي المنصور ووزير الهادي موسى بن المهدي. معجم البلدان (طاق الحراني) ٤ : ٥ ـ ٦.

ويُجوزون النصب على غير اختيار، والبصريون يُسَوُّون بينهما، أو غيرَ معطوف عليه مثلُه فالوجهان عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يجوز عندهم فيه إلا الرفع، هذا هو الصحيح في النقل عن الكوفيين لا ما زعم المصنف في الشرح من قوله «إن مَن زَعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزامُ الرفع فقد وَهِم».

قال أبو بكر بن الأنباري: إذا أتى خبراً لأسماء الناس، وأُفرِدَ من الإضافة، رفعه الكوفيون[1] لا غير، وجَوَّز البصريون رَفْعَه ونَصْبَه، فقالوا: زيدٌ خَلْفٌ وخلفاً، وأبطل الكوفيون[1]: زيدٌ خلفاً. وقال الفراء[2]: العرب تقول: التقى الجيشان فالمسلمون جانبٌ والرومُ جانبٌ، ولا يجوز في جانبٍ[3] وجانبٍ إلا الرفع لتنكيرهما، فإذا قلت: «فالمسلمون جانبَ الروم والرومُ جانبَ المسلمين» لم يكن في الجانبين إلا النصبُ لتعريفهما، فإنْ قالوا: «فالمسلمون جانبٌ من الرومِ والرومُ جانبٌ من المسلمين» جاز في جانب وجانب الرفعُ والنصب، أَدْنَتْه «مِنْ» مِنَ الإضافة، وشَبَّهَتْه بما يكون مضافاً بغير مِنْ، قال الشاعر[4]:

فما بي من حُمًّى ولا مَسِّ جِنَّةٍ ولكنَّ عَمِّي الحِمْيَرِيَّ كَذُوبُ
عشيةَ لا عفراءُ منكَ بعيدةٌ فَتَسْلُو، ولا عَفْراءُ منكَ قَرِيبُ

معناه: مكانٌ قريب.

ومن الخلل الواقع في كلام المصنف قولُه «ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفة بالشعرِ أو بكونه بعدَ اسمِ مكانٍ، خلافاً للكوفيين»، فأَفهم أن الكوفيين

---

(١) معاني القرآن للفراء ١:١١٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٢:١٣٦/أ.
(٢) معاني القرآن ١:١١٩.
(٣) ولا يجوز في جانب: سقط من ك.
(٤) هو عروة بن حزام، أو المجنون، أو كثير، أو قيس بن ذريح. تهذيب اللغة ٢:٢٤٥ والخصائص ٢:٤١٢ والسمط ص٤٠١ واللسان (قرب) و(بعد) والخزانة ٣:٢١٥ [عند الشاهد ١٩٦] وديوان عروة بن حزام ص٢٤ والأغاني ٢٠:١٥٤ [بولاق].

يخصون رفعَ المعرفة/ بالشعر أو بكونِه خبراً لاسمِ مكان، وهذا عند [٢: ٤٦/أ] الكوفيين فيه تفصيل، قالوا: ما يحسُن من المحالِّ فيه «في» يُختار رفعُه في أخبار المواضع، ويجوز نصبُه، وما لا يحسُن فيه «في» يُختار نصبُه، ويجوز رفعُه، فالذي يُؤْثَر فيه الرفع: منزلُه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال؛ لأنَّ «في» يحسُن، فيقال: في ذات اليمين وفي ذات الشمال. والذي يُؤْثر نصبُه: منزلي خَلْفَك، لا يحسُن فيه: في خلفِك.

وقولُه **ويَكْثُرُ رفعُ المُوَقَّتِ المتصرفِ من الظرفين بعدَ اسم عينٍ مُقَدَّرٍ إضافةُ بُعْدٍ إليه** المُوَقَّت هو المحدود كيومٍ ويومينِ وثلاثةِ أيام وفَرْسَخٍ ومِيلٍ. واحْتَرز بقوله: «المتصرف» من الظرف الذي التُزم فيه النصبُ على الظرفية كـ «ضَحْوة» مُعَيّناً. ويعني بقوله: «من الظرفين» ظرفَ الزمان وظرفَ المكان، ومثال ذلك: زيدٌ مني يومان أو فَرْسَخان، أي: بُعْدُ زيدٍ مني يومانِ أو فَرْسَخان. فلو كان مختصاً لم يَجُز الرفعُ ولا النصب نحو: زيدٌ دارُك وبُسْتانُك، وزيدٌ البيتُ والمسجدُ، إلا فيما سُمع نحو: زيدٌ جَنْبَكَ، ولا يُقاس عليه: زيدٌ يَدَيْك ورِجلَيْك وكَتِفَيْك وعَضُدَيك، ما لم يقع به استعمال، أو إلا أن يُقصد المقدار، وقام على ذلك دليل، نحو: زيدٌ مني المسجدُ الجامعُ، ولا يكون فيه إذ ذاك إلا الرفعُ، حَكى الكسائيُّ والفراءُ «زيدٌ مني الكوفةُ» على هذا المعنى، ولا وجهَ لنصب الكوفة، وأجاز الفراء: هو مني مكانُ الحائط منكَ، النصبُ على المحلِّ، والرفعُ بتأويل: قَدْرُه مني كقَدْرِ مكان الحائط منك.

ويَجري مَجرى الظرف في ذلك المصدرُ، قالوا[١]: هو مني فَوْتُ اليدِ[٢]، وهو مني دَعْوةُ رَجُل وعَدْوةُ فَرَس، بالرفع والنصب، فإذا رفعوا أضمروا القَدْرَ، وإذا نَصبوا بَنَوْا على المَحَلِّ.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٥.

(٢) يريد أن يقرِّب ما بينه وبينه. وقال السيرافي: أن يمدّ يده إليه فلا يناله، ويريد به تقريب ما بينهما.

وقوله **ويتعين النصبُ في نحو: أنتَ مني فَرْسَخَينِ، بمعنى أنتَ من أشياعي ما سِرْنا فرسخين** إنما تعين النصبُ على الظرف لأن قوله: «أنتَ مني» بمعنى: من أشياعي، مبتدأ وخبر، بخلاف قولك: أنت مني فَرْسخانِ، وأنت تريد: بُعْدُك مني، فإنَّ «منِّي» متعلِّق بذلك المُقَدَّر المحذوف، وليس في موضع خبر، وإنما الخبر «فرسخان»، فَمَنْ رَفع فالتقدير: بُعْدُ مكانِك مني فَرْسخانِ، ومَنْ نَصب فعلى الظرف، وهو في موضع الخبر، وإذا كان «أنتَ مني» بمعنى: أنت[1] من أشياعي، فيكون كقوله: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾[2]، ويَنتصِب فرسخينِ بالخبر الذي يتعلق به مِنِّي، أي: أنتَ تابعٌ مِن أتباعي في فرسخين، أي: في سيرِنا فرسخين.

وظاهر كلام المصنف أنَّ «فرسخين» منصوبٌ بذلك الذي قَدَّره، وهو: ما سِرْنا فَرسخينِ، وليس بجيِّد لأنَّ «ما سِرْنا» «ما» فيه مصدرية ظرفية، و«سِرْنا» صلةُ «ما»، و«فرسخين» معمول لصلة «ما»، ولا يجوز حذفُ الموصولِ والصلةِ وإبقاءُ معمولها.

وقال س[3]: «أنتَ مني فرسخين تقديره: أنت مني ما دُمتَ تسير فَرسخينِ». وهو شبيه بتقدير المصنف، إلا أنّ س جعل صلة «ما» «دام» الناقصة، وحذف «ما» و«دام» وخبرها، وأبقى/ معمول الخبر، فهو أَبعدُ من تقدير المصنف. [٢: ٤٦/ب]

وقد رَدَّ أحمدُ بن يحيى على س قوله، فقال: ليس على هذا الإضمار دليل، ولا يدعو إليه اضطرار، ولا ينبغي أن يُطالَبَ الإضمار إذا قام الكلامُ الظاهر بنفسه.

---

(١) أنت: انفردت به ك.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٣٦.

(٣) الكتاب ١: ٤١٧ والنكت ص٤٢٨ وفيه «... ما دمنا نسير فرسخين» وفي شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٨/ب: «... ما دمنا سائرين فرسخين».

والذي ينبغي أن يُخرَّج عليه كلام س وتقديره إنما هو تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب؛ لأنه إذا كان تابعاً من أتباعه في فَرسخينِ دَلَّ على أنه لا يكون تابعَه في أكثر منها، فهذا معنى قول س: «ما دُمْتَ تسير فرسخين»، فإذا كان تفسيرَ معنًى بَطَلَ رَدُّ أحمدَ بنِ يحيى.

وفي البسيط: هو مِنِّي فَرْسخانِ، لا يجوز النصب لأنك تريد: بَيْني وبينَه هذه المسافةُ، فلا عَمَلَ فيه إلا أن تريد معنى المصاحبة، أي: هو مُصاحبي، كما قاله س.

وقد قيل[1]: إنَّ منه: هو مِنِّي عَدْوةُ الفَرَس، ودَعْوةُ الرجُل، وفوتُ اليد، ولذلك لم يكن فيه النصب. وأمَّا قولهم: «أنتَ مني مَرْأى ومَسْمَعٌ»[1] فرفعوه ـ وإن لم يكن فيه المعنى المذكور ـ لأنهم جعلوه كـ «قرِيب» لكثرة استعماله في هذا المعنى، وقد يُنصَب[2] لعدمِه. «وأما داري خلفَ دارك فرسخاً» فكيف انتصب والمعنى: بينَ داري ودارك هذا القَدْرُ مِن خلفِها، فهو مُتأَول: أمَّا س[3] فجعلَ الخبرَ في خلف، ونَصب فرسخاً على التمييز لاستقلال الكلام، ولأنه مبيِّن للمقدار الذي بينهما.

ونَصبه المبردُ[4] على الحال؛ لأنه لما قال: «داري خلفَ دارك» عُلم أنَّها تَبْعُد عنه أو تَقرب، فلو قال بعيدةٌ أو قريبة لَصَحَّ على الحال، فجعل فرسخاً بمنزلة «بعيدة»، ولو قال: «خطوة» لكان حالاً كـ «قَريبة».

ورُدَّ تأويل س بأنَّ التمييز مُقَدَّرٌ بـ «مِنْ»، ولا يصح هنا. ورُدَّ بأنه يلزم في قولك: «أَفضلُهم رجلًا» أن لا يكون تمييزاً لأنك لا تقول: «من رَجُل»، فكما يقدر[5] هنا: أفضلهم من الرجال؛ لأن الأول رَجُل، كذلك

(١) الكتاب ١: ٤١٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٧/ب ـ ١٣٨/أ.

(٣) الكتاب ١: ٤١٧. ونسب في شرح الكافية ١: ٩٦ للجمهور.

(٤) الانتصار ص١١٣ وشرح الكافية ١: ٩٦.

(٥) ك: تعذر.

هنا معناه: قَدْرُ ما بينَ داري ودارِه فرسخٌ من الفراسخ. وفيه نظر، والوجهان محتملان. وقد قيل: إنَّ مُراد س بالبيان الحال.

ويجوز[1] أن ترفع فرسخاً، فتقول: داري خلفَ دارك فرسخٌ، إذا ألغيت خَلْفَ، ويَقْوَى الإلغاءُ إذا قلت: مِن خلفِ دارك. وقال يونس[2]: إنَّ مِنْ لا تُضْعِف الظروفَ ـ وإن جُرَّ بها ـ لأنها تَدخل على غير المتمكنة كعِنْدَك، فلا تُخرِجُها عن الظرفية، فكذلك في المتمكن. ورَضِيه س.

ص: ونصبُ اليوم إنْ ذُكِرَ مَعَ الجُمُعةِ ونحوها مما يَتَضمن عملاً جائزٌ، لا إنْ ذُكر مع الأَحد ونحوِه مما لا يتضمن عملاً، خلافاً للفراء وهشام، وفي الخَلْف مُخْبَراً به عن الظُّهر رفعٌ ونصبٌ، وما أشبههما كذلك، فإن لم يتصرف كالفَوْق والتَّحت لَزِمَ نَصْبُه.

ش: تقول: اليومُ الجمعة، برفع اليوم ونصبه. ويعني بقوله «ونحوها مما يقتضي[3] عملاً» مثل يوم السبت والعيد والفِطر والنَّوْرُوز[4] والأضحى والمِهْرَجان[5]، فكل هذه تقتضي عملاً لأنَّ في الجمعة معنى الاجتماع، وفي السبت معنى القَطْع، وفي العيد معنى العَوْد، وفي الفطر والأضحى معنى

---

(١) الكتاب ١:٤١٧.

(٢) في الكتاب ١:٤١٧ ما نصه: «وزعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان، فشبَّهه بقولك: دارُك مني فرسخان؛ لأنَّ خلف ههنا اسم، وجعل مِنْ فيها بمنزلتها في الاسم. وهذا مذهب قوي.

(٣) ك: مما لا يقتضيه. قلت: سبق في الفص، ولفظه فيه: يتضمن.

(٤) هو عيد رأس السنة عند الفرس، ومعناه: اليوم الجديد، ف «نو» معناه: جديد، و«روز» معناه: يوم. ويصادف نزول الشمس أول الحَمَل. المعرب ص٦١٧ ـ ٦١٨.

(٥) المهرجان: الاحتفال يقام ابتهاجاً بحادث سعيد. والكلمة فارسية مركبة من كلمتين: الأولى «مِهْر»، ومن معانيها: الشمس، والثانية «جان»، ومن معانيها الحياة أو الروح. ومن معاني الكلمة المركبة في الفارسية: الخريف، والاعتدال الخريفي. والمهرجان: احتفال يقام في السادس والعشرين من شهر مِهْر (أيلول) من كل عام لوقوع الاعتدال الخريفي فيه. المعجم الوسيط (المِهْرَجان).

الإفطار والتضحية[1]،/ وفي النَّوْرُوز والمِهْرَجان معنى السرور، فكل هذه يجوز [٢: ٤٧/أ] في «اليوم» معها الرفع والنصب، فتقول: اليومُ الجمعةُ، وكذلك باقيها. وذَكر المصنف أنَّ الرفع والنصب في اليوم مع هذه الأسماء جائز بلا خلاف، إلا أنه لم يذكر الأَضْحى والمِهْرَجان، وذكر غيرُه أنَّ ذلك يجوز في اليوم معهما.

وقوله **لا إن ذُكر مع الأَحَدِ ونحوِه** نحوُه هو الاثنان والثلاثاء والأربعاء والخميس.

وقوله: **مما لا يقتضي**[2] عملاً لأن الأحد بمنزلة الأول، والاثنين بمنزلة الثاني، والثلاثاء بمنزلة الثالث، والأربعاء بمنزلة الرابع، والخميس بمنزلة الخامس، فهذه لا يلحظ فيها[3] معنى عمل، فلا يجوز فيها إلا الرفع لأن انتصابها إنما هو على معنى أنه كائن فيها شيء، ولا شيءَ كائن فيها، بخلاف «اليومَ الجمعةُ» فإنَّ في الجمعة معنى الاجتماع، وهو معنًى تَصلُح كينونتُه في اليوم، فيكون اليوم ظرفاً له.

وقوله **خلافاً للفراء وهشام** يعني أنهما أجازا[4] الرفع والنصب في اليوم مع سائر أسماء الأيام، فإذا رُفع اليومُ جُعل الذي بعدَه بعينه، وإذا نُصب بُني على الآن، ومعنى هذا أنَّ الآن أَعَمُّ من الأحد والاثنين، فتجعل الأحدَ والاثنين واقعاً في الآن، كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال المصنف في الشرح[5]: «وقد قال س ما يقوي هذا؛ لأنه قد أجاز «اليومَ يومُك»[6] بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال[7]: «لأنَّ الرجل قد

---

(١) ك: والأضحية.
(٢) كذا! والذي تقدم في الفص: لا يتضمن.
(٣) ك: معها.
(٤) شرح الكافية ١:٩٦.
(٥) شرح التسهيل ١:٣٢٣.
(٦) الكتاب ١:٤١٩ وقد حكاه عن العرب.
(٧) الكتاب ١:٤١٩.

يقول: أنا اليومَ أَفعلُ ذلك، ولا يريد يوماً بعينه». فهذا مما يُقوي قول الفراء.

وللمحتج لِـ «س» أن يقول: إن قول القائل: اليومَ يومُك، بمعنى: اليومَ شأنُك وأمرُك الذي تُذْكَر به، فأُجريا مُجرى واقع وموقوع فيه، بخلاف: اليومُ الأحدُ» انتهى كلامه.

وتقتضي قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفعَ في نحو: الوقتُ الطيبُ المحرمُ، وأولُ السنة المحرمُ، واليومُ يومُك، على تقدير: هذا الوقتُ وقتُك، ولا يجوز النصب في شيء من هذا.

وقوله **وفي الخَلْف مُخْبَراً به عن الظَّهْر رفعٌ ونصبٌ** تقول[1]: ظهرُك خلفُك، فمن نصب فعلى الظرف، ومن رفع فلأنه في المعنى الظهر، وهو ظرف متصرف.

وقولُه **وما أشبهما كذلك** أي: ما أشبه الخَلْف والظَّهْر. ومعنى كذلك أي: في جواز الرفع والنصب، نحو: رِجْلاك أَسْفَلُك، أو نَعْلاك أسفلُك، وقُرِئ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[2] برفع (أَسْفَل) ونصبه.

وقولُه **فإن لم يتصرف** إلى آخره قال الأخفش[3]: «العربُ تقول: فَوْقَك رأسُك، فينصبون الفَوْقَ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً، والقياس أن يُرفَع لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أنَّ العرب لم تَقُلْه. قال: وتقول: تحتَك رجْلاك، لا يختلفون في نصب التحت».

وقال خَطَّاب المارِدِيُّ: إنْ أخبرتَ عن شيء من هذه الظروف بخبرٍ

---

(١) تقول... ظرف متصرف: سقط من ك.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٢. والرفع قراءة زيد بن علي. البحر ٤:٤٩٦.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٢٤.

رفعتَه بالابتداء، وكانت أسماءً لا تتضمن شيئاً كسائر الأسماء، فتقول: خلفُك واسعٌ، وأمامُك ضَيّقٌ، كما تقول: زيدٌ قائمٌ.

وقال بعض النحويين: إنه يجوز هذا فيما كان في الجسد، كقولك: فوقُك رأسُك، وخلفُك ظهرُك، وتحتُك رجلاك، فهذا كله/ مبتدأ وخبر، [٢: ٤٧/ب] ويعنون بالخَلْف الظَّهرَ، وبالأمامِ الصَّدْرَ، وبالفَوْقِ الرأسَ، وبالتَّحْتِ الرجلين، والأكثرُ أن تكون ظروفاً، في الجسد كانت أو غيرَه، وهذا قول الأخفش.

وقيل: إن من قال: فوقُك رأسُك لا يقول: فوقُك قَلَنْسُوَتُك، وتحتُك نعلُك؛ لأنَّ القلنسوة والنعل ليستا من الجسد. قال: وهذا قياسٌ من النحويين، وأمّا كلامُ العرب فنصبٌ في هذا كله من الجسد والقلنسوة. وقال غيره: وأما خلفُك واسعٌ فهو عربي جيد. انتهى.

مسألة: أجاز يونس[(١)] وهشام[(٢)]: زيدٌ وحدَه[(٣)]، ومنعه الجمهور، أجراه يونس وهشام مجرى عندَه، وتقديره: زيد موضع التفرد، وعلى هذا يجوز تقديمه، فيقال: وحدَه زيدٌ، كما يقال: في دارِه زيدٌ.

وقال هشام[(٣)] قولاً آخر، قال «زيدٌ وحدَه» وحدَه نَصبٌ بفعل مضمر، يخلف الفعلَ المضمرَ وحدَه[(٤)]، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، والمعنى: يُقبل إقبالاً، ويُدبر إدباراً، والتأويل عند هشام: زيد وَحَدَه[(٥)] وَحْدَه. وقال هشام[(٦)]: حكى الأصمعي عن العرب وَحَدَ يَحِدُ. يذهب هشام إلى أن

---

(١) الكتاب ١: ٣٧٧ والأصول ١: ١٦٦ والزاهر ١: ٣٣٣.

(٢) البصريات ص٦٥٩ والرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣.

(٣) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣.

(٤) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٥) وحده: سقط من ك.

(٦) الزاهر ١: ٣٣٣.

وَحْدَه خَلَفَ[1] وَحَدَ كخلافة الإقبال والإدبار أَقبلَ وأَدبرَ.

قال هشام[2]: ومثلُ زيدٌ وَحدَه في مثل هذا المعنى: زيدٌ أمرَه الأول، وسَعدٌ قصتَه الأُولى، وحالَه الأُولى. يذهب هشام إلى خلافة هذا المنصوبِ الناصبَ كما خلف الوَحْدُ وَحَدَ، وكان يسمي هذا منصوباً على الخلاف. وقال: لا يجوز: وحدَه عبدُ الله، كما لا يجوز: إقبالاً وإدباراً عبدُ الله، ولا يصلح قصتَه الأُولى زيدٌ، من قبل أن الفعل لا يضمر إلا بعد الاسم.

وقال أحمد بن يحيى: لا يضمر الفعل إلا بعد الاسم لأنه ثانٍ للاسم، ترتيب الاسم أن يكون، ثم يَفعل، فلم يضمر إلا في مكانه الأصلي السابق ليكون ذلك أَقربَ إلى الفهم وأَبعدَ من اللبس. انتهى.

ويعني بقوله: «ترتيب الاسم أن يكون، ثم يَفعل» أن ترتيب الاسم في الابتداء أن تنطق به أولاً، ثم تخبر عنه بقولك يَفعلُ في نحو: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، وما جرى مجراه، فلذلك لا يجوز تقديم المصدرين على المبتدأ لأنَّ العاملَ فيهما المحذوفَ رُتبتُه أن يكون بعد المبتدأ، فكما لا يجوز تقديم الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما خَلَفه، وهو معموله.

وحُجة الجمهور أنَّ «وَحْدَه» اسم جَرى مجرى المصدر. قال س[3] في: «مررتُ بعبدِ الله وحدَه»: تأويله أَفردت عبد الله بالمرور به، فالوَحْد صفة عبد الله، وتقديره: إفراده.

وقال بعض النحويين[4]: وَحْدَه مما نُصب على الحال، وهو في لفظ

---

(١) خلف... ومثل زيد وحده: سقط من ك.

(٢) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٣ ـ الهامش الرابع، وهذا لفظ الرماني. وانظر ص٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧ ـ ٣٧٨، والأصول ١: ١٦٥.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١١٣/أ. وظاهر لفظه في ق١١٤/ب ـ ١١٥/أ أن هذا مذهب ليونس؛ لأنه قال: «ومعنى ذلك أن يونس يجعل وحده إذا قلت مررت به وحده بمنزلة: متوحداً ومنفرداً». وانظر شرح المفصل ٢: ٦٣. ونسب السبكي في الرفده في معنى =

التعريف، كما فُعل ذلك في: رَجعَ عَوْدَه على بَدْئه[1]، وإذا كان اسماً جرى مجرى المصدر أو مجرى الحال لم يصح أن يقع خبراً عن زيد.

وقد رُدَّ على الجمهور بما نُقل عن العرب من أنهم قالوا: «زيدٌ وحدَه»، فجعلوا وحدَه خبراً، وإذا جَعَلَتْه العرب خبراً لم يصلح أن يقع حالاً من حيث لم يجز: زيدٌ قائماً، ولا: عمرٌو جالساً، ونصُّ العرب على قولهم: «زيدٌ وحدَه» هو حجة هشام ويونس.

مسألة: قال الكسائي: العرب تقول: القومُ خمسَتُهم وخمستَهم،/ [٢: ٤٨/أ] وكذلك عَشرتُهم وعَشرتَهم، مَن رَفَع الخمسة رَفَعَها بالقوم، ومَن نَصَبَها ذهب بها مذهبَ وحدَهم، ولم يقل وحدَه إلا بالنصب في هؤلاء الأمكنة.

وقال س[2]: «مررت بالقوم خمستِهم وخمستَهم، خمستِهم تقديره كلِّهم، لم أدع منهم أحداً إلا مررت به، وخمسَتَهم تقديره وحدَهم، مررت بهم إفراداً أفردتهم بالمرور دون غيرهم» انتهى.

وعلى ما قدره س لا يصح أن يكون «خمستهم» خبراً، سواء أكان بمعنى كلّهم أم بمعنى وحدَهم على مذهب س في وحدَهم، من جهة أنه لا يصح أن تقول: زيدٌ وحده، وقد نقلوا أن العرب قالت: زيدٌ وحدَه، والقومُ خمستُهم بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأيَ س أو غيرِه.

مسألة: لا يجوز «زيدٌ دُونُك» بالرفع عند س[3]، وأنت تريد المكان، وأجازه غيرُه، قاله ابن أَصْبَغ[4].

= وحده: الأشباه والنظائر ٤/ ١٦١ نصبه على الحال إلى جمهور النحويين، منهم الخليل وسيبويه. وانظر المقتضب ٣: ٢٣٩ وحاشيته، والارتشاف ص١٥٦٦ ـ ١٥٦٧.

(١) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٩.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣. وهو إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف.

وقال الفراء: سِواكَ ومَكانَكَ وبَدَلَكَ ونَحْوَك ودُونَك لا تُجعل أسماءً مرفوعة، فإذا قالوا قام سِواكَ وبَدَلَكَ ومكانَك ونحوَك ودونَك نصبوا، ولم يرفعوا على اختيار، ورُبما رفعوا، قال أبو ثَرْوان[1]: أتاني سَواؤُك[2]، فرفع سواءَك.

وقال الفراء أيضاً: الرفع في سِوى وبَدَل وغيرهما أقوى منه في دُون لأنَّ انفراد هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فقد قالوا: هُما سواءٌ، وقد يُفرِدون دُونَ، فيقولون: هذا رجلٌ دُوْنٌ[3]، يريدون خسيساً، وإذا قصدوا هذا أعربوا دُوناً بوجوه الإعراب.

وقال س[4]: «أما دُونَك فلا تُرفع أبداً لأنها مَثَلٌ، وإن قيل: «هو دُونَك في السِّنِّ والنَّسَب»؛ لأن هذا مَثَلٌ، كما أنَّ قولهم: «هذا مكانَ هذا»[5] في البدل ذُكر مَثَلاً».

قال ابن الأنباري: يذهب س إلى أن كونه وصفاً لم ينقله عن مذهب الظرف الذي يجب له فيه النصب، فعارضه أحمد بن يحيى بأنه لما جوَّز «زيدٌ خلفُك» وجب عليه أن يُلزم دُونك من جواز الرفع ما أَلزمه خلفَك.

مسألة: لا يجوز: زيدٌ مثلَ عمرٍو، بالنصب عند أحد من البصريين، وأجازه الكوفيون، وذلك أنَّ «مِثْلَك» عندهم من القسم الثاني من القسمة التي قسموها المَحالَّ، وهو الذي يُعَرَّب في مواضع النعوت والأخبار

---

(١) من بني عُكْل، أعرابي فصيح، تعلم في البادية. صَنَّف: خلق الفرس، ومعاني الشعر. روى عنه الفراء. الفهرست ص٧٣ وإنباه الرواة ٤: ٩٩ وفهارس معاني القرآن للفراء ص١٨٣.

(٢) الإنصاف ص٢٩٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٤) الكتاب ١: ٤٠٩. وانظر تفسيره في شرح السيرافي ٢: ١٣٤/ب ـ ١٣٥/أ.

(٥) مكان هذا: سقط من ك.

بتعريب الأسماء، وينصب في كل حال، وإذا وقع موقع أسماء الفاعلين من الناس رُفع، ولم يُنصب.

وهذا القسمُ هو عندهم هذه الأسماءُ: قِرنُك وسِنُّك وشِبهُك ولِدَتُك ومِثْلُك، قالوا: يقال: عبدُ الله سِنُّك وسِنَّك، ومِثْلُك ومثلَك، وهذا رجل شبهُك وشبهَك، ومررت برجل مثلِك ومثلَك، فإذا قالوا قام مثلُك، وجاءني سِنُّك وشبهُك ولِدَتُك، رفعوا ولم ينصبوا. ولتجويزهم أنَّ مِثْلَك يكون محلاًّ أجازوا أن يقع صلة لموصول.

ولا يجيز البصريون أن يكون مِثلك محلاًّ، فإن نُقل عن العرب «زيدٌ مثلَك» بالنصب، وكَثُر، وَجَبَ قَبولُه، وأمّا ما استدلوا به في صلة الموصول فقد تأوله البصريون.

مسألة: الظرف المُقْتَطع نحو قَبلُ وبعدُ لا يُخبر به، ولا يُوصف/[1] [٢: ٤٨/ب] به، ولا يُوصَل به، ولا يكون حالاً، ولم يعتلّوا لذلك إلا بضعفها حَسْبُ، وشَبَّهها سيبويه[2] والفارسي[3] بالأصوات.

قال ابن الدهان[4]: والصحيح عندي أنهم لم يجمعوا عليها حذفَ العامل فيها ومعمولِها وجعلَها معتمداً لفائدة، فأمّا قولُه[5]:

فأضحت زُهَيرٌ في السنينَ التي خَلَتْ   وما بَعْدُ لا يُدْعَونَ إلا الأشائما

فـ «ما» زائدة، وبعدُ منصوب الموضع عطفاً على موضع الجار والمجرور.

---

(١) هذه اللوحة ليست في مصورة ك.
(٢) الكتاب ٣: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨.
(٣) انظر التعليقة ٣: ١٠١.
(٤) ذكر هذا التعليل قبله السيرافيُّ في شرح الكتاب ٤: ١٢٣/ب.
(٥) هو غَلَّاق بن مروان بن الحكم بن زنباع. الحماسة ١: ٢٥١ وشرحها للمرزوقي ص٤٥٧.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[1] فليست ﴿مَا﴾ موصولةً ﴿وَمِن قَبْلُ﴾ الخبر، وإنما ﴿مَا﴾ زائدة.

فإن قيل: ما العامل في ﴿مِن قَبْلُ﴾؟ فالجواب أنَّ المعنيَّ بالعامل هو الفعل هنا، وإنما حرفُ الجر مُوَصِّل له، فموضعها نصب. انتهى.

وقد نَصَّ س[2] على أنَّ الظرف المُقتطَع عن الإضافة لا يَقع خبراً للمبتدأ، وقد وهم الزمخشريُّ[3] وغيرُه[4] في تجويزه ذلك في قوله: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾، إذ جعل ﴿مَا﴾ مصدرية في موضع المبتدأ، وَ﴿مِن قَبْلُ﴾ خبر، أي: ومن قبل تفريطكم في يوسف، وقد رددناه عليه في «البحر المحيط»[5] في التفسير من تأليفنا.

ص: ويُغني عن خبرِ اسمِ عينٍ باطِّرادٍ مصدرٌ يُؤكِّده مُكَرَّراً أو محصوراً، وقد يُرفَع خبراً، وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذُكر من مصدر أو مفعول به أو حال.

وقد يكون للمبتدأ خَبَرانِ فصاعداً بعطفٍ وغيرِ عطف، وليس من ذلك ما تَعَدَّد لفظاً دُونَ معنًى، ولا ما تَعَدَّدَ لِتَعَدُّدِ صاحبِه حقيقةً أو حُكماً. وإنْ توالت مبتدآتٌ أُخْبِرَ عن آخرِها مجعولاً هو وخبرُه خبرَ مَتْلُوِّه، والمتلوُّ مع ما بعدَه خبر مَتْلُوِّه إلى أن يُخْبَر عن الأول بتاليه مع ما بعدَه، ويُضاف غيرُ الأول إلى ضميرِ مَتْلُوِّه، أو يُجاءُ بعدَ خبرِ الآخِرِ بروابطِ المبتدآتِ أَوَّلَ لآخِرٍ، وتالٍ لِمَتْلُوٍّ.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨.
(٢) الكتاب ٣: ٢٨٦ وشرحه للسيرافي ٤: ١٢٣/ب.
(٣) الكشاف ٢: ٣٣٧.
(٤) كمكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص٣٩٣ وابن عطية في المحرر الوجيز ٣: ٢٦٩ والعكبري في التبيان ص٧٤١ ـ ٧٤٢.
(٥) البحر المحيط ٥: ٣٣١.

ش: مثالُه مكرراً: زيدٌ سَيْراً سَيْراً، ومثالُه محصوراً: ما أنتَ إلا سَيْراً، الأصل: يَسيرُ سَيْراً سيراً، وإلا تَسيرُ سيراً، فحذف الفعلَ، واستغنى عنه بمصدره، وجَعل تكراره بدلاً من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومُعوض منه، والحصر قام مقام التكرار في سببيةِ التزامِ الإضمار.

ومثَّل المصنف في الشرح[1] المحصورَ بقوله: إنما أنتَ سيراً، ومَثَّله س[2] بـ «ما» و «إلا»، وسواء أكان في المصدر الألف واللام أو لم تكن، نحو: ما أنتَ إلا الضربَ الضربَ، وما أنتَ إلا ضربَ الناس، وإلا ضرباً الناسَ، وما أنتَ إلا سيراً سيراً، وما أنتَ إلا سيرَ البريدِ سيرَ البريدِ، وهذه مُثُلُ س[3]. وتقول: ما أنتَ إلا تسيرُ سيراً، فتُظهر الفعل.

فإن قلت: كيف الجمع بين هذا وبين قولك فيما تقدم إنه بَدَل من اللفظ بالفعل، فلا يظهر الفعل، وهنا قد ظهر؟

فالجواب أنَّ الإخبار إذا كان عن شيء متصل بزمان الإخبار لم ينقطع فالفعلُ واجب الإضمار، وإذا أردت أنه سار، ثم انقطع السيرُ، أو أخبرتَ أنه يسير في المستقبل، فإنَّ الفعل يظهر، ذكر ذلك س[4].

وقولُه **وقد يُرفَع خبراً** مثالُه: زيدٌ سَيرٌ سَيرٌ، وما أنتَ إلا شربُ الإبلِ، تجعل الآخر هو الأول على سبيل المبالغة.

وإذا أخبرت بالمصدر عن عين فثلاثة مذاهب: أحدها مذهب س[5] أن ذلك على سبيل المبالغة، جعلت الذات نفسَ المصدر مبالغة. ومذهبُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٤.
(٢) الكتاب ١: ٣٣٥.
(٣) الكتاب: ١: ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٤) الكتاب ١: ٣٣٦.
(٥) الكتاب ١: ٣٣٦ ـ ٣٣٧ وانظر ص٣٤٧ ـ ٣٤٨.

الكوفيين[1] أنه محرف عن أصله، فإذا قلت زيدٌ عَدْلٌ فمعناه عادل. ومذهبُ أبي العباس[2] أنه على حذف مضاف تقديره: ذُو عَدْلٍ.

وقولُه **وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذُكر من مصدرٍ** مثالُه: زيدٌ سيراً، أي: يَسير سيراً، فأما قول بعض العرب: «إنما العامريُّ عِمَّتَه»[3] أي: يتعمم عِمَّتَه، فهذا من المصدر المحصور نظير: ما أنت إلا سيراً، فهو من الكثير المقيس.

وقولُه **أو مفعولٍ به** مثالُه ما رُوي: «إنما العامريُّ عمامتَه»[4]، التقدير: يتعهد عمامتَه، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[5] و﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[6] التقدير: يقولون ما نَعْبُدهم، و: فَيُقالُ لهم أَكَفَرْتُمْ.

قال المصنف: «ومن ذلك ما رواه الكوفيون من قول العرب: حَسِبتُ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها، أي: فإذا هو يُساويها»[7]. ولا يجوز أن يكون إياها قد شَذَّ وقوعُه في موضعِ رفع كما شَذَّ في موضع جر، كقول العرب: مررتُ بإياك[8]، حكاه الفراءُ عنهم، ثم قال: وأنشد الكسائي[9]:

---

(1) معاني القرآن للفراء ٢:٣٨ و٣:١٧٢. وقد ذهب إليه المبرد أيضاً. الكامل ص١٥٧ والمقتضب ٤:٣٠٥.

(2) المقتضب ٣:٢٣٠. وقد أجاز الوجه الذي ذهب إليه سيبويه أيضاً.

(3) حكاه الكسائي كما في معاني القرآن للفراء ٣:١١١. ورواه عن ابن الأنباري ابن خالويه في مختصر في شواذ القرآن ص٦٢. وهو بغير نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢:١٠٠/أ.

(4) شرح التسهيل ١:٣٢٤.

(5) سورة الزمر، الآية: ٣.

(6) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(7) شرح التسهيل ١:٣٢٥. وبقية النص ليست في هذا الموضع. وانظر ٢:٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(8) شرح التسهيل ٢:٢٦٠.

(9) البيت في مجالس ثعلب ص١٣٣ وضرائر الشعر ص٢٦٢ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٠ وشرح التسهيل ٢:٢٦٠ و٣:١٧٠ والخزانة ١٠:١٩٤ ـ ١٩٥ [٨٣٤].

وأَحْسِنْ، وأَجْمِلْ في أَسيركَ إنه ضَعيفٌ، ولم يأسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ

انتهى. وتقديره: فإذا هو يساويها، لمَّا حذف الفعل انفصل الضمير.

وهذا الذي ذَكر أنَّ الكوفيين رَوَوْه عن العرب هي المسألة التي جرت بين الكسائي والفراء وبين سيبويه بحضرة هارون الرشيد، وقيل: بل بحضرة يحيى بن خالد البرمكي، وتسمى المسألة الزُّنْبُوريَّة[1]، واختلف النقلُ فيها: فقيل: أجازه س بقوله: فإذا هو إياها، وقال الكوفيون: فإذا هو هي، وقيل[2]: أجازه س بقوله: فإذا هو هي، وقال الكوفيون: فإذا هو إياها. وكلا الجوابين له توجيه من العربية:

فمن قال: «فإذا هو إياها» فـ «إياها» مفعولٌ بفعلٍ محذوف يدلُّ عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

ومن قال: «فإذا هو هي» فليس المعنى أنَّ الزُّنْبُور هو العقرب حقيقة، وإنما هو من باب زيدٌ زهيرٌ، أي: فإذا هو مثلُها في اللَّسْع لا أشدُّ لَسْعاً منها.

وقد نَظم في هذا المعنى شيخُنا الإمام العلامة رئيس الأدباء غير مدافع في عصره أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري الأندلسي[3]، أنشدَنا لنفسه بمدينة تُونُس من قصيدة له في النحو قولَه[4]:

/ والعُربُ قد تحذفُ الأخبارَ بعدَ «إذا» إذا عنَوا فَجأَةَ الأمر الذي دَهِما [٢: ٤٩/ب]

---

(١) تقدم تخريجها في ٢: ٢٤٤. وذكرت أيضاً في ٢: ٢٩٦. وانظر المغني ص٩٣ ـ ٠٩٧

(٢) مجالس العلماء ص٩ والإنصاف ص٧٠٢ وسفر السعادة ص٥٥٠.

(٣) (٦٠٨ ـ ٦٨٤هـ) القرطاجني. شيخ العربية والأدب، أوحد زمانه في النظم والنثر والنحو واللغة والعروض وعلم البيان. روى عن جماعة يقاربون ألفاً، وروى عنه أبو حيان. والدراية أغلب عليه من الرواية. صنف: سراج البلغاء في البلاغة، وكتاباً في القوافي، وقصيدة في النحو على حرف الميم. بغية الوعاة ١: ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٤) إتحاف الحازم بشرح منظومة حازم ص١٨٤ ـ ١٨٧ ومغني اللبيب ص٩٤ ـ ٩٥.

فإنْ تلاها ضَميرانِ اكْتَسى بِهِما ... وجهُ الحقيقةِ مِنْ إشكالِه غَمَما[1]
لِذاكَ أَعْيَتْ على الأفهامِ مسألةٌ ... أهَدتْ إلى سِيْبَوَيْهِ الحَتْفَ والغُمَما
قد كانتَ العَقْرَبُ العَوْجاءُ أَحْسِبُها ... أَشَدَّ من لَسْعةِ الزُّنْبورِ وَقْعَ حُما
وفي الجوابِ عليها هل «إذا هُوَ هِيْ» ... أو هل «إذا هُوَ إيَّاها» قد اخْتَصَما
وغاظَ عَمْراً[2] عليٌّ في حكومتهِ ... ياليتَهُ لم يَكُنْ في مِثْلِها حَكَما
كَغَيْظِ عَمْرو[3] عَلِيًا في حكومتهِ ... ياليتَه لم يَكُنْ في مِثْلِها حَكَما
وفَجَّعَ ابنُ زِيادٍ[4] كُلَّ مُنْتَجَبٍ ... مِن آلِهِ إذ غدا منه يُفيظُ[5] ذَما
كَفَجْعةِ ابنِ زيادٍ[6] كُلَّ مُنْتَخَبٍ ... مِن آلِهِ إذْ غَدا منه يَفيضُ دَما

وفي البسيط: فإذا هو هي. وقال الكسائي والكوفيون: فإذا هو إياها.

حجة البصريين أنَّ «هو» مبتدأ، والخبر إما أن يكون «إذا» التي للمفاجأة لأنها مكان، فيلزم أن يكون الثاني حالاً، و«إياها» لا يكون حالاً. وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني، و«إيا» من ضمائر النصب، فلا يكون خبراً، فتعين أن يكون ضمير رفع خبراً للمبتدأ.

واحتج الكوفيون من وجهين:

أحدهما: أن العرب شهدوا بذلك، وأَقَرُّوا به.

والثاني: أنَّ «إذا» التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بالمبتدأ والخبر، وأن ينتصب على إضمار وَجَدَ[7]، وعلى ذلك جاءت الحكاية.

---

(١) الغمم: كناية عن الإشكال والخفاء.
(٢) عمرو: هو سيبويه. وعليّ: هو الكسائي.
(٣) عمرو: هو عمرو بن العاص رضي الله عنه. وعلي: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٤) ابن زياد: هو الفراء.
(٥) رسمت في س بالضاد والظاء، وكتب فوقها: معاً. والذَّما: مقصور من الذَّماء، وهو بقية الروح.
(٦) زياد هذا هو زياد بن أبيه، وابنه هو ابن مرجانة المرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه.
(٧) انظر الإنصاف ص٧٠٤.

وقال ثعلب[1]: هو عماد، أي: وجدته إياها.

وهو ضعيف لأنها لا بُدَّ لها من مفعولين، وليسا في الكلام، ولا يكون «هو» عماداً ـ أعني فصلاً ـ لأنَّ الفصل يكون بين اسمين، وليسا هنا.

وقولُه **أو حالٍ** مثالُه ما روى الأخفش[2] من قول بعض العرب: زيدٌ قائماً، والأصل: زيدٌ ثَبَتَ قائماً، أو عُرف قائماً. وروي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[3] بالنصب. وما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً[4]، أي: حُكمُك لك مُثَبَّتاً، ف «لك» خبر حذف، واستُغني عنه بالحال، وليس نظير: ضربي زيداً قائماً، وعلى هذا يخرج قول النابغة الجعدي[5]:

وحَلَّت سَوادَ القلب، لا أنا باغياً سِواها، ولا في حُبِّها مُتراخِيا

أي: لا أنا أُرى باغياً، فحذف «أُرى» وهو خبر «أنا»، وأنا: مبتدأ، ودَلَّ عليه المعمول، وهو أَولى من جعل «لا» عاملة في المعرفة.

وقولُه **وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ وغيرِ عطف** مثالُه بغير عطف قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[6]، وقولُ الراجز[7]:

---

(١) الإنصاف ص٧٠٤.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٢٥.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٢. الكشاف ٢:٣٠٥ والبحر ٥:٢٨٣. وقال ابن خالويه: «وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي رضي الله عنه تفسير العصبة» مختصر في شواذ القرآن ص٦٢.

(٤) تقدم في ٣:٢٨٩. وانظر تهذيب اللغة (سمط) ١٢:٣٤٧.

(٥) البيت في ديوانه ص١٧١ وأمالي ابن الشجري ١:٤٣٢ وشرح التسهيل ١:٣٢٥ وشرح أبيات المغني ٤:٣٧٨ ـ ٣٨٢ [٣٩٤].

(٦) سورة البروج، الآيات: ١٤ ـ ١٦.

(٧) الرجز في ملحق ديوان رؤبة ص١٨٩ والكتاب ٢:٨٤ ومعاني القرآن للفراء ٣:١٧ =

[٢: ٥٠/أ] / من يك ذا بَتٌّ فهذا بَتّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتّي

وقولُه[١]:

يَنامُ بِإحْدى مُقْلَتَيْهِ، ويَتَّقي   بِأُخْرى الأَعادي فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ

ومثالُه بعطفٍ: زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ، ويَجوز فيما قبلَه دخولُ الواو.

وقولُه **وليس من ذلك ما تَعَدَّدَ لفظاً دُونَ معنًى** مثالُه: هذا حُلْوٌ حامضٌ[٢]، بمعنى مُزّ، وهذا أَعْسَرُ يَسَرٌ، بمعنى أَضْبَط، أي: عامل بكلتا يديه، فهذان قاما مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى، ولا يُستعمل فيه العطف لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استُعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض، وأجاز ذلك أبو علي[٣]، فيقول: هذا حُلْوٌ وحامضٌ.

وقولُه **ولا ما تَعدَّد لِتعدُّدِ صاحبِه حقيقةً** مثالُه: بَنُو زيدٍ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ، وقولُ الشاعر[٤]:

يداكَ يدٌ خيرُها يُرْتَجى   وأُخرى لأَعْدائها غائظَهْ

ولا تُستَعمل هذه الأخبار إلا بحرف العطف.

وقولُه **أو حُكماً** مثالُه قولُه تعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾[٥]، وقولُ الشاعر[٦]:

= وللأخفش ص٣٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٦. البتّ: كساء غليظ مربّع أخضر. مقيظ: يكفيني لقيظي. ومشتّ: يكفي للشتاء.

(١) تقدم في ٣: ٥٠.

(٢) الكتاب ٢: ٨٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٢٧.

(٤) هو طرفة. والبيت في ديوانه ص١٥٥ وشرح التسهيل ١: ٣٢٦ واللسان (فيظ) وتخليص الشواهد ص٢١٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٧٢.

(٥) سورة الحديد، الآية: ٢٠.

(٦) هو عَبْدة بن الطبيب. المفضليات ص١٤٢ وشرحها للتبريزي ص٦٧٤ والاختيارين ص٩٦.

والمرءُ ساعٍ لأَمْرٍ ليسَ يُدْرِكُهُ والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتَأْميلُ

ولا يُستعمل هذا أيضاً دون عطف. انتهى ما شرح به الكلام في تعداد الأخبار، وهو ملخص من شرح المصنف[1].

ونقول: إذا تَعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبرُه مُطابقُه في اللفظ أو في المعنى، نحو: الزيدان قائمان، الزيدان[2] قائمٌ وقاعدٌ، وزيدٌ وعمرٌو شاعران، وزيدٌ وعمرٌو شاعرٌ وكاتبٌ، والزيدون قائمون، والزيدون قائمٌ وقاعدٌ ومضطجعٌ، وزيدٌ وعمرٌو وبكرٌ قائمون، وزيدٌ وعمرٌو وبكرٌ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ.

وإذا اتحد لفظاً ومعنًى ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف: منهم من أجازه مطلقاً، سواء أكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجمل أم مركباً منهما، نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، وزيدٌ أبوه قائم أخوه خارجٌ، وهندٌ منطلقةٌ أبوها خارجٌ، وزيدٌ أمُّه منطلقةٌ خارجٌ.

ومنهم من قال[3]: لا يُقَضَّى إلا خبراً واحداً، فإن قَضَّيتَه أكثر فلا بُدَّ من حرف التشريك، نحو: زيدٌ قائمٌ ومنطلقٌ، أو زيدٌ قام أخوه وأبوه مسافرٌ، إلا أن تريد اتصافَه بذلك في حين واحد فيجوز، نحو: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، أي: مُزٌّ، فإذا لم تُرد أن يتصف بذلك في حين واحد، وكان ذلك في وقتين، فلا يجوز، نحو: زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، وهذا هو اختيار مَنْ عاصَرْناه من الشيوخ.

وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد، وكانا بغير تشريك، وهما مُشْتَقَّان الاشتقاقَ الذي يَتحمل صاحبُه/ الضميرَ، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، [٢: ٥٠/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٢) قائمان الزيدان: سقط من س.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٩.

وزيدٌ قائمٌ قاعدٌ، أي: مضطربُ الرأي، وقوله[١]:

يَنامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ، ويَتَّقي بأُخرى الأعادي، فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ

أي: مُتَحَذِّر أو مُتَخَوِّف، فهل فيهما ضميران أم الأول خالٍ من الضمير، والثاني متحمل ضمير المبتدأ؟ فيه نظر: نُقل لنا عن أبي علي الفارسي أنه ليس إلا ضمير واحد تحمله الخبر الثاني[٢]؛ لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

والذي أختاره أنَّ كلاًّ منهما تحمل ضميراً من المبتدأ، وأنَّ كونهما خبرين في وقت واحد لا يُخرجهما عما استقرَّ في الخبر المشتقّ من تَحَمُّلِه الضمير.

وثمرةُ هذا الخلاف تَظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُه، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً تعيّن أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني، وإذا قلنا إنه يتحملُ فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شَرط[٣] في باب التنازع أنَّ العاملين لا يتنازعان سببيًّا مرفوعاً، وسيأتي القول في ذلك في بابه إن شاء الله.

وقال بعض أصحابنا: قال أبو علي[٤]: «إن ارتفعا بأنهما خبر فلا يكون؛ لأنه لا يوجد رافع لاسمين هكذا، ولأنه محمول على الفاعل، ولا

---

(١) تقدم في ٣: ٥٠ و٤: ٨٨.

(٢) كذا! وقد قال في المسائل المنثورة ص٣٢ ـ ٣٣: «ليس الذكر في واحد منهما، وذلك أنهما تنزلا بمنزلة شيء واحد، فقاما مقامه، وذلك أنك أردت: هذا مُزّ، فجعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف، وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا، فرجع على هذا ذكر من شيء محذوف، قام هذا مقامه». وانظر الحجة ١: ٢٠٠ ـ ٢٠٢. ونسب إليه ابن جني في التنبيه ق٥٨/ب ـ ٥٩/أ أنه يرى أن الضمير إنما يعود من مجموع الاسمين. وذكر أن هناك تحريفاً كثيراً على أبي علي.

(٣) انظر شرح التسهيل ١: ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٤) الحجة ١: ١٩٨ ـ ١٩٩.

فاعل هكذا. ولا يصح في حامض أن يكون صفة لامتناع وصف الحُلْوِ به، ولا بدلاً لأنه لا يراد أحدهما، ولا خبر مبتدأ محذوف لصيرورة الكلام جملتين، وإنما يريد أنه جمع الطعمين لا أنه هو هذا وهذا».

وقيل: ليس بخارج عن الصفة، فكان الخبر هو الأول موصوفاً بهذا، أي: حلو مكسور بحموضة، كما تقول إذا كان مبتدأ، نحو: الحلوُ الحامضُ هو السكنجبين[1]، فالحامض صفة، فكذلك في الخبر، والصفاتُ قد تُوصَف إذا تنزلت منزلة الجوامد، نحو: مررت بالضارِبِ العاقِلِ، وكذلك: هذا زيدٌ المنطلق، وهذا رجلٌ منطلقٌ. وقد جَوَّز س[2] فيهما الخبرية على الجمع، لكن ينتقض الوصف إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، نحو: هذا زيد قائم، وقد جَوَّزه س[2] على الجمع.

ومثل هذين الخبرين لا يُعطف الثاني فيه على الأول لأن الواو لا تدخل إلا حيثُ تستقلُّ الإفادة. وقيل: تدخل واو الجمع كما تدخل في: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، وإن كان الفعل لا يَتِمُّ بالأول.

وإذا لم يَجمع الخبرين لفظٌ واحد، وقصدتَ الجمع، كان في الأكثر بمنزلة: هذا حلوٌ حامضٌ، في الأكثر[3]، ومنه قراءةُ عبد الله ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[4]، ومنه: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۞ نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَىٰ﴾[5]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾[6]، وقول الشاعر[7]:

(١) كلمة فارسية. وهو المركب من الخل والعسل. مقدمة المعرب للمحقق ص٤٤.
(٢) الكتاب ٢: ٨٣.
(٣) كذا! ولا داعي لقوله «في الأكثر».
(٤) سورة هود، الآية: ٧٢. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣ وللأخفش ص٣٥٦. ونسبت في المحتسب ١: ٣٢٤ للأعمش. ونسبت في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤ لأبيّ وابن مسعود. ونسبت في الإتحاف ٢: ١٣٢ للمطوعي.
(٥) سورة المعارج، الآيتان: ١٥ ـ ١٦. ورفع (نزاعة) قراءة السبعة ما عدا حفصاً. السبعة ص٦٥٠ ـ ٦٥١. وقرأ بقية العشرة بالرفع أيضاً. المبسوط ص٣٨١.
(٦) سورة البروج، الآيتان: ١٤ ـ ١٥.
(٧) تقدم في ص٨٨.

مَـنْ يَـكُ ذا بَـتٌّ فـهـذا بَـتِّـي   مُـقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي

أي: صالحٌ للقيظ والصيف والشتاء. ويصلح هنا العطفُ، ويحسب قصدك الجمع/ بحذفهما، والخبران هنا ليسا متنافيين، ويصلح أن يستقلّ كل واحد منهما بالخبرية، بخلاف: هذا حلوٌ حامضٌ. [٢: ٥١/أ]

وقال صاحبُ البديع: «قد يرد للمبتدأ خبران فصاعداً، قالوا: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، وعليه قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤﴾، وهذان الخبران وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ لمشابهتهما الجمل، فلا يجوز الفصل بينهما ولا تَقَدُّمُهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تَقَدُّمُ أحدِهما وتأخُّرُ الآخر، وأجازه بعضهم، والضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام، كأنك قلت: هذا مُزٌّ؛ لأنه لا يجوز خُلُوُّ الخبرين من الضمير لنقض ما تقرر من اضطرار اسم الفاعل إليه، ولا يجوز انفرادُ أحدِهما به لأنه ليس أولى من الآخر، ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد لأنّ عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا يجوز أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: كلُّه حُلْوٌ وكُلُّه حامضٌ، وليس هذا الغرض منه. وقال الأخفش: الخبر الثاني وقع كالصفة للأول، وإنما أرادوا بالإخبار أنّ هذا حُلْوٌ فيه حُموضة» انتهى.

وفي «الغُرَّة» أنَّ ابنَ جِنِّيْ أجاز تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وأنشد في كتاب «التَّمام»(١):

بانَ الخَليطُ الذي ما دُونَه أحدٌ   عندي، ولو لم يكن يَرْضَى به أَحَدُ

فيجوز أن يكون «دُونَه» و«عندي» خبرين للمبتدأ.

وقال الأخفش في «المسائل الكبير»: «اعلم أنّ قولهم: هذا حلوٌ

---

(١) البيت لمُلَيْح بن الحكم الهذلي. وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٠١٣ والتمام ص٢٣٤.

حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ، إنما أرادوا أنَّ هذا حلوٌ فيه حُموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفةً للأول، وليس قولهم إنهما جميعاً خبر واحد بشيء، وكيف يكون؟ هذا ليس له مذهب في العربية»[١].

وذكر أبو الفتح[٢] أنه راجع أبا علي في هذا الفصل نَيِّفاً وعشرين سنة في عود الضمير حتى يتبين له.

وقولُه **وإن توالت مبتدآتٌ** إلى آخره: في ذلك طريقان: أحدهما جَعْلُ الروابط في الأخبار. والثاني جَعْلُه في المبتدآت:

فمثال الأول: زيدٌ هندٌ الأخوان الزيدون ضاربوهما[٣] عندها بإذنه، والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. ومثلُه من الموصول: الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ، قال ابن الخباز: فلا تُدخل العرب موصولاً على موصول، بل ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جداً.

ومثال الثاني: زيد أُمُّه أخواها عَمُّهما[٤] قائمٌ، والمعنى: عَمُّ أَخَوَيْ أُمِّ زيدٍ قائمٌ.

وقد ذكر هذه المسألة الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٥]، وطَوَّل فيها، وهي من واضح المسائل. وقد ذكرها غيرُه من أصحابنا. وذكرُها على ثلاثة أوجه: فالوجهان ما سبقا. والثالث ما تركب منهما، وهو على ضربين:

أحدهما أن يتقدم بعض المبتدآت المُعَرَّاة[٦]، ويتأخر بعض عن

---

(١) التمام ص٢٣٥.
(٢) التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ق٥٨/ب ـ ٥٩/أ (مخطوطة يني جامع).
(٣) ك: ضاربوها.
(٤) ك: عمها.
(٥) شرح الجمل ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص٩١٧ ـ ٩١٨.
(٦) أي: المعراة من ضمير يتصل بها.

[٢: ٥١/ب] المُعَرّى، فيحتاج الأولى إلى/ ضمائر أخيرة[١]، كقولك: زيدٌ عمرٌو هندٌ أبوها أخوه منطلقٌ من أجله عنده، وتلخيصها: أخو أبي هندٍ منطلقٌ من أجلِ عمرٍو عندَ زيد.

والثاني بالعكس كقولك: زيدٌ غلامُه أبوه عمرٌو العمرانِ منطلقانِ من أجلِه عندَه، وتلخيصه: العَمْرانِ منطلقانِ من أجلِ عمرٍو عندَ أبي غلامِ زيدٍ.

وقد تتركب تركيباً آخر ثلاثياً بأن يتقدم المُعَرَّى، ثم تُثَنِّيه بالمشتغل[٢]، ثم تُثَلِّثه بالمُعَرَّى، وبالعكس، فيكثر المفروض.

وهذه من المسائل التي وضعها النحويون للاختبار، ولا يُوجَد نظير تراكيبها في لسان العرب، وإنما اقتضتها صناعة النحو.

ونظير ذلك أن تقول: أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً حسناً أَمامَك يومَ الجمعة ضاحكاً وهنداً عائشةَ منطلقةً إعلاماً قبيحاً وراءَك يومَ الخميس باكيةً، فمثلُ هذا التركيبِ اقتضته صناعة النحو، ولا يوجد مثله في كلامها البتة. وفي كتاب «المقتضب»[٣] لأبي العباس وكتاب «اللُّباب» للحَوْفيّ[٤] من هذا النوع مسائل وُضعت للاختبار وتمرين الذهن، وأما أن تلك التراكيب توجد في كلام العرب فلا. ونَبهتُ هنا على هذا لئلا يتوهم أن مثل هذا التركيب الذي ركبه النحويون هو موجود في كلام العرب.

---

(١) ف: أخر.

(٢) بالمشتغل ثم تثلثه: سقط من ك.

(٣) المقتضب ٤: ٥٩ - ٧١. وتفسير هذه المسائل في كتاب تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص٣١١ - ٣٧٦. وفيه مسائل أخرى من غير باب المبتدأ والخبر. وانظر الأصول ١: ٦٥.

(٤) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفي [- ٤٣٠هـ] أصله من قرية «شُبرا اللنجة» - وقيل: شبرا النخلة - من حَوْف بُلْبَيْس بمصر. كان نحويًا قارئاً مفسراً. أخذ عن أبي بكر محمد بن علي الإذفَوِيّ صاحب النحاس. صنف: البرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن، والموضح في النحو، وهو كتاب كبير حسن، وغيرها. معجم الأدباء ١٢: ٢٢١ - ٢٢٢ وإنباه الرواة ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧: ٥٢١ - ٥٢٢ والبغية ٢: ١٤٠ وهدية العارفين ٥: ٦٨٧.

ص: فَصْل

تدخل الفاءُ على خبرِ المبتدأ وُجوباً بعد أمّا إلا في ضرورةٍ أو مقارنةِ قولٍ أَغنى عنه المَقُولُ، وجوازاً بعدَ مبتدأ واقعٍ موقعَ مَن الشرطيةِ أو ما أُختِها، وهو ألْ الموصولةُ بمستقبلٍ عامّ، أو غيرُها موصولاً بظرفٍ أو شبهِه، أو بفعلٍ صالحٍ للشرطية، أو نكرةٌ عامةٌ موصوفةٌ بأحدِ الثلاثة، أو مضافٌ إليها مُشعرٌ بمجازاة، أو موصوفٌ بالموصول المذكور، أو مضافٌ إليه.

ش: خبرُ المبتدأ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباطَ المحكومِ به بالمحكوم عليه، فلا يَحتاج إلى حرفٍ يَربط بينهما، كما لا يَحتاج الفعلُ والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاءُ على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحِظ في بعض الأخبار معنى ما تدخل الفاءُ فيه دَخلتْ، وهو الشرط والجزاء. فمثال ذلك في «أمّا» قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1]، وقد تقررتْ كيفيةُ دخولها مع «أمّا» في آخر الفصل الخامس من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

ومثالُ حذفها في الضرورة قولُه[2]:

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ....

أي: فلا قِتالَ.

وقولُه أو مُقارنةِ قولٍ أَغنى عنه المَقُولُ مثالُه ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ

(١) سورة فصلت، الآية: ١٧٠.

(٢) تقدم ص٣٢.

﴿وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[1] أي: فَيُقَالُ لهم أكَفَرْتُم. وقد كَرَّر المصنفُ هذه المسألةَ في آخر الفصل الخامس من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، فقال[2]: «ولا تُحذف في السعة إلا مع قولٍ يُغني عنه مَحْكِيُّه».

وقولُه **وجوازاً بعد مبتدأ** يَعني بالجواز أنه يجوز أن تُراعيَ أنَّ الخبر مُسْتَحَقٌّ بالصِّلة أو الصفة، فتُدخل الفاء ولا بُدَّ، أو لا تُراعيَ هذا المعنى، فيمكن أن يكون مُسْتَحَقًّا به أو بغيره، فلا تُدخل، فهما مَعْنَيانِ مقصودان يترتب عليهما دخولُ الفاء وعدمُ دخولها.

[٢: ٥٢/أ] وقولُه **واقع موقع مَن الشرطية أو ما/ أُختِها** يَعني أنَّ الموصول أو الموصوف يكونُ فيه عُموم، فلو كان الموصول خاصًّا، أو يُعنى بالنكرة الموصوفة خاصٌّ، لم تدخل الفاء، نحو: الذي يزورُنا فهو مُكَرَّمٌ، وتريد به شخصاً بعينه.

وفي هذا خلاف: مِن النحويين مَن أجاز دخول الفاء وإن لم يكن الموصول عامًّا، ولكونه عامًّا زَعم هشامٌ أنَّ الموصول إذا وُصف أو أُكِّدَ لم يَجُز دخول الفاء في خبره مع استيفاء الشروط، فلا يجوز عنده أن تقول: الذي يأتيك نفسُه فلهُ درهمٌ، قال: لأنك لا تريد أن تَخُصَّ رجلاً بعينه، وإنما تريد: كُلُّ مَنْ كان منه إتيانٌ فله درهمٌ، فإذا قلت: «نفسُه» ذَهب معنى الجزاء. وكذلك «الذي يأتيك الظريفُ فأكرمْه» لا يجوز عنده. وهذا الذي ذهب إليه يَعْضُده أنه لا يُحفظ دخولُ الفاء مع التأكيد أو النعت من كلام العرب.

وقولُه **وهو أل الموصولةُ بمستقبلٍ عامّ** مَثَّل المصنف ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، قال: «فلو قُصد به

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٢) التسهيل ص٢٤٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

مُضِيٌّ أو عهدٌ فارَقَ أل شَبَهُ مَنْ وما»[١]. يعني فلم تدخل الفاءُ.

وفي كلام المصنف نقد من جهات:

أحدها: أنه قال «بعد مبتدأ واقع موقعَ مَن الشرطيةِ أو ما أُختِها، وهو أل الموصولة» وليس «أل» هو المبتدأ، بل هو وصلته هو المبتدأ، ولذلك ظهر الإعراب في الصلة.

الثاني: أنه قال «بمستقبل عامّ»، والعموم في الوصف إنما استُفيد من «أل»، فقد وَصف «أل» بقوله «الموصولةُ بمستقبلٍ عامّ»، فتوقفت معرفةُ «أل» على وصفها بما ذكر، وتوقف معرفةُ وصف «مستقبل» بالعموم على قوله: «عامٍّ»، فلا يُعرف عموم المستقبل إلا بدخول «أل»، ولا يعرف «أل» إلا بوصفه بالمستقبل العامّ، وهو المستفاد عمومه من «أل»، فلزم كلًّا منهما أن تتوقف معرفتُه على معرفة ما يَتعرف به، وذلك لا يَصِحُّ البَتَّةَ.

الثالث: أنه بدأ من المبتدأ الذي ادَّعى أن الفاء تَدخل في خبره بشيء مُختلَف فيه، ولم يذكر الخلاف لا في فَصِّ الكتاب ولا في شرحه، فدلَّ على أنه لم يطلع على الخلاف، وذلك أنَّ النحويين اختلفوا في دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه «أل»:

فذهب جمهور البصريين[٢] إلى أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ السبب المُسَوِّغ لدخول الفاء في خبر «الذي» و«التي» ونحوِهما غيرُ موجود فيما دَخلت عليه «أل» بمعناهما، وهو أن تكون الصلة ظرفاً أو مجروراً أو جملةً فعليةً غيرَ شرطية، فهذا ما شُرط في الصلة. وأمّا ما شُرط في الخبر فهو أن يكون مُسْتَحَقًّا بالصلة، وسيأتي توضيح هذا كلِّه إن شاء الله.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٩ وبعده فيه: «فلم يؤت بالفاء».
(٢) انظر الكتاب ١: ١٤٢ ـ ١٤٤ ومعاني القرآن للأخفش ص٧٧، ٨٠ وللزجاج ٢: ١٧١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٦ والملخص ١: ١٧٩.

وذهب الكوفيون[1] ـ وقيل: الفراءُ[2] والمبرد[3] والزجاج[4] ـ إلى أن ذلك يجوز، وحَمَلا[5] عليه قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا﴾[6] لأنَّ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ في معنى الذي يَزني والتي تَزني.

[٢: ٥٢/ب] ولا حجة لهما في/ ذلك لأنَّ خبر الزاني والزانية محذوف، تقديره: فيما فُرض عليكم الزانيةُ والزاني، أي: حُكْمُهما، ودَلَّ على ذلك قولُه تعالى قبل: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[7]. ويَدُلّ على أنَّ التقدير كذلك رفعُ أكثر القراء لهما مع أنَّ المختار في نحو «زيداً فاضربْه» النصب، فلولا أن التقدير ما ذكرناه لكان المختار النصب.

فأمّا ما اعتلَّ به الفراءُ[8] من أنَّ مثل هذا لا يُنصَب لأنَّ تأويله الجزاء فتعليلٌ غيرُ صحيح؛ لأنَّ تعليل الجزاء لا وجهَ له لمنعِه النصب؛ لأنَّ الاسم في الجزاء ينتصب، تقول: أيًا تضربْ أضربْه، فلما رَفَعَهما أكثرُ القُرَّاء، والعاملُ في الضمير أمرٌ، دَلَّ ذلك على أنَّ قوله: ﴿فَٱجْلِدُوا﴾ ليس في موضع الخبر، بل الخبرُ محذوف. وقرأ ناسٌ من القراء منهم عيسى بن عُمر[9] ﴿ٱلزَّانِيَةَ وَٱلزَّانِيَ﴾ بالنصب، فيكون نحو: زيداً فاضربْه.

وقولُه **وغيرُها**[10] **موصولاً بظرف** أي: وغيرُ «أل» موصولاً بظرف،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢.

(٢) معاني القرآن ١: ٢٤٢، ٣٠٦ و٢: ٢٤٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٥/أ ـ ٥/ب.

(٣) الكامل ص٨٢٢ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٥/أ والملخص ١: ١٨٠ والبسيط في شرح الجمل ٥٧٣، ٥٧٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ و٤: ٢٧. وقد نسبه للمبرد وبعض البصريين والكوفيين.

(٥) أي: الفراء والمبرد.

(٦) سورة النور، الآية: ٢.

(٧) سورة النور، الآية: ١.

(٨) معاني القرآن ٢: ٢٤٤.

(٩) ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السَّمّال ورويس. مختصر في شواذ القرآن ص٣٢، ١٠٠ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ و٤: ٢٧ والبحر ٦: ٢٩٣.

(١٠) كذا! وقد تقدم في الفص: أو غيرها.

مثالُه قولُ الشاعر[1]:

ما لَدى الحازم اللبيب مُعاراً فمصُونٌ، ومالُه قد يَضيعُ

وقولُه **أو شبهِه** هو الجارُّ والمجرور، ومَثَّله المصنفُ وغيرُه[2] بقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[3].

فإن قلت: قد ذكرتَ أن الفاء لا تدخل في الخبر حتى يكون مُسْتَحَقًّا بالصلة، وكونُ النِّعَم من الله غير مُسْتَحَقٍّ باستقرارِ نعمة بنا.

فالجواب أن العرب قد تقيم السبب مقام المسبب، وتستغني به عن ذكره، فالمعنى: وما بكم من نعمة فاشكروا اللَّهَ عليها لأنها منه، فأُقيم سببُ شكره تعالى على النِّعَم، وهو كونُها منه، مُقامَ الشكر، واستُغني به عنه.

وقولُه **أو بفعلٍ صالحٍ للشرطية** احتَرز بقوله: «أو بفعلٍ» وبما قبله من أن تكون الصلة جملةً اسميةً، فإنه إذْ ذاك لا تَدخل الفاءُ، نحو: الذي هو محسن فهو مُكَرَّمٌ. واحترز بقوله: «صالحٍ للشرطية» من أن يكون غيرَ صالح لأداة الشرط، وذلك صور:

إحداها[4] أن تكون أداة الشرط قد باشرته، نحو: الذي إنْ يكرمْني أكرمْه فهو مُكرمٌ، فلا يجوز دخول الفاء هنا لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، فلا يكون له جزاءان؛ إذ الفاءُ إنما تكون داخلة على الخبر لاستحقاقه بالصلة وكونِه جواباً لها في المعنى، والصلة قد أخذت جوابها،

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٢٩.

(٢) كالفراء في معاني القرآن ٢: ١٠٥، والفارسي في الإيضاح العضدي ص٥٥ والحجة ١: ٤٥، وابن الشجري في أماليه ٢: ٥٥١، والأبذي في شرح الجزولية ص٣١٥، وابن أبي الربيع في الملخص ١: ١٧٨.

(٣) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٤) في النسخ كلها: أحدها. والوجه ما أثبتُّ.

فلو دخلت للزم أن يكون للشرط جوابان، وذلك غير جائز. وأيضاً فإذا دخل خبرَ «الذي» الفاءُ كان مُنَزَّلاً منزلةَ اسم الشرط، واسمُ الشرط لا يجوز دخولُه على أداة الشرط، فكذلك ما كان مُنَزَّلاً منزلتَه.

وأجاز بعضهم ذلك، نحو: الذي إنْ تَطْلُع الشمس يَنْظُرْ إليها فهو صحيحُ النَّظَر، نظراً إلى أنَّ الشرط والجزاء مستقبلان، ولا يلزم ما قال أبو عليّ[1] من أنه يكون للشرط جزاءان لأنّ السبب يختلف والمسبب يختلف، فيدخل أحدهما على الآخر؛ لأنه لا يبعُد أن يكون ارتباطُ سَبَبٍ لِمُسَبَّب سبباً لِمُسَبَّبٍ آخرَ كالمثال/ الذي سبق، وارتباطُ الرؤية بطلوع الشمس دالٌّ على حِدَّة البصر، قاله صاحب البسيط عن بعض شيوخه. [٢: ٥٣/أ]

وقد أجاز الفراءُ[2] وغيرُه[3] كونَ الشرط جواباً للشرط، وعليه حَمل ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾[4]. وحمله بعضهم على حذف الجواب، أي: فاتَّبِعُوه، فَمَنْ تَبِعَ.

وفي البسيط أيضاً: «وأما إن دخلت على جملة شرط، وبها تمّت صلتها، فهو جائز عند النحويين س والمبرد وغيرهما، فتقول: الذي إنْ يأتني[5] أحسنْ إليه فله درهم، وأيُّ[6] مَنْ يأتني أُكرمْه فله درهم، وكذلك سائر أخواتها» انتهى. يعني أخوات «إنْ» من أدوات الشرط.

الصورة الثانية: أن يكون الفعل ماضي المعنى، نحو قولك: الذي

---

(١) الإيضاح العضدي ص٥٥ والمقتصد ص٣٢٣.

(٢) كذا! وقد قال في جواب «إمَّا» و«مَنْ» في الآية المذكورة ما نَصُّه: «أُجيبا بجواب واحد، وهما جزاءان» معاني القرآن ٣: ١٣٠. والجواب عنده هو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾. وقد نَصَّ على ذلك الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ١: ٢١٦ والمحرر الوجيز ١: ١٣٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ١١٧ والكشاف ١: ٢٧٤ ـ ٢٧٥. وقد نسب هذا القول في المحرر الوجيز ١: ١٣٢ لسيبويه. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٨.

(٥) س: يأتي.

(٦) س، ك، ح: وإني.

زارنا أمس فله دينار، فلا يجوز ذلك لأنَّ «زارنا» لا يصلح لأداة الشرط لمضيِّ الفعل معنًى.

وأجاز ذلك بعضهم[(١)]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ﴾[(٣)]، ومعلومٌ أنَّ هذا ماضٍ لفظاً ومعنًى مقطوعٌ بوقوعِه صلةً وخبراً. وقد تأوَّلْناه[(٤)] على معنى التَّبيُّن، كأنه قيل: وما يتبين إصابته إياكم، وما يتبين إفاءة الله على رسوله منهم، ويكون نظيرَ قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ﴾[(٥)] أي: إن يتبين كون قميصه قُدَّ من قُبُل.

الصورة الثالثة: أن يكون مستقبلاً مصحوباً بالسين أو سوف أو لن أو قد أو ما، نحو: الذي سيأتيني أو سوف يأتيني أو لن يأتيني أو قد يأتيني أو ما يأتيني له درهم، فلا يجوز دخول الفاء على هذا الخبر لأنه لا تصلح هذه الصلات لدخول أداة الشرط على شيء منها. وكذلك لو كان داخلاً عليه لمّا، نحو: الذي لمَّا يأتني له درهم، بخلاف لَمْ؛ لأنَّ أداة الشرط لا يَصلُح دخولُها على لمَّا، ويَصلُح دخولها على لَمْ.

وهذا الذي ذكر المصنف من اشتراط صلاح الصلة إذا كانت فعلاً لأداة الشرط[(٦)] فيه خلاف: قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ما نَصُّه[(٧)]: ومِنَ الناس مَن اشترط في الفعل الواقع صلةً إذا دخلت الفاء في الخبر أن

---

(١) كالأخفش في معاني القرآن ص٢٢٠ ـ ٢٢١ وابن عطية في المحرر الوجيز ١:٥٣٨ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ص٣٧٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٨٤ ـ ١٨٥ والرضي في شرح الكافية ١:١٠١.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٦.

(٤) البحر المحيط ٣:١١٣.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٢٦.

(٦) س، ك، ف: الشرطية.

(٧) ما نَصُّه: سقط من س.

يكون الفعل مما يَحسُن وقوعه بعد أداة الجزاء، فلو قال: «الذي ما يؤذيني فله درهم» لم يجز ذلك عنده لأنَّ أداة الشرط لا تدخل على «ما» النافية. ومِنَ الناسِ مَنْ أجاز ذلك مع الموصول، وإن لم يُجِزه مع أداة الشرط، لأنه ليس بشرط صحيح، وإنما هو مُشَبَّه به. قال[1]: والصحيحُ عندي أن الامتناع من إجازة ذلك لأنه غير محفوظ من كلام العرب، وإذا لم يُسمَع من كلامها أمكن أن تكون امتنعتْ من إجازتهِ لما ذكرناه من أنَّ الصلة إذ ذاك لا تُشبِه فعل الشرط.

وقولُه **أو نكرةٌ عامةٌ موصوفة بأحد الثلاثة** يعني الظرفَ أو مُشْبِهَه أو الفعلَ الصالح للشرطية، مثالُ ذلك: رجُل عندَه حزمٌ فهو سعيدٌ، وعبدٌ لِكَريمٍ/ فما يضيع، ونفسٌ تَسْعى في نَجاتها فلن تَخيب. وشَرَط بعضُهم في فاعلِ الفعل الذي يقع صلةً أو صفةً أن يكون عامًّا، قال: فلو كان مُعَيَّناً لم يجز لأنه يُخَصِّصُ به الفعل، فيخرج عن الإبهام، ولذلك كانت النكرة ولا بُدَّ عامَّةً. ولم يشترط ذلك بعضهم، وما حكى الكسائي من قولهم: «الدارُ التي أَسكُنها فمُعطاة» فشاذٌّ من وجهين: تعيين الفاعل، ومعهودية الذكر، ويُخَرَّجُ على زيادة الفاء أو النُّدور. [٢: ٥٣/ب]

وقولُه **أو مضافٌ إليها مُشْعِرٌ بمجازاة** مثالُه: كلُّ رجلٍ عندَه حزمٌ فهو سعيدٌ، وكلُّ عَبْدٍ لِكَريمٍ فما يَضيعُ، وكلُّ نفسٍ تَسْعى في نجاتها فلن تَخيبَ، قال الشاعر[2]:

نَرْجُو فواضِلَ رَبٍّ سَيْبُه حسنٌ   وكلُّ خيرٍ لديه فهو مَسْؤُولُ

وروي: فهو مبذول.

قال بعض أصحابنا: ولا يلزم أن تكون النكرة العامة لفظ «كُلّ»،

(١) قال: سقط من س.

(٢) هو عَبْدة بن الطبيب. المفضليات ص١٤٢ [المفضلية ٢٦] وشرحها للتبريزي ص٦٧٣ والاختيارين ص٩٦. السيب: العطاء الكثير.

خلافاً لبعضهم، بل كُلُّ نكرة يُراد بها العموم من جهة المعنى حكُمها وحكمُ «كُلٍّ» في ذلك سواء، ولو قلت: «رجلٌ يأتيني فله دِرهمٌ» جاز دخول الفاء لأنَّ معناه ومعنى «كُلُّ رجل يأتيني» واحد.

وأجاز الفراء: ضاربٌ عمراً فله دينار؛ لأنَّ معناه ومعنى قولك: «كلُّ رجلٍ ضاربٌ عمراً» سواءٌ.

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الشَّبه المُسَوِّغ لدخول الفاء في الخبر مفقود؛ لأن ضارباً ليس موصوفاً بجملة تشبه فعل الشرط.

واحترز بقوله: «مشعر بمجازاة»[1].

وقولُه **أو موصوفٌ بالموصول المذكور** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾[2]، وقولُ الشاعر[3]:

صِلُوا الحزمَ، فالخَطبُ الذي تَحسَبُونَهُ   يَسيراً فقد تَلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّرا

وهذا الذي ذكَره فيه خلافٌ: قال بعض أصحابنا: «الصحيح عندي أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الاسم المُخْبَرَ عنه ـ وهو الموصوف بـ «الذي» ـ ليس بِمُشْبِهٍ لاسم الشرط؛ لأنَّ اسم الشرط لا يقع بعدَه إلا الفعلُ ظاهراً أو مُضمَراً، والاسم الموصوف بـ «الذي» ليس كذلك» انتهى.

ويمكن تأويل الآية على أن يكون ﴿ٱلْقَوَاعِدُ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّتِى﴾ خبره، كأنه قال: والقواعد من النساء هُنَّ اللاتي لا يَرْجُون نكاحاً، والجملة من قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر.

---

(١) في س وضعت هنا إشارة إلى الهامش، لكنه لم يظهر في المصورة شيء. وليس لهذا النص تكملة في النسخ الأخر.

(٢) سورة النور، الآية: ٦٠.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٠.

ويحتمل أن يكون ﴿ٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّتِي﴾ مبتدأ ثانياً، والرابط فيه محذوف، أي: اللاتي لا يرجون نكاحاً منهنّ فليس عليهن جُناحٌ، ودخلت الفاء لأنَّ الجملة وقعتْ خبراً عن ﴿ٱلَّتِي﴾، وهو موصولٌ فيه شرطُ جوازِ دخولِ الفاء في خبره، وكأنه قسم القواعد من النساء[1] إلى قسمين: أحدهما لا يرجون نكاحاً، فحكم عليهن أنه ليس عليهن جناح. والثاني ما يرجون نكاحاً، فعليهن الجناح.

وأما البيت فيتخرج على زيادة الفاء، أي: قد/ تَلْقَوْنَهُ، كما قال[2]: [٢: ٥٤/أ]

.... والصَّغيرُ فَيَكْبَرُ

وقولُه أو مضافٌ إليه أي: إلى الموصول، مثالُه قول زينب بنت الطَّثْرِيَّة تَرْثي أخاها[3]:

يَسُرُّكَ مَظْلُوماً، ويُرْضيكَ ظالماً وكُلُّ الذي حَمَّلْتَه فهو حامِلُ

ص: وقد تدخل على خبر «كُلّ» مضافاً إلى غير موصوف، أو إلى موصوف بغير ما ذُكر، وعلى خبرِ موصولٍ غيرِ واقعِ موقعَ «مَن» الشرطية، ولا «ما» أُختِها، ولا تدخل على خبرٍ غير ذلك، خلافاً للأخفش. وتُزيلُها نَواسخُ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحِّ.

ش: مثالُه ما رُوي عن بعض السلف: «كلُّ نعمةٍ فمن الله»[4]،

---

(١) فيما عدا ن: من الناس.

(٢) البيت بتمامه:

يموتُ أناسٌ، أو يَشيبُ فَتاهُمُ ويَحْدُثُ ناسٌ، والصغيرُ فَيَكْبَرُ

وهو في ضرائر الشعر ص٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٣ وتذكرة النحاة ص٤٦ والبحر ٣: ٢٦.

(٣) وينسب البيت للعجير السلولي ولغيره أيضاً. انظر الحماسة ١: ٤٥٠ [٣١٣] و٥١٥ ـ ٥١٦ [٣٦٨] وشرحها للمرزوقي ص٩٢١ وللأعلم ص٥٤٦، ٥٤٧ ـ ٥٤٩ والسمط ص٦٠٨ واللسان (عذر) و(بأدل). وآخره في هذه المصادر: حامِلُهْ.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٣٠.

وقال الأفْوَهُ[1]:

وكُلُّ قرينةٍ فإلى افتراقِ   ولكنْ فُرْقةٌ تنفي المَلاما

ومثالُ موصوفٍ بغيرِ ما ذُكر قولُ الشاعر[2]:

كُلّ أمرٍ مُباعَدٍ أو مُدانِ   فَمَنُوطٌ بحكمةِ المُتَعالي

ومثالُ ما ذُكر بعدَه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[3]، هكذا مثَّله المصنف في الشرح[4]، وقد تقدم أنَّ بعض النحويين أجاز ذلك، وإن كانت الصلة ماضية في المعنى، فالمصنف موافق له، وقد ذكرنا[5] تأويل ذلك.

وقولُه **ولا تدخل على خبرٍ غيرِ ذلك** قال المصنف في الشرح[6]: «أجاز الأخفش[7] دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، نحو: زيدٌ فمنطلقٌ، وزعم أنهم يقولون: أخوكَ فَوجدَ[8]، ومثلُ ما زعم قولُ الشاعر[9]:

....   ويَحْدُث ناسٌ، والصَّغيرُ فيكبَرُ

(١) البيت ليس في ديوانه المطبوع ضمن الطرائف الأدبية، فهو مبتور الأصل. ولم أقف عليه في مصادري.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٠ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٣ [٦٨٩]. وقد نص ابن مالك على أن مباعداً اسم فاعل، وقد ضبط في س بفتح العين.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

(٤) كذا! وليس في مطبوعته.

(٥) ذكره في ص١٠١.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٧) شرح الكافية الشافية ص٣٧٨ وشرح المفصل ٨: ٩٥ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٠٥.

(٨) معاني القرآن ص١٢٤ ـ ١٢٥ وإيضاح الشعر ص٣٦١ والبغداديات ص٣٠٩ وسر الصناعة ص٢٦٠. وقال الأخفش في معاني القرآن ص٨٠: «لو قلت: عبدُ الله فينطلقُ لم يحسن».

(٩) تقدم قريباً.

ولا حُجَّةَ له في قول الشاعر[1]:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهُمْ ... وأُكْرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيا

ولا في قول الآخر[2]:

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُورُ ... أنتَ فانْظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصيرُ

لأنَّ معنى الأول: هذه خَوْلان، فَخَوْلان خبرُ مبتدأ محذوف. ومعنى الثاني: انظر أنتَ، فأنتَ فاعلُ فعلٍ محذوف، على أن زيادة الفاء قد سَهَّلها كونُ الخبر أمراً، كما يُسهلها كونُ العامل أمراً، مفرغاً في نحو: زيداً فاضربْ، ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴿٨﴾﴾[3]؛ لأن الأمر تَطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضربْ، أو زيدٌ فاضربْه، كأنه قال: ما يَكُنْ من شيء فزيداً اضربْ، وما يكن من شيء فزيدٌ اضربْه، فلا يلزم من جواز هذا جواز: زيدٌ فمنطلقٌ؛ إذ ليس الخبر أمراً، فيُطَرِّقَ إلى ما تعلق به معنى المجازاة» انتهى.

وأجاز الفراءُ[4] وجماعةٌ منهم الأَعلمُ دخولها في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً، نحو: زيدٌ فلا تضربه، وزيدٌ فاضربْه، وزيدٌ فليقمْ، وسواء أكان المبتدأ موصولاً أو موصوفاً بالشرط الذي/ ذكر أو كان غير ذلك، واستدلَّ له بقوله[5]: [٢: ٥٤/ب]

يا رَبَّ مُوسى أَظْلَمي وأَظْلَمُهْ ... فاصْبُبْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

---

(١) البيت في الكتاب ١: ١٣٩ ومعاني القرآن للأخفش ص٧٦. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣١١. خولان: حي من اليمن. والأكرومة: الكريمة. والحيَّانِ: حيّ أبيها وحيّ أمها. وخلو: خالية من زوج. وكما هي: كعهدك من بكارتها.

(٢) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص٨٤ والكتاب ١: ١٤٠. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣٥٩.

(٣) سورة الشرح، الآية: ٨.

(٤) معاني القرآن ٢: ٤١٠. وقد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [صَ: ٥٧].

(٥) إيضاح الشعر ص٣٢٦ والمقرب ١: ٢١٢ والخزانة ٤: ٣٦٩ ـ ٣٧٠ [الشاهد ٣١٣].

وفي الإفصاح ما ملخصُه: ذكر أبو علي[1] أن زيداً ونحوه إذا كان مبتدأ لم تدخل الفاءُ في خبره؛ لأن الفاء تؤذن باستحقاق ما بعدها بما قبلها.

وأجازه الأخفش[2] على زيادة الفاء، وحكى عنهم: زيدٌ فوُجدَ[3]، وزيدٌ فقائمٌ، وهذا لم يسمعه س إلا فيما يحتمل نحو:

وقائلةٍ: خَوْلانُ، فانْكِحْ فتاتَهُمْ ....

وأوّل على: هذه خَولان، فتعطف الفاءُ جملة على جملة وإن لم يتناسب المتعاطفان؛ إذ الصحيح جواز ذلك.

ومنهم من يقول: أصله مهما يكن من شيء فزيدٌ اضْرِبْه، وعُوِّض من مهما وفعلها «أَمَّا»، فتقول: أمّا زيدٌ فاضْرِبْه، ثم تحذف «أمّا» اختصاراً، ويبقى اللفظ على حاله.

ومنهم من قال: التقدير تَنَبَّهْ فزيداً اضربْه، فلما حُذف «تَنَبَّهْ» أو ما في معناها قدموا الاسم دليلاً على ذلك المعنى، والأكثرُ نصبُه بسبب الأمر.

وأجاز الفراء: زيدٌ فاضربْه. قال: ولا يجوز: زيدٌ فمنطلقٌ. قال ابن طاهر: لأنه على زيادة الفاء عنده أو للتنبيه.

وقد أجاز أبو علي[4] وابن جِنِّيْ[5] زيادةَ الفاء في الأمر والنهي، وعليه حَمَلا ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾[6].

---

(١) الإيضاح العضدي ص٥٣.

(٢) معاني القرآن ص٧٦ وإيضاح الشعر ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٣) معاني القرآن ص١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤) إيضاح الشعر ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٥) سر الصناعة ص٢٦٠.

(٦) سورة المدثر، الآيتان: ٣ ـ ٤. والذي في سر الصناعة إنما هو الآيتان الرابعة والخامسة ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝٥﴾.

وقال أبو إسحاق[1]: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾[2] خبر ﴿هَٰذَا﴾. وشَبَّهه بقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[3].

وخَطَّأه أبو علي، وقال[4]: «هذا ليس فيه من معنى الفعل شيء، وفي ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾ ما استحق به العقاب». فعلى قول أبي علي (هذا) مفعول بفعل مضمر، كقولك: زيداً فاضربْه، و﴿حَمِيمٌ﴾ خبر مبتدأ، أي: هو حميم.

وفي قول ذي فائش الحميري[5] لِعُلْبَةَ[6] «لِلَّهِ دَرُّك! مِثْلُكَ فَلْيَصِفْ أُسْرَتَه» ما يَشهدُ لِما حُكي عن أبي الحسن في زيادة الفاء. وتُؤُوِّل على نية: مثلُك فَلْيَكْفِ.

وقال الأعلم: إنَّ هذا رفع على الإهمال. وزعم في البيت أنه يرفع على الإهمال. وذكر أن من كلامهم: زيدٌ فاضربْه، وهو غالب، وأنه يجوز: اللَّهُ فاعبدْه.

ولا وجه لقوله لأن الإهمال عدم العامل، وكيف يكون عاملاً، وقد وجدنا الأعداد المتناسقة وحروف الهجاء المتناسبة وحروف فواتح السور غير معربة لإهمالها، وكذلك كلُّ مُهْمَل.

وقولُه **وتُزيلُها نَواسخُ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحِّ** قال

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٧.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) الإغفال ص١٢٠٦ ولفظه: «لأن في السارق والسارقة معنى الجزاء في الصلة، فهو مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾. وليس في هذا الاسم معنى الشرط والجزاء فيجوز دخول الفاء فيما يقع موقع خبره».

(٥) هو سلامة بن يزيد بن مرة بن عريب بن مَرْثَد بن يَريم، أحد ملوك اليمن. جمهرة أنساب العرب ص٤٣٦ وتاج العروس (فيش) وديوان الأعشى ص١١٨.

(٦) هو علبة بن ربيعة ـ وقيل: ابن ماعز ـ الحارثي. جمهرة أنساب العرب ص٤١٧ ومعجم الشعراء ص١٧٠.

المصنف في الشرح[1]: «إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره أزالَ شَبَهَه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر» انتهى.

فقولُه: «إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره» إلى آخره يدلُّ على أن الناسخ يدخل على مبتدأ دخلت الفاء في خبره، وليس كذلك، بل إذا دخل الناسخ فلا يدخل إلا على مبتدأ لا تكون الفاء في خبره، وليس المعنى أنه إذا دخل الناسخ أَزالَ الفاءَ.

وقال في الشرح[1]: «ما لم يكن الناسخ إنَّ وأنَّ ولكنّ، فإنها ضعيفة العمل إذ/ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز [٢: ٥٥/أ] العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال، بخلاف كأنَّ وليتَ ولعلَّ، فإنها قويةُ العمل، مُغَيِّرةٌ بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحةٌ للعمل في الحال، فَقَوِيَ شَبَهُها بالأفعال، وساوَتْها في المنع من الفاء المذكورة» انتهى.

وقولُه «ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء» مذهبُ س[2] والمحققين أنه لا يجوز، والعَجَبُ للمصنف أنه ذكر جواز ذلك بإجماع في باب إنَّ وأخواتها[3]، وجَهِلَ الخلاف في ذلك، ولا سيما خلاف س، وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

وقولُه «مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء» قد ذكر هو - أعني المصنف - الخلافَ في ذلك في «باب إنَّ»[4]، وستقف عليه.

وقولُه **على الأصحّ** هو راجع إلى الثلاثة، وهو ظاهر كلام المصنف.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣١.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٤ - ١٤٦ وقد قال: «ويكون محمولاً على الابتداء». وانظر شرحه للسيرافي ٣: ٩/أ - ١١/أ والارتشاف ص١٢٨٨ - ١٢٩٠.

(٣) قلت: ذكر فيه أنه من باب عطف الجمل. شرح التسهيل ٢: ٤٨ - ٤٩.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢: ٤٧، ٥٢.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره إن دَخلتْ عليه ليتَ أو لعلَّ أو ما أَشبههما من نواسخ الابتداء لم يَجُز دخول الفاء في خبره؛ لأنَّ الموصول إذ ذاك لا يُشْبه اسمَ الشرط؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَعمل فيه ما قبلَه، وإذا زال الشبهُ باسم الشرط لم يكن لدخول الفاء وجهٌ إلا أن تكون زائدة، وزيادةُ الفاء لا تنقاس ما لم يكن الناسخ إنَّ، فإن كان «إنَّ» جاز دخول الفاء في الخبر، ومنه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[1]، وجاز ذلك معها وحدها من بين سائر أخواتها لأنَّ العرب تعامل «إنَّ زيداً قائمٌ» معاملة «زيدٌ قائمٌ» لمَّا كانا في معنًى واحد، بدليل قولهم: إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، ولا كذلك النواسخ، فعاملوا: «إنَّ الذين يأتيك فله درهمٌ» معاملة «الذي يأتيك فله درهمٌ» انتهى.

فظهر من هذا النقل أنَّ دخول الفاء مخصوص بإنَّ وحدَها خاصةً. ومَن مَنع ذلك في خبر إنَّ احتج بأنَّ «إنَّ» تُحَقِّقُ الخبر، والشرطُ فيه تَوَقُّفٌ وإخراجٌ عن صريح الخبر، فلا يجتمعان، وهو رأي الأخفش[2].

وقد قيل: إدخالُ «إنَّ» في الموانع من الفاء هو رأي س، وإخراجُها رأي الأخفش[3].

والعَجَبُ للمصنف أن ذكر الخلاف في إنّ وأنّ ولكنّ خاصة، فأَفهم كلامُه أنَّ باقي النواسخ لا خلاف في أنه لا تدخل الفاء معها، وفي ذلك تفصيل وخلاف، فنقول:

---

(١) سورة البروج، الآية: ١٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤:٥/أ، وقد ذكر أنه كان يضعف: إنَّ الذي يأتيني فله درهمٌ؛ لأنَّ «إنَّ» تُبطل الشرط والمجازاة. وانظر شرح المفصل ١:١٠١ وشرح الكافية الشافية ص٣٧٨ والبسيط لابن أبي الربيع ص٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٣) نص ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص٣٧٩ على أنَّ الأخفش موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنَّ، واستدل لذلك بقول له في معاني القرآن ص٨٠ ـ ٨١.

إنْ دخل على المبتدأ المستوفي الشروطَ ناسخٌ فإنْ كان ليتَ أو لعلَّ أو كأنَّ فلا تدخل الفاءُ، وفي لعلَّ خلاف: منهم من ألحقها بما لا يُغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء لأنها قد وُصلت بها الموصولات في قوله[1]:

وإنّـي لَـرامٍ نَـظْـرةً قِـبَـلَ الـتـي ... لَعَلّي - وإنْ شَطَّتْ نَواها - أَزُورُها

/ وقد تُؤُوّل[2] هذا البيت. وكونُها وُصل بها الموصول على تسليم [٢: ٥٥/ب] ذلك شيءٌ مُشترك بينهَا وبينَ كأنَّ، فكان ينبغي أن تدخل في خبر كأنَّ كما تدخل في خبر لعلَّ أو إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ، دخلت خلافاً لأبي الحسن في أحد قوليه. وهو محجوج بسماع ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾[3]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[4]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴿٣٤﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

عَلِمتُ يَقيناً أنَّ ما حُمَّ كَونُهُ ... فَسَعْيُ امرئ في صَرْفِهِ غيرُ نافِعِ

وقال آخر[8]:

بـكـلِّ داهـيـةٍ أَلْـقـى الـعُـداة وقـد ... يُظَنُّ أنّي في مَكْري بِهِمْ فَزِعُ
كَلّا، ولـكـنَّ ما أُبديه من فَرَقٍ ... فَكَيْ يُغرُّوا فَيُغْرِيهم بيَ الطَّمَعُ

---

(١) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٦٦١ وإيضاح الشعر ص٤٣٥، وفيه تخريجه.
(٢) انظر إيضاح الشعر ص٤٣٥ وما بعدها، والخزانة ٥: ٤٦٤ ـ ٤٦٦.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩١.
(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٣.
(٥) سورة محمد، الآية: ٣٤.
(٦) سورة الأنفال، الآية: ٤١.
(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٢.
(٨) البيتان في شرح التسهيل ١: ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص٣٧٧.

وقال الأفوه[1]:

فواللّهِ مَا فارقتكُمْ قَالياً لَكُمْ ولكنَّ ما يُقْضَى فَسَوفَ يكونُ

أو ما فيه تحقيق مما يَنصب المفعولين من[2] نحو «عَلِمت»، فظاهر قول ابن السراج[3] الجواز، فتقول: علمت الذي يأتيني فله درهمٌ. والظاهر أنه لا يجوز لأنَّ الفاء إذا دخلت في الخبر فهو إنشاء للشرط والسبب والإخبارُ بأنه معلومٌ أو مظنونٌ إخراجٌ له عن الإنشاء؛ لأن القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عندك وفي اعتقادك، فليس إنشاءً حينئذ.

أو لا تَحقيق فيه نحو «ظننتُ» فالمنع[3]، فلا يجوز: ظننت الذي يأتيني فله درهمٌ، والأخفش[3] يجيزه على زيادة الفاء.

أو «كان»، فإن كان بلفظ الماضي فلا يجوز، أو بلفظ «يكون» فظاهر قول ابن السراج[3] الجواز. ومذهبُ أبي الحسن أن المبتدأ الموصول إذا ضُمِّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ومذهبُ الجمهور جوازُ دخول الناسخ على ما فُصّل.

وذهب الفراء إلى جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه إنَّ، نحو: إنَّ الرجلَ الذي يأتيك فله درهمٌ، وحَمل عليه قولَه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[4]. والصحيح أن ذلك لا يجوز، وقد تقدم تعليل منع ذلك عند

(١) البيت ليس في ديوانه. ونسب أيضاً لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان. انظر الأمالي ١:٩٩ وشرح التسهيل ١:٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص٣٧٧ ومعجم البلدان (بردى) و(الحجاز) والمقاصد النحوية ٢:٣١٥ وتاج العروس (برد).

(٢) من: سقط من س.

(٣) الأصول ٢:١٦٨.

(٤) سورة الجمعة، الآية: ٨. معاني القرآن للفراء ٢:١٠٥ و٣: ١٥٥ ـ ١٥٦. وعلى ذلك حمل سيبويه هذه الآية. الكتاب ٣:١٠٣ وانظر أيضاً المقتضب ٢:٣٥٦ ـ ٣٥٧ والأصول ٢:١٩١ وإعراب القرآن للنحاس ٤:٤٢٧ ـ ٤٢٨ والحجة ١:٤١ ـ ٤٧. والمسائل المنثورة =

قول المصنف: «أو موصوفٌ بالموصول المذكور»[1].

وخُرِّجت[2] الآية على أن يكون ﴿ٱلْمَوْتَ﴾ اسم ﴿إِنَّ﴾، و﴿ٱلَّذِى﴾ خبرها، و﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها، ووَجهُ ارتباطها أنَّ العرب تعتقد أنَّ مَنْ فَرَّ من شيء وخاف منه كان ذلك سبباً في لقائه[3]، ومنه قولُهم[4]:

إنَّ الجَبانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ

جعل الجبن سبباً في قرب الحتف.

وقال زهير[5]:

ومَنْ هابَ أسْبابَ المنيةِ يَلْقَها ولو رامَ أسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

جعل هيبة أسباب المنية شرطاً في لقائها. وقيل: ﴿ٱلَّذِى﴾ بدل من ﴿ٱلْمَوْتَ﴾، فالنية به أن يلي/ «إنَّ»، وكأنه قال: قل إنَّ الذين يَفِرُّونَ. [٢: ٥٦/أ]

مسألة: إن أعملتَ هذه العوامل[6] في اسمٍ آخر جاز دخول الفاء،

= ص١٦٧ وسر الصناعة ص٢٦٧ والأزهية ص٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٢ وكشف المشكلات ص١٣٤٧ ـ ١٣٤٨.

(١) تقدم ذلك في ص١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٦ ومشكل إعراب القرآن ص٧٣٤ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٧٤٤.

(٣) الحجة ١: ٤٥ والمسائل المنثورة ص١٦٧ ـ ١٦٨ والأصول ٢: ١٩١ والخصائص ٣: ٣٢٤ وسر الصناعة ص٢٦٧ وكشف المشكلات ص١٣٤٨.

(٤) هذا مثل، أول من قاله عمرو بن أمامة في شعر له. أمثال أبي عبيد ص٣١٦ ومجمع الأمثال ١: ١٠ واللسان (حتف) وفيه: عمرو بن مامة. وورد في قول لعامر بن فُهيرة في الموطأ: كتاب الجامع ـ الباب الرابع ٢: ٨٩١. يُضرب في قلة نفع الحذر من القدر.

(٥) ديوانه بشرح ثعلب ص٢٦٧ والأصول ٢: ١٩١ وسر الصناعة ص٢٦٧ وشرح القصائد العشر ص١٩٤. أسباب السماء: نواحيها ووجوهها.

(٦) قال في الارتشاف ص١١٤٥: «ولو أعملت إنَّ في اسم آخر، وأخبر عنه بالموصول أو بالموصوف النكرة...».

نحو: إنَّه الذي يأتيني فله درهمٌ، وإنَّ زيداً كُلُّ رجلٍ يأتيه فله درهمٌ.

مسألة: إذا جئتَ بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يَجُز العطف عليه قبلَها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج[1].

(١) الأصول ٢:٣٥٦.

ص: بابُ الأفعالِ الرافعةِ الاسمَ الناصبةِ الخبرَ

فبِلا شرط: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظَلَّ وبات وصار وليس، وصِلةً لِ «ما» الظرفيةِ: دام، ومنفيةً بثابت النفي مذكورٍ غالباً متصلٍ لفظاً أو تقديراً أو مطلوبةَ النفي: زالَ ماضي يَزالُ، وانْفَكَّ، وبَرِحَ، وفَتِئ، وفَتَأَ، وأَفْتَأَ، ووَنَى ورام مُرادِفتاها. وكلُّها تَدخل على المبتدأ إن لم يُخْبَر عنه بجملة طلبية، ولم يَلزم التصديرَ أو الحذفَ أو عدمَ التصرف، أو الابتدائيةَ لنفسه[1] أو مصحوبٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ، ونَدَرَ: وكُوني بالمكارِمِ ذَكِّريني.

ش: قولُه «الرافعةِ الاسمَ» هذه المسألة فيها خلاف[2]: ذهب البصريون إلى أنها تَرفع الاسم، وتَنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول، ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضاً فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي.

وكان القياس في هذه الأفعال أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بُنيت له، فقولك: «كان زيدٌ قائماً» بمنزلة «أمسِ زيدٌ قائمٌ»، و«يكون زيدٌ قائماً» بمنزلة «غداً زيدٌ قائم». وإنما عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو ضَرَبَ، من حيث إنها تطلب

---

(١) ك: بنفسه.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤١٨ ـ ٤١٩.

اسمين أو اسماً وما هو في تقديره، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدَّث عنه، ونَصْب الخبر تشبيهاً بالمفعول، هذا مذهب س[1] وأصحابه[2].

وزعم الفراءُ أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ «كان زيدٌ ضاحكاً» مُشَبَّهٌ عنده بـ «جاء زيدٌ ضاحكاً». واستدلَّ بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به. وبدليل أنَّ الماضي لا يحسُن وقوعه خبراً لِـ «كانَ» إلا مع «قَدْ» كما لا يحسُن وقوعه حالاً إلا مع «قَدْ». وبدليل أنك لا تَكْني عنه كما لا تَكْني عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تَكْني عن قولك ضربت زيداً، فتقول: فعلتُ به، ولا يسوغ ذلك في «كان» وأخواتها، بل إن كَنَيتَ في باب «كان» قلت: كان زيدٌ كذا، كما تَكْني عن الحال: جاء زيد كذا.

[٢: ٥٦/ب] ورُدَّ على الفراء بأن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيدٌ/ عمرٌو منطلقٌ، وقال زيد يقومُ عمرٌو، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررتُ بزيدٍ، والظرف في موضع المفعول إذا اتُّسعتَ فيه. وأما قبح وقوع الماضي خبراً لِـ «كان» بغير «قَدْ» لشبهه بالحال فليس كما زعم، بل جاء وقوع الماضي[3] خبراً لِـ «كان» في القرآن وفي كلام العرب ما لا يُحصى كثرةً. ولئن سَلَّمنا ما قال فليس سببُه شبهَه بالحال، بل من حيث إن «كان» يدل على المضي، فإذا كان الخبر ماضياً لم يكن للإتيان بـ «كان» كبير فائدة؛ لأن المُضيّ قد فهم من الخبر، فإن أتيت بـ «قَدْ» حَسُنَ ذلك لتقريبها له من الحال. وأما الكناية فإنه يُكنى عن

---

(١) الكتاب ١: ٤٥.

(٢) المقتضب ٣: ٩٧ و٤: ٨٦ والأصول ١: ٨٢.

(٣) ك: وقوعه.

المفعول في باب القول بقولك كذاك، يقول القائل: قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، فتسأل عن قول زيد: كيف كان؟ فتقول: قال زيدٌ كذا.

ومما يدل على صحة مذهب س أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول مجيءُ الخبر مُضْمَراً كما يجيء المفعول، والحالُ لا تُضْمَر، ومجيئُهُ معرفة كالمفعول، والحال بابُها أن لا تكون إلا نكرةً، ومجيئُه جامداً، والحالُ بابُها الاشتقاق، وكونُه لا يُستغنى عنه، والحالُ بابُها أن يُستغنى عنها.

وقولُه **فَبِلا شَرْطِ** يعني أنها تعمل مُوجَبةً ومنفيَّةً وصِلةً لِ «ما» الظرفيةِ وغيرَ صلة لها، إلا ما كان منها موضوعاً للنفي ـ وهو ليس ـ فلا يكون للإيجاب، ولا يقع صلة لِ «ما» الظرفيةِ.

وكلُّها أفعال بلا خلاف إلا ليسَ، فمذهب أبي بكر بن شُقَير[1] وأبي علي الفارسي[2] في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنها حرف[3]، ولم يجعلا اتصال الضمائرِ المرفوعة بها وتاءِ التأنيث دليلاً على فعليتها لأن حد الفعل لا ينطبق عليها. ومذهب الجمهور[4] أنها فِعْل، ووزنه فَعِلَ بكسر العين، وخُفف، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا جائز أن يكون فَعَلَ بفتح العين لصيرورته إلى لاسَ، ولا فَعُلَ بضم العين لصيرورته باتصال

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس [ـ ٣١٧هـ] بغدادي في طبقة ابن السراج. روى كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد بن ناصح، وروى عنه أبو بكر بن شاذان. وألف مختصراً في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود. قيل: إنَّ كتاب «المحلّى» الذي ينسب للخليل إنما هو لابن شقير. بغية الوعاة ١: ٣٠٢.

(٢) الحلبيات ص٢٢٢ ـ ٢٢٣ وإيضاح الشعر ص١٠ والبصريات ص٨٣٣ والمسائل المنثورة ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) نسب الزجاجي في كتاب اللامات ص٣٤ هذا القول للفراء وجميع الكوفيين، ونسب القول بفعليتها للبصريين.

(٤) الكتاب ٢: ٣٧، ٤٠٠ و٤: ١٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٤٣ و٣/ ٦٢ والمقتضب ٤: ٨٧ والأصول ١: ٨٢ ـ ٨٣ والمنصف ١: ٢٥٨ وشرح اللمع لابن برهان١: ٥٣ ـ ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٨ ـ ٣٧٩. وذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص٧٥٢ أنَّ أكثر النحويين ذهبوا إلى أنها حرف أجري مجرى الفعل في لفظه. وانظر ص١٦٣ منه.

ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُسْتُ بضم اللام، على أنه قد سمع فيها لُسْتُ بضم اللام، فدل على أنها بنيت مرةً على فَعِلَ ومرةً على فَعُلَ. قال ابن هشام: «ولا تكون مضمومةً لتعديها، ولأن هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء» انتهى. وقد وُجد في المعتل العين بالياء، قالوا: هَيُؤَ الرجُلُ[1].

فإن قلتَ: لو كان على فَعِلَ لقلتَ لِسْتُ بكسر اللام كما قلتَ نِلْتُ، وإذا كانوا يكسرونها في فَعَلَ نحو بِعْتُ فلأن يكسروها في فَعِلَ أَوْلى.

فالجواب أنه لو كانت فَعَلَ لزم شذوذان: أحدهما تخفيف عينها بلا موجب وتصحيحها. والثاني عدم كسر فائها. وعلى أنها فَعِلَ يلزم الشذوذ الثاني لا الأول؛ لأن تخفيف فَعِلَ إلى فَعْلَ قياس مطرد، نحو عَلْمَ في عَلِمَ، فكان ادعاءُ أنَّ وزنها فَعِلَ أولى. وقد نَقل الفراء[2] أن بعضهم قال لِسْتُ بكسر اللام.

ولِـ «لَيْسَ» حالة لا يُرفع فيها الاسم، ولا يُنصب الخبر، وذلك إذا دخل على الخبر «إلا» في لغة تميم، وسيأتي ذكرُ ذلك والخلافُ فيه.

[٢: ٥٧/أ] / وقولُه **وصِلةً لِـ «ما» الظرفيةِ «دام»** «ما» الظرفيةُ هي المصدرية[3] المراد بها وبصلتها التوقيت، فإذا قلت: «لا أُكلمك ما دامَ زيدٌ قائماً» فكأنك قلت: لا أُكلمك زمانَ دوامِ زيدٍ قائماً، ولا يُستعمل الدَّوام مكانها لأنه لا يدل على تخصيص كما يدلُ «دام».

وقولُه **ومَنْفِيَّةً**[4] قال المصنف في الشرح[5]: «وقد تناول قولي:

(١) هيؤ الرجل: حسنت هيئته.
(٢) معاني القرآن ٣:٦٢ وقد ضبط فيه بضم اللام.
(٣) س: الظرفية.
(٤) س: ومنفيًا.
(٥) شرح التسهيل ١:٣٣٤.

«ومنفيَّةً» المنفي بِلَيْسَ[1]، قال الشاعر[2]:

لـيـسَ يَـنْـفَـكُّ ذا غِـنًـى واعْـتـزازٍ　　　كُـلُّ ذي عِـفَّـةٍ بِـقُـلٍّ قَـنُـوعُ»

والمنفيِّ بـ «غير» كقوله[3]:

غـيـرُ مُـنْـفَـكٍّ أَسـيـرَ هَـوًى　　　كُـلُّ وانٍ لـيـسَ يَـعـتـبـرُ

والمنفيِّ بـ «قَلَّ» نحو: قَلَّما يزال عبدُ الله يذكرك؛ لأن «قَلَّما يزال» بمعنى «ما يزال». وما يقع بعدَ «أَبِيتُ» نحو: أَبِيتُ أزال مستغفراً لله، بمعنى: لا أزال.

وقول العرب: لا ينشأ أحدٌ ببلدٍ فيزال يَذكره؛ لأن معناه: إذا نشأ أحدٌ ببلد لم يزل يذكره. ذكر ذلك كلَّه الفراءُ في «كتاب الحدّ»، ومِن أمثلته فيه: ما يعترينا أحَدٌ فنزال نُعينُه، وقال: ألا ترى أن المعنى: إذا اعترانا أحدٌ لم نَزَلْ نُعينُه.

وقولُه **بثابتِ النَّفْي** احترازٌ من أن تدخل عليه همزة التقرير، نحو: أَلستَ تَزال تَفعل، وألم تَزَلْ تفعل، فإنه لا يجوز لأنَّ التقرير إثبات، فإن أُريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز.

وقولُه **مذكورٍ غالباً** إشارةٌ إلى أنَّ نافيها قد يُحذَف، قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4] أي: لا تَفتأُ، وقال[5]:

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مـا حَـيِـيْـ　　　ـتَ بِـهـالِـكٍ حـتـى تَـكُـونَـهْ

---

(١) المنفي بليس: سقط من ك.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص٢٣٠ والعيني ٢: ٧٣.

(٣) لم أقف عليه في مصادري.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

(٥) تقدم في ٢: ٢٤٦.

أي: لا تَنْفَكُّ، وقال[1]:

تَـزالُ حِـبـالٌ مُـبْـرَمـاتٌ أُعِـدُّهـا ... لها ما مَشى يوماً على خُفِّهِ الجَمَلْ

قال بعض أصحابنا[2]: لا تحذف منها أداة النفي وتراد إلا بشرطين: أحدهما أن يكون الفعل مضارعاً. والآخر أن يكون جوابَ قسم، وقد حذفت منها أداة النفي في حال المُضي في جواب القسم شاذاً، قال[3]:

لَعَمْرُ أبي دَهْماءَ زالت عزيزةً ... .

أي: لا زالت عزيزةً.

وقد استُعملت «أَبْرَحُ» بغيرِ أداةِ نفيٍ في غيرِ جوابِ القسم، وذلك ضرورة، قال[4]:

وأَبْـرحُ مـا أَدامَ الـلَّـهُ قـومـي ... بـحـمـدِ الله مُـنْـتَـطِـقاً مُـجِـيـدا

وفيه قولان: أحدهما[5] أنّ «لا» محذوفة، أي: لا أبرح. والثاني[6]

---

(١) البيت لليلى امرأة سالم بن قُحْفان العنبري. الحماسة ٢:٢٥٨ وشرحها للمرزوقي ص١٧٢٧ وللأعلم ص٩٨٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٦ ـ ٣٨٧ والمقرب ١:٩٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥١.

(٣) عجز البيت: على قَوْمها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ. وهو في معاني القرآن للفراء ٢: ٥٤، ١٥٤ وتأويل مشكل القرآن ص٢٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٧ والمقرب ١:٩٤ وضرائر الشعر ص١٥٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥١ والخزانة ٩: ٢٣٧ [الشاهد ٧٣٣] وشرح أبيات المغني ٦:٢٢٣ [الإنشاد ٦٣٣]. وهو في ملحقات ديوان ابن مقبل ص٢٥٠. وانظر في صفة الزند وكيفية الفتل الخزانة ٩:٢٤٠ ـ ٢٤١ حيث نقل قول أبي حنيفة الدينوري في ذلك.

(٤) هو خداش بن زهير كما في مجاز القرآن ١:٣١٦ والمعاني الكبير ص٨٢ واللسان (نطق). والبيت من غير نسبة في جمهرة اللغة ص٢٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٧ والمقرب ١:٩٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥٢. وهو في شعر خداش ص٥٥٤ ـ مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.

(٥) مجاز القرآن ١:٣١٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥٢ وفيهما أن المعنى: أَزالُ عن أن أكون. . .

أنه غير منفيٍّ لا لفظاً ولا تقديراً، والمعنى: أَزُول عن أن أكون مُنتطقاً مُجيداً، أي: صاحب نِطاق وجَواد ما أدام اللّهُ قومي، فإنهم يَكْفُونني ذلك.

وقوله **أو تقديراً** مثالُه/ قولُه[1]: [٢: ٥٧/ب]

ما خِلتُني زِلْتُ بعدَكم ضَمِناً أَشكو إليكم حُمُوَّةَ الألَمِ

أراد: خِلتُني ما زِلْتُ، وخِلتُ هنا بمعنى أيقنت، وهو أيضاً غريب. وقال[2]:

ولا أراها تَزالُ ظالمةً تُحدِثُ لي قَرْحةً وتَنكَؤُها

أي: وأَراها لا تَزالُ ظالمةً.

وقال الفراء في «كتاب الحدّ»: يجوز أن يُقَدَّم نفيُ «زال» على «ظَنّ» وأخواتها، فيقال: لا أَظُنُّكَ تَزالُ تقول ذلك. قال: وكذلك: ما أظنك تُبالي بشدّة، معناه: أَظُنُّك لا تُبالي.

قال المصنف في الشرح[3]: والنفي المفصول الفعل ومعمولاه خبره كقولك: ما عبدُ الله يَزالُ محسناً؛ لأن المعنى: عبدُ الله ما يزال محسناً، فالنفي متصل بِيَزالُ تقديراً. وكذلك المنفصل بقسم نحو قوله:

فلا - وأبي دَهْماءَ - زالت عزيزةً على أهلها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ[4] قَادِحُ

وقولُه **أو مطلوبةَ النفي** إشارةٌ إلى النهي والدعاء، نحوُ قوله[5]:

---

(١) البيت في الصحاح (ضمن) و(حمى) وشرح التسهيل ١: ٣٣٥ والمقاصد النحوية ٢: ٣٨٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٢. الضمن: الذي به الزَّمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره. وحموة الألم: سَوْرته.

(٢) هو إبراهيم بن هرمة. والبيت في شعره ص٥٦ والكامل ص٧٩٢، ١٣٢٦ وشرح التسهيل ١: ٣٣٥ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢١ [الإنشاد ٦٣٢]. تنكؤها: تقشرها.

(٣) كذا! ولم أجده في مطبوعة شرح المصنف.

(٤) س: قَتَّلَ. وفي بعض النسخ لم تنقط الفاء.

(٥) البيت في شرح عمدة الحافظ ص١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص٣٨٣ وشرح التسهيل =

صاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذاكرَ المو تِ، فَنِسْيانُه ضَلالٌ مُبِينُ

وقال[1]:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ ميَّ على البِلى ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائكِ القَطْرُ

وأنشد الفراء[2]:

لن يزالوا كذلكُمْ، ثم لا زِلْـ تَ لَهُمْ خالداً خُلُودَ الجِبالِ

وقولُه **زالَ ماضي يَزالُ** احترازٌ من التي مضارعها يَزُولُ، بمعنى تَحَوَّلَ، فإنها تامَّة. قال المصنفُ[3]: «ومن زالَ الشيءَ بمعنى عَزَله، فمضارعه يَزيلُ» انتهى.

قلت: وحكى الكسائي[4] أيضاً في مضارع زالَ الناقصةِ يَزِيلُ على وزن يَبِيع. وحكى أحمد بن يحيى عَنِ الفراء «لا أَزيل أقول ذلك»[5]، فتكون زال الناقصة مما جاءت على فَعِلَ يَفعَلُ وفَعَلَ يَفعِل كنَقِمَ يَنْقَمُ ونَقَمَ يَنْقِمُ.

وزعم الفراء أنّ «زال» التي هي ناقصة مُغَيَّرة من «زال» التامة، بَنَوها على فَعِلَ بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقاً بين التمام والنقصان، فعينُها واو.

وأجاز ابن خروف أن تكون «زال» الناقصةُ من زالَه يَزيلُه إذا مازه منه، فعينُها ياء.

= ١: ٣٣٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣١ وتخليص الشواهد ص٢٣٠ والعيني ٢: ١٤.

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٥٥٩.

(٢) البيت للأعشى. وهو في ديوانه ص٦٣ والأصول ٢: ١٧١ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٦ [الإنشاد ٤٦١]. ك، ف، ح: لم يزالوا.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٣٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٥.

(٥) المسائل الحلبيات ص٢٧٧.

وما ذهبا إليه باطل لأنه لم يوجد فعل من باب «كان» وأخواتها إلا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبين أنَّ «زالَ» الناقصةَ ليست من زالَ يَزُول، ولا من زال يَزِيلُ؛ لأن مضارعها ليس كمضارع واحد منهما. والصحيح أنها قسم ثالث، وأن معناها معنى بَرِحَ، وعينُها ياء لقولهم: زايَلْته، أي بايَنْته، وقالوا أيضاً: زَيَّلتُه، قال[1]:

سائلْ مُجاوِرَ جَرْمٍ هل جنيتُ لها   حرباً تُزَيِّل بينَ الجِيرة الخُلُطِ

[٢: ٥٨/أ] / وزَيَّلَ فَعَّلَ بدليل مصدره، قالوا: تَزْييلاً، وزايَلَ وزَيَّلَ من زال الناقصة كجالَسَه من جَلَسَ، وإلى هذا ذهب س[2].

وقوله **وانفَكَّ وبَرِحَ وفَتِئ وفَتَأَ وأَفْتَأَ** قال أبو زيد: ما أَفْتَأْتُ أذكره، وما فَتِئت أذكره، وما فَتَأْتُ[3] أَذكُره، أي: ما زلتُ أذكره. وذكر الصاغاني[4] فَتُؤَ يَفْتُؤُ على وزن ظَرُفَ لغة في فَتَأَ يَفْتَأُ. وقال في المحكم: ما فَتِئتُ أَفْعَلُ، وما فَتَأْتُ أَفْتَأُ فَتْئًا وفُتوءًا، وما أَفْتَأْتُ، الأخيرة تميمية، أي: ما برحت.

و«ما زال» وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كان قابلاً لها على حسَب ما قبلها، فإن كان الموصوف قَبِلَها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ عالماً، وإن كان قَبِلَها في أوقاتٍ متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يُعطي الدنانيرَ، ألا ترى أن إعطاءه للدنانير كان في أوقاتٍ متفرقة، وأن ذلك دام له، وكذلك اتّصافُه بالعلم كان متصلَ الزمان، ودام له أيضاً كذلك. ومثلُ «ما زال يُعطي

---

(١) هو وعلة الجرمي، أو ابنه الحارث، أو معقر بن حمار البارقي. الأغاني ص٨٩٨٩ ـ الجزء ٢٦ ـ أخبار الحارث بن وعلة. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٧٢ والمبهج ص٦٨ والسمط ص٧٤٩ ـ ٧٥٠.

(٢) الكتاب ٤: ٣٦٧.

(٣) هذه الصيغة هي الموجودة في كتاب الهمز ص٢٣. س: وما قنأت.

(٤) نسبه إلى الفراء في التكملة والذيل والصلة (فتأ).

الدنانير» قولُ الفرزدق[١]:

مـا زالَ مُـذْ عَـقَـدت يـداه إزارَهُ فَـسَـمـا، فـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبـارِ
يُدْني خَوافِقَ مِن خَوافِقَ تلتطي في ظِلِّ مُعْتَرَكِ العَجاجِ مُثارِ

فإدناؤه الخوافق ليس متصلاً في الزمان، وإنما يكون في أوقات مختلفة، وبهذا يظهر فساد من نقد على ذي الرمة قوله[٢]:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائكِ القَطْرُ

وقال: إنَّ الجَيِّدَ قولُ طَرَفة[٣]:

فَسَقَى بلادَكِ غيرَ مُفْسِدها صَوْبُ الربيع ودِيمةٌ تَهْمي

قال: إذْ بيتُ ذي الرمة يقتضي طمسَ رُسومها وعَفاءَ آثارها بملازمة المطر إياها، ولا يقتضي ذلك بيتُ طرفة، وذلك أنَّ ذا الرمة عهد دار ميّ في خصب لسقي المطر لها في أوقات الحاجة إلى ذلك، فدعا لها بأن لا تزال على ما عهدها عليه من انهلال القطر بجرعائها في وقت الحاجة إليها.

ولا خلاف بين النحويين في أنَّ معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة إلا شيء ذكره أبو علي عن بعض أهل النظر أنه فصل بين ما زال وما برح بأن قال[٤]: «إن بَرِحَ لا تستعمل في الكلام إلا أن يراد بها البَراح من المكان، فتذكر المكان أو تحذفه للدلالة». قال أبو علي[٥]: «وهذا لا يصح، قال تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾[٦]، فلا يجوز أن يراد بها

---

(١) ديوانه ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٣١٠ وفيه تخريجه. الخوافق: الرايات. لَطَى يَلْطَى: لَزِق بالأرض. وفي م: تلتقي. وهو موافق لما في الديوان. ك: يلتظي.
(٢) تقدم في ص١٢٢.
(٣) ديوانه ص٩٣. الصوب: المطر. والديمة: المطر الدائم في لين. وتهمي: تسيل.
(٤) المسائل الحلبيات ص٢٧٣. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٨.
(٥) المسائل الحلبيات ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٦) سورة الكهف، الآية: ٦٠.

البَراح من المكانِ بدلالة ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾، ومحال أن يبلغ هذا الموضع وهو لم يبرح من مكانه، فثبت أن ما بَرِحَ بمعنى ما زالَ من غير فرق».

وقولُه **ووَنى ورامَ مُرادِفَتاها** قال المصنف[1]: «قُيِّدَ وَنى/ ورامَ [٢: ٥٨/ب] الملحقان بهن بمرادفتها احترازاً[2] من وَنى بمعنى فَتَرَ، ورامَ بمعنى حاول وبمعنى تَحَوَّل، ومضارع التي بمعنى حاوَلَ: يَرُومُ، ومضارع التي بمعنى تَحَوَّلَ: يَريمُ، وهكذا مضارع المرادفةِ زالَ، وهي ووَنى بمعنى زالَ غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عُني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالهما قوله[3]:

لا يَني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ ما دا م، فلا تَحْسَبَنَّه ذا ارْعِواءِ

وقال[4]:

إذا رُمْتَ ممن لا يَريمُ مُتَيَّماً سُلُوًّا، فقد أَبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرْمَى»

انتهى.

أما قوله «ولا يكان النحويون يعرفونهما إلا من عُني باستقراء الغريب» فإنَّ أصحابنا[5] ذكروا «وَنى» وأنَّ بعض البغداديين زادها في أفعال هذا الباب لأنَّ معناها معنى «ما زالَ»، وذلك: ما وَنَى زيدٌ قائماً، أي: ما فَتَرَ عن القيام، ولذلك ألحقها بها.

ورُدَّ[6] هذا المذهب بأنه لا يَلزم لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣٤.
(٢) س: احتراز.
(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. الخِبّ: الخداع والخبث. والخَبّ: صفة لمن قام به ذلك، يقال: رجل خَبّ، أي: ذو خبث وخداع. والارعواء: الانكفاف والانزجار.
(٤) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.
(٥) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٧٦ والأبذي في شرح الجزولية ص٩٤٩.
(٦) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦.

آخر، ولا يكون حُكمُه كحكمِه؛ ألا ترى أنَّ «ظَلَّ زيدٌ قائماً» معناه: أَقام زيدٌ قائماً النهارَ كلَّه، ولم يجعلِ العرب لِـ «أَقام» اسماً ولا خبراً كما فعلت ذلك بـ «ظَلَّ». قالوا: ومما يدلُّ على أنها ليست من أخوات «كان» أنه لا يقال: ماوَنى زيد القائمَ، فالتزام التنكير في قائم وأشباهه دليل على انتصابه على الحال. انتهى ما رَدُّوا به هذا المذهب.

فأمّا ما اسْتَدَلَّ به المصنفُ على أن «وَنَى» بمعنى «زال» من قوله:

لا يني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ.... ....

فـ «شيمة» قد أضيف إلى معرفة، فهو معرفة، فقد جاء خبرُ «وَنَى» معرفةً.

والجواب[1] عن هذا أن الذي يظهر أنَّ «شيمة» ليس خبراً لِـ «خبّ»، بل هو منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: لا يَني الخبُّ عن شيمة الخَبِّ وطبيعته، أي: لا يَفْتُر عن التحلّي بها؛ ألا ترى أنَّ «شيمة الخَبِّ» لا ينعقد منه مع المرفوع بـ «يني» الذي هو «الخبّ» مبتدأ وخبر، لو قلت الخبُّ شيمةُ الخبِّ لم يكن كلاماً.

وأمّا ما اسْتَدَلَّ به على أن «رامَ» ناقصة بمعنى «زال» من قول الشاعر:

إذا رُمْتَ ممن لا يريم مُتَيَّماً ....

فلا حجة فيه لتنكير «مُتَيَّماً» واحتماله أن يكون حالاً، وهو أظهر؛ إذ «رام» لم يستقر فيها أن تكون ناقصة في غير هذا البيت المتنازع فيه فيحمل هذا البيت عليه، بل الثابت من لسان العرب أنها تامة كما قال[2]:

لِمَنْ طَلَلٌ بِرامةَ لا يَريمُ عَفا، وخَلا لَهُ حُقُبٌ، قديمُ

---

(١) بنى أبو حيان جوابه هذا على أن يكون «الخب» الأول وصفاً لا مصدراً.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٠٦. رامة: منزلة بينها وبين الرمادة ليلة في طريق البصرة إلى مكة. وعفا: درس.

وهذه الأفعال التي النفيُ أو ما يُشبهه شرطٌ في كونها من هذا الباب بَطَلَ حكم النفي فيها، يَدُلُّ على صحة ذلك أنهم لا يُجيزون النصبَ بعد الفاء في الفعل في الجواب، لا يقولون: ما زال زيدٌ زائرَك فيكرمَك، كما لا يقولون ذلك في الإيجاب المحقق[1] إلا/ في الشعر. [٢: ٥٩/أ]

واختلفوا في تَلَقِّي القسم بها، فمنعه بعضهم، فلا يقولون: والله ما زال زيدٌ قائماً. والصحيح جوازه[2]، قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3] أي: لا تفتأ، وقال الشاعر[4]:

فآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ....

وقال[5]:

فلا - وأبي دَهْماءَ - زالتْ عزيزةً ....

أي: ما زالت عَزيزةً، رُوعي لفظ الحرف النافي صورة، فتُلُقِّي به القسم. ولكونها موجبة المعنى لا تدخل «إلا» في خبرها، وسيأتي ذكر ذلك. ومَنْ مَنَعَ أن يُتَلَقَّى بها القسمُ جَعل الفعل تامًّا لا ناقصاً، والمنصوب حال.

وقوله **بجملةٍ طَلَبِيَّة** مثالُه: زيدٌ اضربْه، وبكرٌ لا تصحبْه، وبشرٌ هل رأيتَه؟

وقولُه **ولم يلزم التصديرَ** كأسماءِ الشرط وأسماءِ الاستفهام وكم الخبريةِ والمقرونِ بلام الابتداء. وخالف الأخفش في «كم» الخبرية، فأجاز جعلها

---

(١) ك، ف، ن: المحض.
(٢) المسائل الحلبيات ص٢٦٧ - ٢٦٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٣٠٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٠.
(٣) سورة يوسف: ٨٥.
(٤) تقدم في ٢: ٢٢٦.
(٥) تقدم في ص١٢٠، ١٢١.

اسماً لِ «كانَ» لأنها بمنزلة «كثير»، فلا تلزم الصدرَ. والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنها للمباهاة والافتخار، والحرفُ الموضوع لهذا المعنى له الصدرُ، وهو «رُبَّ»، فكذلك «كم»، مع أنَّ السماع لم يَرِد بما ذكر.

وقولُه **أو الحذفَ** كالمبتدأ في النعت المقطوع.

وقوله **أو عدمَ، التصرف** مثاله: طوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافرِ.

وقولُه **أو الابتدائيةَ لنفسِه** مثالُه قول ذي الرمة[1]:

هاجَتْ، ومِثْلي نَوْلُهُ أن يَرْبَعا حَمامةٌ هاجَتْ حَماماً سُجَّعا

أنْ يربع أي: يَكُفَّ، يقال: اربَعْ على نفسك، وتقول: نَولُك أن تفعل[2]، أقاموه مقام: ينبغي لك أن تفعل، وأَقَلُّ رجُلٍ يقولُ ذلك إلا زيد، أَقاموه مُقامَ: ما يقول ذلك رجلٌ إلا زيد.

وما ذهب إليه من أن نَوْلك يلزم الابتدائية لنفسه ليس بصحيح، بل قد أَدخلت عليه العرب «كان»، قال الشاعر، وهو النابغة[3] ـ ونسبه ابن هشام لعلقمة غلطاً ـ:

فلم يَكُ نَوْلُكُمْ أن تُشْقِذُوني ودُوني عازبٌ وبلادُ حَجْرِ

فأدخل عليه «يَكُ»، وأنشد الزمخشري في كتاب «أساس البلاغة»[4]:

أَأَنْ حَنَّ أَجْمالٌ، وفارقَ جيرةٌ عُنِيتَ بنا ما كانَ نَوْلُكَ تَفْعَلُ

يريد: أنْ تفعلَ، فحذف أنْ، فارتفع الفعل.

---

(١) كذا! والبيتان مطلع أرجوزة لرؤبة في ديوانه ص٨٧ والتاج (سجع) و(سمدع). والأول في (خضع) حيث نص على أنه أول الأرجوزة. ونسبا إلى العجاج في اللسان (نول).

(٢) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٣) ديوانه ص٨١. تُشقذوني: تؤذوني. والعازب: المكان البعيد. وحجر: اليمامة.

(٤) أساس البلاغة (نول) والمخصص ١٤: ٥٩ وفيه أن الفارسي أنشده.

وقال ابن هشام: «وتدخل «كان» على هذا، فيقال: ما كان نَوْلُك أن تفعل، برفع «نَوْلك» اسماً لكان، ونصبه خبراً لها مقدماً، ونَوْلك بمعنى الواجب، أي: ما كان الواجبَ أن تفعل. ويجوز فيمن رفع «نَوْلك» أن يضمر الأمر، ويكون «أنْ تَفعلَ» فاعل «نَوْلك»، وينوب الرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية التي يفسر بها الأمر والشأن. ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم كان، والفاعل/ يسدّ مسدّ الخبر لِكانَ، كما يَسُدّ مسدَّ خبر [٢: ٥٩/ب] المبتدأ» انتهى.

وفي تجويز إضمار الشأن في كان، والخبر «نَوْلك» رافعاً «أنْ تفعلَ» فاعلاً نَظَرٌ؛ لأن شرط الواقع خبراً بعد ضمير الأمر أن يكون جملة مصرحاً بجزأيها عند البصريين، وإنما يجوز هذا عند الكوفيين(١).

وقولُه **أو مصحوبِ لفظيٍّ** هو المبتدأ الواقع بعد «لولا» الامتناعية، والواقع بعد «إذا» الفُجائية.

وقولُه **أو معنويٍّ** مثالُه «ما» التعجبية، والمبتدأ في نحو «لله دَرُّك»، وما جرى مَثلاً، نحو «الكلابُ على البقر»(٢)، و«العاشيةُ تَهِيجُ الآبية»(٣) و«الإيناسُ قبلَ الإبْساس»(٤)، فهذه مبتدآت لا تدخل عليها «كان» وأخواتها، وتمثيلُها مُلَخَّص من شرح المصنف(٥).

---

(١) تقدمت المسألة في ٢: ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلِّهم. أمثال أبي عبيد ص٢٨٤ وجمهرة الأمثال ٢: ١٦٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢.

(٣) أي: إنَّ الإبل التي تتعشى إذا رأتها التي لا تشتهي العشاء اشتهت فأكلت معها. أمثال المفضل ص٦٣ والفاخر ص١٦٠ وأمثال أبي عبيد ص٣٩٤ وجمهرة الأمثال ٢: ٥٧ ومجمع الأمثال ٢: ٩. وفي النسخ المخطوطة كلها: الغاشية. صوابه في المصادر المذكورة.

(٤) يضرب في المداراة عند الطلب. مجمع الأمثال ١: ٥٩. الإبساس: الرفق بالناقة عند الحلب، وهو أن يقال: بس بس.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

وقولُه ونَدَرَ: **وكُوني بالمكارِمِ ذَكِّريني** وجهُ نُدُورِه أنَّه وقعَ موقعَ الخبر جملةٌ طلبية، وعَجُز هذا البيت قوله[1]:

.... وَدَلِّـي دَلَّ مـاجِـدةٍ صَـنـاعِ

وقبله[2]:

ألا يـا أُمَّ فـارِعَ لا تَـلُـومِـي ... على شيءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَماعي

وتأويلُ البيت: وكوني بالمكارم تُذكِّرينني، فوضع الأمرَ موضعَ الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[3] أي: فَيَمُدُّ.

ص: فترفعهُ اسماً[4] وفاعلاً، وتَنصِبُ خبَره، ويُسمّى خبراً ومفعولاً، ويجوز تعدُّدُه، خِلافاً لابن دُرُسْتُوَيه.

وتَخْتَصُّ «دامَ» والمنفيُّ بـ «ما» بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبيّ، وتُسَمَّى نَواقِصَ لعدمِ اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تَدُلُّ على زمانٍ دونَ حَدَث، فالأصحُّ دلالتها عليهما إلا «ليسَ». وإنْ أُريدَ بـ «كانَ» ثَبَتَ أو كَفَل أو غَزَلَ، وبِتَواليها الثلاثِ دَخل في الضُّحى والصَّباح والمساء، وبِظَلَّ دامَ أو طالَ، وبباتَ نَزَلَ ليلاً، وبِصارَ رجَع أو ضمَّ أو قَطَعَ، وبِدامَ بَقِيَ أو سَكَنَ، وبِبَرِحَ ذهبَ أو ظَهَر، وبِوَنَى فَتَرَ، وبِرامَ ذَهَبَ أو فارَقَ، وبِانْفَكَّ خَلَصَ أو انْفَصَلَ، وبِفَتَأَ سَكَّنَ أو أَطْفَأَ، سُميت تامةً، وعملتْ عملَ ما رادَفَتْ.

وكلُّها تتَصرف إلا ليسَ ودامَ، ولِتَصاريفها ما لَها، وكذا سائرُ الأفعال.

ش: المشهورُ في الاصطلاح أنَّ المرفوعَ يُسَمَّى اسمَ «كان» أو اسمَ

---

(١) تقدم في ١: ٨٠.

(٢) النوادر ص٢٠٦، ٢٦٠ وانظر ص٢٠٩. وعنه في الخزانة ٩: ٢٦٧. فارع: يريد فارعة. وسماعي: ذكري في الناس وحسن الثناء.

(٣) سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٤) في التسهيل وشرحه: فترفعه ويسمى اسماً.

«صار» على حسب الرافع له منها، والمنصوبَ يُسَمَّى خبرَه، وعَبَّر عنهما س[1] باسم الفاعل واسم المفعول، والمُبرِّدُ[2] بالفاعل والمفعول. وهو مُشَبَّه بالمفعول عند البصريين[3]، شُبِّهَتْ «كان» بِضَرَبَ. وأما الكوفيون[3] فزعموا أنه منصوب على الحال. وكذلك ثاني «ظننت» لأنه فعل لا يتعدى، فلا ينصب وإنما لم يكن متعدياً لأنه لا يقع على الواحد والجمع من الواحد والجمع، لا تقول: كانا قائماً، ولا: كانوا قائماً، كما تقول: ضَربا رجلاً، ولأنَّا لم نجد فعلاً يعمل في مفعولين أحدهما هو الفاعل إلا الحال، فليحمل على النظائر الأكثرية، ولأنك تقول: ضربت بزيد، أي: فعلتُ به، ولا تقول: كنتُ بقائم.

[٢: ٦٠/أ] واستدل البصريون على أنه/ ليس حالاً بجواز جموده وتعريفه وإضماره وعدم انتقاله، وبوجوب كونه لا يُستغنى عنه، فروعي الخواصُّ الأكثرية، فحُمل على التشبيه بالمفعول به، وأُلغيتْ قلةُ خواصِّ الحال.

وقوله **ويجوز تَعدُّدُ خبرِه** قد تقدم الكلام[4] في تعدد الخبر إذا كان لمبتدأ واحد والخلاف فيه، وذكرنا ما اختاره أصحابنا من أنَّ الخبرين أو الأخبار إذا كانت في معنى خبر واحد جاز ذلك. وإذا كان يصح تعدد الأخبار على الخلاف الذي تقدم والعامل غير «كان» فلأن يصح معها بطريق الأَولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نَسخت حُكْمَه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازُه مع الأَقْوى أَولى.

وقوله **خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ**[5] قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي

---

(١) الكتاب ١:٤٥.

(٢) انظر المقتضب ٣:٩٧، ١٨٩ و٤:٨٦. وقد عبر عنهما بالمفعول واسم الفاعل.

(٣) الإنصاف ص٨٢١ [المسألة ١١٩]. وانظر التبيان ص٢٩٥ ـ ٣٠١ واللباب للعكبري ١:١٦٧ والمتبع ١:٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٤) تقدم ذلك في ص٨٧ ـ ٩٣.

(٥) إصلاح الخلل ص١٤٩.

الربيع[1]: «منهم من لم يُجز أن يكون لها إلا خبر واحد، ويظهر هذا من كلام س[2]. وهذا القول عندي أقوى لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد، ولا يكون له مفعولان إلا بحكم التبعية، فما شبه به يجري مجراه. وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون لها خبران وأكثر، وأجرى ذلك مُجْرى المبتدأ، والمبتدأُ تكون له أخبارٌ عِدَّة» انتهى.

وقولُه **وتختص إلى طَلَبيّ** يقول: «دامَ» وما نُفي بـ «ما» مِن «زالَ» وأخواتها و«كان» وأخواتها لا يكون خبرُها طلبيًا، أي: تختص بأن لا تدخل على مبتدأ ذي خبرٍ مفردٍ طلبيّ، نحو أينَ وكيفَ ومتى. وقال: «مفردٍ» لأنه قد قَدَّم أنَّ الجملة الطلبية لا تقع خبراً لهذه الأفعال، فلذلك قَيَّدَ هذا الخبر بقوله: «مفردٍ»، فلا يجوز أن تقول: لا أصحبك أينَ ما دامَ زيدٌ، ولا تقول: أينَ ما كان زيدٌ، ولا: متى ما صار القتال، ولا: كيف ما أصبحَ زيدٌ. وكذلك باقي ما نُفي بـ «ما» من «كان»، ولا تقول: أين ما زال زيدٌ.

ويقابل المنفيَّ بـ «ما» قسمان: أحدهما أن يُنفَى بغير «ما». والقسم الآخر أن لا يكون منفيًا البتةَ. وكلاهما يجوز أن يقع المفردُ الطلبيُّ خبراً فيه، نحو: أين لم يكن زيدٌ؟ وأين كان زيدٌ؟ ومتى لم يصر القتال؟ ومتى صار القتال؟

وقولُه **وتُسَمَّى نواقِصَ لِعدمِ اكتفائها بمرفوع** وذلك أنَّ فائدتها لا تَتِمُّ بذكر المرفوع فقط، بل تَفتقر إلى المنصوب لأنَّ الكلام منعقدٌ مما أصلُه المبتدأُ والخبر، ولا يُفيد ذكرُ المبتدأ دونَ ذكرِ[3] خبره.

وقوله **لا لأنها تدل على زمان دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا**

---

(١) الملخص ١: ٢١٤ وقد قُدم فيه رأي من أجاز ذلك على رأي من منعه. وانظر البسيط في شرح الجمل ص٦٨٩.

(٢) نص في الملخص على أن هذا يظهر من كلام سيبويه في آخر أبواب الاشتغال.

(٣) ذكر: سقط من: ك، ف.

ليس هذا هو القول الثاني في تسميتها ناقصة لأنها لا دلالة لها على الحدث. وذهب إلى هذا المبرد[1] وابن السراج[2] والفارسي[3] وابن جني[4] والجرجاني[5] وابن بَرْهان[6]، وهو ظاهر مذهب س، قال[7]: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: «عبدَ الله المقتولَ» وأنت تريد: كُنْ عبدَ الله المقتولَ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء لأنك[8] لستَ تشير له/ إلى أحد» أي ليس كالضرب والقيل الذي يتكلم به أو تدل عليه قرينة، فيُغرى عليه المخاطب، ويكتفي بإشارة في فهم ما تريد. وزعموا أن الخبر هو الحدث الذي قُصد الإخبار به عن اسم كان، وقد علمناه وكونَه محمولاً على الاسم، وإنما استفدنا بِكانَ أنَّ ذلك فيما مضى من الزمان، أو فيما يُستقبل إذا قلت: يكونُ زيدٌ قائماً. [٢: ٦٠/ب]

وإلى أنها ليس لها حدث ولا أنها اشتقت منه كان يذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين[9]. قال ابن هشام: «والعجب منه يقول: ليس لها حدث ولا اشتقت منه، وهو يملأ تعاليقه من هذا التقدير، يعني تقدير مصدرها في نحو: سَرَّني أنَّ زيداً في الدار، أي: سَرَّني كونُ زيدٍ في الدار، وأنّ زيداً أخوك، أي: كونُ زيدٍ أخاك» انتهى.

والمشهورُ والمنصُور أنها تدل على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مُسنَد إلى الجملة، كما كان «ظننتُ» مسندةً إلى الجملة.

---

(١) المقتضب ٣: ٣٣، ٩٧ و٤: ٨٦ ـ ٨٩. وانظر: ١: ١٨٩.
(٢) الأصول ١: ٨٢ ـ ٨٣.
(٣) المسائل العسكرية ص٩٦ وحاشية الإيضاح العضدي ص٩٦ والبصريات ص٢٣٢ والبغداديات ص١١٣ ـ ١١٦.
(٤) اللمع ص٣٦ والتمام ص١٧١.
(٥) المقتصد ص٣٩٨، ٤٠١.
(٦) شرح اللمع لابن برهان ص٤٩، ٦١.
(٧) الكتاب ١: ٢٦٤.
(٨) الكتاب: ولأنك.
(٩) التوطئة ص٢٢٤.

والذين قالوا إنها تدل على الحدث اختلفوا: هل تنصبه فتقول: كان زيد قائماً كوناً؟ فأجازه بعضهم، وبه قال السيرافي[1]، والجمهور على المنع وأنهم عوضوا عن النطق بمصدرها الخبر إذ هو المُسْنَد في الحقيقة لاسمها.

ولما ذهب الفارسي إلى أنها خلعت الدلالة على الحدث قال: «لا يتعلق بها حرف جر، وفي عملها في ظرف الزمان نظر» انتهى قوله.

ومن قال إنها تدل على الحدث أجاز لها العمل في ذلك كله، ولذلك علق بعضهم المجرور في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾[2] بـ ﴿كَانَ﴾، وقد فعل ذلك أبو علي[3]. وقيل: يتعلق بـ ﴿عَجَبًا﴾ لأنه ليس في تقدير أنْ والفعل. وقيل: ﴿عَجَبًا﴾ بمنزلة عادل، تقول العرب: هو فيهم عَدْل وجَوْر وخَصْم. وقيل: اللام للتبيين تتعلق بما يُفْهَم من معنى الكلام، أي: بيّن للناس، ولا يلفظ به. وقال ابن هشام: يجوز عندي أن يكون ﴿لِلنَّاسِ﴾ صفة لـ «عجب» أي: عجباً كائناً لهم ومستقرًا، ثم قُدِّم، فيصير في موضع الحال.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خَروف[4]، وتبعه ابن عُصفور، أنّها مشتقة من أحداثٍ لم يُنْطَقْ بها، قال[5]: «وقد تقرر من كلام العرب أنهم قد يستعملون الفروع، ويهملون الأصول. والذي حمل على ادِّعاء مصادرَ لهذه الأفعالِ قد رُفض النطق بها أنَّها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث. ومما يدل على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث أَمْرُهم بها وبناءُ اسم الفاعل منها، نحو: كُنْ قائماً، وأنا كائنٌ

---

(١) شرح الكتاب ١:١٥٦/أ وشرح التسهيل ١:٣٤٠.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢.

(٣) الحجة ٦:٤٦٢. وانظر الحلبيات ص٢٥٥. وقد سقطت هذه الجملة من ك، ف.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص٩٥٢، ٩٥٣.

(٥) أي: ابن عصفور في شرح الجمل ١:٣٨٥ ـ ٣٨٦.

منطلقاً، والأمرُ لا يُتَصَوَّرُ بالزمان، وكذلك لا يُبنى اسمُ الفاعل من الزمان». وكذلك النهيُ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[1]، ونصبُ الفعل بعد الفاء جواباً، نحو: كُنْ خَيِّراً فتدخُلَ الجنةَ.

وما ذَهب إليه ابنُ خَروف وابنُ عُصفورٍ من أنَّها مُشتقةٌ من أحداثٍ لم يُنْطَقْ بها ليس بصحيح، وقد جاء المصدر منها صريحاً، حكى[2] أبو زيد في كتاب الهمز[3] مصدر «فَتِئ»/ مستعملاً، وحكى غيره: ظَلِلْتُ أفعل كذا ظُلُولاً[4]، وبِتُّ أَفْعَلُ كذا بَيْتُوتةً[5]، وجاؤوا بمصدر «كادَ» في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كَيْداً[6]، أي: ولا أكادُ كيداً، و«كادَ» فعل ناقص من باب «كان». [٢: ٦١/أ]

وقد جاء المصدر مُعْمَلاً إعمال فعلِه في قولِ العرب: كَونُك مُطيعاً مع الفقر خيرٌ من كَوْنك عاصياً مع الغِنى، وقولِ الشاعر[7]:

بِبذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفتى ... وكَونُكَ إيَّاهُ عليكَ يَسِيرُ

وقد جاءت في صلة «أنْ»، قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[8]، وهي وما وُصلت به في تأويل المصدر. وبهذا يُرَدُّ على مَن زَعم أنَّ المنصوب في قولك: «عجبتُ من كَوْنك قائماً» حالٌ، وأنَّ المصدر هو لِـ «كانَ» التامة، وعلى مَن زَعَم أنها لا مصدر لها وأنها لا تدل على

(١) سورة القلم، الآية: ٤٨.
(٢) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة مأخوذ من شرح التسهيل ١: ٣٣٩.
(٣) في مطبوعة كتاب الهمز ص٢٣ ما نصه: «ما فَتَأْتُ أذكره فِتاءً [فَتْئًا]». وفي تهذيب اللغة ١٤: ٣٣٠: «وما فتئتُ أذكره أَفْتأُ فَتْئًا». وانظر شرح التسهيل ١: ٣٣٩.
(٤) أي: ظللت أفعله نهاراً.
(٥) أي: ظللت أفعله ليلاً.
(٦) المنصف ١: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ واللسان (كيد).
(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٩ وشرح الكافية الشافية ص٣٨٧ وتخليص الشواهد ص٢٣٣ والعيني ٢: ١٥.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

الحدث. وهذا أحد الوجوه العشرة التي رَدَّ بها المؤلف[1] على من قال إنها لا تدل على الحدث، وهو أقواها إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب.

والثاني: أنها أفعال، والفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدالُّ على الحدث وحدَه مصدرٌ، وعلى الزمان وحده اسمُ زمان، وهذه ليست مصادرَ ولا أسماءَ زمان، فبطَل كونُها دالةً على أحد المعنيين دون الآخر.

الثالث: أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فالحكمُ على العوامل المذكورة بما زَعم إخراجٌ لها عن الأصل، فلا يُقبل إلا بدليل.

الرابع: أنها لو كانت دلالتها مخصوصةً بالزمان لجاز أن تنعقد جملةٌ تامة من بعضها ومن اسمِ معنًى، كما تنعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم ذلك دليل على إبطال هذه الدعوى.

الخامس: أن الأفعال لا تمتاز إلا بالحدث، فهي وإن تساوت في الزمان فقد افترقت بالنسبة إلى الحدث، فإذا زال ما به الافتراق، وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين: كان زيدٌ غنيًّا، وصار زيدٌ غنيًّا، والفرق حاصل، فبطَل ما يُوجب خلافَه، وأيضاً فيلزم تناقض أصبح زيدٌ ظاعناً[2]، وأَمْسى مقيماً، إذ يكون معناه: زيدٌ قبلَ وقتنا ظاعنٌ مقيمٌ، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء.

السادس: أنَّ من جملتها «انْفكّ»، ولا بُدَّ معها مِن نافٍ، فلو كانت لا تدلُّ على الحدث للزم أن يكون معنى ما انفكَّ زيدٌ غنيًّا: ما زيدٌ غنيًّا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد.

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٢) س: قائماً.

السابع: أنَّ منها «دامَ»، ومن شرطِ عملِها عملَ «كان» كونُها صلةً لِ «ما» المصدرية، ومِن لوازمِ ذلك صحةُ تقديرِ المصدرِ في موضعها، فلو جُردت من الحدث لم يَقُم مَقامها اسمُ الحدث.

الثامن: أنَّ دلالته على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث لا تتغير، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى/ بالبقاء من دلالته على الزمان. [٢: ٦١/ب]

التاسع: لو كانت لمجرد الزمان لم يُغْنِ عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث[١]: «إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أَجراً، وكائنٌ عليكم وِزْراً»، وقال س[٢]: «قال الخليل: هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك»، قال:[٣].

وما كلُّ من يُبدي البَشاشةَ كائناً | أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دالٌّ على الحدث وما هو به قائم أو ما هو عنه صادر، ومثلُه[٤]:

قَضى اللّهُ يا أَسْماءُ أنْ لَسْتُ زائلاً | أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

أراد: أنْ لستُ أَزالُ أُحِبُّكِ، فأَعمل اسمَ الفاعل عملَ الفعل.

العاشر: لو كانت مجردة من الحدث مُخَلَّصةً للزمان لم يُبْنَ منها أمرٌ كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾[٥]؛ لأنَّ الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. انتهى كلام المصنف، وفيه بعض تلخيص.

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الدارمي في سننه: كتاب فضائل القرآن ٢:٥٢٦.
(٢) الكتاب ١:١٦٦.
(٣) البيت في شرح الكافية الشافية ص٣٨٧ وتخليص الشواهد ص٢٣٤ والعيني ٢:١٧.
(٤) البيت للحسين بن مطير الأسدي كما في مجالس ثعلب ص٢٢٠ واللسان (غمض).
(٥) سورة النساء، الآية: ١٣٥.

وقال المصنف في الشرح[١]: «وما ذهبتُ إليه من كونها دالَّةً على مصادرها هو الظاهر من قول س[٢] والمبرد[٣] والسيرافي[٤]. وسببُ تسميتها نواقص إنما هو لعدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصودٌ إسنادُه إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى كان زيدٌ عالماً: وُجد اتصافُ زيدٍ بالعلم، والاقتصارُ على المرفوع غيرُ كافٍ[٥] بذلك، فلذلك لم يستغن به عن الجزء الثاني، وقد أشار س إلى هذا المعنى بقوله[٦]: «تقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأُخُوَّة»، فبيَّن أنَّ «كان» مسندة[٧] إلى النسبة، فمن ثم نَشأ عدمُ الاكتفاء بالمرفوع».

وقوله: **وإنْ أُريدَ بِكانَ ثَبَتَ** قال المصنف في الشرح[٨]: «ثبوتُ كلِّ شيء بِحَسَبه، فتارةً يُعَبَّرُ عنه بالأَزَليَّة نحو: كانَ اللّهُ ولا شيءَ معه، وبـ «حَدَثَ»[٩]:

إذا كانَ الشِّتاءُ فأَدْفِئُوني ....

وبـ «حَضَرَ» ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[١٠]، وبـ «قَدَّر» أو «وقعَ»: ما شاءَ الله كانَ» انتهى. وهي في هذه المعاني لازمة.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٦. وراجع ما سبق في ص١٣٢ وما بعدها.

(٣) راجع ما تقدم في ص١٣٢ وما بعدها.

(٤) انظر شرح الكتاب ١: ١٥٥/أ ـ ١٥٥/ب. وراجع ما تقدم في ص١٣٢ وما بعدها.

(٥) في شرح المصنف: غير واف.

(٦) الكتاب ١: ٤٥، وتتمته: «وأدخلتَ كان لتجعل ذلك فيما مضى».

(٧) في النسخ المخطوطة: مسنداً. والتصويب من شرح المصنف.

(٨) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٩) عجزه: فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشتاءُ. والبيت للربيع بن ضبع الفزاري. وهو في الجمل ص٤٩ والأزهية ص١٩٤ والسمط ص٨٠٣ والحلل ص٤٠، ٥٧ وتخليص الشواهد ص٢٤٢ والخزانة ٧: ٣٨١.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

وقال بعض أصحابنا: «وبمعنى خُلق، يقال: كان عبدُ الله، أي: خُلق، وبمعنى «أَقَامَ»، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

كانوا، وكُنَّا، فما نَدْري على وَهَلٍ   أَنَحْنُ فيما لَبِثْنا أم هُمُ عُجُلُ»

انتهى. فأما قوله: «بمعنى خُلق» فهي التي بمعنى حَدَثَ، وكان قد ذكر أنها تأتي بمعنى حَدَثَ، فجعلهما معنيين، وهما معنًى واحد.

وقوله **أو كَفَلَ أو غَزَلَ** يقال: كُنْتُ الصبيَّ: كَفَلْتُه، ومصدرها كِيانة، وكُنْتُ الصُّوفَ: غَزَلْتُه. ووزن كانَ فَعَلَ بفتح العين. وذكر صاحبُ الكتاب المحلَّى ـ وهو أبو غانم المظفر بن أحمد النحوي[2] ـ أنَّ الكسائي زعم أنَّ أصل كان فَعُلَ كقولك ظَرُفَ وكَرُمَ، قال: «ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛/ لأن فَعُلَ الاسم منه فَعِيل كقولك كَرِيم وظَرِيف، وخالفه جميع النحويين من أهل الكوفة والبصرة» انتهى. [٢: ٦٢/أ]

وقوله **وبِتَواليها الثلاثِ دَخَلَ في الضُّحى والصَّباح والمساء** مثالُه قولُه[3]:

ومِن فَعَلاتي أنني حَسَنُ القِرى   إذا الليلةُ الشَّهباءُ أضحى جَليدُها

وقولُه تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

---

(١) هو عبد الله بن عبد الأعلى الشيباني كما في إيضاح الشعر ص٣٢٥ واللسان (كون). وآخره فيهما: عَجِلُوا.

(٢) مقرئ مصري نحوي. أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال، وروى القراءة عنه عرضاً أبو بكر محمد بن علي الأذفوي. ألف كتاباً في اختلاف السبعة. توفي سنة ٣٣٣. غاية النهاية ٢: ٣٠١ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٠.

(٣) هو عبد الواسع بن أسامة كما في المفصل ص٢٦٦ وشرحه ٧: ١٠٣. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٤٢ وأمالي ابن الحاجب ص٢٩٥. الشهباء: الباردة.

(٤) سورة الروم، الآية: ١٧.

(٥) هو الشماخ. والبيت في ديوانه ص٧٧ واللسان (دلج) و(صبح).

وتَشكو بعينٍ ما أَكَلَّ رِكابَها وقيلَ المنادي أَصْبَحَ القومُ أَدْلِجي

أي: دَخلوا في الصباح. فأما قوله[١]:

فأَصْبَحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ ....

فالواو عند الأخفش زائدة، وعند غيره أنها واو الحال، وأصبحوا تامّة. وقال آخر[٢]:

حتى إذا الهَيْقُ أَمْسَى شامَ أَفْرُخَهُ وهُنَّ لا مُؤنِسٌ نَأْياً ولا كَثَبُ

أي: دخل في المساء.

وتكون الثلاثة أيضاً للدلالة على إقامة الفاعل في الأوقات التي تشاركها في الحروف، تقول: أمسى زيدٌ وأضحى وأصبح، أي: أقامَ في المساء والضحى والصباح، ومن ذلك قولهم: «إذا سَمِعتَ بِسُرى القَيْن فاعلم أنه مُصْبح»[٣] أي: مقيم في الصباح.

وقولُه **وبِظَلَّ دامَ أو طالَ** وزاد غيره[٤] ظَلَّ بمعنى: أَقام نهاراً.

وقوله **وبِباتَ نَزَلَ ليلاً** قال في الشرح[٥]: «باتَ بالقوم، وباتَ القومَ إذا نَزل بهم ليلاً، فتستعمل متعدية بنفسها وبالباء». وقال غيره[٦]: وبات

(١) عجز البيت: وليس كُلَّ النَّوى يُلقي المساكينُ. وهو لحميد الأرقط كما في الكتاب ١: ٧٠، ١٤٧. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٥٧. المعرَّس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل.

(٢) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٢٥ وجمهرة أشعار العرب ص٩٧٢. الهيق: الظليم. وشام أفرخه: نظر إليها.

(٣) أمثال أبي عبيد ص٤٧ ومجمع الأمثال ١: ٤١ والمستقصى ١: ١٢٤ وجمهرة الأمثال ١: ٢٣ والمبهج ص١٧٣. يضرب مثلاً للرجل يُعرف بالكذب حتى يُرَدَّ صدقُه. والقين: الحدَّاد.

(٤) انظر الارتشاف ص١١٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٦١.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٦١.

بمعنى أقام ليلاً. ومثالُ تمامها قولُه(١):

لَـيـتَ شِـعْـري مـا أَنـامَـهُـمُ؟ نَـحـنُ أَدْلَـجْـنـا، وهُـمْ بـاتُـوا

ومثالُ نَقْصِها(٢):

.... باتتْ طِراباً، وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

وقولُه(٣):

باتوا نِياماً، وابنُ هندٍ لم يَنَمْ

وقوله **وبِصارَ رَجَعَ أو ضَمَّ أو قَطَع** قال في الشرح(٤): «يُراد بها معنى رَجَعَ فتتعدى بإلى». وقال غيره(٥): بمعنى انتقل، فتتعدى بإلى، ومن ذلك قولُه(٦):

وصِرْنا إلى الحُسْنى، ورَقَّ كلامُنا ....

وقال ابن هشام: ومعنى صار الانتقالُ، وذلك على وجهين: انتقال بالذات كقولك: صار الماءُ بُخاراً، والميتُ تراباً، والطعامُ عَذِرةً. وانتقال

---

(١) هو جذيمة الأبرش كما في طبقات فحول الشعراء ص٣٨ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٨١ والخزانة ١١: ٤٠٤ [عند الشاهد ٩٤٨] وشرح أبيات المغني ٣: ١٦٤ [عند الإنشادِ ٢٠٦]. الإدلاج: سير الليل كله.

(٢) صدره: حتى شآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ. وهو لساعدة بن جؤية الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص١١٢٩ والكتاب ١: ١١٤. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص٥٠٣. شآها: شاقها فاشتاقت، والضمير «ها» يريد به الأتن. وكليل: برق ضعيف. وموهناً: بعد وقت من الليل.

(٣) هو رُشَيد بن رُمَيض العنزي أو أبو زغبة الخزرجي أو الحطم القيسي. اللسان (حطم). وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢: ٢١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٦٢.

(٦) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: ورُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذلالِ. ديوانه ص٣٢. رضت: أذللت.

بالعَرَض كقولك: صار الغنيُّ فقيراً، والجوادُ شحيحاً، ومنه: صار هذا الفرس إلى عمرو، وكلُّ حي صائر إلى الزوال.

وقال ابن الدهان في الغُرَّة ما معناه: صارَ تامة، فتتعدى إلى المفعول بحرف الجر، ولا بُدَّ، نحو: صرت إلى البلد الفلاني. وناقصة، وفيها اتساع من وجهين: سلبها الدلالة على المصدر وإلزامها الخبر. والثاني جعلها تدل على زمن الوجود دون الزمن الماضي، نحو: كان فقيهاً فصار نحوياً.

ولم تستعمل زائدةً فيما علمت، وقد زعم قوم أنه لا يمتنع. وقد حُذف خبرها في قول عمرو بن الأَهْتَم[1]:

[٢: ٦٢/ب] / فإنْ قَصَدُوا لِمُرِّ الحَقِّ فاقْصِدْ وإنْ جارُوا فَجُرْ حتى يَصِيرُوا

أي: حتى يصيروا تبعاً لك.

وقوله **وبِدامَ بَقِيَ أو سَكَنَ** وذلك نحو ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[2]، أي: ما بقيت، و«لا يَبُولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائم»[3] أي: الساكن.

وقوله **وبِبَرِحَ ذَهبَ أو ظَهَرَ** فُسِّر قولهم: «بَرِحَ الخفاءُ»[4] بِذَهَبَ وبِظَهر.

وقوله **وبِوَنى فَتَرَ** استعمالها بمعنى فَتَرَ أشهر من استعمالها بمعنى زال الناقصة، قاله المصنف[5]، وقد ذكرنا[6] ما استدل به على أنها ناقصة، وتأولناه.

---

(١) المفضليات ص٤١٠ [المفضلية ١٢٣].

(٢) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء: باب الماء الدائم ١: ٦٥ عن أبي هريرة، رضي الله عنه. وتتمته «الذي لا يجري ثم يغتسلُ فيه». وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة ص٢٣٥.

(٤) أمثال أبي عبيد ص٦٠ وجمهرة الأمثال ١: ٢٠٥ ومجمع الأمثال ١: ٩٥.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.

(٦) ذكر ذلك في ص١٢٥ ـ ١٢٦.

وقوله **وبِرامَ ذَهبَ أو فارَقَ** يقال: ما رامَ، أي: ما فارَقَ، والذهابُ والمفارقة معنًى واحد، وليسا معنيين.

وقوله **وبانْفَكَّ خَلَصَ أو انْفَصَلَ** يكون مطاوع فَكَّ الخاتمَ وغيرَه: فَصَله، والأسيرَ؛ خَلَّصه، وهما متقاربان.

وقوله **وبِفَتأَ كَسَر**[1] **أو أَطفأَ** قال المصنف في الشرح[2]: «وتَتِمُّ فَتَأَ بأن يُراد بها معنى كَسَر أو أَطْفأ، حكى الفراءُ: فَتَأْتُه عن الأمر: كَسَرتُه، والنارَ: أَطفأتها» انتهى.

وهذا الذي ذكر المصنف من أنّ «فَتَأَ» تتمّ، فتكون بمعنى كَسَرَ أو أَطْفأَ وهمٌ وتصحيف[3]، واللّهُ أعلم، نبه عليه الأمير العالم علاء الدين علي بن الفارسي[4]، وكشف مادة «فَتَأَ» في الصحاح والمحكم والصاغاني،

---

(١) كذا في س وبجانبه: صح. وفي الفص وبقية النسخ: سَكَّنَ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.

(٣) في هامش س ما نصه: «هذا الذي ذكره ابن مالك من أن فَتَأَ بالتاء المثناة تكون بمعنى كَسر أو أطفأ، وحكاه عن الفراء، ليس بوهم ولا تصحيف كما ذكره الشيخ أثير الدين المصنف، أبقاه الله، بل هو صحيح، حكاه ابن القطاع في أفعاله عن الفراء، وحسبُك به حفظاً وبالفراء إمامة وعلماً، وكونُ ابن الفارسي لم يجد ذلك في الكتب المذكورة لا يدل على أنَّ ما ذُكر في غيرها مُصَحَّف، وكم في الكتب المذكورة من وهم وتصحيف، ولا سيما في الصحاح منها، ولم يكن ابن الفارسي ممن يُرجع إليه في هذا الأمر حتى يُقَلَّد فيه، ويُوَهَّم ابن مالك، ويُنسَب إلى التصحيف بتنبيهه، وهذا من فعل الشيخ أثير الدين عَجَبٌ، والله أعلم. وفي عزمي تنبيهُه عليه بعدُ».

قلت: يترجح لدي أن هذا النص من كلام ابن مكتوم الذي نقل هذه النسخة من نسخة أبي حيان التي كتبها بخطه، فقد كتب فوق قوله في أول النص «هذا» الحرف «ك». وأيضاً فإن خط هذا النص موافق لخط هذه النسخة. ويضاف إلى هذا أنه صرح في آخره بأنه ينوي أن ينبه الشيخ عليه. وفي هذا دليل أيضاً على أن هذه النسخة كتبت في حياة أبي حيان، ويشهد لذلك أيضاً قوله: «كما ذكره الشيخ أثير الدين المصنف، أبقاه الله». والله أعلم.

(٤) علي بن بليان الفارسي الأمير علاء الدين الحنفي [٦٧٥ ـ ٧٣٩هـ] قرأ النحو على أبي حيان، وأتقنه، وتقدم في المذهب والأصول، وشرح الجامع الكبير. تقدم أمام بيبرس الجاشنكير، ثم انجمع. وكان يصلح للقضاء لعلمه وسكونه وتصوّنه. بغية الوعاة ٢: ١٥٢.

فلم يجد أحداً منهم ذكر أنَّ «فتأ» تكون تامة بمعنى سَكَّنَ أو كَسَرَ أو أَطْفَأ، وإنما ذكر ذلك في مادة «فَثأ» بالثاء المثلثة، قال في الصحاح[1]: «فَثَأَت القِدْرُ: سكن[2] غَلَيانُها، وفَثَأْتَ الرجلَ فَثْئًا: كَسَرْتَه عنك وسَكَّنتَ غضبَه». وقال في المحكم[3]: فَثأ غضبَه يَفْثَؤُه فَثْئًا: كسَره وسكَّنه، والشيءَ: سَكَّن بَرده بالتسخين، والشمسُ الماء فثوءًا: كسرت برده، وفَثَأَ القدرَ يَفْثَؤُها فَثْئًا وفثواً: سكن غليانها، كثَفَأَها، وفَثَأَ الشيءَ عنه: كَفَّه.

وقوله **سُمِّيت تامَّةً، وعَمِلَتْ عَمَلَ ما رادَفَتْ** يعني أنها لا تكون نَواقِصَ في شيء من هذه المعاني، فتحتاجَ إلى خبر.

وبقي من الأفعال ما لزم النقص ولم يتمّ مما دَلّ عليه مفهوم كلام المصنف هنا ومنطوقه في الشرح: ليسَ وزالَ وفَتِئ، أمَّا «ليس» فقد ذهب الكوفيون[4] إلى أنها يُعطف بها في المفردات، فتقول: قام القومُ ليس زيدٌ، ورأيت القومَ ليس زيداً، ومررت بالقومِ ليس زيدٍ. ولا يجوز هذا عند البصريين. وأما إذا دخلت إلا في خبرها فلا تعمل البتةَ في لغة تميم[5]، غَلَّبُوا عليها شبهَ «ما»، فإذْ ذاك لا تُوصَف بنقص ولا بتمام.

وأمَّا «زال» التي مضارعُها «يزال» فذهب أبو علي في الحَلَبِيَّات إلى إجازة أن تكون تامةً، ولم يحفظ ذلك، إلا أنه أجازه بالقياس، فقال[6]: «لا يمتنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل، كما يجوز في كان إذا أريد

---

(١) الصحاح: فثأ.

(٢) ك: سكنت. وهو موافق لما في الصحاح، ففيه: فثأتُ القدرَ: سَكَّنتُ غليانَها بالماء.

(٣) هذه المادة ليست في الأجزاء المطبوعة منه.

(٤) مجالس ثعلب ص٤٤٧ والملخص ١:٥٧١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١:٢٢٥ حيث ذكر أن الشلوبين ذكر أن البغداديين زادوا في حروف العطف «ليس». ونسبه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص٣٣٩ لبعض الكوفيين.

(٥) مجالس العلماء ص١.

(٦) الحلبيات ص٢٧٣.

به وَقَعَ». قال[1]: «ويدل على هذا ما حكي في تصاريف هذه الكلمة من قولهم زَيَّلتُ وزايلتُ، و[2]:

.... تُزَيِّل بينَ الجِيرة الخُلُطِ

ثم نقل إلى الأفعال/ التي تدل على الزمان مجردة من الحدث كَكانَ وبابه[3]، فلزمها الخبر». يعني أنه كما استُعملت تصاريف «زالَ»، وهي زايَلَ وزَيَّلَ وتَزَيَّلَ، غيرَ مفتقرة إلى خبر، فكذلك يجوز أن تستعمل «زالَ» غير مفتقرة إلى خبر. [٢: ٦٣/أ]

قال بعض أصحابنا: ويقوي ما ذهب إليه أبو علي من استعمال زال يزال تامة قولُ الشاعر[4]:

وما إنْ يَزالُ رسمُ دارٍ قَدَ اَخْلَقَتْ   وعهدٌ لِمَيْتٍ بالفِناءِ جَدِيدُ

ألا ترى أنّ قوله: «قَدَ اخلَقَتْ» صفة لدار، ولم يأت لاسم يَزالُ بخبر، وكذلك «عهدٌ» معطوف على «رسم»، و«لِميتٍ» متعلق به، و«بالفِناء» صفة لميت، وجديد صفة لعهد، ولم يأتِ بعد ذلك بخبر. ولا يجوز أن يكون «وعهد» مبتدأ»، و«جديد» خبره؛ لأنه ليس المعنى على ذلك، بل المعنى: ولا يزال عهد لميت بالفِناء جديد، فيلزم أن يكون عهد معطوفاً على رسم.

وقال المصنف في الشرح[5]: «وقد يعضد رأيه ـ أي: رأي أبي علي في ذلك ـ أي ـ في إجازة أن تكون زالَ التي مضارعها يزال تامة ـ

---

(١) الحلبيات ص٢٧٣.
(٢) تقدم في ص١٢٣.
(٣) وبابه... تصاريف زال: سقط من ك.
(٤) هو عبد الله بن ثعلبة الحنفي. الحماسة ١:٤٣١ [الحماسية ٢٩٩] وشرحها للمرزوقي ص٨٩١ وللأعلم ص٤٩٠.
(٥) شرح التسهيل ١:٣٤١ ـ ٣٤٢.

بقول الشاعر[1]:

وفي حُمَيَّا بَغْيِه تَفَجُّسُ ولا يزالُ وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر». قال[2]: «ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال مُتَفَجِّساً وهو أَلْوى أَلْيَسُ، والتَّفَجُّس: التكبر، والأَلْيَس: الشُّجاع» انتهى.

وأما «فَتِئ» بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغاني، فإنه ذكر أن في نوادر الأعراب: «فَتِئْتُ عن الأمر فَتْئاً إذا نسيتَه»[3]، فتكون على هذا «فَتِئ» تامة بمعنى نَسِيَ.

وذكر المصنف في الشرح[4] أنَّ فَتَأَ وأَفْتَأَ أيضاً ناقصتان فقط، ولا تكونان تامتين، وعدهما مع فَتِئ وزالَ ماضي يزالُ وليسَ، ثم ذكر فيه[5] أنَّ فَتَأَ تكون بمعنى كَسَر وأَطفأَ، فتتمّ. فقد اضطرب قوله في «فتأ»، وقد بَيَّنَّا وَهَمه في فَتأ وتصحيفه فيه، والله أعلم.

وزعم المُهاباذيُّ وأبو الحكَم بن رِختاطٍ[6] أن «ظَلَّ» لا تستعمل تامة، ولا تستعمل إلا ناقصة، زاد المُهاباذي: في فعل النهار. وما ذهبا إليه مخالف لما نَقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة. وأما قول المُهاباذي «إنها لا تستعمل إلا في فعل النهار» فسيأتي ردُّه[7] إن شاء الله.

وقولُه **وكلُّها تتصرف إلا ليسَ ودامَ** تَصَرُّفها هو أن يُستعمل منها ماضٍ

---

(١) المنصف ٣: ٨٣. قلتُ: وخبر «لا يزال» في قوله بعده:
يأكلُ أو يَحسُو دَماً أو يَلْحَسُ.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.
(٣) التكملة والذيل والصلة (فتأ).
(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤١.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.
(٦) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته.
(٧) انظر ص١٥٨ ـ ١٦٠ من هذا الجزء.

ومضارعٌ وأمرٌ واسمُ فاعلٍ ومصدرٌ، إلا أنَّ الأمر لا يتأتى صوغُه من المستعمل منفيًّا. فأما «ليس» فمُجْمَع على أنها لا تتصرف. وأما «دام» ففي بعض كتب المتأخرين[1] أنها إذا كانت ناقصةً لا تتصرف، وهذا هو مذهب الفراء، زعم الفراء أنَّ ما دام لا يُبنى منها المضارع، فلا يقال: لا أَفْعَلُ هذا ما يدوم زيدٌ قائماً، وذكر أن السبب في ذلك أنه إذا قلتَ «أفعل هذا ما دام زيدٌ قائماً» كان مشبهاً للشرط الذي تقدم/ جوابه؛ ألا ترى أنَّ معنى ذلك [٢: ٦٣/ب] معنى قولك: أفعل هذا إن دام زيدٌ قائماً، والشرطُ الذي تقدم جوابه عليه لا يكون فعلُه إلا ماضياً؛ ألا ترى أن العرب تقول: «أنتَ ظالمٌ إن فعلت»[2]، ولا تقول: أنتَ ظالم إن تفعل.

وهذا الذي ذكره الفراء أنه لا يجوز أن تقول: «أفعل هذا ما يدوم زيدٌ قائماً» لم يذكره البصريون، قال بعض أصحابنا: «فإن صح أن العرب لا تقول ذلك فوجهُه ما ذكره الفراء» انتهى. وهذا التعليل الذي ذكره الفراء لا يصح لأن ما المصدرية الظرفية توصل بالمضارع كما قال[3]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثم آوي إلى بيتٍ قَعيدتُه لَكاعِ

فلو كانت هذه «ما» لحظ فيها هذه العلة لما جاز أن تُوصَل بالمضارع، ولا فرق في الوصل بين أن يكون الفعل تاماً أو ناقصاً. قال ابن الدهان: ولا يستعمل في موضع دامَ «يدومُ» لأنه جرى كالمثل عندهم.

ص: ولا تدخل «صارَ» وما بعدها على ما خبرُه فعلٌ ماضٍ، وقد تدخل عليه «ليس» إن كان ضميرَ الشأن، ويجوز دخولُ البواقي عليه مطلقاً،

(١) المقرب ١: ٩٥ وشرح ألفية ابن معط للقواس ص٨٥٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥١.

(٢) الكتاب ٣: ٧٩.

(٣) هو الحطيئة. وهذا بيت مفرد في ديوانه ص٢٨٠ والمقتضب ٤: ٢٣٨ والكامل ص٣٣٩، ٧٢٦، ١٢٣١ والخزانة ٢: ٤٠٤ ـ ٤١٢ [الشاهد ١٤٩] قعيدة البيت: ربَّته. واللكاع: اللئيمة. ونسب في تهذيب الألفاظ ص٧٣ لأبي الغَريب النَّصْري.

خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بِ «قَدْ». ويجوز في نحو «أينَ زيدٌ»؟ توسيطُ ما نُفي بغير «ما» من زال وأخواتها، لا توسيطُ «ليس»، خلافاً للشَّلَوْبين[1].

وتَرِدُ الخمسةُ الأوائلُ بمعنى صار، ويُلْحَقُ بها ما رادَفَها من آضَ وعلاَ وآلَ ورَجَعَ وحارَ واستحالَ وتَحوَّلَ وارتدَّ، وندر الإلحاق بِصارَ في «ما جاءت حاجتُك» و«قَعَدَتْ كأنها حَربةٌ». والأصح أن لا يلحق بها «آلَ» ولا «قَعدَ» مطلقاً، وأن لا يُجعل من هذا الباب «غَدا» و«راحَ»، ولا «أَسْحَرَ وأَفْجَرَ وأَظهرَ».

ش: الذي بعد «صار» هو: ليس ودامَ وزالَ وأخواتها، ومعناها مُنافٍ للماضي، وذلك أنَّ صارَ وما دامَ وما زالَ وأخواتِها تُعطي الدوامَ على الفعل واتصالَه بزمان الإخبار، والأفعالَ الماضيةَ تُعطي الانقطاعَ، فتدافعا.

وقولُه **وقد تدخل عليه «ليس» إن كان ضميرَ الشأن** معناه: إن كان ما خبرُه فعلٌ ماضٍ ضميرَ الشأن. وظاهرُ كلام المصنف أنه لا يجوز أن يقع خبر «ليس» فعلاً ماضياً إلا إن كان اسمُها ضميرَ الأمر والشأن، ولهذا قال في الشرح[2] ما نصه: «حكى س[3] من قول بعض العرب: ليسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالَها زيدٌ، والوجه في هذا أن يكون في «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعده خبر» انتهى.

وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين في قول س[4] «ليس خلق اللَّهُ مثلَه»: «يحتمل ثلاثة أشياء؛ أحدها أن تكون ليس مشبهةً بما، فلا تحتاج إلى اسم

---

(١) وردت هذه الفقرة في مطبوعة شرح المصنف ١:٣٤٣ على النحو التالي: «ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إليه، ويوافقهن في عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صارَ باتفاق، والبواقي على رأي، وقد تخالفهن ليس».

(٢) شرح التسهيل ١:٣٤٤. وليس فيه قوله: «والوجه. . . . خبر».

(٣) الكتاب ١:١٤٧.

(٤) الكتاب ١:٧٠.

وخبر، ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن بدليل قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: «وقد زعم/ بعضُهم أنّ ليس كـ «ما»، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف»[1] فلا ينبغي أن يُحمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة. فلم يبق إلا الوجهان الباقيان، عُدل إلى أحدهما لأن هذا موضع تعظيم وتشريف، وضمير الشأن والقصة على هذا وضعُه لا يقال إلا في موضع الإبهام والتعظيم. [٢: ٦٤/أ]

فإن قلت: إنما فُرَّ إلى ذلك لأن خبر «ليس» لا يكون بالماضي فراراً من التناقض لأنها لنفي الحال، فبعُدت نسبته من الماضي.

فهذا ليس بشيء، وإنما ذلك مختص بِكانَ؛ ألا ترى لما ذَكر في باب اسم الفاعل «كان ضارباً أباك» قَدَّره: كان يضربُ أباك[2]، ولم يُقَدِّرْه بِضَرَبَ لئلا يقع الماضي خبراً عن كان. والدليل على جواز ذلك في «ليس» أنَّ س قد ذكر في أبواب[3] الاشتغال: ما زيدٌ ضربته[4]، وجعلها حجازية، وهي كَلَيْسَ، فقد وقع الماضي في خبرها. وأيضاً قد قال في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: «كأنك قلت: ليس زيدٌ ضربته»[5]، فهذا نص على أنَّ ليسَ قد يقع في خبرها الماضي.

وتحقيق القول فيها أنه إذا وقع النفي بها مطلقاً لم تَنف إلا الحالَ وحده، وذلك إذا دخلت على جملة غيرِ مُقَيَّدة بزمان، نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا وقع النفي بها مُقَيَّداً نَفتْ جميع أنواع الفعل، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ١٤٧.
(٢) الكتاب ١: ١٦٤.
(٣) س: باب.
(٤) الكتاب ١: ١٤٥ ـ ١٤٦.
(٥) الكتاب ١: ١٤٦.

وتحصل من ذلك أن الماضي يقع خبراً لِ «ليسَ» على الإطلاق، وقد حكى ابن عصفور[1] اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد لا بضمير أمر ولا غيره، فتخصيصُ ذلك بما كان اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح.

وما ذكره الأستاذ أبو علي من أن تقدير س كان زيدٌ ضارباً أباك[2]: كان يضرب أباك، ولم يُقَدِّره بِضَرَبَ لئلا يقع الماضي خبراً لِكانَ ليس بصحيح، وإنما قَدَّره بالمضارع لا بالماضي لأنَّ ضارباً قد عمل في أباك النصب، فلو قَدَّره بِضَربَ كان يكون قد أعمل اسم الفاعل، وهو ماضٍ، وليس مذهبَه.

وما ذكره الأستاذ[3] أيضاً من كون «ليس» لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان، وأما المُقَيَّدةُ بزمان فإنها تنفيه على حَسَب القيد، هو الصحيح.

وإلى أنها[4] قد تنفي في الاستقبال ذهب ابن السراج[5]، وتابعه الصيمري[6]، قال: «لأن لفظ الحال والاستقبال واحد». ومنعه الزمخشري[7]، فقال: «ولا تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً». وقال بعضهم[8]: هي للنفي مطلقاً[9]. وفي «الغُرَّة»: وقد منعوا من قولهم: ليس زيدٌ قد ذهبَ، ولا: قد يذهبُ، لتضادّ الحكم بين «قد» و«ليس».

---

(١) شرح الجمل ١: ٣٨١.

(٢) ضرب على هذه الجملة في س بالقلم.

(٣) التوطئة ص٢٢٨ وشرح المقدمة الجزولية ص٧٧٢.

(٤) ضرب على قوله: «وإلى أنها» في س بالقلم.

(٥) الأصول ١: ٨٣ والتوطئة ص٢٢٨.

(٦) التبصرة والتذكرة ص١٨٨.

(٧) المفصل ص٢٦٨.

(٨) الجزولية ص١٠٥ وشرحها للشلوبين ص٧٧٢.

(٩) مطلقاً: سقط من ك.

وقولُه ويجوز دخول البواقي عليه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط في الجواز اقترانَ الماضي بـ «قَدْ» هذا مذهب الكوفيين. وحجة المنع أنّ «كان» وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يُحتَج إليها، وكان ذكرها/ فضلاً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ [٢: ٦٤/ب] قامَ» كان المفهوم منه ومن «كان زيدٌ قام» واحداً، فإن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار «قد» لأنه يقرب الماضي من الحال.

والصحيحُ جوازُ ذلك دون اشتراط قَدْ، وذلك أنك إذا قلت «أصبح زيدٌ خَرجَ» دلَّ على أن الخروج الماضي كان في وقت الصباح، وكذلك أَمسى وأَضحى وظَلَّ وباتَ، فأما في «كان» فإنها تفيد التوكيد، والتأكيدُ أولى من إضمار حروف المعاني لكثرة ذاك وقلة هذا. وأيضاً فقد كَثُرَ ذلك في كلامهم نظماً ونثراً كثرةً تُوجب القياسَ. قال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[١]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[٢]، ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٣]، ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[٤]، ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾[٥]، ولا يُعتذر عن هذا بأنَّ الذي سَوَّغ ذلك دخولُ أداة الشرط على «كان» لأنها مخلِّصة للاستقبال، وكأنه قال: إنْ يَكُنْ قَميصُه قُدَّ من قُبُل؛ لأنه اعتذار لا يَطَّرِدُ لِنقضه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٦]، وبقوله ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم﴾[٧]، وبقولِ الشاعر[٨]:

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٢٦. س، ك، ن، ح: من دبر.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٧. س، ك، ن، ح: من قبل.
(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٦.
(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١.
(٥) سورة يونس، الآية: ٨٤.
(٦) سورة الأحزاب، الآية: ١٥.
(٧) سورة إبراهيم، الآية: ٤٤.
(٨) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٢ وشرح القصائد السبع ص٢٧٥. الكشح: الخاصرة. والمستكنّة: الغَدْرة. ولم يتجمجم: لم يدع التقدم على ما أضمر. ويروى آخره: ولم يتقدم.

وكانَ طوى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ فلا هُوَ أَبْداها، ولم يَتَجَمْجَمِ

وقولِ الآخر(١):

وكُنَّا حَسِبْناهم فَوارسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعدَما ماتُوا مِن الدهرِ أَعْصُرا

وقولِ الآخر(٢):

وكُنَّا وَرِثْناهُ على عهد تُبَّعٍ طويلاً سَواريهِ شديداً دعائمُهْ

وقولِ الآخر(٣):

وكنا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمَةً عشيةَ لاقينا جُذامَ وحِمْيَرا

وقولِ الآخر(٤):

وأصبحتُ وَدَّعْتُ الصِّبا غيرَ أَنَّني أُراقِبُ خلاَّتٍ مِنَ العَيْشِ أَرْبَعا

وقولِ الآخر(٥):

---

(١) هو مودود العنبري أو أبو حُزابة الوليد بن حنيفة. والبيت في الكتاب ٤:٣٩٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:٤٣٤ وللأعلم ص٥٩١ والمقتضب ١:١٨٢ والمنصف ٢:١٩٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص٩٠١ وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٦٣ ـ ٣٦٧. كهمس: هو كهمس بن طلق الصَّريمي، أحد شجعان الخوارج، قُتل في آسَك في الأهواز.

(٢) هو الفرزدق. والبيت في الديوان ص٧٦٥ والكتاب ٢:٤٤ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:٤٩٢. وأوله في الديوان وابن السيرافي: قديماً. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ورثناه: أي: ورثنا العز. والسواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة من حجر أو آجر. والدعائم: جمع دعامة، والدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه. وقد سقط هذا البيت من س.

(٣) هو زفر بن الحارث الكلابي. الحماسة ١:٩٦ [الحماسية ٢٨] وشرحها للمرزوقي ص١٥٥ وللأعلم ص٢٤٥ وشرح التسهيل ١:٣٤٤ وشرح أبيات المغني ٧:٣٣٠ [الإنشاد ٨٦٧].

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص٢٤٠.

(٥) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ص١٤٣ [طبع بيروت ١٤١٥هـ] والمفضليات ص٣٤٧ وشرحها للتبريزي ص١٤٥٠ وجمهرة أشعار العرب ص٥٢٠ وشرح القصائد السبع ص٢٧٨. العقاب: الراية التي يقاتلون تحتها. وكانت راية بني تميم على صورة العقاب، وراية بني أسد على صورة الأسد. المدلة: التي تُدل على الأقران. ونبذت: رميت. والجهضم: القوي الشديد. وأغلب: غليظ الرقبة.

ورَأَوا عُقابَهُمُ المُدِلَّةَ أَصبحتْ   نُبِذتْ بأغلبَ ذي مَخالِبَ جَهْضَمِ

وحكى الكسائي[1] عن العرب: «أَصبحتْ نَظَرتْ إلى ذات التنانير» يعني ناقته، وقال الشاعر[2]:

أَمْسَتْ خَلاءً، وأَمسى أهْلُها احتَمَلُوا   أَخْنَى عَلَيْها الذي أَخْنى على لُبَدِ

وقال الآخر[3]:

فـأمسـى مُـقـفـراً لا حَـيَّ فـيـه   وقد كانوا، فأمسى الحيُّ ساروا

كانوا ناقصة، والخبر محذوف. أي: وقد كانوا فيه، وقال الآخر[4]:

/ ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدهرُ بِهِمْ   وكـذاكَ الـدهـرُ حـالاً بـعـدَ حـالْ [٢: ٦٥/أ]

وينبغي أن يقيّد كونها يقع الماضي خبراً لها بأن لا تكون بمعنى «صار»، فإنها إذا كانت بمعنى «صار» فلا يقع الماضي خبراً لها، ويمتنع ذلك من حيث امتنع في «صار».

وقولُه **ويجوز في نحو «أينَ زيدٌ» توسيطُ ما نفي بغير «ما» من «زال» وأخواتها** فتقول: أينَ لم يَزَلْ زيدٌ؟ وأينَ لا يزالُ زيدٌ؟ وأينَ لن يزالَ زيدٌ؟ فلو كان النفي بـ «ما» لم يَجُزْ ذلك لأنّ «ما» لها صدر الكلام، فلا يتقدم ما في حيزها عليها، وقد تقدم نحوٌ من هذا قبلُ في أوائل الباب[5] في قوله: «وتختص دام والمنفي بِما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي»، فدلّ

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٢. وذات التنانير: عَقَبة بحذاء زُبالة مما يلي المغرب منها.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت من معلقته. ديوانه ص١٦ وشرح القصائد العشر ص٤٤٩ والخزانة ٤: ٥ [٢٤٧]. أخنى عليها: أفسد. ولبد: آخر نسور لقمان بن عاد، وهو النسر السابع من نسوره، وكان قد عُمِّر أربعمائة عام.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو عدي بن زيد. ديوانه ص٨٣ والكامل ص٦١٦.

(٥) تقدم في ص١٣٢.

ذلك على أن المنفي بـ «ما» لا يكون خبره مفرداً طلبيًا، فلا يجوز: أين ما كان زيدٌ؟ ولا: أينَ ما زالَ زيدٌ؟ وينبغي أن يجري فيه خلاف ابن كيسان في إجازته[1]: قائماً ما زالَ زيدٌ، بل ينبغي أن يُوجب هنا التقديم لأجل الاستفهام.

وقولُه **لا توسيطُ «ليسَ» خِلافاً للشَّلَوْبين** قال المصنف في الشرح[2]: «أجاز أبو علي الشلوبين أن يقال: أين ليسَ زيدٌ؟ بناء على اعتقاد جواز تقديم خبر ليس، وقد تقدمت الدلائل على أنَّ الصحيح منعُ تقديم خبرها، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَع، ولا مبالاةَ بمن منع» انتهى. فقوله: «وقد تقدمت الدلائل» إلى آخره لم يتقدم له دليل على ذلك، ولا ذكر المسألة إلا بعد ذلك بأسطار كثيرة، قال[3]: «ولا يتقدم خبر ما دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح». وحين شرح هذا الكلام ذكر الأدلة[4]، فقولُه: «وقد تقدمت» ذُهولٌ منه.

ولا[5] ينبغي أن يُرَدَّ على أبي علي الشَّلَوْبِين بما رَدَّ به المصنفُ، إنما يُرَدُّ عليه بأنَّ «ليس» إنما موضوعُها نفي الأخبار لا نفي الذوات، ومتعلَّق النفي إنما هو الخبر، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، فيحتمل أن يُنْفَى، ويحتمل أن يُثْبَت، وإذا كان كذلك فالاستفهام ليس هو إذا وقع خبراً من الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب، فلا يَصِحُّ نفيُها، فلا يقع خبراً لِـ «لَيْسَ»، وذلك بخلاف «ما زالَ»، فإنَّ «ما زالَ» صورتُها النفيُ، ومعناها الإيجابُ، فكما يجوز: أينَ كان زيدٌ؟ يجوز: أينَ لم يزل زيدٌ؟

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ص٥٤ وإصلاح الخلل ص١٣٩.

(٢) ليس لهذا القول ذكر في مطبوعة شرح المصنف.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٤٨.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٥١ ـ ٣٥٤.

(٥) سقطت هذه الفقرة من ك، ف، ح.

والشَّلَوْبِيْنُ هذا هو أبو عليّ عُمرُ بنُ محمدِ بنِ عُمرَ الأزديُّ، من أهل إشْبِيْلِيَّة، رئيسُ النحاة وشيخُهم، أخذ العربيةَ عن أبي إسحاقَ بنِ مُلْكُون، وأبي الحسن نُجَبة بن يحيى بن نُجَبة[1] وغيرهما، وسَمع من أبي بكرِ بنِ الجَدِّ[2] كتابَ سِيبويه وغيره، وكان في وقته عَلَماً في العربية، إليه يَرحلُ الناسُ من بلاد المغرب، لا يُجارى، ولا يُبارى، قِياماً عليها واسْتِبْحاراً، وهو شيخُ شيوخِنا أبي الحسن الأُبَّذِيِّ وأبي الحسن بن الضائع وأبي الحُسين بن أبي الرَّبيع وأبي جعفرِ اللَّبْليِّ[3] وغيرِهم من شيوخنا، وشيخُ شرفِ الدين أبي عبد الله محمدِ بنِ أبي الفضل المُرْسيِّ[4]، والأستاذِ أبي الحسن بنِ عُصْفور، والأستاذِ أبي العباس بن الحاجِّ[5]، والأستاذ أبي

---

(١) هو نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُّعيني الإشبيلي أبو الحسن [٥٢٠ ـ ٥٩١هـ]. كان نحويًّا مقرئاً، تلا على شُريح وأبي العباس بن عَيْشُون، وروى عنهما وعن ابن العربي وابن طاهر، وجَمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس، روى عنه الدَّبّاج والشلوبين وابنا حوط الله. التكملة ٢: ٧٥٨ ـ ٧٥٩ والذيل والتكملة ٥: ٤٦١ وبغية الوعاة ٢: ٣١٢.

(٢) محمد بن عبد الله بن يحيى بن فَرْح بن الجدّ الفهري أبو بكر بن الجدّ اللَّبْليّ الإشبيلي [٤٩٦ ـ ٥٨٦هـ]. أخذ العربية عن أبي الحسن بن الأخضر، وجالس أبا بكر بن العربي. وروى عنه أبو بكر بن طلحة، وأبو ذر بن أبي ركب وأبو علي الشلوبين. كان فقيهاً حافظاً نحوياً بارعاً خطيباً مفوهاً بليغاً، ولم يعن بالتأليف على استبحار حفظه واضطلاعه بالتحقق ما خلا كتاباً مختصراً في الزكاة، أملاه في صغره. الذيل والتكملة ٦: ٣٢٣ ـ ٣٢٦.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن علي الفهري اللَّبْلي أبو جعفر النحوي اللغوي المقرئ [٦٢٣ ـ ٦٩١]. أحد مشاهير أصحاب الشلوبين، أخذ عنه وعن الدَّبّاج والأعلم. وروى عنه أبو حيان وابن رُشَيد. وصنف شرحين على الفصيح، ومستقبلات الأفعال، وله كتاب في التصريف ضاهى به الممتع. بغية الوعاة ١: ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المُرسيّ أبو عبد الله النحوي المفسّر المحدث الفقيه الأصولي [٥٧٠ ـ ٦٥٥هـ] كان كثير الارتحال والتنقل بين البلاد. أخذ عن ابن غُلْبون والشلوبين وإبراهيم بن دقماق وغيرهم. وسمع منه الحفّاظ والأعيان من العلماء. وصنف الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصل، وتفسير القرآن. معجم الأدباء ١٨: ٢٠٩ ـ ٢١٣ وبغية الوعاة ١: ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيليّ [ـ ٦٥١هـ] يعرف بابن الحاجّ. قرأ على الشلوبين والدَّباج. وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، وحواش على سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقود على الصحاح، وإيرادات على المقرّب. الذيل والتكملة ١: ٣٨٧ وبغية الوعاة ١: ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

زكريا بْنِ ذي النُّون[1]، والأستاذِ أبي جعفر بنِ أبي رَقيقة[2]، وغيرهم من مشاهير النحاة، ولم يُنْجِبْ أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابَه، وقد جمعتُ من تلاميذه نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهوراً بالعلم والنحو. مولُده سنةَ اثنتين وستين وخمسِمائة، وتوفي منتصفَ صفر سنةَ خمس وأربعين وستمائة بإشبِيليّة./ والشَّلَوْبِينُ لقبٌ لأبيه، ثم غَلب على الأستاذ أبي عليّ. [٢: ٦٥/ب]

وقولُه وتَرِدُ **الخمسةُ الأوائل بمعنى صارَ** يعني: كانَ وأَضحى وأَصبحَ وأَمسى وظَلّ، شواهدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾[3]، وقال[4]:

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ، والمَطِيُّ كأنَّها ... قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيُوضُها

وقال[5]:

حتى إذا حَلَّ بِكَ القَتيرُ ... والرأسُ قد كانَ بِهِ شَكيرُ

وقال[6]:

---

(١) يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي النحوي أبو زكرياء [ـ ٦٣٣هـ] أخذ عن الدَّبّاج والشلوبين. صلة الصلة ٧: ١٩٥ وبغية الوعاة ٢: ٣٣٢.

(٢) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته. وفي «س» يحتمل أن يكون آخره: رَقيبة.

(٣) سورة الواقعة، الآيات: ٥ ـ ٧.

(٤) هو ابن أحمر. والبيت في شعره ص١١٩ وشرح التسهيل ١: ٣٤٥ والخزانة ٩: ٢٠١ [الشاهد ٧٢٧]. التيهاء: المفازة التي لا يُهتدى فيها. والقطا: طائر سريع الطيران. والحزن: ما غلُظ من الأرض.

(٥) البيتان من غير نسبة في جمهرة اللغة ص٣٩٤، ٧٣٢. ونسب الثاني في شرح المفصل ٧: ١٠٣ للعجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٢: ٢٨٤. وهو من غير نسبة في الاشتقاق ص٣٤٠. وقد نسب لرؤبة في الخزانة ٩: ٢٠٢ (عرضاً)، وأثبت في ملحق ديوانه ص١٧٤، وآخره فيهما «قتير» وكذا في شرح الجزولية للأبذي ص٩٥٣. القتير: ابتداء الشيب. والشكير: شعر ينبت خلال الشيب ضعيفاً.

(٦) البيت لأمّ ثَواب الهزانية تعني ابنها. وهو ثالث سبعة أبيات لها في الكامل ص٣١٢ ـ ٣١٣، وفيه تخريجها.

أضحى يُمزِّق أثوابي، ويَضربُني   أبعدَ ستين عندي تبتغي الأَدَبَا

وقال[1]:

ثُـمَّ أَضْـحَـوا كـأنَّـهُـمْ وَرَقٌ جَـ   ـفَّ فأَلْـوَتْ بِـهِ الـصَّـبا والـدَّبُـورُ

وقال تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[2]، وقال[3]:

أَصبحتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ، ولا   أَمْـلِـكُ رَأْسَ الـبَـعـيـرِ إِن نَـفَـرا

وقال[4]:

وأَصْبَحْتُ وَدَّعتُ الصِّبا غيرَ أنَّني   ....

وأنشد المصنف[5]:

أَمْسَتْ خَلاءً، وأَمْسى أهلُها احْتَمَلُوا   ....

فإن كان الشاهد في «أَمستْ خَلاءً» فصحيح، وإن كان في «أَمْسَى أهلُها احتملوا» أو في مجموعهما فليس بصحيح لأنه لا يتأتى تقديرُ ذلك في «وأمسى أهلها احتملوا» لوقوع الماضي خبراً لها، وهي إذا كانت بمعنى «صار» لا يقع الماضي خبراً لها، كما لا يقع خبراً لِ «صارَ»، وقد نَبَّهنا قبلُ[6] على ذلك.

وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾[7] أي: صارت، وقال:

---

(١) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص٩٠ وتخريجه في ص٢١٩. ألوت به: ذهبت به.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.
(٣) هو الربيع بن ضَبُع الفزاري كما في النوادر ص٤٤٦ والكتاب ١: ٨٩. ك، ف: لا أملك السلاح. والروايتان في ن.
(٤) تقدم في ص١٥٢.
(٥) تقدم في ص١٥٣.
(٦) تقدم ذلك في ص١٥٣.
(٧) سورة الشعراء، الآية: ٤.

﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[1] أي: صار.

وذهبَ لُكْذةُ الأَصْبهاني[2] والمُهاباذيّ شارح «اللمع» إلى أنّ «ظَلّ» لا تكون بمعنى «صار»، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوَه السِّيرافيُّ، قال: ظَلَّ لِما يَستعمله الإنسانُ نهاراً، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مُشتقٌّ من الظِّلّ، وإنما يُستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌّ، وهو من طُلوع الشمس إلى غروبها، وقال الأعشى[3]:

يُعَلُّ منه فُو قُتَيْلَةَ بالـ ... إسْفِنْطِ لِما باتَ فيه وظَلّْ

ساوى بينهما، و«باتَ» لليل، و«ظَلَّ» للنهار. وقال هشام: هو بين الصَّباح والمساء، وعاب لُكْذة على الأعشى قولَه[4]:

[٢: ٦٦/أ] / يَظَلُّ رَجيماً لِريبِ المنو ... نِ والهَمِّ في أهْلِها والحَزَنْ

فزعم أن «يَظَلُّ» خطأ، قال: لأنَّ الظلول لا يكون إلا نهاراً. وقال[5]: أفتراه يَظَلُّ نهارَه رَجيماً لريب المنون، فإذا كان الليل أَمِن. وقال: لا يقال: ظَلَّ فلانٌ عمرَه سفيهاً؛ لأن الظلول إنما خُصَّ به يومٌ واحد. ثم قال: لا يقال: ظَلَّ فلانٌ شهرَه سائراً إلا أن يكون إنما كان سيرُه نهاراً خاصّة. فناقض.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٥٨.

(٢) الحسن بن عبد الله أبو علي. أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي، والكِرْماني صاحب الأخفش، وكان يحضر مجلس الزجاج، وكان بينه وبين أبي حنيفة الدِّيْنَوَري مناقضات. وصنف النوادر، ونقض علل النحو، وخَلْق الفَرَس، ومختصراً في النحو، وغير ذلك. الفهرست ص١٣٠ ومعجم الأدباء ٨: ١٣٩ - ١٤٥ وإنباه الرواة ٣:٤٣ وبغية الوعاة ١:٥٠٩.

(٣) ديوانه ص٣٢٧. يُعلّ: يُسقى مرة بعد مرة. والإسفنط: ضرب من الأشربة، فارسي - أو رومي - معرب. س: بالإشفنط.

(٤) ديوانه ص٦٥.

(٥) وقال: سقط من س.

وهذا الذي ذهب إليه لُكْذةُ والمُهاباذي والسِّيرافي وأبو بكرٍ وهِشامٌ خطأ، بل نَقَل الناسُ أنَّ «ظَلَّ» تكون بمعنى «صار»، وقد رَدَّ أبو حنيفة الدِّيْنَوريُّ على لُكْذةَ قوله، وقال: إنَّا نقول: أَفَترى أنتَ أن السامريَّ الذي ظَلَّ على العِجْل عاكفاً إنما كان يَعبده نهاراً، فإذا جاء الليل كفر به، وما قالوا: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1]، وكانت غيبته فيما يقال أربعين يوماً. وينبغي على هذا القياس في قول الله جل ثناؤه: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴿٥١﴾﴾[2] أن يكون كفرهم بالنهار خاصَّة وأن لا يكفروا بالليل. وينبغي أيضاً في قول الشاعر[3]:

وإخوانِ صِدْقٍ لَسْتُ أُطْلِعُ بعضَهُمْ ... على سِرِّ بعضٍ غيرَ أني جِماعُها
يَظلُّونَ شَتَّى في البلادِ، وسِرُّهُمْ ... إلى صَخْرةٍ أَعْيا الرِّجالَ انْصِداعُها

أن يكون هؤلاء القوم بالنهار شَتَّى دون الليل، أَفَتَراهم بالليل يجتمعون جميعاً وواحدٌ بالغَوْر وآخرُ بِنَجْد؟ وكذلك قولُ الآخر يذكر سَبُعاً أقام معه في مغارة يَردان قَلْتاً[4]:

ظَلِلْنا بِهِ جارَيْنِ نَحترسُ الثَّأَى ... يُسائرُنا مِنْ نُطفةٍ ونُسائرُهْ

أي: أَقَمْنا يَشرب سُؤْري، وأَشربُ سُؤْرَه، ويَحترس كلُّ واحدٍ منَّا مِن فساد صاحبه، وهو الثَّأَى، أَفَتَراه كان يَحترس منه بالنهار دُونَ الليل، والخوفُ بالليل أشدُّ، والعَدْوةُ فيه أَمْكَنُ؟ وإنما هذا كلُّه على معنى المكْث، وقد نَعلم أنهم إذا نَصُّوا على النهار لم يقولوا إلا ظَلِلنا، ولم يَنُصُّوه على

---

(١) سورة طه، الآية: ٩١.

(٢) سورة الروم، الآية: ٥١.

(٣) هو مسكين الدارمي. الحماسة ١:٥٥٧ [الحماسية ٤٠٣] وشرحها للمرزوقي ص١١١٥ - ١١١٦ وللأعلم ص٧١٥. الجماع: اسم لما يُجمع به الشيء. وشتى: جمع شَتيت.

(٤) هو أبو سِدْرة سُحيم بن الأعرف من بني الهجيم. المعاني الكبير ص١٩٤ والسمط ص٥٣٩ وفرحة الأديب ص٦٥ والخزانة ٢:١١٨ - ١١٩ [عند الشاهد ٩٩]. ونسب في الأمالي ١:٢٣٦ للغنوي. القلت: النقرة في الجبل تمسك الماء.

الليل، فإذا أُبهم ولم يُنَصّ قالوا: ظَلِلنا مقامنا هنالك في تَعادٍ وتباغُض، فغُلِّبَ ما يكون على النَّصّ بالنهار، قال ذو الرمة[1]:

حتى إذا يَبِسَتْ بُهْمى لِوى لَبَنٍ ... واصْفَرَّ بعدَ سَوادِ الخُضْرة العُودُ

ظَلِلتُ تَخْفِقُ أَحْشائي على كَبِدي ... كأنني من حذارِ البَيْنِ مَوْرُودُ

أَفَتراه كان يُحاذِر بالنهار ويَأْمَنُ بالليل، فيكون بالنهار على يقين من

[٢: ٦٦/ب] أنهم سيتفرقون/، وبالليل على علم أنهم لا يتفرقون؟ انتهى كلام أبي حنيفة، وفيه بعض اقتصار، وفي هذه الشواهد[2] كلها ردٌّ على لُكْذَةَ حيث زعم أنَّ الظلول يُخَصُّ به يوم واحد، وقد ذكرنا تناقُضَه في كلامه.

وزعم الزمخشريُّ[3] أن «باتَ» قد تُستعمل بمعنى «صار». وقال المصنف في الشرح[4]: «وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء، وحَمل بعضُ المتأخرين على ذلك قولَ النبي ﷺ: «فإنَّ أحدكم لا يَدْري أينَ باتَتْ يَدُه»[5]، ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حمل «باتَ» على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدلالة على ثُبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أنَّ «ظَلَّ» غيرَ المرادفة لِـ «صارَ» لثبوت مضمون الجملة نهاراً، كما قال الراجز[6]:

أَظَلُّ أَرْعى، وأَبِيتُ أَطْحَنُ ... الموتُ من بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ

---

(١) ديوانه ص١٣٥٦، ١٣٥٨. البهمى: نبت. ولِوى الرمل: مُنْقَطَعه. ولبن: واد بأرض اليمامة فيه نخل. والمورود: المحموم.

(٢) الشواهد: سقط من س.

(٣) المفصل ص٢٦٧ وشرح التسهيل ١: ٣٤٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ـ الباب ٢٦ ـ ١: ٤٨ ـ ٤٩ ومسلم في كتاب الطهارة ـ الباب ٢٦ ـ ص٢٣٣.

(٦) الرجز في شرح الكافية الشافية ص٣٩٤ وشرح عمدة الحافظ ص٧٦٩ وشرح التسهيل ٣: ٥٥.

ومِن أَصلحِ ما يَتَمَسَّكُ به جاعلُ «بات» بمعنى «صار» قولُ الشاعر[1]:

أَجِنِّي كُلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ ... أَبِيتُ كأنَّني أطوي بجَمْرِ

لأنَّ «كُلَّما» تدل على عموم الأوقات، و«أَبيتُ» إذا كانت على أصلها مختصة بالليل» انتهى.

وقولُه **ويُلْحَقُ بها ما رادَفَها مِن: آضَ وعادَ وآلَ ورَجَعَ وحارَ واسْتَحالَ وتَحَوَّلَ وارْتَدَّ** الضميرُ في «بها» عائد على «صارَ»، وشواهدُ ذلك:

رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا ... وآضَ نَهْداً كالحِصان أَجْرَدا[2]

وصار مُضِلِّي من هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا[3]

وتقول: عاد الطينُ خَزفًا، ومن ذلك قولُه[4]:

تَعُدْ فيكُمُ جَزْرَ الجَزُورِ رِماحُنا ... ويَرْجِعْنَ بالأَكْبادِ مُنْكَسِراتِ

ف «جزر الجزور» خبر «تَعُدْ» لأنه معرفة، هذا هو الوجه فيه. قال ابن عصفور: «وقد يجوز فيه أن يكون حالاً لأن المعنى: مثلَ جَزْرِ الجَزُور،

---

(١) هو عمرو بن قيس المخزومي كما في شرح أشعار الهذليين ص٨٠١. وهو أيضاً في اللسان (جنن). أَجِنِّي: من أجل أني، أو: بِجِدِّي. وفي هذين المصدرين: أُكْوى بجمر. وفي ن، م، ف: أطوى.

(٢) هذا الرجز للعجاج كما في الخزانة ٨: ٤٢٩ ـ ٤٣٢ [الشاهد ٦٤٣]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص١١٩. وزد عليه شرح التسهيل ص١٠٢ [رسالة دكتوراه]. تمعدد الغلام: شَبَّ وغَلُظ. والنهد: العالي المرتفع. والحصان: الذكر من الخيل. والأجرد: القصير الشعر، وهو مما تمدح به الخيل.

(٣) هذا البيت من قطعة لخُنافِر بن التوأم الحميري في الأمالي ١: ١٣٥. وهو من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠ وشرح التسهيل ص١٠٢ [رسالة دكتوراه] وشرح الكافية الشافية ص٣٨٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٧٨.

(٤) البيت لامرأة من بني عامر كما في الحماسة ١: ٣٨٢ [الحماسية ٢٦٣] وشرحها للمرزوقي ص٧٤٩ [٢٥٢]. وفي شرحها للأعلم ص١٦٠ ـ ١٦١ أنه يقال: هي أمامة بنت إبراهيم بن زهير، ويقال: هي من بني قُشَير، وقُشَير بن كعب من ربيعة بن عامر. الجزور: الناقة تتخذ للنحر، وجزرها: تفصيل أعضائها وتقطيعها.

وما كان على معنى «مثل» من الأسماء فقد تجعله العرب نكرةً، وتنصبُه على الحال، وإن كان بلفظ المعرفة» انتهى.

وممن ذكر أنَّ «عادَ» قد تكون من أخوات «كان» أبو الحجاج الأَعْلَم. ومن النحويين من لم يُلْحِق «آضَ» ولا «عادَ» بأفعال هذا الباب، فنصب ما يأتي بعدها على الحال، ولأنها تعدى بحرف الجر، تقول عاد زيدٌ إلى كذا، وآضَ إليه، أي: رجع، و«أيْضاً» مصدرها.

وأنشد المصنفُ على أنَّ «آلَ» بمعنى «صار» قولَ الشاعر(١):

وعَـرُوبٍ غـيـرِ فـاحـشـةٍ ... مـلَّـكَـتْـنـي وُدَّهـا حِـقَـبـا
ثُـم آلَـتْ لا تُـكَـلِّـمُـنـا ... كُـلُّ حَـيٍّ مُـعْـقَـبٌ عُـقَـبـا

[٢: ٦٧/أ] / ولا حجَّة في هذا لأنه يحتمل أن يكون «آلَتْ» بمعنى: حَلَفَتْ، و«لا تُكَلِّمنا» جواب القسم كقوله(٢):

.... وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

«لا تَرْجِعوا بَعْدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رِقابَ بعضٍ»(٣)، وقال(٤):

قد يَرْجِعُ المرءُ بعدَ المَقْتِ ذا مِقةٍ ... بالحِلم، فادْرَأْ به بَغْضاءَ ذي إحَنِ
وما المرءُ إلا كالشِّهابِ وضوئه ... يَحُورُ رَماداً بعدَ إذْ هُوَ ساطِعُ(٥)

---

(١) البيتان ليسا في مطبوعة شرح المصنف. وهما في النسخة التي حققها الدكتور محمد علي إبراهيم ص١٠٢ [رسالة دكتوراه] واللسان (عقب) العروب: المرأة المتحببة إلى زوجها المظهرة له ذلك. ومُعْقب: أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها.

(٢) هو امرؤ القيس، والبيت بتمامه:
ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرَتْ ... عليَّ، وآلَتْ حَلْفةً لم تَحَلَّلِ
ديوانه ص١٢ وشرح القصائد السبع ص٤٢. تعذرت: تشددت. ولم تحلل: لم تستثن.

(٣) هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب العلم ـ باب الإنصات للعلماء ١:٣٨ وكتاب الأضاحي ـ باب من قال الأضحى يوم النحر ٦:٢٣٦.

(٤) البيت في شرح التسهيل ص١٠٣ [رسالة دكتوراه].

(٥) هذا البيت للبيد، وهو في ديوانه ص١٦٩ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٠.

«فاستحالت غَرْباً»[1]. وقال[2]:

إنَّ العَداوةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ... بِتَدارُكِ الهَنَواتِ بالحَسَناتِ
وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعدَ صِحَّةٍ ... لعلَّ منايانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا[3]
لا يُوئِسَنَّك سُؤْلٌ عِيقَ عنك فكم ... بُؤْسٍ تَحَوَّل نُعمى أَنْسَتِ النِّقَما[4]

﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[5]، وارْتَدَّ مطاوع رَدَّ، ورَدَّ تكون بمعنى صَيَّرَ، وستأتي إن شاء الله.

وقولُه **ونَدَرَ الإلحاقُ بـ «صارَ» في «ما جاءت حاجتُك» و«قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَة»** أمّا «ما جاءتْ حاجتُك»[6] فقيل[7]: أولُ من قالها الخوارج، قالوها لابن عباس حين أرسله عليٌّ - كَرَّم اللَّهُ وجهَه - إليهم. ويُروى برفع «حاجتك» على أنّ «ما» خبر «جاءت»، قُدِّم لأنه اسم استفهام، التقدير: أيةَ حاجة صارت حاجتُك؟ ويُروى بالنصب على أن تكون خبرَ «جاءت»، واسمها مستتر فيها عائد على معنى «ما»، والتقدير: أيةُ حاجةٍ صارت حاجتَك؟ وما: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ويقتصر بها على هذا المَثَل[8].

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي ﷺ باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٤:١٩٨ وغيره «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: أُرِيتُ في المنام أني أنزعُ بِدَلْوِ بَكْرةٍ على قَليب، فجاء أبو بكر، فَنَزَعَ ذَنُوبًا أو ذَنوبَيْنِ نَزْعاً ضَعيفاً، واللَّهُ يَغفِرُ له، ثم جاء عمرُ بنُ الخَطَّاب، فاسْتَحالتْ غَرْباً، فلم أَرَ عبقريًّا يَفْري فَرِيَّه، حتى رَوِيَ الناسُ وضَرَبوا بِعَطَنٍ». البَكْرة: الشابة من الإبل. والبَكَرة: الخشبة المستديرة التي تعلق فيها الدلو. والغَرْب: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١:٣٤٧. فيما عدا س: بتدارك الهفوات.

(٣) هذا البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٠٧ وشرح التسهيل ص١٠٣ [رسالة دكتوراه] وشرح أبيات المغني ٥:١٧٧ [الإنشاد ٤٧٤].

(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٤٧.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

(٦) الكتاب ١:٥٠ - ٥١، ٢:١٧٩، ٣:٢٤٨.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٢:٣٨٨ وشرح المفصل ٧:٩١.

(٨) يعني قول العرب: «ما جاءت حاجتك»، وهو ليس بمثل، إنما هو كلام جرى كالمثل. وذكر السيرافي في شرح الكتاب ٢:٣٨٨ أنه من أمثال العرب.

وطرد استعمالَها بعضُهم[1] لقوَّة الشبه بينها وبين «صارَ»، فجعل من ذلك قولهم: جاءَ البُرُّ قَفيزَينِ وصاعَينِ، والصحيحُ أنَّ هذا حال.

وأمّا «قعدتْ كأنها حَرْبة» فقالوا[2]: شَحَذَ شَفْرَتَه، ويُروى: أَرْهَفَ شَفْرَتَه، حتى قعَدَتْ كأنَّها حَرْبة، أي: صارت كأنَّها حَرْبة، فـ «كأنها حَرْبة» خبر «قَعَدَتْ».

وقولُه **والأَصَحُّ أن لا يُلْحَقَ بها «آلَ»** كأنه ذهب إلى أنَّ البيت الذي أنشده لا حُجَّةَ فيه لاحتمال ما ذكرناه من كون «آلَتْ» فيه بمعنى «حَلَفتْ».

وقولُه **ولا «قَعَدَ» مطلقاً** يعني أنه إنما تُستعمل «قَعَدَ» بمعنى «صارَ» حيث ورَدتْ، ولا تُقاس.

وذهب الفراء[3] إلى أنه يطرد جعلُ قعدَ بمعنى صارَ، وجَعل من ذلك قولَ الراجز[4]:

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ... ولا الوِشاحانِ ولا الجِلْبابُ
مِن دُونِ أنْ تَلْتَقيَ الأَرْكابُ ... ويَقْعُدَ الأَيْرُ لَهُ لُعابُ

وحكى الكسائي[5]: «قَعَدَ لا يسأل حاجة إلا قضاها» بمعنى صارَ. وجعل الزمخشري[6] من ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[7]. قال

---

(١) المباحث الكاملية ١:٤٩٥.

(٢) أي العرب. المفصل ص٢٦٣ والجزولية ص١٠٤ واللسان (قعد) وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٧٦، ٣٨٣ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٠.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٤٨. انظر معاني القرآن للفراء ٢:٢٧٤.

(٤) الرجز لبعض بني عامر، وهو في معاني القرآن ٢:٢٧٤ والبيان والتبيين ٣:٢٠٧ وتهذيب اللغة ١:٢٠١ و١٠:٢٢٠ واللسان (ركب) و(قعد) وشرح التسهيل ١:٣٤٨. الأركاب: جمع ركَب، وهو منبت العانة.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٤٨.

(٦) الكشاف ٢:٤٤٤.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ٢٢.

المصنف[1]: «ويُمكن أن يكون/ منه قولُ الشاعر[2]: [٢: ٦٧/ب]

ما يَقْسِمِ اللّٰهُ أَقْبَلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ منه، وأَقْعُدْ كريماً ناعمَ البالِ»

انتهى.

وأمّا قولُهم: «فلان قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بِعِرْضِ فُلان»[3] فزعموا أن «قَعَدَ» زائدة؛ إذ المعنى: فُلان يَتَهكم بعرض فلان، ولا معنى لِقَعَدَ هنا إلا الزيادة.

وقولُه **وأن لا يُجْعَلَ مِن هذا الباب غَدا وراحَ** قال المصنف في الشرح[4]: «أَلحق قوم ـ منهم الزمخشري[5] وأبو البقاء[6] ـ بأفعال هذا الباب «غَدا» و«راحَ»، وقد يُستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه «اغْدُ عالماً أو مُتَعَلِّماً، ولا تكن إمَّعةً»[7]، وبقول النبي عليه السلام: «لو تَوَكَّلْتُم على اللّٰهِ حَقَّ تَوَكُّلِه لَرُزِقْتُم كما تُرْزَقُ الطيرُ، تَغْدُو خِماصاً، وتَرُوح بِطاناً»[8]. والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرةً» انتهى.

وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجُزولي[9] والأستاذ أبو

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٤٨.
(٢) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص١٤٧ واللسان (بأس).
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١:٣٨٣ وقد نسب القول بزيادة «قعد» لابن جني.
(٤) شرح التسهيل ١:٣٤٨ وليس فيه «منهم الزمخشري وأبو البقاء».
(٥) المفصل ص٢٦٣.
(٦) ذكر «غدا» في التبيان ص١٢٣٥.
(٧) المقاصد الحسنة ص١٢٩ وفيه تخريجه، والنهاية ١:٦٧. الإمعة: الذي لا رأي له، فهو يتابع كل أحد على رأيه. وانظر كشف الخفاء ١:١٤٨ ـ ١٤٩ و٢:١٣٢.
(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١:٣٣٢ وفيه تخريجه. خِماص: جِياع. وبطان: ممتلئة الأجواف.
(٩) الجزولية ص١٠٤.

الحسن بن عصفور[1]، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «وأما غدا وراح فيستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملا تامَّين دلَّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشْتُقَّا من اسمه على حسَب ما تقتضيه الصيغة من مُضِيّ أو غيرِه، فتقول: غدا زيدٌ وراحَ، أي: دخل في الغُدُوّ والرَّواح.

وقد يَدُلَّان على إيقاع الفاعل شيئاً[3] في الوقت الذي اشْتُقَّا منه، يقال: غدا زيدٌ وراحَ، أي: مشى في الغُدُوّ والرَّواح.

وإذا استعملا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وأن لا يكون، ويكونان إذْ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشْتُقَّا منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً، أي: وقع قيامُه في وقت الغُدُوّ، وراح عبدُ الله منطلقاً، أي: وقع انطلاقُه في وقت الرَّواح.

وقد يكونان بمعنى صار، فتقول: غدا زيدٌ ضاحكاً، وراح عبدُ الله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق» انتهى.

ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب. وكان الأستاذ أبو الوليد بن أبي أَيُّوبَ[4] يُنكر قول من يقول إنَّ غَدا وراحَ من أفعال هذا الباب إنكاراً شديداً، ويقول: غَدا بمعنى خَرَجَ غُدْوةً، وراح بمعنى خرَجَ بالعَشِيِّ، وهذا مُسْتَغْنٍ عن الخبر.

قال الأستاذ أبو علي: الذي ذكَر أنَّ غدا وراحَ من هذا الباب لم

---

(١) المقرب ١:٩٢ وشرح الجمل: ١:٣٧٦.

(٢) شرح الجمل ١:٤١٦.

(٣) م، ح، شرح الجمل: مشياً. ف، ن: سبباً.

(٤) جابر بن محمد بن نام بن أبي أيوب واسمه سليمان الحضرمي النحوي، من أهل إشبيلية، يكنى أبا الوليد [ـ ٥٩٦هـ]. أخذ علم العربية عن أبي القاسم بن الرَّمَّاك، وقرأ عليه الشلوبين. ولم يكن في وقته بإشبيلية من يتعاطى إقراء كتاب سيبويه غيره. وأقرأ أيضاً بالسبع. صلة الصلة ٤:٧٥ وبرنامج ابن أبي الربيع ص٢٥٨ والتكملة لكتاب الصلة ١:٢٤٨ والذيل ٥:٤٦١.

يذكرهما فيه بالمعنى الذي ذكره الأستاذ أبو الوليد، إنما ذكرهما في هذا الباب على أنهما بمعنى صار، فإنْ صَحَّ ذلك قُبل، وإلا فلا.

وقوله **ولا أَسْحَرَ وأَفْجَرَ وأَظْهَرَ** ذكر هذه الثلاثةَ الفراءُ في «كتاب الحَدِّ»، ولم يذكر شاهداً على ذلك.

وذهب الكوفيون(١) إلى أن «هذا» و«هذه» إذا أُريد/ بهما التقريبُ كانا [٢: ٦٨/أ] من أخوات «كان» في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبرٍ منْصوبٍ، وذلك نحو: كيف أخاف الظلمَ وهذا الخليفةُ قَادماً؟ وكيف أخافُ البردَ وهذه الشمسُ طالعةً؟ وكذلك كلُّ ما كان فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ أسماءِ الإشارة لا ثانيَ له في الوجود؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقُدوم، وعن الشمس بالطُّلوع، وأتي باسم الإشارة تقريباً للقُدوم والطُّلوع، ألا ترى أنك لم تُشِر إليهما وهما حاضران، وأيضاً فالخليفةُ والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، ويُبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة مخبر عنه بالمنصوب أنك لو أسقطت اسم الإشارة، فقلت: الخليفةُ قادمٌ، والشمسُ طالعةٌ، لم يختلَّ المعنى، كما أنك إذا أسقطت كان من: كان زيدٌ قائماً، فقلت: زيدٌ قائمٌ، لم يختلَّ المعنى. ولو قلت «هذا الصياد أشقى الناس» كان تقريباً، وكذلك ما أشبهه مما الاسم الواقع فيه بعد اسم الإشارة مُعَبَّراً به عن جنسه لا عن واحد بعينه، نحو قولك(٢): ما كان من السِّباع غيرَ مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه، ولو أسْقَطتَ اسم الإشارة صح الكلام.

وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أنَّ الإعراب على غير ما ذكروه، بل المرفوع بعد اسم الإشارة

(١) معاني القرآن للفراء ١: ١٢ ـ ١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦ ـ ٣٧٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٤٩.

(٢) نحو قولك... مخوفاً: سقط من ك.

خبر، والمنصوب حال، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ، ومَنع من مُطابقة اللفظ للمعنى هنا كونُ اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يُوجَد اسم لا مَوضِعَ له من الإعراب.

فإن قلتَ: يكون لا موضع له من الإعراب على مذهبِ مَنْ يرى أنَّ الفصل اسم، ولا موضع له من الإعراب.

قلتُ: يدلُّ على أنه يرتفع على الابتداء دخولُ النواسخ عليه، حكى الكسائي عن العرب: أَوَليسَ هذانِ الليلَ والنهارَ يختلفان علينا؟ بنصب الليل والنهار، فدل هذ على أنَّ اسم الإشارة قبلَ دخولِ «ليسَ» كان مبتدأ، والليل والنهار خبراً لاسم الإشارة وإن كان تقريباً؛ لأنَّ الليل والنهار يُراد بهما الجنسُ. ويدلُّ على أنه حالٌ التزامُ التنكير فيه، فلو كان خبراً لجاء معرفة، وإجازتهم التعريف فيه هو بالقياس، وإن حُفظ شيء منه دَخلت عليه «أل» جُعلت زائدة كَهِيَ في: الجَمّاء الغَفير.

وقد انتهى ذكر الكلمات التي تَرفع الاسمَ وتَنصب الخبر، وهي إحدى وثلاثون كلمة بالمُتَّفَق عليه والمُخْتَلَف فيه، وحصرُها بالعَدِّ طريقةُ المتأخرين، وهي طريقة ضعيفة، ولذلك زادَ بعضُهم فيها ونقص، وأمّا س فإنه ذكر منها ألفاظاً، ثم قال[1]: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يَستغني بمرفوعه عن الخبر»، فأَعطى قانوناً كُلِّيًّا يُعْرَف به ما كان من هذا الباب، وهو كونُ مرفوعها لا يَستغني عن الخبر، ولذلك ألحق النحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النحاة الذين هم على/ [٢: ٦٨/ب] سنَن النحو، وهو عَذْق[2] الباب بقانونٍ كُلِّيٍّ يُخْتَبَر[3] في شخصيات

(١) الكتاب ١: ٤٥.

(٢) عَذقَ البابَ بقانون عَذْقاً: وَسَمَهُ به حتى عُرف به، كأنه جعله له علامة. وفي ن: غرق. وفي هامشها ما نصه: غرق الباب بمعنى تغريق الباب، يقال: لجام مُغَرَّق بالفضة، أي: محلًى بها.

(٣) ن، ف: يعتبر.

المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه.

وفي البسيط: قال بعض النحويين: إنَّ كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب «كان» إذا جُعلت الحالُ غيرَ مُستغنًى عنها، تقول: قَامَ زيدٌ كريماً؛ لأنك هنا لا تريد أنه قام في حال كَرَم، فإنَّ الحال مُنْتَقلة، فلا تريدها هنا[1] لأنها لا تفيد تخصيصاً، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تريد أن تجعلها مُستغنًى عنها، نحو: ذهب زيدٌ متحدثاً، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر[2]:

عاشَ الفَتى مُجاهِداً في قومِهِ

فإن جعلتها تامةً نصبتَ على الحال.

ص: وتوسيطُ أخبارِها كُلِّها جائزٌ ما لم يمنع مانعٌ أو مُوجِبٌ. وكذا تقديمُ خبر «صارَ» وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً. وقد يُقَدَّمُ خبر «زالَ» وما بعدَها منفيةً بغير «ما»، ولا يُطلق المنعُ، خلافاً للفراء، ولا الجوازُ، خلافاً لغيره من الكوفيين. ولا يُقدم خبرُ «دامَ» اتفاقاً، ولا خبرُ «ليسَ» على الأصح. ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملةً، خلافاً لقوم. ويَمنع تقديمَ الخبرِ الجائزِ التقدُّمِ تأخُّرُ مرفوعِه، ويُقَبِّحُه تأخرُ منصوبِه، ما لم يكن ظرفاً أو شبهَه. ولا يمتنع هنا تقديمُ خبرٍ مشارك في التعريف وعَدَمِه إن ظَهر الإعراب. وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة اختياراً.

ش: مثال ذلك: «كان قائماً زيدٌ». وهذا الذي ذكره المصنف من جواز توسيط أخبارها سواء أكان الخبر جامداً أم مشتقاً هو مذهب البصريين[3]. ولا يجيز الكوفيون[3] «كان قائماً زيدٌ» على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون قائماً خبراً مقدماً على الاسم

---

(١) س: فلا تريد ههنا.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١:١٧٩/أ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٩٤.

لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً. وجاز ذلك عند أهل البصرة لأن المضمر مرفوع بما النيةُ به التأخيرُ، والضميرُ إذا كانت النية به التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه.

وأجاز الكسائيُّ[1] «كان قائماً زيدٌ» على أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن، و«قائماً» خبر «كان»، و«زيدٌ» مرفوع بـ «قائم»، ولا يثني قائماً ولا يجمعه لرفعه الظاهر. وهذا باطل عندنا لأنَّ ضمير الشأن لا يُفَسَّر إلا بجملة.

وأجاز الفراءُ[1] ذلك على أن يكون «قائم» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع بـ «كان» وبـ «قائم»، ولا يُثَنَّى عندَه ولا يُجْمَع لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل؛ ألا ترى أنك تقول: كان يقوم زيدٌ، وكان قامَ زيدٌ، فيكون بمعنى: كان قائماً زيدٌ. وهذا باطل لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد.

وأجاز هشام: كان قائماً الزيدانِ والزيدُونَ، على أن تجعل قائماً خبراً، والزيدانِ والزيدونَ اسماً. ولا يجيز ذلك البصريون إلا مع تثنية الخبر وجمعه.

[٢: ٦٩/أ] وقولُه **كُلُّها** دَخل فيها ليسَ/ وما دامَ، أمّا «ليسَ» فخالفَ في جواز توسيط خبرها بعضُ النحاة، ذكره ابن دُرُسْتُوَيْهِ، وشَبَّهها في ذلك بـ «ما». وهو محجوج بالسماع الثابت، ففي السبعة ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾[2] بنصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾، وقال الشاعر[3]:

سَلِي - إنْ جَهِلْتِ - النّاسَ عَنّا وعنهُمُ ... ولَيسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١:١٧٩/أ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٣٩٤.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.
(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل بن عادياء اليهودي كما في الحماسة ١:٨١ [الحماسية ١٥] وفيه تخريج القصيدة.

وقال الآخر[1]:

أَلـيـسَ عَـجـيـبـاً بـأنَّ الـفـتـى يُصابُ بِبعضِ الذي في يَدَيْهِ

وقد وهم المصنف في الشرح[2]، فزعم أنَّ خبر «ليس» جائز توسيطه بالإجماع، واتَّبع في ذلك أبا علي الفارسي، فإنه قال[3]: «لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها». وكذلك قال ابن الدهان: «جواز تقديم خبرها على اسمها إجماع». وكذلك قال ابن عصفور: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها.

وأمّا «ما دامَ» فقد وهم ابنُ مُعْطٍ[4] في منع توسيط خبرها، وخالف النصَّ والقياسَ والإجماعَ، أما النصُّ فقولُ الشاعر[5]:

لا طيبَ لِلعيشِ ما دامتْ مُنَغَّصةً لَـذَّاتُـهُ بـادِّكـارِ الـمـوتِ والـهَـرَمِ

وقولُ الآخر[6]:

ما دامَ حافِظَ سِرِّي مَنْ وثقتُ به فهو الذي لستُ عنه راغباً أَبدا

وأما القياس فكما جاز[7] توسيط أخبار أخواتها كذلك يجوز مع «دامَ».

---

(١) هو محمود الوراق كما في البيان والتبيين ٣:١٩٧ والكامل ص٧٠٥ والأمالي ١:١٠٩ وشرح أبيات المغني ٢:٣٨٥ [الإنشاد ١٥٩]، وأمالي المرتضى ١:٦٠٨، وذكر أنه يروى لمحمد بن حازم.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٤٩.

(٣) الإيضاح العضدي ص١٠١ والمسائل الحلبيات ص٢٨٠.

(٤) شرح ألفية ابن معط للقواس ص٨٦٠، ٨٦٢. وهو يحيى بن مُعْطٍ أبو الحسين المغربي [٥٦٤ ـ ٦٢٨هـ] قرأ على الجزولي، وأقرأ النحو بدمشق ثم بمصر، وصنّف الألفية في النحو، والفصول، وشرح الجمل. البغية ٢:٣٤٤.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١:٣٤٩ وشرح عمدة الحافظ ص٢٠٤ وتخليص الشواهد ص٢٤١ والعيني ٢:٤٢٠.

(٦) البيت في تخليص الشواهد ص٢٤٠.

(٧) جاز: سقط من س.

وقال المصنف في الشرح(١): «فيها ما في «دام» من عدم التصرف، وتفوقها ضعفاً بأنَّ منعَ تصرفِها لازمٌ ومنعَ تصرفِ «دامَ» عارضٌ، ولأنَّ «ليسَ» تشبه «ما» النافية معنًى، وتُشبه «ليتَ» لفظاً؛ لأنَّ وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثلُ ذلك مفقود في الأفعال، فثَبت بها زيادةُ ضعف «ليس» على ضعف «دامَ»، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيطُ خبر دام لنقصان ضعفها أحقُّ» انتهى. قولُه «فيها ما في دامَ من عدم التصرف» قد تقدم(٢) أنَّ عدم تصرفها في هذا الباب هو مذهب الفراء، والبصريون لا يشترطون ذلك.

وقولُه **ما لم يَعْرِضْ مانعٌ** يعني من التوسط، مثالُ ذلك: ما يوجب التقديم نحو: كم كان مالُك؟ وأينَ كان زيدٌ؟ وما يوجب التأخير نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيدٌ إلا في الدار.

وقولُه **أو مُوجِبٌ** أي للتوسُّط، مثالُه ما قُصد فيه(٣) حصرُ الاسم، نحو ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾(٤)، ونحو: كانَكَ زيدٌ، وكان في الدار رَجُلٌ. قال المصنف(٥): «وقد يَحمل المُوجِب على موجِبِ تقديمٍ أو توسيطٍ على سبيلِ التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريكَ هِندٍ أخوها،/ ووَلِيَّها كان أَبوها، فواجبٌ في هذه المسألة [٢: ٦٩/ب] تقديمُ الخبر أو توسيطُه، وممتنعٌ تأخيرُه لئلا يتقدم الضمير على مُفَسِّرِ مُؤخَّرٍ رُتْبةً ولفظاً، فلو كان في مثل هذه قبلَ الفعل ما له صَدْرُ الكلام تعيَّن التوسط، نحوُ قولك: هل كان شريكَ هند أخوها؟».

وقولُه **وكذا تقديمُ خبر «صارَ» وما قبلَها جوازاً ومَنْعاً ووجوباً** يعني أنَّ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٩.
(٢) تقدم في ص١٤٧.
(٣) ك، ف: به.
(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٥.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٥٠.

تقديم خبر «صارَ» وما قبلها عليها ينقسم انقسامَ الخبر من ثلاثة الأقسام: قسم يجوز فيه، وقسم يمتنع، وقسم يجب:

فالجائز[1] نحو: قائماً كان زيدٌ، وسواءٌ أكان الخبر جامداً أم مشتقاً، هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز: قائماً كان زيدٌ، على أن يكون «قائماً» خبر «كانَ» مقدَّماً، و«زيد» اسم «كان»، للعلة التي ذُكرت عنهم في منع توسطه.

وأجاز ذلك الكسائي على أن يكون «قائماً» خبر «كان» مقدماً مرفوعاً به «زيد»، وفي «كان» ضمير الشأن، ولا يُثنى «قائم» ولا يُجمع لرفعه الظاهر، كما يُفعل ذلك مع التوسط.

وأما الفراءُ فحكمُه عندَه مع التقدُّم حكمه مع التوسط، إلا أنه يُثني «قائماً» ويجمعه لأنه لا يَسوغ في محله الفِعلُ، فلا تقول: قامَ كان زيدٌ، ولا: يقومُ كان زيدٌ. ومذهبهما فاسدٌ بما أفسدنا به مذهبهما في التوسط.

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مُقَدَّماً ومُوَسَّطاً، ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف المحذوف، ويُثَنَّى ويُجمع.

وأجاز البصريون والكسائي تقديم الخبر في[2] نحو: كنتَ حَسَناً وجهُك، فتقول: حَسَناً وجهُك كنتَ. ومنعه الفراءُ إلا أن تجعلَ مكان الكاف الهاء، فتقول: حَسَناً وجهُه كنتَ.

ويحتاج جواز تقديم خبر «كان» إلى «صار» عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك، لا يكاد يوجد: قائماً كان زيدٌ.

---

(١) انظر مذاهب النحويين فيه في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢) في: سقط من س.

وقد استدل بعضهم على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[(1)]، فـ «إياكم» معمول لقوله: ﴿يَعْبُدُونَ﴾، وهو خبر، وتَقَدُّم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل، فلو لم يكن ﴿يَعْبُدُونَ﴾ جائزاً تقدُّمه على ﴿كَانُوا۟﴾ لم يجز تقديمُ معموله. وكذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[(2)]. وأمّا قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾[(3)] فقيل: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ خبر مقدم. وقيل: ﴿كُنتُم﴾ تامة.

وإذا كان الخبر اسماً فيه معنى الاستفهام وَجَبَ تقديمُه، نحو قولهم: ما جاءت حاجتُك؟ فيمن رفع حاجتك، فـ «ما» خبر تقدم، كأنه قال: أيةَ حاجةٍ صارت حاجتُك؟ على أنه يحتمل أن تكون «ما» مبتدأ، وخبر «جاءت» ضمير محذوف. وقد مَثَّل بعضهم ذلك بقوله: أيًا كان أبوك؟ فإنْ كان الخبرُ ظرفاً فيه معنى الاستفهام فقد تَقَدَّمَ[(4)] أنه يجب تقديمه، وكذلك «كَمْ».

قال المصنف[(5)]: «ومن عُروض المانع خوفُ اللبس نحو: كان فتاك
[٢: ٧٠/أ] مولاك، وصار/ عَدُوِّي صديقي. وحصرُ الخبر نحو: إنما كان زيدٌ في المسجد. واشتمالُ الخبر على ضميرِ ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بعلُ هندٍ حبيبَها، فيجب تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأنه لو وُسِّطَ أو قُدِّمَ لَزِمَ عَودُ الضمير على متأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحويين لا يلزم تأخير[(6)] الخبر في مثل هذا لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلو وُسِّط الخبر، فقيل: «كان حبيبَها بعلُ هند» لم يضر لأن الضمير عائد على ما هو كجزئه مقدر التقديم معه؛ إذ لا يتم معناه إلا به. ويلزم من جواز

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٤٠.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٥.
(٣) سورة النساء، الآية: ٩٤.
(٤) تقدم في ص١٧٢.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٥٠.
(٦) س: تأخر.

هذا جوازٌ: كان حبيبَها الذي خَطَبَ هنداً؛ لأن ما يَتِمُّ به المضاف بمنزلة ما يَتِمُّ به الموصول، وهذا لا يجوز، فكذلك ما أشبهه.

وأما عروض مُوجَب التقديم فإذا كان فيه معنى استفهام، نحو: كم كان مالُك؟ أو أُضيف إلى ما هو فيه، نحو: غلامَ مَنْ كان زيدٌ؟» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقولُه **وقد يُقَدَّمُ خبرُ «زالَ» وما بعدها منفيةً بغير «ما»** مثالُه: في الدار لم يَبْرَحْ زيدٌ، وقائماً لن يزالَ عمرٌو، فإذا كان حرف النفي لا أو لن أو إنْ أو لم أو لمَّا جاز تقديم الخبر، هذا مذهب البصريين[(١)]، ويُحتاج في إثبات ذلك إلى سماع من العرب. ومما استُدِلَّ به لذلك قولُ الشاعر[(٢)]:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه على الشَّرِّ خيراً لا يزال يزيدُ

ووجهُ الدلالة من هذا أنَّ «خيراً» منصوب بـ «يزيد»، و«يزيدُ» خبر لِـ «يزالُ»، وتَقَدُّمُ المعمول مُؤْذِنٌ بتقدُّم العامل، فكما جاز تقديم «خيراً» جاز تقديم «يزيد»، وهو خبر «زال».

وأجاز الأستاذ أبو بكر بن طاهر نصبَ «خيراً» برأيتَه[(٣)] على حذف مضاف، أي: ذا خير، وأن يكون منصوباً بيزيد لاتساعهم في «لا» كـ «لَنْ» و«لم» قال: ولا يصلح مع «ما».

ومما يَقع التخييرُ فيه بين التقديم أو التوسط: في الدار لم يَبْرَحْ صاحبُها، ولا يَنْفَكُّ مَعَ هندٍ أخوها.

---

(١) قال ابن مالك: «فلو كان النفي بلا أو لن أو لم جاز التقديم عند الجميع». شرح الكافية الشافية ص٣٩٨. وانظر شرح المفصل ٧:١١٣.

(٢) هو المعلوط بن بدل القريعي. الكتاب ٤:٢٢٢ وتحصيل عين الذهب ص٥٧٤ ـ ٥٧٥ والحلبيات ص٢٦٨ وسر الصناعة ص٣٧٨ واللسان (أنن) وشرح الكافية الشافية ص٣٩٨ والمقاصد النحوية ٢:٢٢ وشرح أبيات المغني ١:١١١. ح، م: على السنّ.

(٣) زيد هنا في ك ما نصه: وهو خبر زال.

وقوله **ولا يُطْلَقُ المنع، خِلافاً للفراء** منع الفراء[1] من تقديم خبر زالَ وأخواتها عليها بأي حرف كان النفي.

وقوله **ولا الجوازُ، خلافاً لغيره من الكوفيين** يعني أن غير الفراء من الكوفيين[2] أجاز تقديم الخبر مطلقاً سواء أنفي بما أم بغيره، فتقول: قائماً ما زال زيدٌ، وهذا المذهب مشهور نقلُه عن ابن كيسان[3]، ورُوي عن الكسائي[4] والأخفش[5]، وقال به أبو جعفر النحاس[6]، واختاره ابن خروف[7]، وحكاه صاحب «البسيط» عن ابن كيسان وبقية الكوفيين.

واحتج ابن كيسان[8] على ذلك بأن هذه الأفعال وإن كانت منفية في اللفظ، فإنها مُوجَبة في المعنى؛ ألا ترى أن معنى «ما زال زيدٌ عالماً» ثبوت العلم له لا نفيه عنه، فجرت مجرى «كان»، ويدل على مراعاة هذا المعنى
[٢: ٧٠/ب] لها كونُهم لم يُدخلوا «إلا» على خبرها كما لا تدخل/ على خبر كان الثبوتية.

ورُدَّ هذا المذهب بأن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ ألا ترى أنهم لا يُجيزون في «ما ضربتُ غيرَ زيد» تقديم «غير» وإن كان المعنى على الإيجاب، رعياً للفظ «ما»، فكذلك هذا.

---

(١) الإنصاف ص١٥٥ وشرح الجمل لابن خروف ص١٧٦.
(٢) الإنصاف ص١٥٥ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٨ وشرح المفصل ٧: ١١٣.
(٣) الإنصاف ص١٥٥ وإصلاح الخلل ص١٣٩ والتوطئة ص٢٢٨ وشرح الكافية الشافية ص٣٩٨ وشرح اللمع لابن برهان ص٥٤ وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٤ وللأبذي ص٩٦٨ وشرح المفصل ٧: ١١٣ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٦٧٤.
(٤) إصلاح الخلل ص١٣٩.
(٥) شرح الجمل لابن خروف ص١٧٦.
(٦) إصلاح الخلل ص١٣٩
(٧) شرح الجمل له ص١٧٦.
(٨) شرح الجزولية للأبذي ص٩٦٨. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٩.

فرع: إذا توسط الخبر بين «ما» وهذه الأفعال نحو «ما قائماً زال زيدٌ» فأكثر النحويين على جواز ذلك، وبعضهم منعه.

وفي البسيط: «واحْتَجَّ بأنها لزمت «ما»، وانْقَلَبَ معناها بها، ولذلك المعنى عملت في الخبر، فغَلَب عليها حكم الحرف، فلم يُتَصرف في معمولها، ولأنها مع «ما» كـ «حَبَّذا»، فلا يُفصل بينهما. ولم يُراعِ الجمهورُ هذا».

وقال أيضاً: «الاتِّفاقُ على أنه لا يجوز تقديم أخبارها على «ما» إذا كان النفي غير لازم، نحو «ما كان» وأخواتها».

وفي الإفصاح: «ومَن مَنع مِن التقديم ـ يعني تقديم الخبر على الفعل لا على «ما» ـ احتج بأنها إذا لم تَدخل عليها «ما» لم تعمل بأنها نفي في المعنى، تقول: بَرِحَ الخَفَاءُ، وزالَ زيدٌ، وانْفَكَّ عن كذا أو منه، أي: انْصَرَف، فإذا أدخلت هذا، ونفيت الزَّوال وما في معناه انعكس المعنى إثباتاً، وصارت هذه الأفعال لمصاحبة هذا الحرف تدل على دوام الصفة للموصوف، وهو معنى وجود الخبر للمخبر عنه دائماً، فلم يتهيأ هذا المعنى وهذا الاقتضاءُ وهذا العمل إلا بالحرف، فكان الحرف هو العامل، فلم يتصرف هذا الفعل في معموله لغلبة الحرف عليه، وكأنه حرف» انتهى.

وهذا التعليل يقتضي امتناع التقديم على الاسم إذا نفي بـ «لا» أو بـ «إن» النافية، نحو: لا يزال زيدٌ محسناً، وإنْ يزال زيدٌ محسناً.

وقوله **ولا يتقدم خبر «ما دام» اتفاقاً** نحو: لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ؛ لأن «طالعة» معمول لصلة ما، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وفي الإفصاح: «لا يُقَدَّم الخبر على «دام» لأنها بمنزلة «أنْ»؛ لأن الحرف المصدري لا يُفصَل بينَهُ وبينَ فعله لأنه كالجزء منه، ولا على «ما» لما تقدم مِن أنَّ الحرف المصدريَّ لا يَعمل ما بعده فيما قبله، كما لا يتقدم بنفسه عليه».

وقال ابن المصنف الإمامُ بدر الدين محمد(١): «ما هذه ـ يعني في ما دامَ ـ ملتزِمة صدر الكلام، ولا يُفصلَ بينَها وبينَ صِلتها بشيء، فلا يجوز تقدُّم الخبر على دامَ وحدَها، ولا عليها مع ما. ومثل دامَ في ذلك كلُّ فعل قارَنَه حرفٌ مصدري، نحو: أريد أن تكون فاضلاً» انتهى.

وليس كما ذكر، بل الحرفُ فيه تفصيلٌ بينَ أن يكون عاملاً أو غير عامل، إن كان غيرَ عامل جاز أن يتقدم على الفعل لا على الحرف، نحو قولك: عجبت مِمَّا زيداً تَضربُ، تريد: مِمَّا تَضربُ زيداً. وإن كان عاملاً ففي جواز التقديم خلاف، ومذهبُ البصريين المنعُ. فمقتضى ما ذكرناه أن يجوز: لا أصحبك ما طالعةً دامت الشمس، وهو الذي يقتضيه القياس على: عجبتُ [٢: ٧١/أ] مما زيداً تضربُ، إلا إن عُلِّلَ ذلك بأنَّ/ دام لا تتصرف، فيمكن المنع.

وقولُه **ولا خبرُ «ليسَ» على الأَصَحّ** اختار المصنف منع تقديم خبر «ليس» عليها، فلا يجوز عنده: قائماً ليس زيدٌ، وهو مذهب الكوفيين(٢) والمبرد(٣) وابن السراج(٤) والزجاج والسيرافي(٥) والجرجاني(٦) وأكثر المتأخرين(٧)، واختاره أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي(٨) وأبو زيد

---

(١) شرح الألفية ص١٣٤.

(٢) الحلبيات ص٢٨٠ وشرح اللمع لابن برهان ص٥٨ والإنصاف ص١٦٠ [المسألة ١٨] وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ وشرح المفصل ٧: ١١٤.

(٣) الحلبيات ص٢٨٠ والبغداديات ص٢٥٧ والخصائص ١: ١٨٨ وشرح اللمع لابن برهان ص٥٨ والإنصاف ص١٦٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٣ ـ ٧٧٤ وشرح التسهيل ١: ٣٥١ وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ والبسيط في شرح الجمل ص٦٧٤. وشرح المفصل ٧: ١١٤ وقد نص في المقتضب ٤: ١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦ على جوازه.

(٤) الأصول ١: ٨٩ ـ ٩٠.

(٥) كذا. وقد نص السيرافي على جواز تقديم خبر ليس عليها. شرح الكتاب ١: ٢٠٨/ب ـ ٢٠٩/أ (باب ما ينصب في الألف). وانظر شرح التسهيل ١: ٣٥١.

(٦) المقتصد ص٤٠٧ ـ ٤٠٩ وشرح التسهيل ١: ٣٥١. وفي ك: والزجاجي.

(٧) الجزولية ص١٠٦ والتوطئة ص٢٢٨.

(٨) المقتصد ص٤٠٩. وفي ك: أبو الحسين بن عبد الوهاب الفارسي.

السُّهيلي. وذَهَبَ قدماءُ البصريين[1] إلى الجواز، ونسبه صاحب اللباب[2] إلى الكوفيين. وقال أبو الفتح[3]: «انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وخالفه في ذلك الجمهور» انتهى. وقد اختلف في ذلك على س، فنسب بعضهم[4] إليه الجواز. وبعضهم قال[5]: «ليس في كلامه ما يدل على ذلك». وإلى جواز ذلك ذهب أبو علي[6] والسيرافي[7] وابنُ بَرْهان[8] والزمخشريُّ[9] والأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين[10]، واختاره ابن عصفور[11]، وقال: «هو الذي يعطيه كلامُ س لأنه أجاز في الاشتغال[12]: أزيداً لستَ مثلَه؟ بنصب زيد بفعل يُفسره ليسَ، ولا يُفَسِّرُ في الاشتغال إلا ما يَصِحُّ له العمل».

واستدل من أجاز ذلك بشيئين، قال:

أحدهما أنه لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يُوجَد الخبر متقدماً على الاسم وهو غيرُ ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم

---

(١) الإنصاف ص١٦٠ [المسألة ١٨].

(٢) اللباب للعكبري ١:١٦٨ وأضاف «وبعض البصريين». وكذا في التبيين ص٣١٥. وربما يعني «اللباب» للحوفي.

(٣) الإيضاح العضدي ص١٠١ والخصائص ١:١٨٨.

(٤) كالسيرافي في شرح الكتاب ٢:٣٦٣ (المطبوع) و١:٢٠٨/ب ـ ٢٠٩/أ [باب ما ينصب في الألف]. وابن جني في الخصائص ١:١٨٨. وابن السيد في إصلاح الخلل ص١٤٠ وابن مالك في شرح التسهيل ١:٣٥١ والشلوبين في شرح الجزولية ص٧٧٣ والأبذي في شرح الجزولية ص٩٦٧.

(٥) المقتصد ص٤٠٩ والإنصاف ص١٦٠. وانظر شرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٣.

(٦) الإيضاح العضدي ص١٠١ وشرحه للجرجاني ص٤٠٨ وللعكبري ص٥٣٢ وشرح المفصل ٧:١١٤.

(٧) شرح الكتاب ١:٢٠٨/ب ـ ٢٠٩/أ [باب ما ينصب في الألف] وشرح المفصل ٧:١١٤.

(٨) شرح اللمع ص٥٨ ـ ٥٩.

(٩) المفصل ص٢٦٩ وشرحه ٧:١١٢، ١١٤.

(١٠) التوطئة ص٢٢٨ وشرح الجزولية ص٧٧٣.

(١١) شرح الجمل ١:٣٨٨ ـ ٣٨٩ والمقرب ١:٩٥ وليس فيهما قوله التالي.

(١٢) الكتاب ١:١٠٢.

الخبر على العامل؛ ألا ترى أن «كان» يتقدم خبرها على الاسم وعليها، وأنّ خبر «إنَّ» وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت «ليس» بمنزلة «إنّ» و«ما» في امتناع تقديم خبرها عليها لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في «إنّ» و«ما» وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها كما جاز تقديم خبر «كان» على اسمها.

والثاني قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(١)، فقدم ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ وهو معمول الخبر، ولا يتقدم على الناسخ معمولُ معموله إلا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ عليه؛ ألا ترى أنك تقول: يومَ الجمعة كان زيدٌ قائماً، لأنه يجوز(٢) أن تقول: قائماً يومَ الجمعة كان زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: قامَ يومَ الجمعة إنَّ زيداً. ونظيرُ قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ قولُ الشاعر(٣):

فيأبى، فيما يزدادُ إلا لَجَاجَةً وكنتُ أَبِيًّا في الخنا، لستُ أُقْدِمُ

فظاهر هذا البيت أن قوله: «في الخنا» متعلق بقوله «أقدمُ»، و«أُقْدِمُ» خبر «ليس».

وحجةُ مَنْ مَنع إن كان مذهبه فيها أنها حرف فمعمول الحرف لم يتقدم على الحرف في موضع من المواضع، وإن كان مذهبه فيها أنها فعل فالفعلُ إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليلُ ذلك فعلُ التعجب وعَسى ونِعْمَ وبئسَ، مع أنَّ «ليسَ» شبيهة في المعنى بحرف لا يُشبه الفعل، وهو/ «ما»، بخلاف «عسى» فإنها شبيهة بحرف يشبه الفعل، [٢: ٧١/ب]
وهو «لعلّ»، وكان مقتضى شبه «ليس» بـ «ما»، و«عَسى» بـ «لعلَّ» امتناعُ توسيط خبريهما كما امتنع توسيط خبر «ما» و«لعلّ»، لكن قصد ترجيح ما

(١) سورة هود، الآية: ٨.
(٢) ح: لأنه لا يجوز. س: لا يجوز. م: ولا يجوز.
(٣) لم أقف عليه.

له فِعْليةٌ على ما لا فِعْليةَ له، والتوسيط كافٍ في ذلك، فلم تجر الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل. وقد طَوَّل المصنف[1] بما لا حاجة إليه في هذه المسألة من إبداء فروق[2] بين «ليس» وفعل التعجب ونِعْمَ وبئسَ وعَسى.

وأجاب أصحاب هذا المذهب عن السماع، وهو قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ بأجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمَّا زيداً فاضربْ، وعمراً لا تهن، وحقَّك لن أُضيِّع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد «أمَّا» تقديمُ الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمُهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعلٍ مضمر لأن قبله ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾، فـ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جواب، كأنه قيل: يعرفون يومَ يأتيهم، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، فذلك سائغ مع المضارع كسَوْغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

الرابع: أنَّا نُسلم انتصاب ﴿يَوْمَ﴾ بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ لأن الظروف يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرها، ولذلك جاز: ما غداً زيدٌ ذاهباً، ولم يجز: ما طعامَك زيدٌ آكلاً، وجاز: أغَداً تقولُ زيداً منطلقاً؟ ولم يجز: أأنتَ تَقولُ زيداً منطلقاً؟ انتهت هذه الأجوبة، وهي كلام المصنف في الشرح[3].

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٢ ـ ٣٥٤.

(٢) س: فرق.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٥٤. والجواب الرابع ليس في المطبوع، وقد نص فيه على أنها ثلاثة أجوبة.

وقال السهيلي: قائماً لستُ، وقياماً لَسْنا، وخارجينَ لَسْنا، ما أظن العرب فاهت بمثله قط.

وقولُه **ولا يلزم تأخيرُ الخبر إن كان جملةً، خلافاً لقوم** هذه المسألة أوردها النحويون على طريقتين:

إحداهما أن يكون الخبر جملةً من غير تفصيل في الجملة، فسواء أكانت الجملة اسميةً أم فعليةً، رافعة ضمير المبتدأ أو غير رافعة، مثال ذلك: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، وكان زيدٌ يقوم، وكان زيدٌ يمرّ به عمرو، فذكر ابن السراج[1] عن قوم من النحويين أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه في ذلك، فلا يجوز: أبوه قائم كان زيدٌ، ولا: يقوم كان زيدٌ، ولا: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، ولا: كان يقوم زيدٌ، وقال ابن السراج[1]: «والقياسُ جوازه وإن لم يسمع». وصحح المصنف الجواز، قال[2]: «لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[3]:

إلى ملكٍ ما أُمُّه من مُحارِبٍ أبوه، ولا كانت كُليبٌ تُصاهِرُهْ»

قال[4]: «فلو دخلت كان لساغ التقديم، فكنت تقول: ما أمُّه مِن مُحارِب كان أبوه. والتوسيط أَولى بالجواز كقوله: ما كان أمُّه مِن مُحارب أبوه».

[٢: ٧٢/أ] ومما يدلُّ على تقديم الخبر وهو/ جملة قولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[5] ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[6]، وتقديمُ المعمول يُؤذن بتقديم العامل.

---

(١) الأصول ١:٨٨.
(٢) شرح التسهيل ١:٣٥٥.
(٣) تقدم في ٣:٣٥٢.
(٤) شرح التسهيل ١:٣٥٥.
(٥) سورة سبأ، الآية: ٤٠.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧.

والطريقة الأخرى: تقييد الجملة بأن تكون فعلاً مرفوعُه ضميرٌ مستتر فيه، نحو: كان زيدٌ يقومُ، فمنهم مَن أجاز تقديمه، وجَعل مِن ذلك قولَ الشاعر(١):

وأصبحَ في لحدٍ مِنَ الأرضِ مَيِّتاً وكانت به حيًا تَضيقُ الصَّحاصِحُ

فـ «الصَّحاصح» عنده اسم «كانت»، و«تضيق» الخبر.

ومنهم مَن مَنع، فاسم «كانت» ضمير القصة، و«تضيق الصَّحاصحُ» فعل وفاعل في موضع خبر اسم «كانت» الذي هو ضمير القصة.

واستدلَّ مَن منَع ذلك بأنَّ هذه الأفعال داخلة على ما أصلُه المبتدأُ والخبر، فكما إذا قلت: «الصَّحاصِحُ تَضيقُ» لا يجوز تقديم «تَضيقُ»، ويكون خبراً للمبتدأ، فكذلك خبر هذه الأفعال.

واحتجَّ مَن أجاز التقديم بأنه إنما لم يَجُز «تضيقُ الصحاصحُ» على أن يكون «تضيقُ» خبراً مقدَّماً لأنه لا يمكن إعمال الابتداء في «الصحاصح» مع وجود الفعل قبله لأنَّ الابتداء معنًى، والفعلَ لفظ، والعاملُ اللفظيُّ أَقوى من العامل المعنوي.

ولك في البيت أن تجعل «تضيق» خبراً مقدماً، و«الصحاصح» اسم «كان». ولك أن تجعل «الصحاصح» فاعلاً بـ«تَضيق». فلَّما كان كل واحد من العاملين ـ وهما كانَ وتَضيقُ ـ لفظيًا لم يكن أحدهما أولى بالعمل من الآخر، فجاز الوجهان.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: والصحيح المنع من تقديم الخبر إذا كان فعلاً مرفوعُه ضميرٌ مستتر فيه؛ لأنَّ الذي استقرَّ في باب «كان» أنك

---

(١) هو الأشجع بن عمرو السلمي. الحماسة ١: ٤١٤ [الحماسية ٢٨٣] وشرحها للمرزوقي ص٨٥٧ وللأعلم ص٤٧٣ والأمالي ٢: ١١٨. الصحاصح: جمع صَحْصَح، وهو المكان المستوي الواسع.

إذا حذفتَها عاد اسمُها وخبرها إلى الابتداء والخبر، نحو: كان زيدٌ قائماً، لو أَسقطتَ «كان» قلتَ: زيدٌ قائمٌ، ولو أسقطتها من كان يقوم زيدٌ على أن[1] يكون «يقوم» خبراً مقدماً، فقلت: يقوم زيدٌ، لم ترجع إلى المبتدأ والخبر. وإذا كان في كان ضمير الشأن، والجملة خبر، فحذفت «كان» برز ضمير الشأن، وكان مع ما بعده مبتدأ وخبراً، فقلتَ: هو يقوم زيدٌ.

وفي «الغُرَّة»: الكوفيُّ لا يُجيز: أبوه قائمٌ كان زيدٌ؛ لأنهم لا يقدمون على «كان» ما لم يعمل فيه، ولا يقولون: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، ولا يتقدم على «كان» فعلٌ ماضٍ ولا مُستقبل.

وقولُه **ويَمْنَعُ تقديمَ الخبر الجائزِ التقدم تأخُّرُ مرفوعِه** مثالُه: كان زيدٌ قائماً أبوه، وكان زيدٌ آكلاً أبوه طعامَك، لا يجوز: قائماً كان زيدٌ أبوه، ولا: آكلاً كان زيدٌ أبوه طعامَك، وذلك أنَّ حقَّ العامل أن لا يُفْصَل بينه وبينَ معموله، والمرفوعُ فَضْلُه أَصعبُ لكونه كجزءٍ من رافعهِ، فلذلك امتنع، ولم يَجُز بوجه.

وقولُه **ويُقَبِّحه تأخُّرُ منصوبِهِ** وذلك نحو: آكلاً كان زيدٌ طعامَك، فهذا قبيح، ولا يمتنع لأنه ليس كجزءٍ من ناصبه لكونه فَضلةً.

[٢: ٧٢/ب] / وقولهُ **ما لم يكنْ ظرفاً أو شِبْهَه** نحو: وادًّا كان زيدٌ فيك، ومسافراً كان زيدٌ اليومَ. وحَسَّنَ ذلك كونُ العرب تَتَّسِعُ في الظروف والمجرورات ما لا تَتَّسِعُ في غيرهما.

وقولُه **ولا يَمتنع هُنا تقديمُ خبرٍ مشاركٍ في التعريفِ وعَدَمِه إن ظهَر الإعرابُ** يعني بقوله **«وعَدَمِه» أي**: وعَدَم التعريف، وهو التنكير. مثالُه: كان أخاك زيدٌ، وأخاكَ كان زيدٌ، ولم يكن خيراً منك أحدٌ، وخيراً منك لم يكن أحدٌ. فإن لم يظهر الإعراب فالمتقدم هو الاسم، والمتأخر هو الخبر،

---

(١) على أن يكون... يقوم زيد: سقط من ك.

نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتًى أزكى منك.

وقولُه **وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرةٍ اختياراً** قال المصنف في الشرح[1]: «لما كان المرفوعُ هنا مشبَّهاً بالفاعل، والمنصوبُ مشبَّهاً بالمفعول، جاز أن يُغني هنا تعريفُ المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرطِ الفائدة وكونِ النكرة غير صفةٍ محضة، فمِن ذلك قولُ حَسَّان[2]:

كـأنَّ سُـلافـةً مـن بـيـتِ رأسٍ ... يـكـون مـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

وليس مضطرًّا إذ كان يقول: تكون مزاجُها عَسَلٌ وماءُ، فيجعل اسم «تكون» ضمير السُّلافة، و«مزاجُها عسلٌ وماءُ» مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر «كان»، وقولُ القطامي[3]:

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَداعا

وليس مضطرًّا إذ له أن يقول: ولا يَكُ موقفي منك الوَداعا. والمحسِّن لهذا شَبَهُ المرفوع بالفاعل والمنصوبِ بالمفعول، وقد حَمل هذا الشَّبَهُ في باب «إنَّ» على أن جُعل فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفة، كقول الشاعر[4]:

وإنَّ حَراماً أَن أَسُبَّ مُجاشِعاً ... بآبائِيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضارِمِ

---

(1) شرح التسهيل ١: ٣٥٦ - ٣٥٧. وليس فيه ما ذكره بعد بيت الفرزدق.

(2) ديوانه ص٧١ والكتاب ١: ٤٩ والمقتضب ٤: ٩٢ والكامل ص١٦٤. وانظر تخريجه في الارتشاف ص١١٧٨ - ١١٧٩. السلافة: الخمر. وبيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق.

(3) تقدم في ٢: ٢٨٨.

(4) هو الفرزدق. ديوانه ص٨٤٤ والمقتضب ٤: ٧٤. وصدره في الديوان هكذا:
وليس بعدلٍ إنْ سَببتُ مُقاعِساً. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخضارم: جمع خِضْرِم، وهو الجواد الكثير العطاء.

وأجاز س[١]: إنَّ قريباً منك زيدٌ» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وأنشد غيرُ المصنف[٢]:

وقد كان لي في النَّدى مُقْتَدٍ ... عِصاماً كما كان لي عاصمُ

وقول الآخر[٣]:

فلو كان والِيَها جاهلٌ ... لَما كان قاضِيَهَا عالِمُ

وقول الآخر[٤]:

بِمَكَّةَ حِنْطَةٌ بُلَّتْ بماءٍ ... يكون إدامَها لَبَنٌ حَليبُ

وعليه حَمل بعضُهم قولَه[٥]:

لكانَ التَّعَزِّي عندَ كُلِّ مُصيبةٍ ... ونازلةٍ بالحُرِّ أولى وأَجْمَلُ

وسكن ياء «التعزّي» ضرورة.

[٢: ٧٣/أ] وقد أجحف المصنف[٦] في هذا الباب بكيفية الإخبار/ عن المعرفة بالمعرفة، وعن النكرة بالنكرة، وعن المعرفة بالنكرة، وعن النكرة بالمعرفة.

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٢.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) هذا ثاني ثلاثة أبيات ذكرت في المعاني الكبير ص٤٢٦ والأول والثاني في أساس البلاغة (وجأ) ص٤٩٢، وأوله «وقعبُ وجيئة» والوجيئة: جراد يُدَقُّ ويُلَتُّ بِسَمْن. ك: ببكة حنطة.
(٥) البيت لإبراهيم بن كُنيف النبهاني. الحماسة ١: ١٤٦ [الحماسية ٧٠] وشرحها للأعلم ص٦٧٦ وفيه الوجه الذي ذكره أبو حيان. ك، م، ن، ف: وكان. س: فكان. والصواب ما أثبته، وهو في ح، وهو جواب «لو» في البيت الذي قبله. س: ونازلة بالحيّ.
(٦) شرح التسهيل ١: ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

ونحن نذكر من ذلك ما تَيَسَّر لنا، فنقول: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فإمّا أن تكون إحداهما قائمة مقام الآخر، أو مُشَبَّهة به، أو هي نفسه: إن كانت قائمةً مقامَه أو مُشَبَّهةً به جُعل الخبر ما تريد إثباته، نحو: «كانت عقوبتُك عَزْلتَك»[1]، وكان زيدٌ زهيراً، فالعزلة ثابتة لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابت. ولو قلت: كانت عَزْلتُك عقوبتَك فهو مُعاقَب لا معزول، ولو قلت: كانِ زهيرٌ زيداً ثبت التشبيه لِزُهير بزيدٍ.

وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها فإما أن يكون المخاطب يعرفهما أو يجهلهما، أو يعرف أحدهما ويجهل الآخر، فإن كان يعرفهما فإما أن تكون نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة أو معلومة، إن كانت مجهولة جاز أن تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ أخا عمروٍ، وكان أخو عمروٍ زيداً، إذا قدَّرت أن المخاطب يعلم زيداً بالسماع وأخا عمرو بالعِيان، لكنه لا يعلم أن ما علمه بالعِيان هو الذي عرفه بالسماع، لا فرق بينَ أن تَجعل زيداً الاسم وأخا عمرو الخبر، والعكس؛ لأنَّ المجهول إنما هو النسبة، وحَظُّ كل واحد منهما في النسبة واحد، هذا إذا استويا في رُتبة التعريف، إلا إنْ كان أحدُهما أنْ أو أنَّ المصدريتين، فإنَّ الاختيار جعلُهما الاسم والآخر الخبر، ولذلك قَرأ أكثر القُرَّاء ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[2] بنصب ﴿جَوَابَ﴾ - وإن كان متساويي الرتبة في التعريف - لأن ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ مضاف إلى مضاف إلى المضمر، و﴿أَن قَالُوٓاْ﴾ مقدر بمصدر مضاف إلى المضمر. وإنما كان الاختيار ذلك من جهة الشَّبَه بالمضمر من حيث إنهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمر، فعُومِل معاملته، والضمير إذا اجتمع مع معرفة غيره كان الاختيار أن يُجعل الاسمَ لأنه أعرف من الظاهر.

---

(١) انظر ص١٨٩. بعد قليل.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٦. والنصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة الحسن وابن أبي إسحاق. البحر ٧: ٨٣.

وزعم ابن الطراوة[1] أنه لا يجوز في نحو: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ إلا أن يكون الخبر ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ لأنه يلي النافي، فهو في حيز النفي، وإنما يُنفى ويُوجَب الخبر، وأما الاسم فلا يُوجَبُ ولا يُنفى، ولكن يُوجَب له، ويُنفى عنه، قال[1]: «وأمّا ما رواه س[2] فإنما هو على تقدير الخبر وإلغاء كان».

ورُدَّ[3] عليه بقولهم: ما زيدٌ إلا قائم، وما كان زيدٌ إلا قائماً، فـ«زيدٌ» في المسألتين مخبر عنه باتفاق مع أنه يلي النافي. وبأنه لما حل محل «أن» المصدرُ لم يتعين فيه الرفع، نحوُ قولِ الشاعر[4]:

وقد عَلم الأقوامُ ما كان داءَها ... بِثَهْلانَ إلا الخِزْيُ مِمَّن يَقُودُها

[٢: ٧٣/ب] / وقولِ الآخر[5]:

لقد شَهِدَت قيسٌ، فما كان نَصْرَها ... قُتَيبةَ إلا عَضُّها بالأَباهِمِ

رُوي بنصب «داءَها» و«نصرَها» ورفع «الخزي» و«عَضُّها»، ورُوي العكسُ، ولم يُرْوَ برفع الاسمين، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم. وما ذكره من إلغاء «كان» متقدمةً ففاسد، وسيُبين فسادُه إن شاء الله.

وإن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيارُ جعلَ الأعرفِ منهما الاسمَ والأقلِّ تعريفاً الخبرَ، نحو: كان زيدٌ صاحبَ الدار؛ لأن العَلَمَ أعرفُ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨٤١ ـ ٨٤٢.

(٢) يعني قراءة من قرأ ﴿جوابُ قومه﴾ بالرفع. الكتاب ١: ٥٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨٤٣ ـ ٨٤٤.

(٤) هو مُغَلِّس بن لَقيط الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٧٨. والبيت من غير نسبة في الكتاب ١: ٥٠ وشرحه للسيرافي ٢: ٣٨٤ والمحتسب ٢: ١١٦. ثهلان: اسم جبل.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص٨٥٥ والمقتضب ٤: ٩٠ والمحرر الوجيز ٢: ٣٧٤ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٤٥٠. الأباهم: جمع إبهام، وأصله الأباهيم. فحذف الياء.

من المضاف إلى ما فيه «أل»، ويجوز: كان صاحبُ الدار زيداً، إلا المُشارَ، فإنه يُجعل الاسمَ، وغيرُه من المعارف الخبرَ، فتقول: كان هذا أخاك، اعتنت به العرب لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة، ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات، فإن الأفصح تقديمه، تقول: ها أنا ذا[١]، ويجوز: هذا أنا، وهذا أنتَ[٢]. وفي تقرير الإخبار عن الاسم المضمر باسم الإشارة وعكسه إشكال، وأيُّ نسبةٍ بينَهما يجهلُها المخاطَبُ حتى يَصِحَّ هذا الإخبار؟

وإن كانت نسبة أحد المعرفتين المعلومين عند المخاطب معلومةً عنده لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر؛ لأنه لا فائدة في ذلك، فلا يجوز على هذا: كان أبوك محمداً.

وإن كان المخاطب يجهلهما لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر لأنه لا فائدة في ذلك.

وإن كان المخاطب يَعرف أحدَ المعرفتين ويَجهلُ الآخر جُعل المعلومُ الاسمَ والمجهولُ الخبرَ، نحو: كان أخو بكر عمراً، إذا قَدَّرت أن المخاطب يَعلم أخا بكر، ويَجهل كونَه عمراً. فلو كان العكس قلت: كان عمرٌو أخا بكر، إذا كان يَعلم عمراً، ويجهل كونَه أخا بكر.

وزعم ابن الطراوة[٣] أن الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر، وتَعلَّق بقول عبد الملك بن مروان لخالد: «وقد جعلت عقوبتك عَزْلتك»[٤]. قال: «فالعَزْلة هي الحاصلة»[٥]. قال: «ومن

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٣.
(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤.
(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٧ ـ ٨٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٩ ـ ٤٠١ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٧٨.
(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠. وانظر ما سبق في ص١٨٧.
(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٩.

ذلك قول الشاعر[1]:

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلّهِ غاوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا

أثبت الهداية لنفسه، ولو قال: فكان هادِيَّ من أُضْلِلت به لأثبتَ الإضلال»[2]. قال[3]: «وقد غلط في هذا جِلَّةٌ من الشعراء، ومنه قول المتنبي[4]:

ثِيابُ كَريم، ما يَصُونُ حِسانَها ... إذا نُشِرتْ كان الهِباتُ صِوانَها»

قال[5]: «ذَمَّه وهو يرى أنه مدحه إذ أثبت الصَّون، ونفى عنها الهِبات، كأنه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أن تُصان، ولو قال: كان الهباتِ صِوانُها لكان/ يَهَبُ ولا يَصُون، كأنه قال: كان الذي يقوم لها مَقام الصَّوْن أن تُوهَب». قال: «وكذلك قول حَبيب[6]: [٢: ٧٤/أ]

ذُلُلٌ رَكائِبُهُ إذا ما اسْتَأْخَرَتْ ... أَسْفارُهُ فَهُمُومُه أَسْفارُ»

قال: «فجعلَ الحاصلَ ـ وهو همومُه ـ المبتدأ، وجعلَ غيرَ الحاصل ـ وهو أسفار ـ الخبرَ، فظاهِرُ العَجُز مُناقضٌ للصدر إذْ جَعل همومَه هي الأسفار، وهو قد قال: إنَّ أسفارَه قد استأخرتْ، بقوله: إذا ما استأخرتْ أسفارُه». قال: «وإنما كان ينبغي لهما أن يقولا: كان الهِباتِ صِوانُها، وفأسفارُه هُموم».

قال ابن عصفور[7]: «وهذا الذي ذَكَرَه ليس على إطلاقه، إنما يُتَصَوَّرُ

(١) تقدم في ص١٦١.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠ وانظر شرح الكتاب للصفار ١: ٨٠٠ ـ ٨٠١.
(٤) ديوانه ٣: ٢٤٣ بشرح المعري، وشرح الكتاب للصفار ١: ٨٠١. وشرح الجزولية للأبذي ص٩٧٩. الصوان: ما يُلف به الثوب ويصان به.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠ وانظر شرح الكتاب للصفار ١: ٨٠١ ـ ٨٠٢.
(٦) يعني أبا تمام. والبيت في ديوانه ٢: ١٧٥.
(٧) شرح الجمل ١: ٤٠٠ ـ ٤٠١.

إذا كان الخبرُ قائماً مَقامَ الأول أو مُشَبَّهاً به كما ذكرنا، أما إذا كان هو نفس المبتدأ فالمعنى واحد، نحو: كان أخو عمرٍو زيداً، وكان زيد أخا عمرٍو. وأما:

فكان مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ....

فالمعنى واحد أيًّا جعَلتَ منهما الاسمَ أو الخبر إذا كانت الهداية والضلال وقعا فيما مضى، وإنما يختلف لو كان زمن الخبر في الحال وزمن المُخْبَر عنه في الماضي؛ ألا ترى أن قولك: «كان مُضِلّي فيما مضى مَنْ هُدِيت به الآنَ» عكس قوله: كان مَنْ هُدِيتُ به فيما مضى مُضِلِّي الآن. وأما:

....كَان الهباتُ صِوانَها

فإنْ جَعلتَ الهِبات خلاف الصِّوانِ بَطَلَ المعنى المرادُ من المدحِ بجعلِ الصِّوانِ خبراً، وإنْ جَعلتَ الهِباتِ نفسَ الصِّوان كان المعنى واحداً، نصبت الصوان أو رفعتَه» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «قول ابن الطَّراوة فاسد، واعتراضُه على المتنبي فاسد لأنَّ قوله: «ثيابُ كريم»، ونعتَه للممدوح بالكرم، وأنه لا يَصُونها، يُعطي خلافَ ما اعترض به ابن الطَّراوة، ومِن كونهما معرفتين له أن يَجعل أيهما شاء[1] الاسم والخبر، ثم إنه يلزم أن لا يكون إلا برفع «الهبات» ونصب «صِوانها»، فإنَّ الخبر إذا نُزل منزلة الأول لَزِمَ تأخيرُه، ولو قدمت لانعكس المعنى، فإنما أراد أن الهبات للثياب تقوم مقام الصِّوان. وكذلك بيتُ حَبيب، فإنه جَعل همومَه تَقوم مَقام الأَسْفار. وأمَّا قولُ عبد الملك فالمعنى لَزَّ[2] أن يكون الثاني الخبر لأنه لم يُعاقبه،

(١) شاء: سقط من ك، ح، ف، ن.

(٢) لَزَّ: أَلزمَ.

فجعلت بمعنى صَيَّرت، أي: صَيَّرت عقوبتَك عَزْلَتَك، فهي[1] كجعلتُ الطينَ خَزَفاً، أي: صَيَّرته، فلو عكس لانعكس المعنى. وكذلك «فكان مُضِلِّي مَنْ هُديتُ بِرُشْدِه» المعنى أَلزمَ أن يكون الثاني الخبر» انتهى.

وأيضاً فإنَّ ابنَ الطَّراوة قال: «إذا كان المعرفتان لا يظهر فيهما إعراب فالثاني هو الخبر»، وقوله: «فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِه» لا يظهر في «مُضِلِّي» إعراب لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، ولا في «مَنْ» لأنه مبني، فتعين أن يكون «مَنْ» هو الخبر من حيثُ المعنى ومن حيثُ هذا الذي قرر.

ومن تمام اجتماع المعرفتين أنْ تعلم أنَّ ضمير النكرة ـ وإن كان معرفة ـ فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة؛ لأن تعريفه إنما هو لفظي من حيث عُلم على من يعود، نحو: لقيت رجلاً فضربته، أما أن يُعلم من هو في نفسه فلا، فالإخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة بابُه الشعرُ، نحوُ قوله[2]:

[٢: ٧٤/ب] / أَسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هَجا تَميماً بجوفِ الشام أم مُتَساكِرُ

ففي «كان» ضمير «سكران»، وهو نكرة، وقد أخبر عنه بابن المراغة، وهو معرفة، والجائز في الكلام: أَسكرانَ كان ابنُ المراغة، بنصب «سكران» خبراً، ورفع «ابن المراغة» اسماً. وقال الآخر[3]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عني أَسِحْرٌ كان طِبَّكَ أم جُنونُ

(١) فهي كجعلت... هذا الذي قرر: سقط من ك.

(٢) هو الفرزدق كما في الكتاب ١:٤٩ وشرحه للسيرافي ٢:٣٧٧ والخزانة ٩:٢٨٨ ـ ٢٩٤ [٧٤٢]. وهذا بيت مفرد في ديوانه ص٤٨١. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١:٨٣٩. المراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول. هجا بذلك جريراً.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت الأنصاري كما في الكتاب ١:٤٩ وشرحه للسيرافي ٢:٣٧٦ والخزانة ٩:٢٩٥ [الشاهد ٧٤٣]. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١:٧٩٥ ـ ٧٩٦. الطب هنا: العلة والسبب.

وقال الآخر(١):

فإنَّكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ

فهذا ونحوه اسْتَدَلَّ به س(٢) على جعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً.

ورَدَّه المبرد(٣) بتأويل إلى ما عليه الجمهور من أن اسم «كان» مضمر فيها، والمضمر معرفة.

وانتصر قوم(٤) لِ«س»، فقالوا: هذه الضمائر تعود إلى نكرات، فهي نكرات.

قال ابن الدهان: «وليس بشيء لأنه لا يكون ضمير إلا معرفة إلا ما دخل عليه رُبَّ، نحو: رُبَّه رَجُلاً. والدليل على أن ضمائر النكرات معارف كونها لا توصف، وهي تؤكد، ولما فارقها ضمير رُبَّ لزمه التفسير» انتهى.

وذهب قاضي القضاة أبو جعفر بن مَضاء(٥) صاحبُ كتاب

---

(١) هو خداش بن زهير كما في الكتاب ١:٤٨ وشرحه للسيرافي ٢:٣٧٦ وللصفار ١:٨٣٠ وفيه تخريجه ونسب إلى ثروان بن فزارة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١:٢٢٧ وفرحة الأديب ص٥٣ والخزانة ٧:١٩٢ [٥٢٤] وشرح أبيات المغني ٧:٢٤١ ـ ٢٤٥ [٨٢٥]. ونسب في المسائل المنثورة ص٢٠٩ ـ ٢١٠ لجرير، وليس في ديوانه.

(٢) الكتاب ١: ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) رأي المبرد في المقتضب ٤:٩١ ـ ٩٤ كرأي سيبويه. وما ذكره أبو حيان نسبه إلى المبرد الرضيُّ في شرح الكافية ٢:٣٠٠ وابن يعيش في شرح المفصل ٧:٩٥ والأبذي في شرح الجزولية ص٩٨٠.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢:٣٧٧ ـ ٣٨٠ وللصفار ١:٨٣١ ـ ٨٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٤٠٤ ـ ٤٠٥ وشرح الكافية ٢:٣٠٠ وشرح ألفية ابن معط ص٨٧٩.

(٥) أحمد بن عبد الرحمن الجيّاني القرطبي [٥١٣ ـ ٥٩٢هـ]. أخذ عن ابن الرمّاك والقاضي عياض وغيرهما، وروى عنه ابنا حَوْط الله وأبو الحسن الغافقي. كان له تقدم في العربية ومذاهب مخالفة لأهلها. وكان مقرئاً ومحدثاً وشاعراً وكاتباً. ووُلِّي قضاء فاس وغيرها. صنف المشرق في النحو، والرد على النحويين. بغية الوعاة ١:٣٢٣.

«المُشْرِق»، والأستاذُ أبو الحسن بن خَروف[1]، وشيخُهُ ابنُ طاهر، والأستاذُ أبو علي[2] في إقرائه القديم إلى أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفتان جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر من غير التفات إلى المخاطب؛ لأنه إذا كان يعرف مثلاً زيداً، ولا يعلم أنه أخو عمرو، وقلت: كان أخو عمرٍو زيداً، حَصلتْ له الفائدةُ. قال ابن خروف: «وعلى هذا كلام العرب أن تجعل أيّهما شئتَ الاسم والآخرَ الخبرَ، ووقفوا في ذلك مع ظاهر كلام س لأنه قال[3]: «وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار أيُّهما ما جعلتَه فاعلاً رفعتَه، ونصبتَ الآخر، كما فعلتَ ذلك في ضَرَبَ». ولم يعتبر س المخاطب».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الجمل الصغير: «إن كانا معرفتين جعلتَ أيهما شئتَ الاسمَ والآخر الخبر. ولم يفصل لا بالنظر إلى معرفة المخاطب، ولا بالنظر إلى استوائهما في التعريف أو عدم استوائهما».

وهكذا أطلق أبو علي الفارسي، قال[4]: «إذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيَّهما شئت الاسمَ والآخرَ الخبرَ». وقد تأول الشُّرَّاحُ كلامَه، وقَسَّموا التقسيم الذي بدأنا به أولاً في اجتماع المعرفتين.

وبعضُ شُرَّاح كلامِ أبي علي حَمَله على عُمومه، وقال: «الذي عليه المتقدمون قول أبي علي. وقد احتج أبو علي[5] بقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[6] قُرئ رفعاً ونصباً.

(١) شرح الجمل له ص١٨٣ ـ ١٨٤.
(٢) وهو أيضاً في شرح الجزولية ص٧٧٧ ـ ٧٧٨.
(٣) الكتاب ١: ٤٩ ـ ٥٠.
(٤) الإيضاح العضدي ص٩٩.
(٥) الإيضاح العضدي ص٩٩.
(٦) سورة النمل، الآية: ٥٦.

وذكر س[1]: و﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[2]، وذكر أن بعض العرب يقرؤونها بالرفع[3]، وأنشد[4]:

وقد علم الأقوام.. البيت.

قال: وإن شئت رفعت/ الأول، وأنشد[5]: [٢: ٧٥/أ]

فقدت شهدت قيس... البيت.

برفع العَضّ ونصبه، وهو دليل على ما ذكره النحويون المتقدمون؛ ألا ترى أنَّ «كان» هنا حالها بخلاف سائر الأفعال لمّا كان مرفوعُها هو منصوبَها في المعنى، وكانت إنما تدل على أنَّ الثاني منسوبٌ للأول وموجود له؛ لأنك إذا قلت: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً كان المعنى: إنَّ زيداً ضرب عمراً، ولم يَضرب سِواه، فإذا عكستَ فقلتَ: ما ضرب زيداً إلا عمرٌو كان المعنى: إنَّ عمراً ضَرب زيداً، ولم يضربه غيره، ويمكن أن ضَرب[6] عمرٌو غيرَ زيدٍ، وفي «كان» المعنى واحد لِما تقدم.

وذكر س[7] في هذا الفصل قولهم: مَنْ كان أخاك؟ ومَنْ كان أخوك؟ وبلا شك إن المستفهَم عنه هو الذي لا يَعرفه السائل، ويريد أن يُخْبَر به، فلو كان ما زعموا صحيحاً لم يَجُز إلا: من كان أخوك؟ وقد سُمع الرفعُ

---

(١) الكتاب ١: ٥٠.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٣) في النسخ المخطوطة: «بالنصب» والتصويب من هامش س. والنصب قراءة الجمهور، وقرأ بالرفع الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي وعبيد بن عمير وابن عامر في رواية عبد الحميد بن بكار، وعاصم فيما روى هارون عن حسين الجعفي عن أبي بكر. البحر ٨: ٤٩ والنشر ٢: ٣٧٢.

(٤) تقدم في ص١٨٨.

(٥) تقدم في ص١٨٨.

(٦) ن: أن يضرب. م: أن يقول ضرب.

(٧) الكتاب ١: ٥٠.

والنصب عنهم. وكذلك: ما جاءت حاجتُك[1]. قال س[2]: «كما تقول: مَنْ ضَرب أباك؟ إذا كان مَن الفاعل، ومَنْ ضَرب أبوك؟ إذا جعلتَ الأبَ الفاعل». يريد أنك تخالف هذا بشرط اختلاف المعنى، وفي «كان» تخالف، والمعنى واحد» انتهى، وهو من الإفصاح.

وقال السيرافيُّ وابنُ الباذش والأستاذُ أبو علي في آخر إقرائه والأستاذُ أبو الحسن بن الضائع: مُراد س أنك لا تخيِّر المخاطبَ، فتجعل له الخبر عن «كان» المجهولَ عنده، إنما مرادُه أنهما إذا كانا معرفتين، والمخاطبُ يَعرف كلاًّ على انفراده لا التركيبَ، فأردت أن تُخْبِر بانتساب أحدهما إلى الآخر، فأنت إذاً بالخيار، أيهما جعلت الاسم والخبر؛ لأنَّ كلاًّ منهما عندَه في المعرفة سواء، إذْ مقصودُك إنما هو أن تُعَرِّفه بتركيبهما[3] ونسبتهما إذْ كان يَجهل ذلك، مثال ذلك أن يَعْرِف زيداً اسماً لا شخصاً، ويَعْرِف الشخصَ وجهاً لا اسماً، فتُعَرِّفَه أنَّ الذي في خاطره معروف هو اسم ذلك الشخص الذي يَعرفه بوجهه، فأردت أن تخبره بما عندك، فأنت بالخيار أيهما جعلتَ الاسمَ أو الخبر.

وإذا اجتمع نكرتان فإن كان لكل واحد منهما مُسَوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة جعلت أيهما شئتَ الاسم والآخر الخبر، نحو: أكان رجلٌ قائماً؟ وأكان قائمٌ رجلاً؟ وإن كان لأحدهما مُسَوِّغ، والآخر لا مُسَوِّغ له، فالذي له مُسَوِّغ هو الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان كلُّ أحدٍ قائماً، ولا يجوز: كان قائمٌ كلَّ أحدٍ.

وإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يُعكَس إلا في الشعر، وإذ ذاك إنْ كان للنكرة مُسَوِّغ للإخبار عنها، وبَنيتَ المعنى

---

(١) الكتاب ١: ٥٠.
(٢) الكتاب ١: ٥٠.
(٣) ك: منزلتهما.

على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، كان مقلوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً؟ إذا أردت أن المعنى: أكان زيدٌ قائماً؟ وإن بنيت المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة لم يكن/ مقلوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً؟ تريد: أكان قائمٌ [٢: ٧٥/ب] من القائمين يُسمى زيداً؟ وإن لم يكن مُسَوِّغ فالمسألة مقلوبة، نحو: كان قائمٌ زيداً، والقلبُ للضرورة جائز باتفاق، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام. ومِن القلب في باب كان قولُه(١):

كانت فَريضةَ ما تَقُول كما ... كانَ الزِّناءُ فَريضةَ الرَّجْمِ

يريد: كما كان الرجمُ فريضةَ الزِّنى.

(١) هو النابغة الجعدي. والبيت في شعره ص٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ١:٩٩، ١٣١ ومجاز القرآن ١:٣٧٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٢:٢١٤. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١:٥٦٦.

ص: فصل

يَقْتَرِنُ بـ«إلا» الخبرُ المنفيُّ إن قُصد إيجابُه وكان قابلًا. ولا يُفْعَلُ ذلك بخبر «بَرِحَ» وأخواتها لأنَّ نَفْيَها إيجابٌ، وما ورد منه بإلا مُؤَوَّل.

وتختصُّ «ليسَ» بكثرة مجيءِ اسمِها نكرةً محضةً، وبجوازِ الاقتصارِ عليه دونَ قَرينة، واقترانِ خبرِها بواوٍ إن كان جملةً مُوجبةً بـ«إلا». وتُشاركها في الأولِ «كانَ» بعد نَفْيٍ أو شِبْهِه، وفي الثالثِ بعدَ نَفْيٍ. ورُبَّما شُبِّهت الجملةُ المُخْبَرُ بها في ذا الباب بالحاليَّة، فَوَلِيت الواوَ مطلقاً.

ش: يَشْمُل قولُه: «الخبرُ المنفيُّ» ما نُفي بحرفِ نَفي، نحو: ما كان زيدٌ قائماً، أو بفعلٍ نحو: ليس زيدٌ قائماً. ويدخل في الخبر ثاني «ظَننتُ» وثالثُ «أَعلمتُ» لأنهما خبرٌ في الأصل، فإذا أردتَ إيجاب هذا المنفيِّ أدخلتَ «إلا»، فقلت: ما كان زيدٌ إلا قائماً، وليس زيدٌ إلا قائماً، وما ظننتُ زيداً إلا قائماً، وما أَعلمتُ زيداً فَرَسَك إلا مُسْرَجاً، فلو كان دخل على حرف النفي أو على فعلِه همزةُ التقرير لم تَدخل «إلا» على الخبر لأنه مُوجَب من حيث المعنى، نحو: ألم يَكُنِ اللَّهُ مُحْسِناً إليك، وأليسَ اللَّهُ مُحْسِناً إليك، فهذا ونحوه لا تَدخل على خبره «إلا»، وإذا دَخلت إلا على الخبر بَقي على إعرابه من النصب، إلا في «ليسَ» في لغة تميم، فيرفع، وسيأتي الكلام على ذلك في باب «ما» حيث تعرض له المصنفُ.

وقولُه **وكان قابلًا** احترازٌ مما يكون الخبرُ فيه لا يجوز استعماله إلا منفيًّا، فإنه لا يَجوز دُخولُ «إلا» عليه لأنَّ «إلا» تُوجِبُ الخبر، فتكون قد استَعملتَ مُوجَباً ما لا يُسْتَعْمَلُ إلا منفيًّا، فمن ذلك أن يكون الخبر مشتقًّا

من «زالَ» وأخواتها، نحو: ما كان زيدٌ إلا زائلاً ضاحكاً، وما أصبحَ بِشْرٌ إلا مُنْفَكًّا منطلقاً، فلا يجوز ذلك لأنّ زائلاً ومنفكًا لا يستعمل في الإيجاب. وكذلك: ما كان زيدٌ إلا أحداً؛ لا يجوز لأن «أحداً» من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي.

وقال المصنف في الشرح[1]: «فإن كان الخبر مما لا يُستعمل إلا في نفيٍ لم يقرن بإلا، نحو: ما كان مثلُكَ أحداً، وما كنتَ تَعيجُ، أي: تنتفع، فلوْ قرنت أحداً أو تعيج بإلا لم يَجُز لأنّ إلا تَنْقُض النفي، وأحدٌ وتَعيجُ من الكَلِم التي لا تستعمل إلا في نفي» انتهى. يعني أنّ/ العرب لم تَستعمل عاجَ يَعيج بمعنى انْتَفَعَ إلا منفيًّا. وقد ذكر ثعلبٌ في «الفصيح»[2] قوله: «وشربتُ دواءً فما عِجْتُ به، أي: ما انتفعت به». [٢: ٧٦/أ]

وما ذهب إليه المصنف من أن عاجَ بمعنى انتفعَ لم تستعمله العرب إلا منفيًّا ليس بصحيح، أنشد أبو علي القالي في النوادر، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي[3]:

ولم أرَ شيئاً بعدَ ليلى أَلَذُّهُ ... ولا مَشْرَباً أَرْوَى بِهِ، فَأَعيجُ

فَرْعٌ: يجوز: ما كانَ زيدٌ زائلاً ضاحكاً؛ لأنّ «ما» إذا دخلت على هذه الأفعال نَفَتْ أخبارَها، فكأنك قلت: ما زالَ زيدٌ ضاحكاً، ولو قلت: «ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً» لم يَجُز لأنّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه، لو قلتَ: «ما زيدٌ العاقل قائماً» لم يكن نافياً للعقل عن زيد، فكذلك لم ينتف كونه زائلا ضاحكاً، وذلك غير[4] جائز.

وقولُه **ولا يُفعَلُ ذلك بخبر «بَرِحَ» وأخواتها** أي: لا تدخل «إلا» على

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٧.

(٢) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ١: ٤١٣.

(٣) الأمالي ٢: ١٦٨ واللسان والتاج (عيج) والعيني ٣: ٦٧١.

(٤) غير: سقط من س.

أخبارها، فلا يقال: ما زال زيدٌ إلا ضاحكاً، وكذلك انفَكَّ وبَرِحَ وفَتِئ.

ثم عَلَّل المصنف ذلك بقوله **لأنَّ نَفْيَها إيجابٌ**. ومعناه أنك إذا قلت «ما زال زيدٌ عالماً» فيه إثبات العلم لزيد، فصار نظير «كان زيدٌ عالماً» في إثبات العلم له، فكما لا يجوز: كان زيدٌ إلا عالماً، كذلك[1] لا يجوز: ما زال زيدٌ إلا عالماً.

وقولُه **وما وَرَدَ منه بإلاَّ مُؤَوَّل** مثالُ ذلك قولُ ذي الرمة[2]:

حَراجيجُ ما تَنفَكُّ إلا مُناخةً على الخَسْفِ، أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا

فظاهرُه أن «إلا» دخلت على خبر «تَنفَكُّ»، فقيل: أخطأ ذو الرمة حيث أوقع «إلا» غير موقعها، وهذا قولُ مَنْ ذو الرُّمَّة عنده لا يُستشهد بكلامه، قال الأصمعي[3]: «لا يُحتج بذي الرُّمَّة، فطالما أكل الزيت من حوانيت البقالين»، يعني أنه كثرت ملازمته الحاضرة، ففسدَ لسانُه. وجمهور أهل العلم على الاحتجاج بكلامه.

وخَرَّج البيتَ أبو الفتح[4] على أنَّ «إلا» زائدة. وكذلك قال في قراءة ابن مسعود: ﴿وَإِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[5]. وهذا ضعيف لأنَّ «إلا» لم تثبت زيادتها في غير هذا فيحمل هذا عليه، وأما قراءة ابن مسعود فتخريجها على أنّ «إنْ» نافية، و«إلا» على بابها، و ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جوابُ قَسَم محذوف، أي: وما كلٌّ إلا أُقسِمُ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ.

---

(١) ك، ف، ن: فكذلك.

(٢) البيت في ديوانه ص١٤١٩ والكتاب ٣:٤٨ والحلبيات ص٢٧٣، ٢٧٨. الحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة الطويلة، وقيل: الضامرة. والخسف: الذل، وأراد به هنا مبيتها على غير علف.

(٣) انظر الموشح ص٢٣٦.

(٤) المحتسب ١:٣٢٩. ولفظه يدل على أن هذا تخريج النحويين. قلتُ: هذا تخريج المازني والفارسي في القصريات. شرح المفصل ٧:١٠٧ والخزانة ٩:٢٤٩. ونسب في المغني ص٧٦ إلى الأصمعي.

(٥) سورة هود، الآية: ١١١. المحتسب ١:٣٢٨.

وما ذهب إليه أبو الفتح من زيادة «إلا» في البيت تقدمه إليه المازني[1]. واستدل[2] على أن «إلا» تكون زائدةً بقول الشاعر[3]:

ما زال مُذْ وَجَبَتْ في كُلِّ هاجِرةٍ   بالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلا وهو مَهْمُومُ

وقال[4]:

وكلُّهم حَاشَاكَ إلاّ وَجَدْتُه   كعينِ الكذوبِ جهدِهَا واحتفالِها

/ وقال[5]: [٢: ٧٦/ب]

أرى الدّهْرَ إلاّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ   وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبا

قيل[6]: عيبَ هذا على ذي الرمة، فلما فَطِنَ قال: إنما قلت: «آلاً» أي: شخصاً، كما قال[7]:

فما بَلَغتْ بنا سَفَوانَ حتى   طَرَحْنَ سِخالَهُنَّ، فَصِرْنَ آلا

---

(١) شرح المفصل ٧: ١٠٧.

(٢) ضرائر الشعر ص٧٥ ـ ٧٦.

(٣) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٤٣٩ وإيضاح الشعر ص٥٠٧، ٥١٩ واللسان (شعث) وضرائر الشعر ص٧٥. ما زال: يعني الحمار. ووجبت: اضطربت. وفي ح: وجفت. وهو بمعنى وجبت. والأشعث الورد: سَفا البهمى؛ لأنه متفرق متشعث، وهو بعد أحمر. يقول: ما زال الحمار مهموماً لما ذهب عنه الرُّطْب وجاء الحر. وفي ضرائر الشعر: «يريد: هو مهموم، فزاد إلا والواو في خبر زال».

(٤) تقدم في ص٤٤.

(٥) البيت في المحتسب ١: ٣٢٨ وشرح المفصل ٨: ٧٥ وضرائر الشعر ص٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٢ والمقرب ١: ١٠٣ ورصف المباني ص٣٧٨ وشرح أبيات المغني ٢: ١١٦ والخزانة ٤: ١٣٠ [الشاهد ٢٧٣]. المنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه، وهو مؤنث.

(٦) ضرائر الشعر ص٧٦. وانظر الموشح ص٢٨٧ والحلبيات ص٢٧٩ والخزانة ٩: ٢٤٨ وشرح أبيات المغني ٢: ١١٠.

(٧) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٥٢٩. سفوان: ماء. وسخالهن: أولادهن. يريد: صرن شُخوصاً من الضُمْر.

وخَرَّجه ابن عصفور[١] والمصنف[٢] على أن «تَنفكُّ» تامة، ومُناخةً حال، أي: ما تَنْفَكُّ أي: ما يَزُول بعضُها من بعض[٣] لأنها متصلة إما لتساويها في السير أو لأنها مُقَطرة مربوطٌ بعضُها ببعض، فإذا أُنيخت زالت عن الاتصال، فلا تَنْفَكُّ إلا في حال إناختها على الخَسْف، وهو حبسُها على غير عَلَف، يريد أنها تُناخ مُعَدَّة للسير عليها، فلا تُرسَل من أجل ذلك في المرعى، و«أو» بمعنى إلى أن[٤]، كأنه قال: هي في حال إناخة إلى أن نَرميَ بها بلداً قفراً، وسَكَّن الياءَ ضرورة. و«على الخَسْف» في هذا التخريج متعلق بقوله «مُناخةً».

وهذا التخريج سبقهما إليه ابن خروف، قال[٥]: «تَنْفَكُّ هنا تامة، فلم تدخل «إلا» على خبرها، فتكون قد دخلت قبل أن يتم الكلام، ومناخةً حال، كقولك: ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً».

قال ابن هشام: «وهذا الذي ذكَر فيه إشكالٌ، فإنك إذا قلتَ: ما زالَ زيدٌ، وما انصرم، فالكلام إثبات، فمعنى ما زال الأمرُ: ثَبتَ، وأنت لا تقول: ثَبتَ زيدٌ إلا قائماً، ولا: ثبتَ الأمر إلا مُسْتبشعاً؛ لأنك أدخلتَ «إلا» على معمول الفعل قبل أن يتناوله، وهو مُوجَب، وذلك باطل كقولك: ضربت إلا زيداً، وجئت إلا مسرعاً. فإن قال: اللفظ نفي. قلنا: كذلك نقول: اللفظ نفي، وهي ناقصة، وأنت قد منعتَ ذلك لأنه نفيٌ في اللفظ إيجابٌ في المعنى، فكذلك إذا كانت تامة.

وكذلك يُروى عن الفراء أنه قال: هي ناقصة على الأكثر، وعلى

---

(١) ضرائر الشعر ص٧٥ ـ ٧٦ وشرح الجمل ١:٣٩٨ ـ ٣٩٩.
(٢) شرح التسهيل ١:٣٥٧ ـ ٣٥٨.
(٣) بعض.... ببعض: سقط من ك.
(٤) أن: سقط من س.
(٥) شرح الجمل ص١٩٥ بتصرف. قلتُ: سبقهم إلى هذا التخريج الفراءُ في كتابه معاني القرآن ٣:٢٨١. وانظر الحلبيات ص٢٧٩. ونسب القول بتمامها إلى الكسائي. الإنصاف ص١٥٩.

الخسف: الخبر، وإلا مُناخةً: حال[1]. ويلزم فيه ذلك لأنه إيجاب، ولم يأخذ العامل عمله، لو قلت: ما انفكَّ زيدٌ في الدار إلا جالساً لم يجز، وكذلك ما انفكَّ زيدٌ إلا جالساً في الدار» انتهى.

وما رَدَّ به ابنُ هشام غيرُ مُحَقَّق لأنَّ «انفكَّ» إذا كانت تامَّةً تدل على الانفصال، وهو معنىً ثُبوتي، فإذا نفيتَه نَفيتَ ذلك الانفصال الذي معناه الثبوت، فيصح إذْ ذاك دخولُ «إلا»؛ ألا ترى أنك تقول: ما انفصل زيدٌ عن عمرٍو إلا راضياً بصحبته[2]، فكذلك تقدير هذا: ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها عل الخَسْف.

وخَرَّج ابنُ عصفور[3] والمصنف[4] هذا البيتَ أيضاً على أن تكون «تَنْفَكُّ» ناقصةً، وعلى الخسف: الخبر، ومُناخةً: حال، والمعنى: ما تَنْفَكُّ كائنةً على الذل والتعب أو مرميًا بها بلدٌ قفر إلا في حال إناختها. وقد تقدمهما إلى هذا التوجيه قوم[5].

وفيه قُبْحٌ من وجهين:

[٢: ٧٧/أ] أحدهما: أنَّ «مُناخةً»/ حال من الضمير المستكن في الجارّ، وقد قَدَّمته عليه، ولا يجوز إلا عند الأخفش.

والثاني: تقديمُ «إلا» على الموصلة هي له. قال ابن الدهان: فإن أعلمتَ «تَنْفَكُّ» في الحال كان حسناً.

---

(١) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٢٥٣ أن هذا التخريج للأخفش، وأنه ذكره في كتاب المعاياة. وقد تبعه على هذا جماعة، منهم الزجاج والفارسي والعكبري. وتخريج الفارسي هذا ذكره في الحلبيات ص٢٧٨ ـ ٢٧٩ وانظر قول العكبري فيه في اللباب ١: ١٧٠ والمتبع ص٢٦٥.

(٢) بصحبته: سقط من ك، ف. وفي ح، م: نصبته.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٩٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٥) انظر ما ذكرناه قبل ثلاث حواش.

فَرْعٌ: ما امتنع فيه دخول إلا امتنع فيه[1] دخول الباء، فلا تقول: ما زال زيدٌ بقائم؛ لأن الباء إنما تدخل تأكيداً للنفي، والخبر هنا ثابت، ويمتنع أن يكون لها جواب بالنصب كما يكون في: ما كان زيدٌ قائماً فيذهبَ عمرٌو. وكذلك لا يكون اسمُها نكرةً كما يَجوز في النفي، قاله في البسيط.

وقولُه **وتَخْتَصُّ «ليسَ» بكثرة مجيء اسمها نكرةً محضةً** لمَّا كان النفي من مُسَوِّغات جواز الابتداء بالنكرة، وكانت «ليسَ» موضوعةً للنفي، اختصت بكثرة مجيء اسمها نكرةً، قاله المصنف[2]، وأنشد[3]:

كم قد رأيتَ، وليس شيءٌ باقياً ... من زائرٍ طيفَ الهوى ومَزُورِ

وقولُه **وبجوازِ الاقتصارِ عليه دُونَ قَرينة** يريد على اسم «ليس». ويعني بقوله «دُونَ قَرينة» أي: دونَ قرينة سوى كونِ اسمها نكرةً عامَّةً؛ لأنه بذلك يشبه اسمَ «لا»، فيجوز أن يُساوِيَه في الاقتصار عليه.

وقال المصنف[4]: «فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر». وليس بجيد لأنه لم يستغن به عن الخبر، بل لا بُدّ من تقدير الخبر ضرورة أَنَّ كل محكوم عليه لا بد من محكومٍ به له، فليس هذا من باب الاستغناء. وأنشد المصنف[5]:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا ... فأمَّا الجُودُ منكِ فليسَ جُودُ

أراد: فليسَ منك جود، أو: ليس عندك جود. وقال آخر[6]:

---

(١) فيه: سقط من س.
(٢) شرح التسهيل ١:٣٥٨.
(٣) البيت لجرير. وهو في ديوانه ص٨٥٧ وشرح التسهيل ١:٣٥٨ وشواهد التوضيح ص١٤١.
(٤) شرح التسهيل ١:٣٥٨.
(٥) نسب البيت لعبد الرحمن بن حسان في الكتاب ١:٣٨٦ وتحصيل عين الذهب ص٢٣٣. وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ١:٣٥٩. وقد قدّره سيبويه: فليس لنا منك جود.
(٦) البيت في شرح التسهيل ١:٣٥٩.

بَئِسْتُمْ، وخِلْتُمْ أنه ليسَ ناصرٌ فَبُوِّئْتُمُ مِن نَصْرِنا خيرَ مَعْقِلِ

وحكى س[1]: «ليس أحدٌ» أي: ليس هنا أحدٌ.

وقال الفراء[2]: يجوز في «ليس» خاصَّةً أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتَوَهَّمُ تمامُه بـ«ليسَ» ونكرة؛ ألا ترى أنك تقول: ليس أحدٌ، وما من أحدٍ. انتهى ما قاله المصنف.

ونص أصحابنا[3] على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا اختصاراً. أما حذف اسمها فلأنه يُشَبَّه بالفاعل، والفاعلُ لا يُحذف، فكذلك ما أشبهه. وأما الخبر فكان قياسه أن يُحذف لأنه إن راعيتَ أصله فكان خبرَ مبتدأ، وخبرُ المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً، وإن راعيتَ ما آلَ إليه من شبهه بالمفعول فالمفعولُ[4] يجوز حذفه، لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ ألا ترى أنك لا تقول «كان زيدٌ قائماً كوناً» لئلا تجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه، وإنما عُوِّض لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى/ أن القيام كونٌ من أكوانِ زيد، ولمَّا صار عوضاً صار [٢: ٧٧/ب] كأنه من كمال الفعل، فكأنه جزء منه، فلم يحذف لذلك. وأيضاً فالأَعْواضُ لازمةٌ لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد يُحذَف الخبر في الضرورة، نحوُ قوله[5]:

---

(١) الكتاب ٢:٣٤٦.

(٢) هذه الفقرة ليست في مطبوعة شرح المصنف.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١:٤١٩.

(٤) ك، ح، ف، م: والمفعول.

(٥) هو عبد الله بن أيوب التيمي أو الشمردل بن شريك الليثي أو حارثة بن بدر الغداني. الحماسة ١:٤٧٠ [الحماسية ٣٢٩] وشرحها للمرزوقي ص٩٥٠ وللأعلم ص٥٠٨ والحماسة البصرية ١:٢٣٠ وأمالي المرتضى ١:٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٢٢٥، ٤٢٠ وضرائر الشعر ص١٨٢ وشرح أبيات المغني ٧:٣١٦ ـ ٣١٩ [الإنشاد ٨٦١].

لَهْفي عليكَ لِلَهْفةِ من خائفٍ ... يَبْغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجِيرُ

يريد: ليس في الدنيا مُجيرٌ. فأنتَ تَرى تَبايُنَ ما بينَ كلامِ المصنف من أنه يجوز الاقتصار على اسم «ليس» دون قرينة، وكلام أصحابنا أنه مختص بالضرورة، وأنه لا يجوز حذفُ خبرِ هذه الأفعال سواء أكان الفعل «ليسَ» أم غيرَه. فأما[1]:

رَماني بأمرٍ كنتُ منهُ ووالِدِي ... بريئاً، ومِنْ أجلِ الطَّوِيِّ رَماني

وقولُ الآخر[2]:

إنِّي ضَمِنتُ لكلِّ شَخْصٍ ما جَنى ... وأبي، فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ

فَخُرِّجَ[3] على حذف الخبر لفهم المعنى ضرورة، أي: كنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً، وأبي فكان غيرَ غدورٍ، وكنتُ غيرَ غَدُورٍ. أو على وضع المفرد موضع المثنى ضرورة، أي: كنتُ منه ووالدي بريئين، وفكان وكنتُ غير غدورين. أو على أنَّ بريئاً وغَدُوراً مما يقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، نحو عَدُوّ وفَرِيق وَصديق.

وقولُه **واقترانِ خبرِها بواوٍ إن كان جُملةً مُوجَبةً بإلا** أنشد المصنف دليلاً على ما ادعاه من هذا الحكم قول الشاعر[4]:

---

(١) البيت لابن أحمر كما في الكتاب ١:٧٥. ونسب في مجاز القرآن ٢:١٦١ للأزرق بن طرفة بن العَمَرَّد الفَراصي الباهلي. وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب ص٩٨: «وأنشد في الباب لابن أحمر في مثله، واسمه عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي». ونسب للاثنين في شعر ابن أحمر ص١٨٦ ـ ١٨٧ واللسان (جول). وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١:٤٥٨ وإصلاح المنطق ص٨٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٠. الطوي: البئر.

(٢) نسب البيت للفرزدق في الكتاب ١:٧٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:٢٢٦ وللأعلم ص٩٨ ومعاني القرآن للفراء ٣:٧٧ والإنصاف ص٩٥ واللسان (قعد). وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١:٤٣٤، ٢:٣٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٠ وليس في ديوان الفرزدق.

(٣) انظر هذه الأوجه التي خرج عليها البيتان في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٥٩.

لـيـسَ شـيءٌ إلا وفـيـه إذا مـا ... قـابَـلَـتْـهُ عيـنُ الـبَـصـيـرِ اعـتـبـارُ

وهذا الذي ذهب إليه من جواز اختصاص «ليس» بدخول الواو على خبرها إذا كان جُملةً مُوجَبةً بإلا لا يجوز عندنا؛ لأن أصل هذا أنه خبر للمبتدأ، فكما لا يجوز دخول الواو على خبر المبتدأ إذا كان بهذه الصفة، كذلك لا يجوز إذا وقع خبراً لِـ«ليسَ» لئلا يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل. وما استدل به المصنف لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبر «ليسَ» محذوفاً، إمَّا لأنَّ اسمها نكرة على زعم المصنف جواز ذلك، وإما ضرورة كما يقول أصحابنا، والجملة الداخلة عليها الواو جملة حالية لا في موضع الخبر. ويحتمل[1] أن تكون الواو زائدة، وتكون الجملة هي الخبر، والوجه الأول أحسن عندي.

وقولُه **وتُشارِكُها في الأول «كان» بعد نَفْيِ الأولُ** هو كثرة مجيء اسمها نكرة، لكن لفظ المشاركة ينفي قوله: «وتَخْتَصُّ ليسَ بكذا»، فاشتراكُ «كان» مع «ليس» في كثرة مجيء اسمها نكرةً ينفي كون «ليسَ» مختصةً بذلك، فلو قال: «ويكثر مجيء اسم ليس نكرةً» لكان أجود وأبعدَ من النقد. وأنشد[2]:

/ إذا لـم يَـكُـنْ أحـدٌ بـاقـيـاً ... فـإنَّ الـتَّـأَسِّـي دَواءُ الأَسَـى [٢: ٧٨/أ]

وقال الآخر[3]:

إذا لم يَكُنْ فِيكنَّ ظِلٌّ ولا جَنًى ... فَـأَبْـعَـدَكُـنَّ الـلَّـهُ مِـن شَـجَـراتِ

وقولُه **أو شبهِه** مثالُه[4]:

---

(١) ويحتمل..... هي الخبر: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٩ وشواهد التوضيح ص١٤١.

(٣) البيت لجعيثنة البكائي كما في سمط اللآلي ص٨٣٤. وهو من غير نسبة في الأمالي ٢: ٢١٤ وكتاب النخل لأبي حاتم ص٤١. ويروى آخره: من شِيَراتِ.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

ولو كان حَيٌّ في الحياة مُخَلَّداً خَلدتَ، ولكنْ ليسَ حيٌّ بِخالِدِ

وقال الآخر[1]:

فلو كان حَمدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليس بِمُخْلِدِ

وقال آخر[2]:

فلو كانَ حَيٌّ ناجِياً لَوَجَدتَهُ من الموتِ في أحراسِه رَبَّ مارِدِ

وقال آخر[3]:

فإن يك شيء خالداً أو مُعَمَّراً تأمَّلْ تَجِدْ مِنْ فوقِه اللَّهَ عالِيا

وقولُه **وفي الثالثِ بعدَ نَفْي** الثالثُ هو اقتران الخبر بواوٍ إذا كان جملةً مُوجَبةً بإلا. وأنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ الشاعر[4]:

ما كان مِن بَشَرٍ إلا ومِيتَتُهُ محتومةٌ، لكنِ الآجالُ تَختلفُ

وأنشد الفراء[5]:

إذا ما سُتُورُ البيتِ أُرخينَ لم يَكُنْ سراجٌ لنا إلا ووجهُكِ أَنْوَرُ

وهذا الذي ذهب إليه المصنف لا يجوز عندنا لِما بَيَّنّاه في «ليسَ». فأما البيتُ الأول فيتخرج على حذف خبر «كان» للضرورة، وأما الثاني فـ«لنا» هو خبر «يكن»، والجملة في البيتين حالية.

وقولُه **وربما شُبِّهَتْ** إلى قوله **مطلقاً** أنشد المصنف دليلاً على إثبات

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٥:٣٧ [الإنشاد ٤١٣].

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٣٢٨. مارد: حصن بدومة الجندل.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١:٣٥٩. وآخره فيه: غالباً.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٥٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢:٨٣ وشرح القصائد السبع ص٤٦٧ والزاهر ١:١٢٤ والأزهية ص٢٤٨.

هذا الحكم الذي ذكره قولَ الشاعر[1]:

فَظَلُّوا وَمِنهُم سابقٌ دَمعُهُ لَهُ ... وآخرُ يَثْني دَمْعَةَ العينِ بالمَهْلِ

وقولَ الآخر[2]:

وكانوا أُناساً يَنْفَحُون، فأصبحوا ... وأكثرُ ما يُعْطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ

ولا حُجة في هذا على ما ادَّعاه لأنَّ القياس يأباه، وهو محتمل أن تكون فيه «فَظَلُّوا» و«فأصبحوا» تامتين، ويحتمل أن تكونا ناقصتين، وحُذف خبرهما ضرورة لفهم المعنى: فظلوا مفترقين، يدل عليه ما بعده من التفصيل، وفأصبحوا لا يَنْفَحُون، فحذف لدلالة قوله قبله «ينفحون».

وأنشد غير المصنف[3]:

/ دخلتُ على مُعاويةَ بنِ حَرْبٍ ... وكنتُ وقد يَئِستُ من الدخولِ [٢: ٧٨/ب]

وقولَ الآخر[4]:

إنَّ الجميل يكون وهو مُقَصَّرٌ ... والقومُ فيما تَمَّ غيرُ سَواءِ

أنشدهما الفراء، وروى: كان عبد الله وإنه لجميل. وأنشد أبو الحسن[5]:

كُنَّا ولا تَعْصي الحَليلةُ بَعْلَها ... فاليومَ تَضْرِبُهُ إذا ما هُوْ عَصَى

---

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٤١ ومعاني القرآن للفراء ١: ٣٨٤ وشرح التسهيل ١: ٣٦٠.

(٢) هو أعشى تغلب ربيعة بن نجوان كما في الحماسة البصرية ١: ٩٨. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٤٥، ٣٦٠.

(٣) البيت لعبد العزيز بن زرارة الكلابي كما في كتاب التنبيه للبكري ص٦١. ومعاوية هو ابن أبي سفيان.

(٤) لم أقف عليه. ك: فيما ثَمّ.

(٥) البيت للرُّخَيْم العَبْديّ كما في عيون الأخبار ٤: ٨٠. وبعده فيه بيت آخر.

وما ذكره المصنف هو قول الأخفش، شبه خبر كان الجملة بجملة الحال، وحمله على ذلك قولهم: كان ولا مالَ له، كما تقول: جاد ولا ثوبَ عليه. ولا يعرف ذلك البصريون. وقال الفارسي: «كُنَّا» تامة، ولا تعصي واو الحال.

ص: وتختص «كان» بمرادفة «لم يَزَلْ» كثيراً، وبجواز زيادتها وَسطاً باتفاق، وآخراً على رأي. ورُبَّما زيدَ أصبحَ وأَمْسى ومضارعُ كانَ، وكانَ مُسندةً إلى ضمير ما ذُكر، أو بين جارٍّ ومجرور. وتَختصُّ «كان» أيضاً بعدَ «إنْ» أو «لَوْ» بجوازِ حذفِها مع اسمِها إنْ كان ضميرَ ما عُلم من غائبٍ أو حاضر، فإن حَسُنَ مع المحذوفة بعدَ «إنْ» تقديرُ «فيه» أو «مَعَهُ» أو نحوِ ذلك جاز رفعُ ما وَلِيهَا، وإلا تَعَيَّن نصبُه، ورُبَّما جُرَّ مقروناً بـ«إلا» أو بـ«إنْ» وحدَها إن عاد اسم «كان» إلى مجرور بحرف. وجعلُ ما بعدَ الفاء الواقعة جوابَ «إنْ» المذكورة خبرَ مبتدأ أَولى من جعله خبر «كانَ» مضمرةً، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً. وإضمارُ «كان» الناقصةِ قبلَ الفاء أَولى من التامَّة.

ش: مثالُ مُرادَفة «كانَ» لِـ«لم يَزَلْ» قولُه[1]:

وكنتُ امرأً لا أَسْمَعُ الدهرَ سُبَّةً   أُسَبُّ بها إلا كَشفتُ غِطاءَها

فهذا قَصد بـ«كانَ» الدوام، قاله المصنف[2]. وقال أيضاً[3]: «الأصلُ في كان أن يُدَلَّ بها على حصول ما دَخلتْ عليه فيما مضى دون تعرض لأوَّليّة ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قُصد الانقطاع ضُمِّنَ الكلام ما يَدُلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً

---

(١) هو قيس بن الخطيم. والبيت في ديوانه ص١٠ والحماسة ١:١٠٨ [الحماسية ٣٦] وشرحها للمرزوقي ص١٨٦ وللأعلم ص١٠٤ وشرح التسهيل ١:٣٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٦٠.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٦٠.

﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾[1] وقولِ الشاعر[2]:

وتَرْكي بِلادي، والحوادثُ جَمَّةٌ ... طَريداً، وقِدْماً كُنْتُ غيرَ مُطَرَّدِ»

انتهى.

وما اختاره في «كان» وادَّعاه فيها وفي الأفعال أنَّ الفعل الماضي يدلُّ على وقوعه فيما مضى من غيرِ دلالةٍ على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا.

قال أصحابنا[3]: «اختلف النحاة في «كان» هذه، هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع، وأنك إذا قلت: «كان زيدٌ قائماً» فإنَّ قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم. وهذا هو الصحيح بدليل أنَّ العرب إذا تعجبت من صفةٍ هي موجودة/ في المُتَعَجَّبِ [٢: ٧٩/أ] منه في الحال قالت: ما أَحسنَ زيداً! فإذا تَعجبت من الحسن فيما مضى، وهو الآن ليس كذلك، قالت: ما كان أَحسنَ زيداً!

وزعم بعضُهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[4]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَاحِشَةً﴾[5] أي: كان وهو الآن كذلك.

قالوا: والجواب أن ذلك قد يُتَصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه كانه غفوراً رحيماً فيما مضى كما هو الآن كذلك، وبمعنى أنه كان فاحشةً، أي: كان عندكم فاحشةً في الجاهلية، ولم يتعرض لخلاف ذلك، فيكون المراد الإخبار عن الزِّنى كيف كان عندهم في الجاهلية».

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.
(٢) تقدم في ٣:١٦٦.
(٣) النص في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤١٢ ـ ٤١٣.
(٤) سورة النساء، الآية: ٩٦.
(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

والذي تلقَّنّاه من الشيوخ أنَّ «كان» تَدُلُّ على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائرُ الأفعال الماضية، ومَن تعقَّل حقيقة المُضيِّ لم يَشُكَّ في الدلالة على الانقطاع، لكنَّ مثلَ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وإنْ دَلَّ على الماضي المنقطع ـ فإنه يُعلَم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارجٍ لا من حيثُ وضعُ اللفظ.

وقولُه **وبجوازِ زيادتِها وسطاً باتّفاق** قال المصنف في الشرح[1]: «تختصُّ زيادتُها بلفظ الماضي بين مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، نحو: ما كانَ أَحسنَ زيداً! ولم يُرَ كانَ مثلُهم، وكقول أبي أمامة الباهلي: يا نبيَّ اللَّهِ أَوَنَبِيٌّ كان آدمُ»[2] انتهى.

وأطلق المصنف في قوله «بين مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إليه»، وينبغي أن يُقَيد، فإنَّ زيادتها في مثل: قامَ كانَ زيدٌ، ومثل: يضربُ كانَ زيدٌ تَحتاج إلى سماع.

ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قولُ الشاعر[3]:

في غُرَفِ الجَنَّة العُلْيا التي وَجبتْ   لهم هناك بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُورِ

وبينَ المتعاطِفَينِ قولُ الفرزدق[4]:

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أباك بُحورُها   في الجاهليةِ كانَ والإسلامِ

وبينَ «نِعْمَ» وفاعلِها، أنشد الفراء[5]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٠ ـ ٣٦١. وليس فيه قول أبي أمامة.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢: ٢٦٢ والهيثمي في مجمع الزوائد ٨: ١١٠ والطبراني في المعجم الكبير ـ الحديث ٧٥٤٥. هو في تقريب صحيح ابن حبان ـ كتاب الإحسان ١٤: ٦٩ ـ الحديث ٦١٩٠. وقال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

(٣) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٢٦٥ وضرائر الشعر ص٧٧.

(٤) ديوانه ص٨٥٠ وضرائر الشعر ص٧٧ والخزانة ٩: ٢١١ [الشاهد ٧٢٩].

(٥) لم أقف عليه. وآخره فيما عدا س: المحتال.

ولبستُ سِرْبال الشباب أَزورُها ولَنِعْمَ كان شبيبةُ المختالِ

وحُكِي من كلامهم[1]: «وَلدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلةَ من بني عبسٍ لم يوجد كان أفضلُ منهم».

وقال الفارسي[2]: «وحكم ما تُلغيه أن تُوَسِّطَه وأن لا تبتدئ به قياساً على «هُو» التي للفصل؛ لأنه غير معتدٌ به، والقصد في الإفادة غيره، فقَبُح أن تُؤَخِّر شيئاً الاهتمامُ به أكثر، وتُقَدِّم ما الاهتمامُ به أَقلُّ».

ومن زيادة كان عند س[3] ما حكى من قولهم: «إنَّ من أفضلهم كان زيداً». وقال المبرد[4]: زيداً: اسم إنّ، ومن أفضلهم:/ خبر كان، واسم [٢: ٧٩/ب] كان مضمر فيها، واسمها وخبرها في محل خبر إنَّ. وأجاز ذلك الرماني وبعض المتأخرين. وهذا خطأ لأنه يؤدي إلى أن جعل الخبر جملة مقدماً في «إنَّ»، وهذا لا يجيزه أحد.

وفي «كان» الزائدةِ خلافٌ: ذهب السيرافي[5] والصيمري[6] وغيرهما إلى أنَّ فاعلها مضمر، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكونُ، ويُعنى بالكون كونُ الجملة التي تزاد فيها.

وذهب الفارسيُّ[7] إلى أنها لا فاعلَ لها. وحُجته أنَّ الفعل إذا استُعمل استعمالَ ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استَغنى عن الفاعل، دليلُ ذلك أنَّ

---

(١) المقتضب ٤:١١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٤٠٩ وشرح الكافية الشافية ص٤١١.

(٢) المسائل البصريات ص٨٧٦. وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل ص١٥٨ ـ ١٥٩ أن أبا علي قال ذلك في التذكرة.

(٣) الكتاب ٢:١٥٣. وقد نسبه للخليل.

(٤) شرح الكافية ٢:٢٩٤.

(٥) شرح الكتاب ١:١٨٣/ب ـ ١٨٤/أ.

(٦) التبصرة والتذكرة ص١٩١ ـ ١٩٢.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص٩٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٤٠٩، ٥٨٥ وقد نسب ابن عصفور رأي الفارسي للسيرافي ورأي السيرافي للفارسي.

«قَلَّما» فعلٌ، لكن لمَّا استعملته العرب للنفي، فقالت: «قَلَّما يقوم زيدٌ» في معنى: ما يقوم زيدٌ، لم يحتج إلى فاعل، كما أنَّ «ما» لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قَلَّما يقومُ زيدٌ، فكذلك «كانَ»، لمَّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة «أَمْسِ»، فكما أنَّ «أَمْسِ» لا يَحتاج إلى فاعل، فكذلك ما استُعمل استعمالَه.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وزعم السيرافيُّ أنَّ «كان» الزائدةَ مُسنَدةٌ إلى مصدرٍ منويٍّ، ولا حاجةَ إلى ذلك، ولا يُبالَى بأن يقال: خُلُوُّها من الإسناد إلى منويٍّ يَلزم منه كونُ الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّث عنه؛ لأنَّ «كانَ» المحكوم بزيادتها تُشبه الحرف الزائد، فلا يُبالَى بخلوِّها من الإسناد، كما أنَّ الضمير الواقع فصلاً لمَّا قُصِد به ما يُقصَد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز أن لا يكون له موضعٌ من الإعراب» انتهى.

ولا يسلم له أنَّ الواقع فَصْلاً هو ضميرٌ قُصد به ما يُقصَد من الحروف، بل الأصحُّ أنه حرف، فهو مشترك بين أن يكون ضميراً وأن يكون فَصْلاً.

قال المصنف[2]: «وأيضاً فإنَّ «كان» قد زيدت بينَ «على» ومجرورها، فإذ نُوي معها فاعل لَزِمَ الفصلُ بين الجارِّ والمجرور بجملة، ولا نظيرَ لذلك، وإذا لم يُنْوَ معها ضميرٌ «كان» الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع كما لم يمتنع الفصل بـ«ما» بين عَنْ ومِنْ والباء ورُبَّ والكاف ومجروراتها» انتهى. ولا يلزم من ذلك محظور لأنها جملة كالمفرد إذ لم يُصَرَّح بأحد جزأيها، وهو المسند إليه «كان».

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

وقوله **وآخراً على رأيٍ** هذا مذهب الفراء، أجاز زيادة «كان» آخراً، فتقول: زيدٌ قائمٌ كانَ، وقاسَ ذلك على إلغاء «ظَنَّ» آخراً. قال المصنف[1]: «والصحيحُ المنعُ لعدم استعماله، ولأنَّ الزيادةَ على خلاف الأصل، فلا تُستَباح في غير مواضعها المعتادة».

وقوله **ورُبَّما زيدَ أَصبحَ وأَمْسى** هذا مذهب الكوفيين[2]، وحَكَوْا من كلامهم: ما أَصبح أَبْرَدَها! وما أَمسى أَدْفَأَها[3]! يعنون الدنيا. وهذا عند البصريين إذا ثبت من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ/ أن لا يُزاد. [٢: ٨٠/أ]

وقال ابن الدَّهَّان: «وجدتُ بيتاً يدل على الزيادة، قال[4]:

قد بِتُّ أَحْرُسُني وحدي، ويَمْنَعُني ... صوتُ السِّباعِ به يُصْبِحنَ والهامِ»

انتهى. فادَّعى أنَّ يُصْبِحْنَ زائدة، والظاهر أن معنى «به يُصْبِحْنَ» أي: به يَقُمْنَ في الصَّباح، فالمعنى أن السِّباع بهذا المكان والهام دائماً في الليل والصباح. ورُوي: يَضْبَحْنَ[5]، والضُّباحُ: صوتُ الثعلب، وصوتُ أجواف الخيل.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

(٣) الأصول ١: ١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤. وفي ضرائر الشعر ص٧٩ والملخص ١: ٢٢٤ أن أبا الحسن ـ يعني الأخفش ـ هو الذي روى ذلك.

(٤) هو النمر بن تولب. والبيت في ديوانه ص٣٨٨ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٨٠ ـ ٢٨٥ [الإنشاد ٢٣٣]. وقد نسبه البغدادي أيضاً لأبي دُواد الإيادي. قلت: ليس في شعره. وهو من غير نسبة في ضرائر الشعر ص٢٦٢. والقصيدة مكسورة الروي. وقد ضبط آخره في س، ك بضم الميم، ولم يضبط في بقية النسخ. الهام بالجر: معطوف على السباع، وهو جمع هامة، وهو من طير الليل، يقال له: الصدى. ورواية الديوان «يَضْبَحْنَ والهام» والضبح: الصوت.

(٥) ضرائر الشعر ص٢٦٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٨٠.

فأما قولُ الشاعر[1]:

عَـدُوُّ عَـيْـنَـيْـك وشـانـيـهـمـا أَصـبـحَ مـشـغـولٌ بـمـشـغـولِ

وقولُ الآخر[2]:

أعَاذِلَ قُولي ما هَوِيتِ، فَأُوبي كَثيراً أَرى أَمسى لديكِ ذُنوبي

فأجاز أبو علي[3] أن تكون فيه أَصبحَ وأَمسى زائدتين.

وأجاز بعض النحويين[4] زيادة «أَضحى» وسائرِ أفعال هذا الباب وكلِّ فعلٍ غيرِ متعدٍّ من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى، فأجاز: ما أضحى أَحسنَ زيداً! وزيدٌ أَضحى قائمٌ. واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قولِه[5]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا، وتَشْتُمُنا فاذْهَبْ، فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب، وقولِهم: فُلان قَعَدَ يتهكَّم بعرضِ فُلان، المعنى: فُلان يَتهكم، وقولِ الشاعر[6]:

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٢ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤ وتخليص الشواهد ص٢٥٢. الشاني: المبغض، وأصله الشانئ.

(٢) هو النمر بن تولب كما في تخليص الشواهد ص٢٥٢، ٢٥٨ حيث أثبت ابن هشام القصيدة التي منها البيت الشاهد. وقد أخلّ به شعره المنشور ضمن كتاب «شعراء إسلاميون». وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٦٢ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦٢ وشرح الكافية الشافية ص٤١٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥. وصاحب هذا القول ابن جني، وقوله هذا في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ق٥٢/ب ـ ٥٣/أ (نسخة يني جامع) وفيه الشواهد المذكورة وغيرها. وعنه في الخزانة ٥: ١٣٠ ـ ١٣١ [عند الشاهد ٣٥٣].

(٥) البيت في الكتاب ٢: ٣٨٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ٢٠٧ وللأعلم ص٣٨٢ والكامل ص٩٣١ والإنصاف ص٤٦٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٤، ٤١٥ والخزانة ٥: ١٢٣ [٣٥٣].

(٦) هو حسان بن ثابت، رضي الله عنه. والبيت في ديوانه ص٣٢٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٤٧ وفيهما تخريجه. وانظر الخزانة ٦: ٩٩ ـ ١٠٧ [الشاهد ٤٣٦]. ويروى آخره: في دَمانِ. والقصيدة رائية.

عـلـى مـا قـام يَـشْـتُـمُـنـي لَـئـيـمٌ كَـخِـنْـزيـرٍ تَـمَـرَّغَ فـي رَمـادِ

المعنى: على ما يَشْتُمُني.

والصحيح أن ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، ولو جاء مكان لا يحتمل التأويل قيل بزيادته حيث ثبت، ولا يقاس عليه.

وقوله **ومضارعُ كانَ** قال المصنف[1]: «شَذَّت زيادة «تكون» في قول أمّ عَقيل بن أبي طالب[2]:

أنـتَ تـكـونُ مـاجـدٌ نَـبـيـلُ إذا تَـهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ

وأجاز الفراءُ زيادةَ «يكونُ» بينَ أَفْعَلَ و«ما» في التعجب، نحو: ما يكون أَطولَ هذا الغلامَ! ولفظُه يُشعر بأنه مسموع لأنه قال: وقد يقال في المستعمل: ما يكون أَطولَ هذا الغلامَ! ويَشهدُ لقولِه قولُ رجلٍ من طَيئٍ[3]:

صَدَّقتَ قائلَ ما يكونُ أَحقَّ ذا طِفلاً بِبَذِّ ذَوي السيادة يافِعا

قال الفراء: وأخواتُ «كان» تجري مجراها».

وزيادةُ «يكون» ينبغي أن تُحمل على الشذوذ لأن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أنَّ زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه.

وقولُه **و«كانَ» مُسنَدةً إلى ضمير/ ما ذُكر مثالُه** قولُ الشاعر[4]: [٢: ٨٠/ب]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ص٤١٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٤٠. واسمها فاطمة بنت أسد. انظر الخزانة ٩: ٢٢٥ ـ ٢٢٦. الشمأل: ريح تهب من ناحية الشمال. وبليل: رطبة نديّة.

(٣) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٧٥٢ وتخليص الشواهد ص٢٥٧. البَذّ: الغلبة. واليافع: الغلام إذا ارتفع.

(٤) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٨٣٥ والكتاب ٢: ١٥٣ والمقتضب ٤: ١١٦ والخزانة ٩: ٢١٧ ـ ٢٢٤ [الشاهد ٧٣١] وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٨ ـ ١٦٩ [الإنشاد ٤٦٩].

فكيف إذا مررتُ بِدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

قال المصنف[1]: «لا يمنع من زيادتها إسنادُها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظَنَّ إسنادُها في نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، هذا مذهب س» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذا البيت هو مذهب س - كما ذكر - والخليل[2].

وذهب أبو العباس[3] وأكثر النحويين[4] إلى أنها ليست زائدة، بل كانوا: كانَ واسمُها، ولنا: في موضع خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيرانٍ، وكِرام: صفة بعد صفة، وصار نظيرَ قولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[5] وقولِ امرئ القيس[6]:

وفَرْعٍ يُغَشّي المَتْنَ أسودَ فاحِمٍ   ....

ورَدَّ ذلك الزَّجّاجُ[7] وابن شُقَير، وقالا: اللام للملك، ولم يرد أن الجيران كانوا مِلْكَه، وإنما يريد: وجيران لنا.

---

(1) شرح التسهيل ١:٣٦١.

(2) الكتاب ٢:١٥٣.

(3) المقتضب ٤:١١٦ - ١١٧ والانتصار ص١٣٩.

(4) إصلاح الخلل ص١٥٧. وقد ذكر المبرد في المقتضب ٤:١١٧ أن «كان» ملغاة في قول النحويين أجمعين. وانظر الخزانة ٩:٢١٧ - ٢٢١.

(5) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.

(6) عجز البيت: أثيثٍ كَقِنْوِ النَّخلةِ المُتَعَثْكِلِ. وهو في ديوانه ص١٦ وشرح القصائد السبع ص٦٢. الفرع: الشعر التام. والمتن: ما عن يمين الصلب وشماله من العصب واللحم. والفاحم: الشديد السواد. وأثيث: كثير أصل النبات. والقنو: العِذْق، وهو الشِّمراخ. والمتعثكل: الذي قد دخل بعضه في بعض لكثرته.

(7) نقل الزجاج أن المبرد أجاز أن تكون «كان» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾ [النساء: ٢٢] زائدة، وغَلَّطه في ذلك، واستشهد ببيت الفرزدق. معاني القرآن وإعرابه ٢:٣٢ - ٣٣.

وقال الفارسي في التذكرة[1]: «كان في هذا البيت لغوٌ؛ لأنَّ «لنا» قد جرى صفةً على الموصوف، فلا يُقَدَّر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يَجُز في قوله[2]: «مررت برجل معه صقرٌ صائداً به»[3]؛ لأن «معه صقرٌ» صفة لِرَجُل».

قال أبو علي: «فإن قلتَ: كيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟

قلنا: تكون لغواً، والضمير الذي فيها تأكيد لما في «لنا» لأنه مرتفع بالفاعل[4]؛ ألا ترى أنه لا خبر له.

قال: فإن قيل: كيف جاز أن تلغيه وقد عمل؟

قلنا: لا يمتنع إلغاؤه وإن عمل؛ ألا ترى أنك تلغي ظننتُ الجملة بأسرها وقد عمل ما تلغيه في الاسم، وكذلك يجوز أن تلغي «كان» وحدها في قوله: «وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ» كما جاز أن تلغي الجملة بأسرها في ظننت. وجاز إلغاء «كانوا» لأنه لم يقع أولاً، وإنما وقع بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤه كما جاز إلغاؤه[5] لما كان بين الخبر والمخبر عنه».

وقال أبو علي في غير التذكرة[6]: «إنما قيل في «كان» هنا إنها[7] زائدة، كأنهم لم يستجيزوا أن يجعلوا «لنا» خبر «كان»، فيقدروا به غير موضعه وقد جرى صفة على «جيران».

---

(١) كذلك في إصلاح الخلل ص١٥٨. والنص أيضاً في المسائل البصريات ص٨٧٥ ـ ٨٧٦.

(٢) فيما عدا س: قولك.

(٣) الكتاب ٢: ٤٩.

(٤) ك: بالعامل.

(٥) يعني ضمير الفصل كما في البصريات ص٨٧٦.

(٦) إصلاح الخلل ص١٥٩. والفقرة الأولى من هذا النص في البصريات ص٥١١.

(٧) زيد هنا في النسخ كلها كلمة «غير»، والصواب حذفها كما في إصلاح الخلل. وقال في البصريات ص٨٧٦: «إن كان ملغاة كأنهم لم يستجيزوا...».

قال: ومما يؤكد ذلك أنَّ الشيء إذا احتمل تأويلين حُمل على الأقوى والأقرب لئلا يقع لبسٌ، كقولك: ضربت جالساً زيداً[1]، فجعلُك «جالساً» حالاً من التاء هو الوجه لا من «زيد». ويؤكد ذلك أنك إذا جعلتَ «كان» غير زائدة كنتَ قد فصلتَ بين الصفة والموصوف بجملة، وذلك ضعيف. وأيضاً فإنه إذا كان للشيء صفتان مفردة وجملة كان تقديم الصفة المفردة أولى».

واحتج أبو الفتح للخليل بأن قال[2]: «وجهُ زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع/ موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و«لنا» الخبر، ولكنك لمَّا وصلتَ أعطيتَ اللفظَ حقَّه، ولم تعتقد أنَّ الواو مرفوعة بِكانَ» انتهى. [٢: ٨١/أ]

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]: «أصل المسألة: وجيرانٍ لَنا هم كِرام، فـ«لَنا» في موضع الصفة، وهم: فاعل بـ«لنا» على حد: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً؛ لأنَّ س[4] نص على أن صقراً مرفوع بـ«مَعَه»؛ لأنه لو قُدِّمَ خبراً لِصَقْر كانت النية به التأخير؛ إذ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفةً، وصقرٌ مرفوع به، كان في موضع لا يُنوى به التأخير، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن يُنْوَى به الوقوع في غير موضعه، ثُمَّ زيدت[5] «كان» بين «لنا» و«هُم» لأنها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كانَ هُمْ، ثم اتَّصل الضمير بكان وإنْ كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يَتَّصل بغير عامله في الضرورة، نحوُ قولِه[6]:

---

(١) س: زيد.
(٢) قوله هذا ذكره ابن السِّيد في إصلاح الخلل ص١٥٧ ـ ١٥٨.
(٣) شرح الجمل ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠.
(٤) الكتاب ٢: ٤٩.
(٥) س: زيد.
(٦) تقدم في ٢: ٢٣٣.

.... أن لا يُـجـاوِرَنـا إلاكِ دَيّـارُ

والأصل: إلا إياكِ، وإذا كان يتصل بالحرف فالأحرى أن يتصل بالفعل» انتهى.

وهذه التخريجات كلها متكلَّفة.

والذي نختاره في البيت أن «كانوا» و«لنا»: كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاصُ، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وس عليها أنها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فَهم النحويون عنهما، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين «جيران» و«كرام» لَفُهِمَ أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: «كانوا لنا» على هذا المعنى، لا يُستفاد بها إلا تأكيد ما فُهم من المُضِيِّ قبلَ دُخولها، فأَطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنها زِيدت كزيادة: ما كان أحسنَ زيداً! ولا كزيادة[1]:

.... علـى كـانَ الـمُـسَـوَّمـةِ الـعِـرابِ

ويدلُّ على أنه يصف حالاً ماضية قولُه قبلَ هذا البيت[2]:

هَـلَ آنـتُـمْ عـائـجـونَ بِـنـا لَـعَـنَّـا ... نَـرى الـعَـرَصـاتِ أو أَثَـرَ الـخِـيـامِ

فهذا يَصف حالة الأَحِبَّاء[3] التي مَضَتْ وانقضتْ.

ولا يمتنع أيضاً أن يكون قوله: «كانوا» التامة، ويكون على حذف

---

(١) هذا عجز بيت، أنشده أبو حيان كاملاً في الصفحة التالية. وقد نسبه ابن جني في الفسر ١٩١:١ للقَتَّال الكلابي. ونسب في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٩:٤ للفرزدق. وليس في ديوانيهما. وهو في سر الصناعة ص٢٩٨، وفيه تخريجه. المسوَّمة: الخيل التي وضعت عليها سومة، وهي العلامة، وتركت في المرعى. والعراب: الخيل العربية، وهي خلاف البخاتيّ والبراذين.

(٢) ديوان الفرزدق ص٨٣٥.

(٣) ك: أحبائه. ح: أحبابه.

مضاف، أي: وُجدت جِيرتُهم في الزمان الماضي وحَدَثت، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، فقيل: كانوا، وتكون الجملةُ صفةً، ويكون معنى الزيادة على ما قررناه لا على ما فهمه النحويون حتى احتاجوا في تصحيح كلام الخليل إلى تلك التمحلات والتكلفات، وكلامُهم في ذلك يمكن رَدُّ أكثره، ولا كبيرَ فائدةٍ في نقضه، فَضَرَبْنا عن ذلك صَفْحاً إذ قد طال الكلام في هذا البيت.

وقولُه **وبينَ[1] جارٍّ ومجرور** مثالُه:

/ سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَوْا ... على كانَ المُسَوَّمةِ العِرابِ [٢: ٨١/ب]

هكذا أنشده أصحابنا[2]. وأنشده المصنف[3]: «على كان المُطَهَّمة الصِلاب».

وكان ينبغي للمصنف أن لا يُطلق فيقول «وبينَ جارّ ومجرور»، بل كان يقول «وبينَ على ومجرورِها»؛ لأنه لا تُحفَظ زيادتُها في غير هذا البيت بين جارّ ومجرور، وزيادتُها بينَهما شاذَّة، لا يُقاس عليها.

وقوله **وتَختصُّ «كان» أيضاً بعدَ «إنْ» أو «لَوْ» بجوازِ حذفِها مَعَ اسمِها إنْ كان ضميرَ ما عُلم من غائب أو حاضر** الإضمارُ هنا جائز لا واجب، قال س[4]: «وإن شئتَ أظهرتَ الفعل». ومثالُه مع الغائب قولُه[5]:

قد قِيلَ ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً ... فما اعتذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلا

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة، وقد تقدم في الفص: أو بين.

(٢) كالشلوبين في شرح الجزولية ص٧٦٦ والتوطئة ص٢٢٥، وابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٠٨ وضرائر الشعر ص٧٨، وابن خروف في شرح الجمل ص٢٠٣، ٣٣٢، ٤١٤، والأبذي في شرح الجزولية ص٩٥٤، واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٤٨٨، والمالقي في رصف المباني ص٢١٨، ٢١٩، ٢٩٢، ٣٢٨، وابن النحاس في تعليقته على المقرب ق٣٣/ ب [باب كان وأخواتها].

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٤) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٥) هو النعمان بن المنذر. وقد خرجت البيت في إيضاح الشعر ص٧١.

وقولُه[1]:

انْطِقْ بحقٍّ وإنْ مُسْتَخْرِجاً إِحَناً   فإنَّ ذا الحقِّ غَلَّابٌ وإنْ غُلِبا

وقولُ الآخر[2]:

لا يَأْمَنِ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً   جُنودُه ضاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

التقدير: وإنْ كان مُسْتَخْرِجاً، أي: وإن كانَ الحقُّ.

ولا يتعين أن تكون «كان» هنا مُسنَدةً إلى ضمير غائب، بل يصح أن يكون مسنداً لضمير المخاطب، أي: وإن كنتَ مُستخرِجاً بالحق إحَناً. والتقدير في لو: ولو كان مَلِكاً، أي: ولو كان ذو البغي مَلِكاً.

ومثالُه مع الحاضر قولُ الشاعر[3]:

حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضَبَّةَ كُلُّها   إنْ ظالماً فيهم وإنْ مَظْلُوما

وقولُ الآخر[4]:

لا تَقْرَبَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوما

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٣ وشواهد التوضيح ص١٤٠.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٣ وتخليص الشواهد ص٢٦٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٨١ [٤٢٥].

(٣) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص١٠٣ والكتاب ١: ٢٦٢ وشرح التسهيل ١: ٣٦٣. وفي الديوان والكتاب: «بطون ضِنَّة». وقال محقق الديوان: «قال البطليوسي في شرحه: وعن ابن إسحاق بالنون، وهو الصحيح. وضنة من قضاعة، ثم من عذرة». حدبت: أشفقت وعطفت.

(٤) البيت لليلى الأخيلية كما في الكتاب ١: ٢٦١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٤٥ وللأعلم ص١٨٣ والحماسة ٢: ٢٧٧ [الحماسية ٧٠٦] وشرحها للمرزوقي ص١٦٠٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩٥، ٣: ١٣٠. وفي الأمالي ١: ٢٤٨ وشرح الحماسة للأعلم ص٩٣٠ أن الأبيات التي منها الشاهد تروى أيضاً لحميد بن ثور الهلالي. وهي في ديوانه ص١٢٩ - ١٣١. والرواية فيما عدا «س»: إن ظالماً أبداً.

وقولُ الآخر[1]:

وأَحضرتُ عُذري عليه الشُّهو دُ، إنْ عـاذراً لـي وإنْ تـارِكـا

التقدير: إنْ كنتُ ظالماً، وإنْ كنتَ ظالماً[2]، وإنْ كنتَ عاذراً، يريد الأميرَ المخاطبَ. وقال الشاعر في «لو»[3]:

عـلمتُكَ مَنّاناً، فلستُ بآملٍ نَداكَ، ولو غَرْثانَ ظَمْآنَ عارِيا

والحاضر: يَشمُل المتكلم والمخاطب. ويتعين النصب في هذه المُثُل لأنها خبر «كان».

ويجري مجرى «لو» غيرُها من الحروف الدالَّة على الفعل إذا تقدم ما يدل عليه، نحو «هَلاّ» و«ألا»، لكنه ليس بكثير الاستعمال، وتقول: ألاَ طعامَ ولو تمراً[4]، وائتني بدابّة ولو حماراً[5]، يجوز النصبُ، أي: ولو يكون الطعامُ تمراً، والرفعُ، أي: ولو يكون عندَكم تمرٌ،/ وعلى الفعل التام، أي: ولو سَقَط تمرٌ أو وُجد تمرٌ، والأحسنُ ما كان عند الظهور أَحسنَ، وهو «كان»، [٢: ٨٢/أ] والأحسن منها ما نصب، وقد يَقبُح غيرُ النصب إذا كان بعدَها صفة لا تُستعمل وحدَها، كقولك: ألا ماءَ ولو بارداً[6]، يَقبحُ الرفع لأنك لو قلت: «جاءني باردٌ» تريد ماء لم يكن. وقد جَرُّوا في هذه بدون الجارّ، ويَقبحُ في «بارد» لأنه يقبح فيه بوجوده. وقالوا: ادفع الشرَّ ولو إِصْبَعاً[7]، أي: ولو كان إصبعاً[8]،

---

(١) هو عبد الله بن همام السّلولي كما في الكتاب ١: ٢٦٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٩٩ واللسان (رهن). والبيت من غير نسبة في تحصيل عين الذهب ص١٨٣.

(٢) س، ف، ن، م: مظلوماً.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٦٣ وشواهد التوضيح ص١٤٠. غرثان: جائع.

(٤) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٦) الكتاب ١: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٧) الكتاب ١: ٢٧٠.

(٨) أي ولو كان إصبعاً: سقط من ك.

أي: قدرُه إصبعاً، وعلى الفعل التامّ، أيْ: ولو دفعتَه إصبعاً، والرفعُ على معنى: ولو كان في قدرهِ إصْبَعٌ، أيْ: ولو وَقع إصْبَعٌ، أيْ: قدرُ إصْبَع.

وقولُه **فإنْ حَسُنَ مَعَ المحذوفة بعد «إنْ» تقديرُ «فيه» أو «مَعَه» أو نحوِ ذلك جازَ رفعُ ما وَلِيَها** مثالُه «الناسُ مَجْزِيُّون بأعمالهم، إنْ خيراً فَخَيْرٌ، وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ»[1]، و«المرءُ مقتول بما قَتل به، إنْ سَيفاً فسيفٌ، وإنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ»[2]. فانتصاب خيراً وشرًّا وسيفاً وخنجراً على تقدير: إنْ كان العمل خيراً أو شرًّا، وإن كان المقتول به سيفاً أو خَنْجَراً. وارتفاعُها على أنها اسم «كان»، أي: إنْ كان في أعمالهم خيرٌ، وإنْ كان في أعمالهم شَرٌّ، وإنْ كان معه سيفٌ، أو كان معه خَنْجَرٌ. ويجوز ارتفاعُه على أنه فاعل بـ«كانَ» التامة.

وقولُه **وإلا تَعَيَّنَ نصبُه** أيْ: وإلا يحسُنْ تقديرُ «فيه» أو «معه» أو نحوِ ذلك تَعَيَّنَ النصبُ على أنه خبر «كان» المحذوفة، قال سيبويه[3]: «مثالُ ذلك مررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً، وامرز بأَيُّهم أفضلُ إنْ زيداً وإنْ عمراً، ومررتُ برجل قبلُ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً، لا يكون في هذا إلا النصبُ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: إنْ كان فيه طويلٌ، أو إنْ كان فيه زيدٌ، ولا يجوز على: إنْ وَقَعَ. ومثلُ ذلك: مررتُ برجلٍ إلا صالحاً فطالحٌ، ومِن العرب مَنْ يقول: إلا صالحاً فطالحاً» انتهى. وقَدَّره س[4]: إلاّ يكن صالحاً فقد لقيتُه طالحاً، فنصب طالحاً على الحال.

وقولُه **ورُبَّما جُرَّ مقروناً بـ«إلا» أو بـ«إنْ» وحدَها إنْ عاد اسمُ «كان» إلى مجرورٍ بحرف** قال المصنف في الشرح[5]: «وحكى يونس[6]: إلا صالحٍ

(١) الكتاب ١: ٢٥٨.
(٢) الكتاب ١: ٢٥٨.
(٣) الكتاب ١: ٢٦١ - ٢٦٢ وفيه اختصار.
(٤) الكتاب ١: ٢٦٢.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٤.
(٦) الكتاب ١: ٢٦٢.

فطالحٍ، والتقدير: إلا أَمُرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وأجاز: امرزْ بأيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإن عمرٍو، على تقدير: إنْ مررتَ بزيدٍ وإنْ مررتَ بعمرٍو. وجعل س[1] إضمار الباء بعد إنْ هذه أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو» انتهى.

وليس أسهل إلا باعتبارٍ ما، وإلا فبابُ واو «رُبَّ» أقوى لأنَّ الخافض قد جُعل عوضاً منه الواو، فكأنها الخافضة، وإنما اعتبر س هنا قوة هذا في أنه فعل، وذلك حرف، وإلا فذاك مطرد، وهذا لا يقال منه إلا ما سُمع.

٢: ٨٢/ب] قال س[2]: «وزعم يونس أنَّ من العرب/ من يقول: «إلا صالحٍ فطالحٍ» على: إلا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف لأنك تُضمرُ بعدَ إلا فعلاً آخرَ غير الذي تُضمر بعد إلا في قولك: إلا يكنْ صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يُضمَر الجارُّ، ولكنهم لمّا ذكروه في أول كلامهم شَبَّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذ أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها في قولهم[3]:

وبـلـدةٍ لـيـسَ بـهـا أَنـيـسُ ....

ومِنْ ثَم قال يونس: امرزْ على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، يعني: إنْ مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٣.

(٢) الكتاب ١: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٣) الرجز لجران العَوْد في ديوانه ص٥٢. وبعده: إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢: ٣٢٢ ومجاز القرآن ١: ١٣٧، ٢: ٧٨، ٢٣٧ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٨٨، ٤٧٩ والمقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧، ٤: ٤١٤ ومجالس ثعلب ص٢٦٢، ٣٨٤ والأعلم ص١٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٢، ٢: ٢٦٧ والخزانة ١٠: ١٥ ـ ٢٠ [الشاهد ٨٠٤]. وفيه روايات يفوت بها الاستشهاد. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبي. والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش لبياضها.

وهذا الذي أجاز يونس ليس مذهبَنا، إنما قاسه يونس على: إلا صالحٍ فطالحٍ، وليس موضعَ قياس للكُلْفة التي فيه مع إضمار ما يجر. وتقديرُ المصنف فيما حكى يونس من قول بعض العرب «إلا صالحٍ فطالحٍ» مخالف لتقدير س؛ لأن المصنف قَدَّره: إلا أَمُرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وقَدَّره س: إلا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وتقدير س هو الصواب لأنه مبني على قوله: مررت برجلٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، فهو مبني على ماضٍ، فتقديره بـ«إلا أكُنْ مررتُ» مطابق لما قبله؛ بخلاف «إلا أَمُرّ»، فهذا مستقبل، فلا يُناسب هذا التقدير. وأيضاً فتقدير س يقضي بأنَّ المحذوف هو «يكن»، وهي المعهود حذفها بعد «إنْ»، بخلاف «أَمُرّ».

وقال أبو الفضل البَطَلْيَوْسِيُّ في شرح كتاب س لمّا قَدَّر س «إلا أكُنْ مررت» فأضمر فعلين: «فإن قلت: ما دعاه إلى هذا التكلف؟ وهلاّ أضمر فعلاً واحداً، فقدر: إلا أَمُرّ بصالح؟

قلت: لا بُدَّ من إضمارهما؛ ألا ترى أنه يصير الماضي بعد إنْ مستقبلاً، وأنتَ إذا قلتَ «إلا أَمُرّ» نقضتَ المعنى؛ فإنك قد قلت: مررت برجلٍ صالحٍ، ثم تقول: إلا أَمُرّ بصالحٍ فيما أستقبل، وإنما المرورُ واقع، فلا بُدَّ من إضمار الكون، فتقول: إلا أكُنْ فيما يستقبل موصوفاً بكوني مررتُ بصالح فأنا قد مررتُ بطالح، فلما كَثُر الإضمار، وكان إضمار الجارِّ بعدُ، ضَعَّفه س، فقال: لأنك تضمر بعدَ إلا فعلاً آخر غيرَ الذي تُضمره بعد إلا في: إلا يكن صالحاً».

وقولُه **وجعلُ** ما **بعدَ الفاءِ** إلى قوله **أو حالاً** مثالُ تقديره خبر مبتدأ: فالذي يُجْزَونَ به خيرٌ. ومثالُ[1] تقديره خبر «كانَ» مضمرة: كان الذي يُجزى به خيراً. ومثالُ تقديره مفعولاً بفعل لائق: فهو يُجزى خيراً، أو: فهو يُعطى خيراً. ومثالُ تقديره حالاً: فهو يلقاه خيراً.

---

(١) ومثال.... يجزى به خيراً: سقط من ك.

وقوله وإضمارُ «كانَ» الناقصةِ قبلَ الفاء أَولى من التامَّة قال المصنف[1]: «وسبب ذلك أنَّ إضمار الناقصة مع النصب متعينٌ، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجريَ الاستعمالان على سَنَن واحد، ولا يختلف العامل، ولأنَّ الفعل التام إذا أُضمر بعد إن الشرطية لا يستغني عن مفسِّر، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ / ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2]، فخولف هذا في [٢: ٨٣/أ]
كان الناقصة لوقوع ثاني جزأيها موضع المفسِّر، ولأنها تُوُسِّعَ فيها بما لا يُستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل أن لا تشاركها التامَّة في الإضمار المشار إليه، لكن أُجيز فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير» انتهى.

والذي بدأ به س في تركيب «إنْ خيراً فخيرٌ» نصبُ الأول ورفع الثاني، ثم قال[3]: «ومن العرب من يقول: إنْ خيراً فخيراً». ثم ذَكَرَ[4] أنَّ رفعهما عربيٌّ حَسَنٌ، نحو: إنْ خيرٌ فخيرٌ.

وذكر النحويون هذه الأوجهَ، وزادوا: «إنْ خيرٌ فخيراً» برفع الأول ونصب الثاني، قالوا: وأحسنُ الوجوه إنْ خيراً فخيرٌ، ثم إنْ خيرٌ فخيرٌ، ثم إنْ خيراً فخيراً، ثم إنْ خيرٌ فخيراً.

فالأولى أضمرت «كان» واسمها بعد إنْ. وأضمرت «كان» من بين سائر الأفعال لأنها يُعَبَّرُ بها عن كل فِعل، وكثيراً ما تُستعمل، ولمَّا كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد كُنَّا كأنَّا أَضمرنا شيئاً واحداً، ورفع الثاني بإضمار مبتدأ هوالخبر، فقد أضمرت ما أظهرت، والموضع للجملة الاسمية، فلهذا كان هذا الوجهُ المختارَ.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٤ ـ ٣٦٥.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦.
(٣) الكتاب ١: ٢٥٨.
(٤) الكتاب ١: ٢٥٩.

وأمَّا عكسُها فإنك تُضمر في الأول «كان» وخبرها، فيكثُر الإضمار، وتُضمر في الثاني مع المبتدأ ما ينصب «خيراً»، فيكثر الإضمار، والتقدير: إنْ كان في عمله خيرٌ فهو يُجزى خيراً، ولا يصح أن تقول: «فيُجزى خيراً» لأنَّ الفاء إنما يُؤتى بها بالجمل الاسمية، ولأجلها دخلت الفاء، فكان هذا أَردأَ الوجوه، وهو الوجه الذي لم يذكره س.

وأمَّا نصبُهما ورفعُهما فزعم الأستاذ أبو علي أنهما متكافئان لأن ما في نصب الأول من الحُسْن يقابله قبحُ رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حُسن رفعه.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: هذا خطأ لأنَّ أحسنَ الحَسَنينِ اللذين هما نصبُ الأول من «إنْ خيراً فخيراً» ورفعُ الثاني من «إنْ خيرٌ فخيرٌ» رفعُ الثاني؛ لأن إضماراً كإضمار، ويفضل الرفع لأنك[1] أضمرت ما أظهرت، ففضلُ حسنِه حسنُ نصب الأول، ولأنَّ أقبحَ القبيحين نصبُ الثاني لأنَّ فيه إضمار كلام، وفي رفع الأول[2] إضمارُ جزءِ كلام.

وتُضمر «كان» في الشرط الصريح المحض، تقول: أنا أفعل هذا إلا مُعيناً لي فلا مُفسداً علي، أي: إلا تَكُنْ مُعيناً لي فلا تَكُنْ مُفسداً، ويجوز الرفع إذا صح المعنى، ومنه في المثل «إنْ لا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ»[3]، قالته امرأة لزوجها لم تَحْظَ عنده، ولم تُقَصِّر هي في الخدمة، كأنها قالت: إنْ لا تكن لَكَ في النساء حَظِيَّة، أي: أنتَ ممن لا تَحظى عنده امرأةٌ لأنَّ طبعك لا يلائم طباعهن، فإني غيرُ مُقَصِّرة فيما يلزمُني من خدمة الزوج. ولو نصبت «حظية» لجاز، لكنها لم تعن نفسها حال الرفع لأنه أعم،/ وهو عَزاءٌ لها [٢: ٨٣/ب]

(١) ك، ف، ن: وتفضيل الرفع بأنك. ح، ن: ويفضل الرفع بأنك.
(٢) س: الثاني.
(٣) الكتاب ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١ وأمثال أبي عبيد ص١٥٧ والحلبيات ص٢٣١ وجمهرة الأمثال ١: ٦٧ وفصل المقال ص٢٣٧ ومجمع الأمثال ١: ٢٠ واللسان (حظا).

في ذلك إذْ ليس من شأنه، يقال: أَلَوْتُ أي: قَصَّرتُ، فأنا آلٍ وأَليٌّ، فأَلِيّة تأنيث أَلِيّ.

ص: ورُبَّما أُضمرت الناقصةُ بعد «لَدُنْ» وشِبْهِها، والتُزم حذفُها مُعَوَّضاً منها «ما» بعد «أنْ» كثيراً، وبعد «إنْ» قليلاً. ويجوز حذف لامها الساكن جزماً، ولا يمنع ذلك مُلاقاةُ ساكن وفاقاً ليونس.

ولا يلي عند البصريين «كان» وأخواتِها غيرُ ظرفٍ وشِبْهِه من معمولِ خبرها، واغتفَرَ ذلك بعضُهم مع اتِّصال العامل، وما أَوهمَ خلافَ ذلك قَدَّرَ فيه البصريون ضميرَ الشأن[1].

ش: مثالُ إضمار كان الناقصة بعد «لَدُنْ» قولُ الشاعر[2]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلائها

الشَّوْل: هي التي ارتفعت ألبانها من النُّوق، قال أبو زيد: يقال شَوَّلتْ تشويلاً. وقال كُراع: واحدها شائلة، وواحدة الشَّوْل التي تَشُول بأذنابها شائل. وقَدَّره س[3] والجمهورُ[4]: من لَدُ أنْ كانت شَوْلاً، قال المصنف[5]: «وعندي أنَّ تقدير أنْ مُستغنًى عنه، كما يُستغنى عنها بعد مُذْ» انتهى.

والذي حمل عليه أصحابنا كلامَ س أنه تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعراب،

(١) زيد بعده في التسهيل ص٥٦: اسماً. وفي شرح المصنف ١:٣٦٧: «اسماً، خلافاً للكوفيين».

(٢) الرجز في الكتاب ١:٢٦٤ وسر الصناعة ص٥٤٦ وتحصيل عين الذهب ص١٨٥ وأمالي ابن الشجري ١:٣٣٨ والخزانة ٤:٢٤ [الشاهد ٢٥٢] وشرح أبيات المغني ٦:٢٨٧ [الإنشاد ٦٦٥].

(٣) الكتاب ١:٢٦٥.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٦٥.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٦٥.

والمعنى: من لَدُ كانت شَوْلاً[1]، ولا يقدر: من لَدُ أن كانت، ولا: من لَدُ كونِها؛ لأنه لا يجوز حذفُ بعض الموصول وإبقاءُ بعضه، وقد منع س من ذلك في قوله[2]:

....إلا الفرقدانِ

قال[3]: «ولا يكون على: إلا أن يكون[4] الفرقدان؛ لأن الاسم الذي من تمامه هذا لا يُحذف» انتهى.

والمعنى: من لَدُ كونها شَوْلاً إلى إلقاحها فإلى إتلائها، ولذا أتى بالفاء ليحمل شيئاً على شيء، ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء؛ ألا ترى أنه لا يجوز: خرجت من الدار فإلى المسجد. وإتلاؤها هو أن يتلوها ولدُها ويتبعها. ويُروى: مِنْ لَدُ شَوْلٍ، فقيل: هو على حذف، أي: مِنْ لَدُ شَوَلانِ شَوْلٍ، وقيل: شَوْل مصدر.

وقولُه **وشِبْهِها** شِبْهُ «لَدُنْ»، قال المصنف[5]: «قول الشاعر[6]:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي   لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلا

أراد: أزمانَ كانَ قومي مع الجماعة كالذي لَزِمَ الرحالة، كذا قال س[7]».

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ص٤٩٩.

(٢) هذا آخر بيت لعمرو بن معدي كرب، وهو:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوهُ   لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ

الكتاب ٢: ٣٣٤ وجمهرة أشعار العرب ص١١٦. ونُسب لغيره. وقد خرّجته في إيضاح الشعر ص٤٦٦. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٥، وفيه تصرف.

(٤) م: إلا يكون. وفي بقية النسخ: أن لا يكون. والتصويب من الكتاب.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.

(٦) هو الراعي النميري. والبيت في ديوانه ص٥٩ والكتاب ١: ٣٠٥ وجمهرة أشعار العرب ص٩٤٦ والخزانة ٣: ١٤٥ [الشاهد ١٨٣]. الرحالة: الرَّحْل، والسَّرْج. أراد التزام قومه الجماعة وتركهم الخروج على السلطان.

(٧) الكتاب ١: ٣٦٥.

وقولُه **والتُزم حذفُها مُعَوَّضاً منها «ما» بعد «أنْ» كثيراً** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[(١)]:

أبـا خُـراشـةَ أَمَّـا أنـتَ ذا نَـفَـرٍ   فإنَّ قومي لـم تـأكـلـهـم الضَّبُعُ

وقولُ الآخر[(٢)]:

إمَّا أَقمتَ وأَمَّا أنتَ مُرْتَحِلاً   فاللَّهُ يَكْلأُ ما تأتي وما تَذَرُ

وقال س[(٣)]: «أَمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه»، والتقدير: أَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ، [٢: ٨٤/أ] وأَنْ/ كنتَ مُرتحلاً، فانفصل الضمير لأنه إذا حُذف العامل انفصل الضمير الذي كان مع إثباته متصلاً، نحوُ قول الشاعر[(٤)]:

وإنْ هُو لم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها   فليسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ

وكذلك: أنْ كان زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه، ولما حُذف «كان» عُوِّض منها[(٥)] «ما». والدليلُ على أنها عوض من «كان» أنهما لا يجتمعان، فلا يقال: أَمَّا كنتَ منطلقاً.

و«أَنْ» هذه مفتوحة، وهي في موضع نصب ـ بعد إسقاط حرف جر ـ مفعولاً من أجله، أو في موضع جر على الخلاف[(٦)] الذي فيه. ولمَّا كانت

---

(١) هو العباس بن مرداس كما في الكتاب ١:٢٩٣ والخزانة ٤:١٣ ـ ١٩ [الشاهد ٢٤٩]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٧١. أبو خراشة: كنية خُفاف بن نَدْبة. والضبع: السنة المجدبة.

(٢) البيت في المفصل ص٧٤ وشرحه ٢:٩٨ وأمالي ابن الحاجب ص٤١٠، ٤١١ وشرح التسهيل ١:٣٦٦ وشرح الكافية الشافية ص٤١٨ والخزانة ٤:١٩ ـ ٢١ [الشاهد ٢٥٠] وشرح أبيات المغني ١:١٧٩ ـ ١٨٠ [الإنشاد ٤٤].

(٣) الكتاب ١:٢٩٣.

(٤) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل. الحماسة ١:٧٩ ـ ٨١، وفيها تخريج القصيدة. وقد نسبت إلى غيرهما أيضاً.

(٥) س: عنها.

(٦) الكتاب ٣:١٢٦ ـ ١٢٩.

«ما» عوضاً من «كان» المحذوفة لم يَجُز حذفها، فلا يقال: أنْ أنتَ منطلقاً. والمرفوعُ بعد «أمَّا» اسمُ «كان» المحذوفة، والمنصوبُ خبرها.

وزعم أبو علي[(١)] وابن جِنّيْ[(٢)] أنَّ «ما» هي الرافعة الناصبة، لمَّا كانت عوضاً زادوها لمَّا استقبحوا أنْ تلي «أن» الأسماء، وصارت عوضاً من الفعل، فنابت منابه في العمل، ويريانه مذهبَ س، وإنما تكلم على حكم الأصل.

وذهب الكوفيون[(٣)] إلى أنَّ «أنْ» هذه أداة شرط كـ«إن» المكسورة الهمزة. وجَوَّز حذف الفعل في المذهبين العِلْم بأنَّ «أنْ» لا يقع بعدها إلا الأفعال، إما لأنها هي المُخَلِّصة للاستقبال على رأي، وإما لأنها للجزاء على رأي. وقد اتفقوا على أنك إن حذفتَ «ما» وأتيت بالفعل أنها مكسورة، وهي غير «إنْ» عند البصريين، ولا تكون بمنزلتها[(٤)] إلا عند الكوفيين، فلا يبعد فتحها، ويختار[(٥)] كسرها.

وقد استدلوا[(٦)] على أنها شرط بقوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[(٧)]،

---

(١) ذكر أبو علي هذه المسألة بالتفصيل في البغداديات ص٣٠٤ ـ ٣١٠، ونَصَّ أكثر من مرة على أن العامل هو الفعل. وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة نسبه إلى أبي علي ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨١ حيث قال: «فإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقاً)؟ قيل: بـ «ما»؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب. وهذه طريقة أبي علي وجِلّة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه».

(٢) الخصائص ٢: ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٣) شرح الكافية ١: ٢٥٣. وفي البغداديات ص٣٠٨ أن الجرمي حكى عن الأصمعي المجازاة بأمَّا، وزعم أنه لم يحكه غيره.

(٤) فيما عدا س: شرطاً.

(٥) يختار: سقط من س، ح. ك، ف: فيختار كسرهما.

(٦) شرح الكافية ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٨٤. وانظر ردَّ أبي علي عليه في الحجة ٢: ٤٣٣ ـ ٤٣٥. وراجع إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٤٥.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢. قرأ حمزة (إنْ تَضِلَّ) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. السبعة ص١٩٤ والنشر ٢: ٢٣٦. وقد قال الكوفيون: القراءتان بمعنى واحد، أي: بمعنى الشرط.

ولذلك دخلت الفاء في الجواب، وأما قوله:

إِمَّا أَقمتَ، وأَمَّا أنتَ مُرْتَحلاً ....

فكُسر مع الأول وفُتح لظهور الفعل، وفُتح الثاني مع عدمه. وصَحَّ عطف أحدهما على الآخر لأنه في معنى الشرط كالأول، وهو شرط على رأي الكوفيين. وهل يَصِحُّ الكسر مع عدم الفعل ووجود «ما»؟ فقال س[1]: «حذفُ الفعل لا يجوز هنا كما لم يَصِحّ ثَمَّ إظهاره» يريد في المفتوحة، وقد يقال: لا يَبْعُد على رأي الكوفيين.

وزعم أبو العباس[2] أنه يجوز إظهارُ الفعل مع المفتوحة، وتجعل «ما» زائدة، فتقول: أَمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه كلام جرى مجرى المثل[3]، والأمثال وما يجري مجراها تقال كما سُمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة «ما».

وقولُه **وبعدَ «إنْ» قليلاً** مثالُه قولُ العرب[4]: افعلْ ذلك إمَّا لا، أي: إن كنتَ لا تفعل غيرَه. ومثلُه قول الراجز[5]:

[٢: ٨٤/ب] / أَمْرَعتِ الأرض لَوَ آنَّ مالا لَوَ آنَّ نُوقاً لك أو جِمالا

أوثُلَّةً من غَنَمٍ إمَّا لا

أي: إنْ كنتَ لا تجد غيرها، و«ما» عِوض من الفعل.

ولا يُحذَف الفعل مع المكسورة مُعَوَّضاً منه «ما» إلا في هذا، فلو

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٢) الانتصار ص٩٨ ـ ٩٩ والبغداديات ص٣٠٥ وشرح الكافية ١: ٢٥٣.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٥) الرجز في شرح التسهيل ١: ٣٦٦.

قلت: «إما كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك» فـ«ما» ليست بعوض، ولا تحذف «كان» وتكون «ما» عوضاً، فلا تقول: إمَّا أنت[1] منطلقاً انطلقتُ معك، كما لا يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة.

ومثلُه حذفُهم الفعل في قولهم: «آثِراً ما»[2] يريدون: آثراً افعل[3] كذا، أي: افعلْه أولَ شيء، فأبدلوا منه «ما» لكثرة الاستعمال، وهو شاذ لا يقاس عليه.

وفي البسيط ما ملخصه: وأمّا ما يجب فيه الحذف ففي باب الاشتغال وفي موضعين يُعَوَّضُ منها:

أحدهما بعد «أَنْ»، يعوض منها «ما»، نحو: أَمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

والثاني في «أمَّا» التحقيقية في قولك: أَمّا زيدٌ فقائمٌ، فإنَّ الفعل محذوف للنيابة، ويصح تأويله بـ«كان» الناقصةِ، فإن أبقينا بعض معمولاتها كان من هذا الباب كقولك: أمّا قائماً فزيدٌ قائمٌ، أي: مهما يكن شخص قائماً فزيدٌ قائمٌ.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: قال س: «إمَّا لا»[4]. يقول الرجل[5]: أنا لا أَقدِر على فعل كذا وكذا، فيقال له: إمَّا لا فافعلْ، أي: إنْ كُنتَ لا تَفعل كذا فافعلْ كذا، وصار الفعل لا يَظهر، ودَلَّ عليه وعلى الفعل في المسألة التي قبله أن الكلام لا يُقال إلا على معنى ما.

وقولُه **ويجوز حذف لامها الساكن جزماً** يَشمُل المضارع بجميع

(١) أنت: سقط من س.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٣) ما يريدون آثراً افعل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٥) الرجل: سقط من س.

حروف المضارعة، فالهمزة ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1]، والنون ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾[2]، والتاء ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[3]، والياء ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾[4]. ويشمل مضارع الناقصة والتامة، فالناقصة ذلك فيها كثير لكثرة تصرفها في الكلام، والتامة يَقِلُّ فيها ذلك كقراءة مَن قرأ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾[5] برفع التاء.

وحذفُ النون شاذٌّ في القياس لأنها من نفس الكلمة نحو النون من لم يَصُنْ ويَهُنْ، لكن سَوَّغه كثرةُ الاستعمال وشبهُ النون بحروف العلة، فكأنهم جَدَّدوا له جزماً، وتنوسي الجزمُ القياسي لمَّا قَدَّروا كثرة استعماله بالنون، فكأنه لم يُحذف منه شيء للجزم، فَجَدَّدوا عليه الجزم، وجعلوا النون كأنها حرف مَدٍّ، ولذلك لم يحذفوها من هذا اللفظ إلا في موضع لا تَجِبُ لها الحركةُ فيه؛ لأنَّ الشبه إنما هو من أجل الغُنَّة التي تَلحقها بعد خروجها من مخرجها من اللسان، وإنما تَتَبينُ لها تلك الغُنَّة منها عند سكونها، فإذا تحركت ضَعُفت، فضَعُف الشَّبَهُ، فلم تُحذف في مثل ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾[6] إلا أن تُضَم ضرورة إلى حذفها، كقوله[7]:

لم يَكُ الحقُّ على أنْ هاجَهُ ....

---

(١) سورة مريم، الآية: ٢٠.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٤٣.

(٣) سورة النمل، الآية: ١٢٧.

(٤) سورة غافر، الآية: ٨٥.

(٥) سورة النساء، الآية: ٤٠. ورفع التاء قراءة ابن كثير ونافع. وقرأ بقية السبعة (حسنةً) نصباً. السبعة ص٢٣٣.

(٦) سورة البينة، الآية: ١.

(٧) هذا صدر بيت، أنشده المصنف كاملاً في الصفحة التالية. وهو لِحُسَيْل بن عُرْفُطة. النوادر ص٢٩٦ وإيضاح الشعر ص١٣١ ـ ١٣٢، وفيه تخريجه، وشرح التسهيل ١: ٣٦٧ والخزانة ٩: ٣٠٤ ـ ٣٠٨ [الشاهد ٧٤٥]. السرر: موضع على أربعة أميال من مكة يمين الجبل بطريق مكة. وفي الإصابة ٢: ٢٤٨ أنه كان اسمه حُسَيْل بن عرفطة الأسدي، فسمّاه النبي ﷺ حُسَيناً.

وقد أطلق المصنف/ في موضع التقييد، وهو أنه لا يجوز حذف [٢: ٨٥/أ] النون إذا اتصل بها خبرها ضميراً متصلاً، نحو: أنتَ الصديقُ فإنْ لم تكنْه فمن يكونه، فلا يجوز أن تقول «فإنْ لم تَكُهُ» لأنَّ الضمير يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله، كما رَدَّ نون «لَدُ» إذا أُضيفت إلى الضمير، فقيل: «لَدُنْهُ»، ولا يجوز «لَدُه».

وقولُه **ولا يَمنعُ من**[1] **ذلك ملاقاةُ ساكنٍ وِفاقاً ليونُس** قال المصنف في الشرح[2]: «وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حُذفت للتخفيف، وثِقَلُ اللفظ بثبوتها قبلَ ساكن أشدُّ مِن ثِقَله بثبوتها دونَ ذلك، فالحذفُ حينئذ أولى، إلا أنَّ الثبوت دُون ساكن ومعَ ساكن أكثرُ من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[3] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[4]، وقد استعملت العربُ الحذفَ قبل الساكن كثيراً، ومنه قولُه:

لـم يَـكُ الـحـقُّ سِوى أنْ هـاجَـهُ ... رَسْـمُ دارٍ قـد تَـعَـفَّـى بـالـسَّـرَرْ

وقولُ الآخر[5]:

فإنْ لـم تَكُ المِرْآةُ أَبدتْ وَسامةً ... فقد أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ

وقولُ الآخر[6]:

---

(١) كذا! و«من» هذه ليست في الفص كما سبق.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

(٤) سورة البينة، الآية: ١.

(٥) هو الخَنْجَر بن صخر الأسدي كما في سر الصناعة ص٥٤٢ والمقاصد النحوية ٢: ٦٣. ونسب في التمام ص١٧٦ إلى بعض بني أسد.

(٦) البيت في تخليص الشواهد ص٢٦٨ واللسان (رتم). وآخره فيهما وفي شرح التسهيل: «الرَّتائم»، وهو جمع رَتيمة، والرتيمة: الخيط الذي يشدّ في الإصبع لتستذكر به الحاجة.

إذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمَّة الفتى فليسَ بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التَّمائمِ»

قال[1]: «ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حَقٌّ سِوى أنْ هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرآةُ أَخفتْ وَسامةً، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نَوى» انتهى.

وليس التخفيف عِلَّةً لحذف النون، وأيُّ ثِقَل في لفظ «لم يكن»؟ وإنما حُذفت لكثرة الاستعمال ولِشَبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف. وأمّا ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عند س[2] ضرورة.

وأمّا ما ذكره المصنف من أنه لا ضرورة في ذلك إذ كان له أن يقول ما ذَكر فما من ضرورة في شعر العرب إلا ويُمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذَكر لا يكون في كلام العرب ضرورة، وقد بحثنا معه في هذا في «كتاب التكميل»، وبَيَّنّا أنه ليس كما زَعم.

وقولُه **ولا يلي عند البصريين**[3] **«كان» وأخواتِها غيرُ ظرفٍ وشبهِه من معمولِ خبرها** مثالُ معمولِ غيرِ ظرف وشبهِه: كان زيدٌ آكلاً طعامَك، ولا يجوز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً.

وقولُه «من معمولِ خبرها» يشملُ كلَّ ما ينتصب بالخبر من مفعولٍ به ومفعولٍ من أجله وحالٍ وغير ذلك إلا الظرفَ وشبهَه.

[٢: ٨٥/ب] ولا يختص هذا الفصل بِكانَ/ وأخواتها، بل ينبغي أن لا يلي عاملاً

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٦٧.

(٢) الكتاب ٤:١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) إصلاح الخلل ص١٥١ ـ ١٥٢ وشرح الكافية ٢:٢٩٩ والبسيط لابن أبي الربيع ص٧٠٥ ـ ٧٠٦. وانظر الكتاب ١:٧٠ ـ ٧١ والمقتضب ٤:٩٨ ـ ٩٩، ١٥٦ والأصول ١:٨٦، ٨٨، ٢:٢٣٧ والمقتصد ص٤٢٥ ـ ٤٢٦ والجمل ص٤٥ والتبصرة ص١٩٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٨.

من العوامل ما نَصَبه غيرُه أو رَفَعه، تقول: جاء زيدٌ راكباً فَرَسك، ولو قلت «جاء فَرَسَك زيدٌ راكباً» لم يجز، وكذلك في باب الظن وباب إنَّ.

وقولُه **واغْتَفَرَ ذلك بعضُهم**[1] **مَعَ اتِّصال العامل** مثالُه: كان طعامَكَ آكـلاً زيـدٌ، لا يـجـوز عـنـد س[2]، وأجـازه بـعـض الـبـصـريـيـن، مـنـهـم ابـن الـسَّـرَّاج[3] والـفـارسـي، وتـبـعـهـمـا ابـن طـلـحـة وابـن عـصـفـور، قـال ابن عصفور[4]: «والذي يُجيز حُجَّتُه أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح» انتهى كلامه. وليس بصحيح لأنه ليس مسموعاً من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس.

وأورد بعضهم هنا سؤالاً، فقال: «إن قال قائل: إن لم يرد السماع بـهـا عـيـنـهـا فـقـد ورد بـمـثـلـهـا، قـال تـعـالـى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[5]، وقـــال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾[6]، وقـــال الشاعر[7]:

. . . . فـعـادوا كـأن لـم يـكـونـوا رَمـيـمـا

فـأولـى ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ ﴿بَخِلُوا بِهِۦ﴾، و﴿أَبَدًا﴾ ﴿مَّاتَ﴾، و«رمـيـمـا» «يكونوا»، وليست معمولات لما وليته، بل ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ معمول لقوله ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾، و﴿أَبَدًا﴾ معمول لِ﴿تُصَلِّ﴾، و«رميما» معمول لِ«عادوا».

---

(١) شرح الكافية ٢:٢٩٩.

(٢) الكتاب ١: ٧٠ ـ ٧١.

(٣) الأصول ١: ٨٨.

(٤) شرح الجمل ١:٣٩٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٨٤.

(٧) صدر البيت: فدارتْ رَحانا بِفُرْسانِهِمْ. وهو لربيعة بن مقروم الضبي. المفضليات ص١٨٤ [المفضلية ٣٨] والأمالي ١:٨ والسمط ص٣٧.

فالجواب أنَّ جميع ذلك ليس بمنزلة: كان طعامَك آكلاً زيدٌ؛ لأنك لم تُوْلِها الفعلَ، إنما أَوْلَيْتَها الفاعلَ، وهو الضمير الذي في ﴿بَخِلُواْ ﴾ و﴿مَاتَ﴾ ويكونوا» انتهى.

وكلتا المسألتين - وهما: كان طعامَك زيدٌ آكِلاً، وكان طعامَكَ آكلاً زيدٌ - سواءٌ كما قلنا عند س. وأبو بكر[1] وأبو علي[2] يقولان لا يفصل بين «كان» وخبرها بأجنبي منهما، ويَريان أنَّ المعمول هنا من تمام العامل، ودليلُهما جواز: زيدٌ عمراً ضاربٌ، قالا: فالمبتدأ يطلب الخبر كما تطلبه «كان»، فلما[3] تقدم معمول الخبر قبله في الابتداء كذلك[4] يُفعل في «كان».

وهذا قياس لا يصح لأن المبتدأ يطلب الخبر بلا واسطة، و«كان» تطلبه بوساطة اسمها، وهي فعل كسائر الأفعال، فلا تخرج عنها إلا بدليل، وتشبيهه الفعل بالاسم غير المشتق الخارج عن النظائر لا ينبغي؛ لأن الاسم الجامد يرفع لم يوجد في كلامهم إلا في الابتداء على الخلاف[5] الذي فيه، ومرفوع يتقدم على رافعه لم يوجد إلا[6] في هذا الباب، فهو خارج، ولا يقاس عليه خلافُه[7].

وتجوزان عند الكوفيين[8]، ومن حُجَجهم قولُ الشاعر[9]:

---

(١) الأصول: ١:٨٦.

(٢) الإيضاح العضدي ص١٠٦ - ١٠٧ حيث قال: «... لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها...». وانظر البصريات ص٤٣٤ - ٤٣٥ والتعليقة ١:١٠٥.

(٣) ك، ف: ولنا. ح: قلنا. قلت: الأَوْلى أن تكون: فكما.

(٤) ك، ف: فذلك.

(٥) تقدم في ٣:٢٥٧ - ٢٧٠.

(٦) ك: هو. إلا: سقط من ف.

(٧) ك، ف: فهو جائز ولا يقاس عليه خلافاً. ح: فهو حال من القياس عليه خلافاً. وسقطت الواو قبل «لا» من س.

(٨) إصلاح الخلل ص١٥١ - ١٥٢ وشرح الكافية ٢:٢٩٩ وشرح الكافية الشافية ص٤٠٣ وشرح التسهيل ١:٣٦٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٨.

(٩) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٢١٤ والمقتضب ٤:١٠١ والحلبيات ص٢٥٦ وشرح =

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حولَ بُيوتِهِمْ ... بما كانَ إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا

وقولُ الآخر(١):

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقي المساكينُ

/ فـ«إياهم» منصوب عندهم بقوله: «عَوَّدَ»، وهو خبر «كان» و«عَطِيةُ» [٢: ٨٦/أ] اسمها، و«كُلَّ النَّوى» منصوب بـ«يُلقي».

واحتج لهم المصنف بقولِ الشاعر(٢):

بانَتْ فُؤاديَ ذاتُ الخالِ سالِبةً ... فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ

وقولِ الآخر(٣):

لئن كان سَلمى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِياً ... لقد هَوَّن السُّلْوانَ عنها التَّحَلُّمُ

فـ«فؤادي» منصوب بـ«سالبة»، وهو حال من «ذاتِ الخال»، والعامل فيه «بانت»، فهو شبيه بـ«كان طعامَك زيدٌ آكلاً». و«سَلمى» منصوب بـ«مغرياً»، وهو خبر «كان».

فلو كان معمولُ الخبر ظرفاً أو جارًا ومجروراً جاز أن يلي «كان» منفصلاً عن الخبر ومتصلاً به، نحو: كان عندَك زيدٌ مقيماً، وكان عندَك مقيماً زيدٌ، وكان بسيفٍ زيدٌ ضارباً، وكان بسيفٍ ضارباً زيدٌ، وذلكِ لاتِّساع

= الكافية الشافية ص٤٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٦٧ وإصلاح الخلل ص١٥٢ والخزانة ٩: ٢٦٨ [الشاهد ٧٣٩]. القنافذ: جمع قُنفُذ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. وهدَّاجون: مسرعون. وعطية: أبو جرير.

(١) تقدم في ص١٤٠.

(٢) كذا! ولم أقف عليه في كتب ابن مالك التي بين يدي. وهو في تخليص الشواهد ص٢٤٨ والمقاصد النحوية ٢: ٢٨ والخزانة ٩: ٢٦٩. وفي ك، ف، ن، وهذه المراجع: باتت. وفي س أضيفت نقطة فوق نقطة نون «بانت». والصواب «بانت» لما سيأتي في ص٢٤٣.

(٣) لم أقف عليه.

العرب في الظرف والمجرور؛ ألا تراهم فَصَلوا بهما بينَ المضاف والمضاف إليه، وقد أجيز: ما غداً زيدٌ ذاهباً، فإجازةُ ذلك في «كان» أَولى.

وقولُه **وما أَوْهَمَ خِلافَ ذلك قَدَّر فيه البصريون**[1] **ضميرَ الشأن** أي: ما أَوهم إيلاءَ معمولِ خبرٍ غيرِ ظرف أو شبهِه لـ«كان». فأَوَّلوا قولَه «بما كان» على أنَّ في «كان» ضميرَ الشأن، وعطيةُ: مبتدأ، وعَوَّدَ: فعل ماضٍ في موضع الخبر، وإياهم: مفعول بِعَوَّدَ، لمَّا تَقَدم على العامل انفصل كقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2].

وكذلك في قوله «وليس كُلَّ النَّوى» في «وليس» ضمير الأمر[3]، ويُلقي المساكينُ: خبر لكانَ، والمساكينُ: فاعل بِيُلقي، وكُلَّ النَّوى: مفعول بِيُلقي، فلم يَلِ «ليسَ» معمولُ خبرها إذ فيها ضمير الشأن.

وكذلك «بما كان إياهم».

وقد ذهب بعض أصحابنا[4] إلى أن هذا التخريج في:

.... بما كان إياهم عطيةُ عَوَّدا

لا يجوز «لأنه يؤدي إلى ما لا يجوز، وذلك أن خبر المبتدأ لا يتقدم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً» انتهى.

وهذه مسألة خلاف، المنعُ مذهب س والكسائي، والإجازة مذهب هشام، يجيزه مع الماضي والمستقبل والدائم، وقد تقدم الكلام[5] في هذه المسألة في باب الابتداء.

---

(١) إصلاح الخلل ص١٥٣ وشرح الكافية الشافية ص٤٠٣.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٥.
(٣) س: في وليس الأمر. ح، م: أي وليس الأمر.
(٤) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ١: ٣٩٣.
(٥) تقدم في ٣: ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

وأجاز المصنف[1] في «بما كان إياهم عَطيةُ عَوَّدا» أن تكون «كان» زائدة. وأجاز أيضاً أن تكون «ما» بمعنى الذي، وفي «كان» ضمير عائد على «ما»، هو اسمُها، وعطية: مبتدأ، وعَوَّدَ: خبره، وهو يتعدى إلى اثنين: أحدهما إياهم، والثاني هاء عائدة على «ما»، حُذفت، وهي مقدرة.

وما احتجَّ به المصنف لهم من البيتين ظاهرُ الدلالة على جواز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وذكر أنَّ[2] البيت الأول يقوي ما ذهب إليه الكوفيون، وقال: «أراد: بانت ذاتُ الخال/ سالبةً فؤادي، فقَدَّم منصوبَ الحال على [٢: ٨٦/ب] مرفوع عاملها، وهو شبيه بما منعه البصريون من تقديم منصوب كان على مرفوعها» انتهى.

وقال في قوله:

لئن كان سَلمى الشيبُ بالصَّدِّ مُغْرِياً ....

«لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر، فسلم الدليل، ولم توجد لمخالفته سبيل».

وما ذهب إليه المصنف من سلامة الدليل وأنه لا سبيل إلى مخالفته ليس كما ذكر لاحتمال أن يكون «فؤادي» ليس معمولاً لِـ«سالبةً»، ولا «سَلمى» معمولاً لقوله «مُغْرِياً»، بل هما مُنادَيان، كأنه قال منادياً لسلمى: لئن كان ـ يا سلمى ـ الشيبُ بالصَّدِّ ـ أي بِصَدِّكِ ـ مُغرياً، وقال منادياً لفؤاده: بانت ـ يا فؤادي ـ ذاتُ الخال سالبةً، أي: سالبةً لك، وإذا احتمل أن يكون منادَيَيْنِ لم يكن في ذلك حُجة؛ لأنه إذا دَخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلال، فلو كان مكان «سَلمى» و«فؤادي» اسم[3] يظهر فيه الإعراب نَصباً كان يسلم الدليل، لكنه لا يظهر فيه نصب، فاحتمل ما قاله

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٦٨.
(٢) أنَّ: سقط من س، ح.
(٣) في النسخ كلها: اسماً.

المصنف، واحتمل ما قلناه، فسقط استدلال المصنف به على صحة المُدَّعى.

وبقي علينا الكلام في معمول الخبر بالنظر إلى جواز تقديمه على هذه الأفعال ومنعه، فنقول:

إن قدمتَه مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر، وذلك نحو: في الدار قائماً كان زيدٌ، وإن قَدَّمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كان زيد قائماً، ولا: يومَ الجمعة كان زيدٌ ذاهباً، ولا: طعامَك كان زيدٌ آكلاً، لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو فضلة الخبر والعامل الذي هو الخبر. هذا نقل بعض أصحابنا[1].

وقال ابن السراج[2]: «جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جائز في «كانَ» إلا أن يُفصَل بينَها وبينَ ما عَملت فيه بما لم تَعمل فيه». قال[3]: «وأصحابنا يجيزون: غُلامَه كان زيدٌ يضربُ، ينصبون الغلام بيَضربُ؛ لأنَّ كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله» انتهى.

وفي البسيط: وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال التي يتقدم خبرها عليها إذا كان غير ظرف نحو: زيداً كان عمرٌو ضارباً، وغُلامَه كان زيدٌ يَضربُ، فقيل: لا يجوز لأنه قد حالَ بين المعمول وعامله بجملة أجنبية، وإن كانت محتاجة إلى خبر، لكنها في صورة التام كالفعل والفاعل. وفيه نظر، قال تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[4]، وقال

---

(١) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ١: ٣٩٣.

(٢) الأصول ١: ٨٦.

(٣) الأصول ١: ٨٧.

(٤) سورة سبأ، الآية: ٤٠.

في الظرف والمجرور: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، وقال: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[2].

والصحيح عند النحويين جوازه ظرفاً كان أو غيرَ ظرف، ونَصَّ النحويون عليه، ولا تراعى الصورة، بل يُلاحَظُ المعنى. وقد تَقدم مذهب[3] الكوفيين في منعهم/ تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان يتحمل [٢: ٨٧/أ] الضمير، وتخريج مثل: قائماً كان زيدٌ، وكان قائماً زيدٌ على مذهب الكسائي ومذهب الفراء.

وأما التفريع على مذهبهم في تقديم المعمول على الفعل أو على الاسم فإما أن تُقَدِّمه بعدَ الخبر أو قبلَه، فإن قَدَّمته بعدَ الخبر، نحو: قائماً في الدار كان زيدٌ، وكان قائماً في الدار زيدٌ، فالأمر على ما كان عليه لو لم يكن له معمول. وإن قَدَّمته قبلَ الخبر، نحو: في الدار قائماً كانَ زيدٌ، وكان في الدار قائماً زيدٌ، فالأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف؛ لأن الصفة إذا تَقَدَّمَها معمولُها لم يجز أن تَخلُف الموصوف عند الكسائي[4] كان المعمول ظرفاً أو غيرَ ظرف.

وفَصَّل الفراء[5]، فقال: إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن تكون الصفة خلفاً، وإن كان غيرهما لم يجز أن تكون خلفاً، نحو: طعامَك آكلاً كان زيدٌ، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ. والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مُقَدَّم لم يخلف موصوفاً يُثَنَّى ويُجْمَع.

مسألة[6]: إذا قَدَّمتَ الخبر وأَخَّرتَ المعمول، نحو «آكلاً كان زيدٌ

(١) سورة هود، الآية: ٨.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٥.
(٣) تقدم في ص١٦٩ - ١٧٠، ١٧٣ - ١٧٤.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.

طعامَك»، فهذا لا يجوز للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، أعني ما ليس بمعمول لآكل. هذا مذهب الكوفيين ومقتضى مذهب البصريين، إلا إن جعلت «طعامَك» مفعولاً بفعلٍ مضمر يُفَسِّرُه هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك آكلاً كان زيدٌ: يأكلُ طعامَك، فإنه يجوز على كل مذهب.

مسألة[1]: إذا قلت: «كان كائناً زيدٌ قائماً» فالكسائي يجعل في «كان» ضمير الشأن، وكائناً خبر كان، وزيدٌ اسم كائن، وقائماً خبر كائن. والفراء يجعل كائناً خبر كان، وزيدٌ مرفوع بكان وكائنٍ على أنه اسمهما[2]، وقائماً خبر كائن. ولا يجوز عندهما أن تقول: كائناً كان زيدٌ قائماً، فتفصل بين كائن وخبرها ـ وهو قائم ـ بأجنبي، ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان في: آكلاً كان زيدٌ طعامَك؛ لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبر، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.

ولا يجوز عند أهل الكوفة «كان يقومُ زيدٌ» على أن يكون خبراً مقدماً؛ لأنه لا يُتَصور أن يكون خلفاً؛ لأن الفعل لا يَخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في «كان» ضمير الشأن، ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء، وزيد مرفوع بِيَقومُ. ولا يجوز عندهم تقديم «يقوم» على الفعل، فتقول: «يقومُ كانَ زيدٌ» على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، [٢: ٨٧/ب] والظرفُ والمجرور/ جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يَتحمل الضمير جاز توسيطه وتقديمه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، إذا أَرَدتَ أُخُوَّة النَّسَب لا أُخُوَّة الصداقة.

مسألة: خبر هذه الأفعال إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فهو في

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٢) فيما عدا س: اسمها.

موضع نصب على ما تَقرر في عمل هذه الأفعال. وإذا كان مفرداً انتَصب، ولا يجوز أن يرتفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لا تقول: كنتُ قائمٌ، تريد: أنا قائمٌ؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه، وقد نص الخليلُ على ذلك[(١)]، ولَحَّنُوا زياداً الأعجم في قوله[(٢)]:

هل لَكَ في حاجتي حاجةٌ   أَمَ اَنْتَ لها تارِكٌ طارِحُ
أَمِتْها، لك الخيرُ، أو أحْيِها   كما يَفْعَلُ الرجلُ الصالحُ
إذا قُلْتُ: قد أَقْبَلَتْ، أَدْبَرَتْ   كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ

أراد: كمن ليس غادياً ولا رائحاً، فرفع على إضمار هو، أي: كمن ليس هو غادٍ ولا رائحٌ. قالوا[(٣)]: «ولا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل بإصْطَخْرَ من بلاد فارس، ففسد لسانه بها، ولذلك لقب الأعجم، فكثيراً ما يُوجَدُ اللحن في شعره» انتهى.

وهذا الذي قالوا ليس بجيد لأن إمام الصنعة س قد استشهد في كتابه[(٤)] بشعره.

وأما البيت الذين زعموا أنه لحن فليس على ما زعموا، وله وجه صحيح في العربية، وهو أن يرتفع غادٍ ورائح على أنه اسم ليس، ويكون خبرها محذوفاً على حد قولهم[(٥)]:

....   حينَ ليسَ مُجيرُ

تقديره: كمن ليس له غادٍ ولا رائح، أي: ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فلا يكون على هذا اسمُ ليس ضميراً يعود على مَنْ، فيلزم منه أن

(١) انظر الكتاب ١: ٤٣٣ و٢: ٨٤ ـ ٨٥.
(٢) الأبيات الثلاثة له في الشعر والشعراء ص٤٣٣. وعنه في شعرهِ ص٥١.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٨. وانظر الشعر والشعراء ص٤٣٠، ٤٣٣.
(٤) الكتاب ١: ٣٠١ و٣: ٤٨ و٤: ١٨٠.
(٥) تقدم في ص٢٠٦.

ينتصب غادٍ ورائح على خبرها، والمعنى: أن حاجته لا تنبتُّ ولا ينقضي أمرها، فهي كشيء ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فيبقى هملاً كحاجته.

ووهم ابن عصفور[1] في إنشاد شعر زياد، فركَّب نصفاً من بيت على نصف بيت آخر، وأنشد:

أَمِتْها - لكَ الخيرُ - أو أَحْيِها   كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ

وإذا كان له توجيه صحيح في العربية فلا يكون لحناً.

فأما قول الآخر[2]:

كَم مِنْ لَئيمٍ رأينا كانَ ذا إِبِلٍ   فأصبحَ اليومَ لا مُعْطٍ ولا قارِ

فينبغي أن يُتأول على أنه أراد: لا مُعطياً ولا قارياً، وحذف الياءَ للضرورة، فيكون نحو قوله[3]:

وَكَسَوتَ عارٍ لحمُه.......   ....

يريد: عارياً، وهذا أولى من ادِّعاء «هو» مضمرة، فيقدر: لا هو مُعْطٍ ولا هو قارٍ.

[٢: ٨٨/أ] وفي البسيط: أكثر النحويين اتفقوا على أن الاسم/ الثاني من معمولي «كان» وأخواتها خبر بنفسه، ولا يكون في موضع رفع بتقدير مبتدأ، كقولك: كان زيدٌ قائماً، ولا يجوز رفعه على الإضمار، فأما قولُه[4]:

....   فأَبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

---

(١) شرح الجمل ١: ٤٠٧.

(٢) الحماسة ٢: ٣٢٦ [الحماسية ٧٤٨] وشرحها للمرزوقي ص١٦٨٨ وللأعلم ص٩٧٨.

(٣) تتمة البيت:

....   فتركتَه   جَذْلانَ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ ورِداءَهُ

وقد تقدم في ١: ٢١٤.

(٤) هو الأخطل. وصدر البيت: ولقد أكونُ من الفتاة بمنزِلٍ. وهو في شعره ص٣٨٢ والكتاب ٢: ٨٤، ٣٩٩ والخزانة ٦: ١٣٩ [الشاهد ٤٤٣]. الحرج: الآثم.

فهو عند الخليل[1] على الحكاية، أي: أَبيتُ كالذي يُقالُ له لا حَرِجٌ ولا محروم. وقال بعض النحويين[2]: يجوز أن يكون في موضع خبر، أي: لا أنا حرجٌ. انتهى.

وقال س بعدما حكى تخريج البيت على الحكاية ما نصُّه[3]: «وقد زعم بعضُهم أنَّ رفعه على النفي، كأنه قال: فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به» قال س[4]: «والتفسير على النفي كأنه أسهل» انتهى. ويَعني بالنفي النفيَ العامَّ، وإذا كان لا حَرِج ولا محروم نفياً عامًّا لكل حَرِج ومحروم لزم منه أن يكون الثابت لا حَرِجاً ولا محروماً لأنه فرد من أفراد العامّ.

فإن كان الموضعُ موضعَ تفصيل جاز النصب، وجاز الإضمار، نحو قولك: كان الزيدان قائماً وقاعداً، وكان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ؛ لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار، والمعنى على أن المراد أحدهما كذا والآخر كذا، وما أشبه ذلك، وقد نص س[5] على جواز ذلك، ومنه قول الشاعر[6]:

فأصبحَ في حيثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُمْ طَليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَفُ

التقدير: أحدُهم طليقٌ، والآخر مكتوفُ اليدين، والآخرُ مُزْعف، أو: مِنهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مُزْعف.

---

(١) الكتاب ٢: ٨٤ ـ ٨٥.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٩٧/ب [باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة].
(٣) الكتاب ٢: ٨٥.
(٤) الكتاب ٢: ٨٦.
(٥) الكتاب ١: ٤٣٣ و٢: ٩ ـ ١٠.
(٦) هو الفرزدق. ديوانه ص٥٦٢ وجمهرة أشعار العرب ص٨٩٦ والكتاب ٢: ١٠ والخزانة ٥: ٣٦ [الشاهد ٣٣٩]. والشريد: الطريد. ومُزْعِف: ذو زُعاف، أي: ذو صَرْع وقتل. ومُزْعَف: مقتول مكانه. ويروى آخره «ومُزْعَف» أي: تسيل منه الدماء. وهو كذلك في بعض النسخ.

وفي البسيط: «فإن كان في موضع تقسيم جاز، كقولك: كان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ، أي: أحدهما. وخالف بعض الكوفيين. أمّا ما عدا أفعال المقاربة فقالوا هو منصوب على الحال، وليس مشبهاً بالمفعول به» انتهى.

وقد تقدم ذكرُ حُجَج الكوفيين والبصريين في أوائل هذا الباب(١).

مسألة: أَجاز الجمهورُ رفع الاسمين بعد «كان». وأنكر الفراءُ سماعَه. وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، نحوُ قولِه(٢):

إذا متُّ كان الناسُ صِنفانِ: شامتٌ　　وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أَصنعُ

في رواية من رواه «صِنفانِ» بالألف، وقولِه(٣):

هِيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرتُ بها　　وليسَ مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ

وإذا ارتفع الاسمان(٤) بعد كان فمذهب الجمهور أنَّ في «كان» ضميرَ الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونُقل عن الكسائي أنَّ كان ملغاة، ولا عمل لها. وإلى ذلك كان يذهب أبو الحسين بن الطراوة. نقله عنه السُّهيلي وغيره(٥). قال السُّهيلي: والصحيح ما ذهب إليه النحويون، يدل على ذلك قول العرب/ : «إنه أَمةُ اللّهِ ذاهبةٌ»(٦)، فَتَبَيَّنَ ضمير الأمر في «إنَّ» لمّا كان نصباً، ولم يَتَبَيَّنْ في «كان» لمّا كان رفعاً، وصارت الجملة في موضع خبر. [٢: ٨٨/ب]

---

(١) انظر ص١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) تقدم في ٢: ٢٨٢.

(٣) تقدم في ٢: ٢٨٢.

(٤) انظر الجزء الثاني ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١١ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٥٦ ـ ٩٥٧.

(٥) كابن أبي الربيع في شرح الجمل ص٧٤٠. وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٣. وقد أشار ابن الطراوة إلى ذلك في رسالته «الإفصاح» ص٤٢ حيث أحال على كتابه «المقدمات».

(٦) الكتاب ١: ١٤٧.

فإن قيل: هلاَّ كانت تامةً مكتفيةً باسم واحد، وهو المضمر فيها، وكانت الجملة بدلاً؛ لأن الجملة حديث، والمضمر فيها حديث؟

قلنا: قولهم: «إنه أَمةُ اللّهِ ذاهبةٌ» يُبين أن الجملة في موضع خبر؛ إذ لا يَصِحُّ في «إنَّ» أن تكتفي باسم واحد، فبان أنَّها في موضع خبر.

مسألة: «كان» إذا أُضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غيرَ الناقصة فتكونَ قسماً برأسها، هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو القاسم خلف بن فَرْتُون الشَّنْتَرِينيُّ، عُرف بابن الأَبْرَش، إلى أنها قسمٌ غيرُ الناقصة.

مسألة[1]: أَجاز هشامٌ: ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك. وأباهما الفراءُ.

مسألة: أجاز الكسائيُّ وهشام: ما يزال أحدٌ يقول ذلك، ونحوها من المستقبل. وانفرد هشام بإجازتها مع الماضي. ومنعها الفراء فيهما.

مسألة: اختلفوا: هل تعمل في الظروف والمجرورات والأحوال أو لا؟ فقيل: لا تعمل لأنها لا استدعاء لها لذلك، والعامل مُستدع. وقيل: تعمل لأنها فعل، وإذا عمل «هذا» في الحال بتأويل الفعل فأحرى «كان».

مسألة: لا يجوز الاقتصار على الفاعل دون الخبر كما لا يجوز في المبتدأ والخبر، وأما حذف الاختصار فيمتنع في اسمها لأنه هنا كالفاعل، وأما في الخبر ففيه خلاف، أجازه في البسيط، قال: تقول في جواب من قال: ألم تكن غنيًّا؟ كنتُ، ويقول: أَكادَ زيدٌ يقوم؟ فتقول: قد كادَ.

وقال ابن عصفور[2] ما معناه: «ما المانع من حذف الخبر، وأنت إن حكمت له بحكم لفظه فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، أو

---

(١) سقطت هذه المسألة من ك.

(٢) شرح الجمل ١: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

بحكم أصله فهو خبر في الأصل، والخبر يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال؟

والجواب أنه قد صار عوضاً من المصدر، فلا يجمع بينهما كراهة الجمع بين العوض والمعوض، وإنما عُوِّضَ منه لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى قولك: «كان زيدٌ قائماً» أن القيام كونٌ من أكوان زيد، فلما كان الخبرُ المصدرَ في المعنى استُغني عنه كما استُغني بـ«تَرَكَ» عن «وَذَرَ» لما كان معناهما واحداً، ولولا أنه عِوَض لَصُرِّحَ بالمصدر إذ لا فعلَ إلا له مصدر أُخذ منه، وقام الدليل على ذلك، فلما صار عوضاً من المصدر صار كأنه من تمام الفعل، وكأنه جزء من أجزائه. وأيضاً فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها، وقد يحذف الخبر في الضرورة، نحوُ[1]:

.... حينَ ليسَ مُجِيرُ»

[٢: ٨٩/أ] وهذا تلخيصٌ من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن[2] المعروف بابن/ شُقَير في «كان» واسمِها وخبرِها ومعمولِه وما يُتَصَوَّرُ فيه من التراكيب: كان زيدٌ آكلاً طعامَك، كان آكلاً طعامَك زيدٌ، آكلاً طعامَك كان زيدٌ، كان زيدٌ طعامَك آكلاً، طعامَك كان زيدٌ آكلاً، طعامَك كان آكلاً زيدٌ، كان آكلاً زيدٌ طعامَك، زيدٌ كان آكلاً طعامَك، زيدٌ آكلاً طعامَك كان، آكلاً طعامَك زيدٌ كان، زيدٌ كان طعامَك آكلاً، طعامَك زيدٌ كان آكلاً، زيدٌ طعامَك كان آكلاً. قال ابن شقير: كل هذا جائز من كل قول.

كان طعامَك آكلاً زيدٌ[3]، كان طعامَك زيدٌ آكلاً، جائزتان من قول الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.

---

(١) تقدم ص٢٠٦، ٢٤٧.

(٢) ك: الحسين.

(٣) ذكر أبو حيان في الارتشاف ص١١٧٣ أنه أجاز هذه الصورة ابنُ السراج والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور. وانظر رأي ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٩٣.

آكلاً كان زيدٌ طعامَك، زيدٌ آكلاً كان طعامَك، آكلاً زيدٌ كان طعامَك، الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.

طعامَك آكلاً كان زيدٌ، زيدٌ طعامَك آكلاً كان، طعامَك آكلاً زيدٌ كان، هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء لأنه لا يُقَدِّم مفعول خبر كانَ عليه إذا كان خبر كان مُقَدَّماً من قِبل أنه لو أراد ردَّه إلى فَعَلَ ويَفْعَلُ لم يجز عنده. والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال.

طعامَك زيدٌ آكلاً كان جائز، من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين. آكلاً كان طعامَك زيدٌ خطأ من كل قول.

ص: فصل

أَلحقَ الحجازيون بـ«ليسَ» «ما» النافية بشرط تأخُّرِ الخبر، وبقاءِ نفيه، وفَقْدِ «إنْ»، وعدمِ تَقَدُّمِ غيرِ ظرفٍ أو شِبْهِه من معمولِ الخبر. و«إنِ» المشارُ إليها زائدة كافَّة لَا نافيَة، خلافاً للكوفيين. وقد تُزاد قبلَ صلةِ «ما» الاسمية والحرفية، وبعدَ «ألا» الاستفتاحية، وقبلَ مَدَّة الإنكار.

وليس النصب بعدها لسقوط باء الجر، خلافاً للكوفيين. ولا يُغني عن اسمها بَدَلٌ مُوجَب، خلافاً للأخفش. وقد تَعمل متوسِّطاً خبرُها، ومُوجَباً بـ«إلا» وِفاقاً لِـ«س» في الأول، وليونُس في الثاني. والمعطوفُ على خبرها بـ«بَلْ» و«لكنْ» مُوجَبٌ، فيتعين رفعُه.

ش: أصل العمل للأفعال، يدل على ذلك أنَّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، إلا ما استُعمل زائداً نحو «كانَ» على خلاف في ذلك، أو استُعمل في معنى الحرف نحو «قَلَّما»، أو تَرَكَّبَ مع غيره نحو «حَبَّذا» على خلاف في هذا. وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل. وأمَّا الحرف فإما أن يختص بما دخل عليه أو لا، إن اختص فإما أن يتنزل منزلة الجزء منه أو لا، إن
[٢: ٨٩/ب] تنزل فلا يعمل لأنَّ جزء الشيء لا/ يعمل في الشيء، وإن لم يتنزل فقياسُه إن اختص بالفعل أن يعمل من الإعراب النوعَ المختصَّ بالفعل، وهو الجزم، وإن اختص بالاسم فقياسُه أن يعمل من الإعراب النوعَ الذي يختصُّ بالاسم، وهو الجرّ، وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسُه أن لا يعمل، و«ما» من هذا النوع. ولها شَبَهانِ: أحدهما هذا، وهو عامٌّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم يُعملوها. والثاني خاصٌّ، وهو شَبَهُها

بـ«ليسَ» في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتُخَلِّصُ المحتمِل للحال كما أنَّ «ليسَ» كذلك، وراعى هذا الشَّبَهَ أهلُ الحجاز.

وقولُه **أَلْحَقَ الحجازيون بليسَ** يعني في العمل بأن ارتفع ما بعدها اسماً لها، وانتصب الثاني خبراً لها. وهذا الإلحاق هو على مذهب البصريين(١)، وسيأتي مذهب الكوفيين في ذلك. وقال الكسائي(٢): هي لغة أهل تهامة. وقال الفراء(٣): «لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء» انتهى.

وقد جاء النصب في أفصح الكلام وأَجَلّه، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾(٦)، قالوا: ولم يُحفظ ذلك في كلامهم إلا في بيت من الشعر، قال(٧):

وأنا النذيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجيوشُ إليكم أقوادَها
أَبناؤُها مُتَكَنِّفونَ أباهُمُ ... حَنِقُو الصُّدورِ، وما هُمُ أولادَها

وأجمع النحويون على إجازة: ما زيدٌ قائمٌ. وحكى س(٨) أنها لغة

(١) الكتاب ١:٥٧ والمقتضب ٤:١٨٨ والأصول ١:٩٢ والإيضاح العضدي ص١٠٩ ـ ١١٠ والإنصاف ص١٦٥ [المسألة ١٩] وشرح الجمل لابن عصفور ١:٥٩١.
(٢) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢:٣٢٨ أن الكسائي حكى أنّ إهمالها لغة تهامة ونجد.
(٣) معاني القرآن ٢:٤٢ و٣:١٣٩.
(٤) سورة يوسف، الآية: ٣١.
(٥) سورة المجادلة، الآية: ٢.
(٦) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.
(٧) البيتان في الحماسة البصرية ١:٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ١:١٦٧/أ حيث ذكر أن ابن دريد أنشده البيتين في معاني الأُشْنانداني، وشرح الإيضاح للعكبري ص٥٥٢ والعيني ٢:١٣٧. الحرة: الكتيبة المسودَّة بكثرة حديدها. والأقواد: جمع قَوْد، وهي الجماعة من الخيل. وأبناؤها: رجالها. والأب: الرئيس.
(٨) الكتاب ١:٥٧.

تميم. وحكى الكسائي[1] والفراء[2] أنها لغة أهل نجد. وقال المصنف[3]: «إنها لغة غير أهل الحجاز»، فيدخل فيه تميم وأهل نجد وغيرهم، وقد تقدم قول الكسائي إنَّ النصب لغة أهل تهامة، وهذا يَرُدُّ على المصنف.

وقولُه **بشرط تأخُر الخبر** فلو قَدَّمته ارتفع، قال الشاعر[4]:

وما حَسَنٌ أنْ يَمدحَ المرءُ نفسَه ... ولـكـنَّ أخـلاقـاً تُـذَمُّ وَتُـحْـمَـدُ

وقال الآخر[5]:

وما خُذُلٌ قومي، فأَخضعَ للعِدا ... ولـكـنْ إذا أَدْعُـوهُـمُ فَـهُـمُ هُـمُ

وهذا مذهبُ عامَّة النحويين، ويأتي ذكر الخلاف فيه عند كلام المصنف على ذلك.

وكان ينبغي للمصنف أن يُنبه على أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز توسيطه، فتقول: ما عندَك زيدٌ، فيكون عندك في موضع نصب في مذهب أهل الحجاز، وخالف في ذلك الأخفش، فزعم أنه في موضع رفع، وسنتكلم على المذهبين[6] إن/ شاء الله. [٢: ٩٠/أ]

وأمَّا تقديمُ الباء وولايتُها لِـ«ما» نحو «ما بقائم زيدٌ» فمنعه مطلقاً الكوفيون[7] على اللغتين. وقياسه أن الباء لتأكيد النفي، فكأنها للنفي، فلا تجتمع مع «ما» كـ«إنَّ» واللام. وجَوَّز البصريون[8] ذلك، لكنه يلزم أن يصير

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٨.
(٢) معاني القرآن ٢: ٤٢.
(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦٩.
(٤) لم أقف عليه. وآخره في ك: وتمدح.
(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٠ والمقاصد النحوية ٢: ٩٤.
(٦) انظر ص٢٦٩ من هذا الجزء وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٥.
(٧) الإنصاف ص١٦٥ ـ ١٦٦.
(٨) انظر إيضاح الشعر ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

الحجازي في التقديم تميمياً لأنه لا يُجوز التقديم في حال النصب، فكذلك إذا كان عارضاً، والسماعُ كثير، قال[1]:

.... وما بالحُرِّ أنتَ ولا القَمينِ

وقوله وبقاءِ نَفْيه إذا انتقض النفيُ بإلا أُبطل العمل كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، وهذا هو المشهور، ويأتي الخلاف فيه عند تعرض المصنف له.

وقوله وفَقْدِ «إنْ» إذا كان بعدَ «ما» «إنْ» بَطَلَ العمل، نحوُ قول فَرْوةَ بن مُسَيْك، وهو حجازي[3]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ، ولكنْ مَنايانا ودَوْلَةُ آخَرينا

وقال آخر[4]:

بَني غُدانةَ ما إنْ أنتُم ذَهَبٌ ولا صَريفٌ، ولكنْ أنتُم خَزَفُ

ولم يذكر المصنف خلافاً في هذا الشرط لا في الفَصّ ولا في الشرح، بل ذكر أن مجيء «إنْ» بعدَ «ما» مُبْطِلٌ لعمل «ما»، قال في الشرح ـ وقد ذكر الشروط الأربعة التي ذكرها ـ ما نصه[5]: «لما كان عمل ما

(١) صدر البيت: لَوَ أنَّكَ يا حُسينُ خُلِقتَ حُرًّا. وهو مع بيت قبله في إيضاح الشعر ص٤٨٢، وفيه تخريجهما. والمشهور أن آخره: ولا الخليقِ. وآخر البيت الأول: العتيقِ.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.
(٣) الكتاب ٣:١٥٣ و٤:٢٢١ وسيرة ابن هشام ٢:٥٨٢ والخزانة ٤:١١٢ ـ ١١٩ [الشاهد ٢٧٠] وشرح أبيات المغني ١:١٠٢ ـ ١٠٦ [الإنشاد ٢٤]. ونسب في شرح المفصل ٨:١٢٩ للكميت. ولفروة أو الكميت في تخليص الشواهد ص٢٧٨ ـ ٢٧٩. الطب ههنا: العلة والسبب، أو العادة.
(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٧٠ وتخليص الشواهد ص٢٧٧ والخزانة ٤:١١٩ ـ ١٢٠ [الشاهد ٢٧١] وشرح أبيات المغني ١:١٠٦ ـ ١٠٧ [الإنشاد ٢٥]. الصريف: الفضة. والخزف: ما عُمل من طين وشُوِي بالنار حتى يكون فخّاراً.
(٥) شرح التسهيل ١:٣٦٩.

استحسانيًا لا قياسيًا اشتُرط فيه تأخيرُ الخبر، وتأخُرُ معموله، وبقاءُ النفي، وخلوُّها من مقارنة «إنْ»؛ لأنَّ كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاءُ عليها تقويةٌ، والتخلِّي عنها أو عن بعضها توهينٌ، فأَحَقُّ الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلوُّ من مقارنة «إنْ»؛ لأن مقارنة «إنْ» تُزيل شَبَهَها بليسَ؛ لِأَنَّ ليس لا تليها «إنْ»، فإذا وليتْ «ما» تباينا في الاستعمال، وبَطَلَ الإعمالُ دون خلاف، ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي ولا بتوسط الخبر كما سيأتي ذلك مبيناً إن شاء الله» انتهى. فقد نص على أن مجيء «إنْ» بعدَ «ما» مُبطل للعمل بلا خلاف، وليس كما ذكَر، بل المسألة خلافية:

ذهب البصريون[1] إلى إبطال العمل إذا جيء بعدَ «ما» بـ«إنْ»، وأنه لا يجوز النصب. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب، فتقول: ما إنْ زيدٌ ذاهباً، وحكى ذلك يعقوب، وأنشد:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتم ذهباً ... ولا صَريفاً، ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

بنصب «ذَهَب» و«صَريف».

وخُرِّج على أنَّ «إنْ» نافية مثلها في قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[2]، وأتى بها بعدَ «ما» لتأكيد النفي من حيثُ كانت بمعناها كما أُكدت «عَنْ» بالباء لما كانت تستعمل بمعناها في قوله[3]:

[٢: ٩٠/ب] / فأصبحن لا يسألنني عَنْ بما به ... أَصَعَّدَ في غاوي الهوى أم تَصَوَّبا

ويكون العمل في بيت يعقوب لِـ«إنْ» كما أنَّ العمل للباء، و«إنْ» قد

(١) انظر الكتاب ٣: ١٥٣ و٤: ٢٢١ والمقتضب ١: ٥١ و٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٤ والكامل ص٤٤٠ ـ ٤٤١ والأصول ١: ٢٣٦.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٦.

(٣) هو الأسود بن يعفر. والبيت في ديوانه ص٢١ ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٢١ وسر الصناعة ص١٣٦ وضرائر الشعر ص٧٠، ٣٠٣ والخزانة ٩: ٥٢٧ ـ ٥٢٩ [الشاهد ٧٩٢] وشرح أبيات المغني ٦: ٧٤ ـ ٧٥ [الإنشاد ٥٧٠]. صَعَّدَ: ارتقى. وتَصَوَّبَ: نزل. والرواية المشهورة فيه «في عُلو الهوى». وما في التذييل موافق لرواية الفراء.

ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحوُ قوله[1]:

إنْ هـو مُـسـتـوليـاً عـلـى أَحَـدٍ ....

انتهى هذا التخريج، وهو عكس التوكيد إذ الأصل أن يُؤكَّد الأول بالثاني لا أن يُؤكَّد الثاني بالأول.

وقولُه **وعَدَمِ تَقَدُّمِ غيرِ ظرفٍ أو شبهِه من معمولِ الخبر** مثالُه: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ، وهذا جائز عند الجمهور[2]، وحكي عن الرماني منعُه، وهو محجوج بقول الشاعر[3]:

وقالوا: تَعَرَّفْها المنازلَ مِن مِنًى وما كُلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ

في رواية مَنْ نَصَب «كُلّ».

فإنْ كان المتقدمُ ظرفاً أو جارًا ومجروراً لم يَبْطُل عمل «ما»، نحو: ما اليومَ زيدٌ ذاهباً، وما بسيفٍ زيدٌ ضارباً، وقال الشاعر[4]:

بِأُهبةِ حَزْبٍ كُنْ وإنْ كنتَ آمناً فما كُلَّ حينٍ مَنْ يُوالَى مُوالِيا

ويعني بالتقدم على الاسم.

فإن تقدم معمول الخبر على «ما»[5] نفسِها، نحوُ «طعامَك ما زيدٌ آكلاً أو أَكل» لم يجز ذلك عند البصريين رفعتَ آكلًا أو نصبتَه؛ لأنَّ «ما» لها صدر الكلام. وأجاز ذلك الكوفيون، وقاسُوه على لا ولَنْ ولم. قال

---

(١) تقدم في ٢:٢٢٥.

(٢) أجاز ابن كيسان إعمال «ما» في هذه الحال. الارتشاف ص١١٩٩ وتذكرة النحاة ص٦٧١.

(٣) هو مزاحم العقيلي كما في الكتاب ١:٧٢، ١٤٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:٤٣. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٣١٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١:٣٧٠ وشرح أبيات المغني ٨:١٠٨ ـ ١٠٩ [الإنشاد ٩٣٥]. الأهبة: التأهب والتهيؤ.

(٥) انظر الإنصاف ص١٧٢ ـ ١٧٣ [المسألة ٢٠].

أبو البقاء العكبري[1]: «وما أصلُ حروف النفي، فلا يسوى بينهما» انتهى. ويقتضي هذا الجوازَ لأنه يُتَصَرَّف في الأصل ما لا يُتَصَرف فيما ليس بأصل، دليلُ ذلك همزةُ الاستفهام و«إن» الشرطية.

وقال أبو بكر[2]: «وقوم يجيزون[3] دخول الباء، فيقولون: ما طعامَك زيدٌ بآكلٍ، وما فيك زيدٌ براغبٍ، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباءُ، ولا يجيزون النصب». قال[4]: «ولا يجوز: طعامَك ما زيدٌ آكلاً[5] أبوه. وقد أجازه بعض الكوفيين».

ونَقصَ المصنفُ من الشروط شرطين:

أحدهما: أن لا تُؤكَّد «ما» بـ«ما»، فإن أُكدت بطل العمل، تقول: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، ولا يجوز ذاهباً، هذا على مذهب عامة النحويين. وحكى أبو علي الفارسي عن بعض الكوفيين إجازة النصب. وفي الغُرَّة: «كَفُّوا «ما» بـ«ما»، فقالوا: ما ما زيدٌ قائمٌ، وأجاز النصبَ جماعة من الكوفيين، والبصريُّ يأبى ذلك».

الشرط الثاني: أن لا تبدل من الخبر بدلاً مصحوباً بإلا، نحو قولك: ما زيدٌ شيءٌ أو بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به، فهنا تستوي اللغتان الحجازية والتميمية، ذكر ذلك س[6]. وعلة ذلك أن البدل مُوجَب بـ«إلا»، فلا يكون منصوباً، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفعُ المبدل منه، وموضع «بشيء» أيضاً يتعين أن يكون رفعاً لهذه العلة.

---

(١) اللباب ١:١٧٨.

(٢) الأصول ١:٩٣ ـ ٩٤.

(٣) في النسخ كلها: «لا يجيزون»، وصوابه في الأصول.

(٤) الأصول ١:٩٤.

(٥) الأصول: آكل.

(٦) الكتاب ٢:٣١٦.

[٢: ٩١/أ] وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «إن كان المنصوب/ خبرَ «ما» فلا يجوز فيه النصب على البدل، لا تقول: ما أحدٌ صديقاً لك إلا عمراً، فإنما يجوز نصبه على الاستثناء وعلى الصفة، كأنك قلت: ما أحدٌ صديقاً لك غيرَ عمرو، ويجوز البدل على الموضع، فتقول؛ ما أحدٌ صديقاً لك إلا زيد» انتهى.

وهذا وهم فاحش، وأيُّ موضع لقوله: «صديقاً لك»؟ بل لفظه هو موضعه، ولو كان البدل من خبر «ليس» لزم أيضاً أن يكون نصباً لأن «ليس» ينتصب خبرها بعدَ «إلا»، فيكون مثلَ قوله[1]:

يا بَنَيْ لُبَيْنى لَسْتُما بِيَدٍ إلا يَداً ليستْ لها عَضُدُ

وقولُه و«إنِ» **المشارُ إليها زائدةٌ كافَّةٌ لا نافية، خلافاً للكوفيين** قال المصنف في الشرح[2]: «الذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما أنها لو كانت نافيةً مؤكدة لم تُغَيِّر العمل كما لا يَتغير بتكرير «ما» إذا قيل: ما ما زيدٌ قائماً، كما قال الراجز[3]:

لا يُنْسِكَ الأَسى تَأَسّياً، فما ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِما

فكرر «ما» النافيةَ توكيداً، وأبقى عملها» انتهى هذا الوجه.

ودل هذا على أن المصنف لم يكن له شعور بأن من شرط إعمال «ما» أن لا تكرَّر؛ ألا تراه ذكر ذلك على سبيل الاستدلال على الكوفيين، وقد ذكرنا أنَّ عامة النحويين شرطوا ذلك، وأنَّ أبا علي حكى فيه خلافاً عن بعض الكوفيين.

---

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٦٨. ولطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥١ والمفصل ص٧١. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢: ٣١٧ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٠١، ٤١٦ والمقتضب ٤: ٤٢١ وتحصيل عين الذهب ص٣٥٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٣) الرجز في تخليص الشواهد ص٢٧٨ والمقاصد النحوية ٤: ١١٠ والخزانة ٤: ١٢٠ (عرضاً).

فإن قلت: فما تصنع بهذا البيت، وظاهرُه يدلُّ على جواز إعمال «ما» إذا أُكدت بـ«ما» كما ذهب إليه بعض الكوفيين؟

قلت: يحمل ذلك على الشذوذ، أو يُتأوَّل على أنَّ الكلام تَمَّ عند قوله «فما»، ويكون قد حُذف بعدَ «ما» فعلٌ يدلُّ عليه المعنى السابق، أي: فما يُجدي الحزن، ثم ابتدأ، فقال: ما مِنْ حِمام أحدٌ مُعْتَصِما، فعلى هذا لا تكون «ما» توكيداً لِـ«ما».

قال المصنف[1]: «الثاني أنَّ العرب قد استعملت إنْ زائدةً بعدَ «ما» التي بمعنى «الذي»، وبعدَ «ما» المصدرية، وبعدَ «ما» التوقيتية، لشبههما في اللفظ بـ«ما» النافية، فلو لم تكن زائدةً المقترنةُ بـ«ما» النافيةِ لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مُسَوِّغ».

وقولُه **وقد تُزاد قبل صلة «ما» الاسميةِ إلى قوله الإنكارِ مُثُلُ** ذلك قولُه[2]:

يُـرَجـي الـمـرءُ مـا إنْ لا يَـراهُ   وتَـعـرِضُ دونَ أَدنـاهُ الـخُـطـوبُ

أي: الذي لا يراه. وقولُه[3]:

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَه   على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ

فـ«ما» مصدرية توقيتية. وقولُه[4]:

ألا إنْ سَرى لَيْلي، فَبِتُّ كَئيبا   أُحاذِرُ أنْ تَنْأَى النَّوى بِغَضُوبا

[٢: ٩١/ب] / وقال بعض العرب: «أَأَنا إِنِيهْ»[5]، فزاد «إنْ» قبلَ مَدَّة الإنكار،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٢) البيت لجابر بن رألان الطائي كما في النوادر ص٢٦٤. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٦٨. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٣) تقدم في ص١٧٥.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٢ وشرح أبيات المغني ١: ١١٤ - ١١٦ [الإنشاد ٢٨].

(٥) الكتاب ٢: ٤٢٠ حيث قال سيبويه: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج =

وذكرنا هذا في آخر باب الحكاية موضحاً مبيناً في كتاب التكميل. وذكرُ زيادة «إنْ» في هذه المواضع استطرادٌ، وليس من مسائل «ما» النافية، وذلك على عادة المصنف.

وقولُه **وليس النصبُ بعدها لسقوط باء الجر، خِلافاً للكوفيين**[1] قال الكسائي وهشام: تنصب الاسم بطرح الباء، وترفع عبد الله بقائم إذا قلت: ما عبدُ اللّه قائماً. وقال الفراء[2]: «لما حذفوا اختاروا أن يكون لها أثر فيما خَرَجت منه، فنصبوا» لأن الصفة إذا خلفت من الفعل نصب، فتقول: أتيتُك مُسْتَهَلَّ الشهر، والمعنى: في مُسْتَهَلِّه.

وقد رَدَّ المصنفُ هذا المذهب في الشرح[3] «بأنَّ الباء قد تدخل بعدَ «هل» وبعد «ما» المكفوفة بإنْ، فإذا سقطت الباءُ تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوطُ الباء ناصباً لَنَصَبَ في هذين الموضعين. ومثلُ تَعيُّنِ الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعيُّنُه عند سقوطها في نحو: كفى بزيدٍ رجلًا، وبِحسبِ عمرٍو درهمٌ، وتعيُّنُه عند سقوط مِنْ في نحو: ما فيها مِنْ أحدٍ» انتهى.

وقال ابن عصفور: «زعم الكسائي والفراء أنَّ «ما» لا تعمل شيئاً في اللغة الحجازية لكونها غير مختصَّة بما تدخل عليه، وذلك أنهم يقولون كثيراً: ما زيدٌ بقائمٍ، فلما أَسقطوا الباءَ نصبوا ليفرقوا بذلك بين الخبر إذا قُدِّر أنَّ الباء سَقطتْ منه وبينه إذا قُدِّر أنَّ الباء لم تَدخل عليه في الأصل، فإذا قُدِّم الخبرُ عندَهم لم يَنتصب لأنه لا ينبغي أن يُقَدَّر محذوفاً منه الباءُ؛

= إن أَخْصَبت البادية؟ فقال: أنا إنيه؟! منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخرج».

(١) الإنصاف ص١٦٥ [المسألة ١٩] وإعراب القرآن للنحاس ٢:٣٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ١:١٦٦/ب.

(٢) معاني القرآن ٢:٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٧٢.

لأنَّ الباء لا تدخل على الخبر وهو متقدم إلا قليلاً جدًّا، أنشد الفراء[1]:

أَمـا والـلَّـهِ أنْ لـو كُـنـتَ حُـرًّا   ومـا بـالـحُـرِّ أنـتَ ولا الـصَّـديـقِ

وكذلك أيضاً إذا دخلت «إلا» على الخبر لم يجز نصبه لأنَّ النصب عندهم إنما هو لإسقاط الباء، والباءُ لا تدخل إذ ذاك على الخبر. وكذلك أيضاً لم ينتصب الخبر إذا كانت «إنْ» بعدَ «ما»، لا يقال: ما زيدٌ إلا بقائم، ولا: ما إنْ زيدٌ بقائمٍ.

قال: وما ذهبوا إليه باطل بدليل أنَّ حرف الجر الزائد إذا حُذف من الاسم كان إعرابه على حَسب ما يطلبه الكلام، إن كان في موضع نصب نَصبتَه، أو في موضع رفعٍ رَفعتَه، فكان ينبغي أن يقال في ما زيدٌ بقائمٍ إذا سقطت الباءُ: ما زيدٌ قائمٌ؛ لأنه في موضع رفع؛ إذ هو خبر المبتدأ» انتهى.

وقد أجاز الكسائي والفراء[2]: ما إليك بقاصدٍ زيدٌ، وما فيك براغبٍ عمرٌو، وإذا طرحت الباء رفعتَ. وهذا تناقض.

وأجاز الفراء[3] أيضاً: ما بقائمٍ زيدٌ. فيلزمه أن يقول: ما قائماً زيدٌ. ورَدَّ الفراء على س بقول العرب: ما أنتَ إلا أخونا، وما قائم أخوك. ولا يلزم هذا س، وقد بَيَّنه بقوله: «ليستْ بفعلٍ»[4].

[٢: ٩٢/أ] وقولُه **ولا يُغني عن/ اسْمِها بَدَلٌ مُوجَبٌ، خلافاً للأخفش** مثالُ ذلك: ما قائما إلا زيدٌ، التقدير: ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ، فـ«إلا زيدٌ» بدل من «أحد»

(١) تقدم في ص٢٥٧. وآخره هناك: القمينِ.
(٢) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢:٣٢٧ ـ ٣٢٨ أنه لا يعلم بين النحويين اختلافاً أن هذا جائز.
(٣) معاني القرآن ٢:٤٣ وقد حكم بقبحه. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢:٣٢٧.
(٤) الكتاب ١:٥٧ وشرحه للسيرافي ١:١٦٧/أ.

المحذوف، وأغنى عن اسم «ما». قال المصنف[1]: «ومثلُ هذا لو سُمع من العرب لكان جديراً بالردِّ؛ لأن المراد فيه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصلُه: ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ، وأن يكون أصله: ما كان أحدٌ قائماً إلا زيدٌ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه، ولأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال[2]:

تَمُرُّون الدِّيارَ.......... ....

أن يقول: رغبتُ زيداً؛ لأن المراد مجهول؛ لاحتمال أن يكون أراد: رغبتُ في زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيدٍ» انتهى.

وهكذا صَوَّر المصنف هذه المسألة، وأنَّ «إلا زيدٌ» بدل موجَب أغنى عن اسمها.

وصَوَّرها غيره على خلاف هذا، قال: مسألة: إن قَدَّمتَ الخبر منصوباً، وأدخلتَ «إلا» على الاسم، أجازها الأخفش[3]، ومَنَعها البصريون، فـ«إلا زيدٌ» هو الاسم، والمنصوب المتقدم هو الخبر، وليس الاسم محذوفاً و«إلا زيدٌ» بدل منه. وفي تصوير المصنف يكون الاسم محذوفاً، والخبر واقع موقعه من التأخر.

والصحيحُ مَنْعُ التصويرين، أما تصوير المصنف فلأن فيه حذف اسم «ما»، وهو لا يجوز حذفُه لأنها إنما عملت تشبيهاً بليسَ، واسمُ «ليسَ» لا

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٧٢.

(٢) هذا جزء من قول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ، ولم تَعُوجوا ... كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرامُ

وهو في ديوانه ص٢٧٨ والخزانة ٩:١١٨ ـ ١٢٣ [الشاهد ٧٠٧]. وصدره في الديوان كما يلي: أتمضون الرسومَ ولا تُحَيَّا.

(٣) شرح الكافية ١:٢٦٨.

يجوز حذفه لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فكذلك اسمُ «ما»، ولو أجزنا ذلك في «ما» لأَدَّى إلى تصرف الفرع أكثر من تصرف الأصل، وهو لا يجوز.

وأما[1] تصوير غيره فلأنه أدى إلى توسط الخبر، وهو لا يجوز، مع أن هذا التركيب غير مسموع، وإنما قيل بالقياس، وهو قياس فاسد.

وقوله **وقد تعمل متوسطاً خبرها** هذا الذي قاله وأجازه هو مذهب الفراء، أجاز الفراءُ[2] أن تقول: ما قائماً زيدٌ، وحكى الجرمي[3] أن ذلك لُغَيَّة، وحكى: «ما مُسيئاً مَنْ أَعتَبَ»[4]، ولم يحفظ ذلك س[5] إلا في قول الفرزدق[6]:

فأصبحوا قد أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهم   إذْ هُمْ قُريشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

وقال آخر[7]:

نَـجْـران إذ مـا مـثـلَـهـا نـجـرانُ

ولم يُحفظ منه إلا هذا الذي أنشدناه، وقد اختلف النحاة في توجيهه، ولو كان ثابتاً في الكلام لما تكلفوا توجيهه. وقال س[8]: «وزعموا أن بعضهم قال»، وأنشد بيت الفرزدق. وأنكر عليه هذا أصحابه، ولم يُجيزوا نصبَ خبر «ما» إذا تقدم، قالوا[9]: والفرزدق من بني تميم، وبنو تميم يرفعون الخبر إذا تأخر، فكيف إذا تقدم.

---

(١) وأما... وهو لا يجوز: سقط من ك.

(٢) كذا! والذي في معاني القرآن ٢:٤٣ ـ ٤٤ أنها لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها.

(٣) إيضاح الشعر ص٤٨٣.

(٤) الكتاب ١:٥٩ والمقتضب ٤:١٩٠، والرواية فيهما برفع «مسيء».

(٥) الكتاب ١:٦٠.

(٦) ديوانه ص٢٢٣ والكتاب ١:٦٠ والخزانة ٤:١٣٣.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) الكتاب ١:٦٠.

(٩) الانتصار ص٥٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١:١٦٩/ب.

وخَرَّجه المازني[1] والمبرد[2] على الحال، نحو: فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف تقديره: وإذ ما مثلَهم في الوجود بشر/ ، والخبر المحذوف [٢: ٩٢/ب] هو العامل في الحال.

وكذا قال المبرد في[3]:

يـا لـيـتَ أيـامَ الـصِّبـا رَواجِـعـا

إن تقديره: يا ليت لنا، ورواجعاً حال[4].

وضُعِّف ذلك من جهة أنَّ حذفَ خبر «ما» لا يُحفظ من كلامهم، وكأن المانع من ذلك أنها محمولة في العمل على «ليس»، وحذف الخبر في باب «ليس» قبيح، فهو قبيح أيضاً في باب «ما»، وبأن معاني الأفعال لا تَعمل مضمرة.

وقال الفراء وقد أنشد بيت الفرزدق: في هذه المسألة وجهان: إن شئت نصبت مثلاً لأنها خبر، وإن شئت نصبتها كنعت النكرة إذا تقدم، وإن شئت رفعتها.

وقيل[5]: استعمل الفرزدق لغة غيره، فغلط لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير. وإلى هذا ذهب أبو علي الرُّندي.

ورُدَّ عليه بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

---

(١) مجالس العلماء ص١١٤ والانتصار ص٥٤ وهامش شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب.
(٢) المقتضب ٤: ١٩١ ـ ١٩٢.
(٣) هذا رجز للعجاج. ملحق ديوانه ٢: ٣٠٦ والكتاب ٢: ١٤٢ والخزانة ١٠: ٢٣٤.
(٤) هذا قول البصريين. الكتاب ٢: ١٤٢ وشرحه للسيرافي ٣: ٨/ب والنكت ص٥١٧ والأصول ١: ٢٤٨ والخزانة ١٠: ٢٣٤.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب والبغداديات ص٢٨٦ حيث نسبه لأبي بكر، والنكت ص١٩٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٣.

وقال الأعلم[1]: نصب ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحداً، فنفيت الأَحديَّة، احتمل أن يكون مدحاً وذمًّا، فإذا نصبت مثلك، ورفعت أحداً، كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب مثلهم في البيت.

ورُدَّ هذا الوجه بأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح.

وذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ «مثلَ» هنا ظرفٌ بمنزلة «بَدَل»، وحكى القالي في أماليه: هُوَ نحوَك، بالنصب، أي: مِثلَك، ونصبه على الظرف.

وذهب بعض النحويين[3] إلى أنها ظرف، وأصله صفة لظرف، التقدير: وإذ ما مكاناً مثلَ مكانهم، وحذف الموصوف، وحذف المضاف، وأُقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما.

ورُدَّ بأنَّ «مِثلَ» ليس من الصفات المختصة، فيحذف معها الموصوف، ولا تقدمَ ما يدل عليه.

وقيل: «ما» لم تعمل شيئاً، و«مثلَهم» في موضع رفع، وهو مبني لإضافته إلى مبني كيومَئذ وحينَئذ. وصححه ابن عصفور[4]. وهذا لم يذكره س[5] إلا في الإضافة للفعل أو «أنَّ» أو «أنْ».

والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر «ما» إذا توسط، بل يجب الرفع، فإن لم يطابق ما بعدَه كان مبتدأ، وكان ما بعده مرفوعاً به أغنى عن الخبر، وإن طابق فيجوز هذا الوجه، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً.

---

(١) تحصيل عين الذهب ص٨٥ ـ ٨٦ وشرح الجمل ١: ٥٩٣ وفيه الردّ.

(٢) شرح الجمل ١: ٥٩٣ وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٩٤ وفيه الردّ.

(٤) شرح الجمل ١: ٥٩٤.

(٥) الكتاب ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ و٣: ١٤٠.

فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فقد ذكرنا[1] الخلاف في جواز تقديمه على لغة الحجاز، فذهب الأخفش[2] إلى أن ذلك لا يجوز، وأنك إذا قلت «ما في الدار زيدٌ» لم تعمل «ما»، وكان «في الدار» في موضع رفع. وحمله على ذلك أنَّ «ما» أضعف في العمل من «إنَّ» لعدم اختصاصها، ولذلك لم يُجمع العرب على إعمالها، ولا يُعملها مَنْ أعملها في كل موضع بل بشروط، قال: فلما ضَعُفت عنها لم يَجز فيها ما جاز في «إنَّ».

[٢: ٩٣/أ] قالوا[3]: والصحيح أن ذلك جائز فيها بدليل/ قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[4]، فـ«ما» حجازية، وقد فصل بمعمول الخبر - وهو منكم - بين «ما» واسمها، والفصل بين «إنَّ» واسمها بالظرف والمجرور إذا كانا معمولين لخبرها أضعف من تقديم الظرف والمجرور إذا كان خبراً، فإذا جاز في «ما» ما يَضْعُفُ[5] في باب «إنَّ» فالأحرى أن يجوز فيها ما يقوى في باب «إنَّ».

وقوله **ومُوجَباً بإلا** الذي عليه الاتفاق من النحويين أنك إذا أَدخلتَ «إلا» على الخبر ارتفع، وحكى المصنف[6] جواز النصب عن يونس من غير تفصيل.

وقال صاحب «رُؤوس المسائل»: «إن أدخلت «إلا» على الخبر مؤخراً، وكان اسماً هو الأول في المعنى أو منزلاً منزلته لا وصفاً، لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلاً منزلة الأول. وإن كان الواقع بعد «إلا» صفةً أجاز الفراءُ فيه النصب،

---

(١) انظر ص٢٥٦.
(٢) شرح الجمل ١: ٥٩٥.
(٣) شرح الجمل ١: ٥٩٥ حيث نسبه للبصريين.
(٤) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.
(٥) ك: ضَعُفَ.
(٦) شرح التسهيل ١: ٣٧٣.

ومنعه البصريون» انتهى. فمثال أن يكون اسمها هو الأول قولك: ما زيدٌ إلا أخوك، ومثال المُنَزَّل: ما زيدٌ إلا زهيرٌ، ومثال الوصف: ما زيدٌ إلا قائمٌ.

وقال أبو جعفر الصَّفَّارُ: «لا اختلاف بين النحويين في قولك: «ما زيدٌ إلا أخوك» أنه لا يجوز إلا الرفع، وهو عند البصريين على الابتداء والخبر، وعند الكوفيين أحدهما مرفوع بصاحبه».

فتقييد صاحب «رؤوس المسائل» وحكاية الإجماع من «الصَّفَّار» يدلان على مخالفة ما حكاه المصنف عن يونس من جواز النصب على الإطلاق من غير تفصيل.

وقال الصَّفَّار: «فإن قلت: ما أنتَ إلا لِحْيَتُك فالبصريون يرفعون، والمعنى عندهم: ما فيك إلا لحيتُك، وكذا ما أنتَ إلا عيناك، وجاء بهذا الكوفيون[1] بالنصب، ولا يجوز النصب عند البصريين في غير المصادر إلا أن يُعرف المعنى فتُضمر ناصباً، نحو: ما أنت إلا لحيتَك مرةً وعينَك أخرى، وما أنتَ إلا عمامتَك تحسيناً ورداءَك تزييناً. ويقول البصريون أيضاً بالرفع في قولك: ما أنت غيرُ قائم، وما أنت غيرُ لحيتك. وأجاز الفراءُ النصبَ، وأجاز الفراءُ: ما أنتَ إلا راكباً فأمّا ماشياً فلست بشيء، قال: تضمر إنك جميل في حال ركوبك، وإنك شيء إذا ركبت، وإذا مشيت فلست بشيء. قال: وزعم الكسائي أنه سمع بعضهم يقول: إنما أنتَ راكباً، يريد: إنما أنتَ إذا ركبتَ، وذا خطأ عند البصريين؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، وليس هذا موضعَ إضمار» انتهى.

فلو كان الخبر مصحوباً بحرف التنفيس أو بـ«قَدْ» أو بـ«لَمْ» جاز دخول «إلا» عليه، فتقول: ما زيدٌ إلا سوف يقوم، وما بشرٌ إلا قد يقوم، وما بكرٌ إلا لم يخرج/ . ومنع من جواز ذلك الفراءُ، وزعم أن «إلاّ» لا يكون بعدها شيئان. [٢: ٩٣/ب]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣:١١١.

قال الفراء: فإن قلت «ما زيدٌ إلا عمراً يضربُ» فهذه فاسدة في التقدير لأن «إلا» لا[1] يكون بعدها حرفان، ثم أجازها على قبح. وهذا كلام جيد على مذهب البصريين.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «إنْ قدمتَ مفعول الخبر الذي هو صفة مشتقة عليه بعدَ «إلا» لم يجز النصبُ عند البصريين» يعني مثل: ما زيدٌ إلا عمرًا ضاربٌ، لا يجوز النصب في ضارب. قال: «وأجازه الكسائي والفراء إلا أنهما اختلفا في التوجيه» انتهى. فوجَّهَه الكسائي على أنه كأنه استثناء، وليس هذا موضعَ استثناء، ووَجَّهه الفراءُ على أنَّ المعنى: ما زيدٌ ضارباً إلا عمراً، وهذا بعيد لأنَّ الأَولى أن يكون ما بعد «إلا» داخلاً في الإيجاب.

قال الصَّفَّار: ولا يُجيز الفراء: ما عبدُ الله إلا بالجارية كفيلٌ، وما بالجارية إلا عبدُ الله كفيلٌ؛ لئلا يصير بعد «إلا» حرفان، وكذا لا يجيز: ما كان إلا عبدُ الله قائماً، ولا يكون، وكذا حسِبت وظننت، وذلك جائز عند البصريين والكسائي إلا أن الكسائي يجعل «إلا» بمعنى[2] غير، يريد: ما كان غيرُ عبد الله قائماً، فيجعل «إلا» في موضع «غير» في الجحود، وفي كل موضع صلحت فيه «أحد».

وقوله **وفاقاً لسيبويه في الأول** يعني في نصب خبر «ما» متوسطاً، فتقول ما منطلقاً زيدٌ.

وهذا الذي ذكره عن س من جواز إعمال «ما» ونصب ما توسط من الخبر ليس مذهبَ س، قال س[3]: «وإذا قلتَ: ما منطلقٌ عبد الله، وما مُسيءٌ مَنْ أعتَبَ، رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدَّماً مثلَه مؤخراً، كما أنه

(١) لا: سقط من ك.

(٢) بمعنى... فيجعل إلا: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٥٩.

لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله، على حَدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل». فهذا نصٌ من س على منع النصب في الخبر متقدماً، ولم يكفه حتى شَبَّهه بشيء لا يجوز البتة، ولا خلاف فيه، وهو «إنَّ أخوك عبدَ الله».

ثم قال س[1] بعد ذلك: «وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق[2]:

فأَصْبَحُوا قد أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيشٌ، وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف». فهذا لم يسمعه س من العرب، إنما قال: «وزعموا أن بعضهم قال». ثم قال: «وهذا لا يكاد يُعرف»، نفى المقاربة، والمقصود نفي العرفان كقوله ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَاۗ﴾[3]، فإذا كان قوله هذا فكيف ينسب إليه أنه أجاز نصب الخبر مقدماً، وقد نصَّ النَّصَّ الذي لا يحتمل التأويل أنه يرفعه، وأن مثل «وإذ ما مِثْلَهم بَشَر» لا يكاد يُعرف، فكيف يُبنى على ما لا يكاد يُعرف قانون، فيسوغ نصب الخبر تسويغاً جائزاً؟ هذا تحميل لكلامه ما لا يحتمله.

[٢: ٩٤/أ] واستشهد الفارسي[4] على نصب خبر «ما» مُقَدَّماً / بقول الشاعر[5]:

أَمَا واللَّهِ عالِمِ كلِّ غيبٍ   وَربِّ الحِجْرِ والبيتِ العَتيقِ
لَوَ انَّكَ يا حُسينُ خُلِقتَ حُرًّا   وما بالحُرِّ أنتَ ولا الخَليقِ

وقولِ نُصَيب[6]:

---

(١) الكتاب ١: ٦٠.
(٢) تقدم في ص٢٦٦.
(٣) سورة النور، الآية: ٤٠.
(٤) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٧٣ أنه استشهد به في «التذكرة». قلت: قد أنشد الأول أيضاً في إيضاح الشعر ص٤٨٢.
(٥) تقدم عجز البيت الأول في ص٢٥٧. وآخره «القمين». وانظر ص٢٦٤. والبيتان في إيضاح الشعر ص٤٨٢، وفيه تخريجهما. وقد ذكر الفراء أن امرأة من غني أنشدته إياهما.
(٦) ليس في شعره الذي جمعه الدكتور داود سلوم. ولم أقف عليه في مصادري.

والحِلمُ رُشْدٌ، ورأيُ الجَهْلِ مَرْجِعُهُ غَيٌّ، وما بالسَّواءِ الغَيُّ والرَّشَدُ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، ويأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله، ويتبين أنه لا حجة فيه للفارسي.

وقوله **وليونسَ في الثاني** قال المصنف في الشرح[1]: «رُوي عن يونس من غير طريق س إعمال «ما» في الخبر الموجَب بإلا» انتهى. وإلى جواز ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في تنكيته على المفصَّل. واستُدِلَّ له بقول المُغَلِّس[2]:

وما حَقُّ الذي يَعْثُو نَهاراً ويَسْرِقُ ليلَه إلا نَكالا

وبقول الآخر[3]:

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

وتأوَّل ذلك على أن ينصب نكالاً ومُعَذَّباً على المصدر، أي: إلا يُنَكِّلُ نَكالاً، وإلا يُعَذَّبُ تَعْذِيباً، وصار نظير: ما زيدٌ إلا سيراً، أي: يسير سيراً، كذلك يكون التقدير: إلا يُنَكِّلُ نكالاً، وإلا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً، أي: تَعْذِيباً.

وأُوِّل «إلا مَنْجَنُوناً» على أن المعنى: إلا يدور دَوَرانَ مَنْجَنُون، أي: دولاب، فعلى هذا يكون مَنْجَنُون اسماً أُضيف إليه مصدرٌ تَشبيهي حُذف منه «مثل» الذي هو صفةٌ لمصدرٍ وُضع موضعَ الفعل الواقع خبراً، والتقدير: وما الدهر إلا يَدُورُ دَوَراناً مثلَ دَوَرانِ مَنْجَنُون.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٣.

(٢) هو مغلس بن لقيط الأسدي. والبيت له في شرح التسهيل ١: ٣٧٤ وتخليص الشواهد ص٢٨٢ ـ ٢٨٤ والعيني ٢: ١٤٨. يعثو: يفسد.

(٣) تقدم في ص٢٠١.

وقيل: مَنْجَنُون اسمٌ وُضع موضعَ مصدرٍ وُضع موضع الفعل الذي هو خبر «ما»، تقديره: وما الدهرُ إلا يُجَنُّ جُنوناً، ثم حذف «يُجَنُّ»، فقيل: وما الدهرُ إلا جُنوناً، على حدّ: ما أنتَ إلا شُرباً، ثم أوقع «مَنْجَنُون» موقع «جُنُون».

وقيل: مَنْجَنُون اسم في موضع الحال، وخبر «ما» محذوف، التقدير: وما الدهرُ موجوداً إلا على هذه الصفة، أي: مثلَ المنجنون، وهي السانية، يريد: لا يَستقرُّ على حالة.

وزعم طاهر بن بابشاذ[1] أنَّ مَنْجَنُوناً منصوب على إسقاط حرف الجر، أصله: وما الدهر إلا كَمَنْجَنُون.

وهذا فاسد لأنَّ المجرور الذي يُحذف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو في موضع نصب، وهذا هنا هو[2] في موضع رفع، فلو حُذف حرف الجر منه لارتفع على أنه الخبر.

وقولُه والمعطوف / على خبرها بِبَلْ ولكنْ مُوجَبٌ، فيتعين رفعُه [٢: ٩٤/ب]
مثالُه: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما زيدٌ قائماً لكنْ قاعدٌ، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف.

وقولُه «والمعطوف على خبرها بِبَلْ ولكنْ» ليس بجيد لأنه لا يُسمى ما بعدهما معطوفاً على خبر «ما»؛ إذْ ليس بلْ ولكنْ والحالة هذه حرفي عطف، بل هما حرفا ابتداء لأنهما جاءت بعدهما الجملة؛ ألا ترى أن التقدير: بل هو قاعدٌ، ولكنْ هو قاعدٌ، هكذا نصوا على أنهما لا يَعطفان إلا المفرد، وهذا على خلاف أيضاً في «لكنْ»، سنذكره في «باب العطف» إن شاء الله، وقد أشار المصنف إلى علة امتناع النصب بقوله «موجَب».

---

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري [ـ ٤٦٩هـ] ورد العراق تاجرًا في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ورجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل، ثم تزهد وانقطع. صنف شرح جمل الزجاجي، والمقدمة وشرحها. إنباه الرواة ٢: ٩٥ ـ ٩٧ والبغية ٢: ١٧.

(٢) هو: سقط من ك.

ومن النحويين مَنْ جعل «بَلْ» بعد النفي على وجهين[1]:

أحدهما: ما ذكرته من أنّ «بَلْ» تُوجب لما بعدَها ما نُفي عَمَّا قبلَها، فلا يكون ما بَعدَها منصوباً.

الثاني: أن تكون «بَلْ» بعدَ النفي على حالها بعدَ الواجب لزوال الغلط، فهذه ينتصب الخبر بعدَها لأن التقدير: بَلْ ما هو قاعداً.

وقال بعض شيوخنا: «الذي يظهر أنك متى أردت هذا المعنى جئت بالثاني بدلاً» انتهى. يعني أنَّ ذِكْر الخبر أولاً كان على جهة الغلط، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط أنَّ قصدك أولاً إنما كان للاسم الثاني، فيصير نظير: مررتُ برجلٍ بل امرأةٍ، قصدتَ أن تقول: مررت بامرأة، فسبق لسانك غلطاً إلى قولك، رَجُل، فأضربت عن ذلك، وقلت: بل امرأة.

ورفعُ الاسم بعدَ «بل» في قولهم «ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ»[2] أورده س[3] سماعاً عن العرب، وعَلَّلَ رفعه بنقض النفي. وقال الفارسي[4]: «قياس لكنْ أن تكون مثل بَلْ» انتهى. وقد جاء ذلك نصاً في «ليس»، قال[5]:

ولستُ الشاعرَ السَّفْسافَ فيهِمْ ... ولكنْ مِدْرَهُ الحربِ العَوانِ

وقياسُ «ما» على «ليس» يقتضي جواز: ما زيدٌ قائماً لكنْ قاعدٌ. وقال

(١) نسب هذا المذهب للمبرد. شرح الجمل ١: ٢٣٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٦١٣ ورصف المباني ص٢٣١ والمغني ص١٢٠.

(٢) س: قائم.

(٣) لم أتهدّ إلى موضعه في الكتاب.

(٤) الإيضاح العضدي ص١١٠ ـ ١١١.

(٥) هو هدبة بن خشرم العذري، أو قيس بن زهير العبسي. الحماسة ١: ٢٥٦ [الحماسية ١٦١] وشرحها للمرزوقي ص٤٧٢ وللأعلم ص٣٨٥. السفساف: الدنيء. والمدره: الذابّ عن القوم. والعوان من الحرب: التي قوتل فيها مرة بعد أخرى.

المصنف في الشرح[1]: «قياسُ مذهب يونس أن لا يمتنع نصبُ المعطوف بِبَلْ ولكنْ» انتهى. ومفهوم كلام المصنف أنك إذا عطفت بغير «بل» و«لكنْ» لا يلزم الرفع في المعطوف بعد منصوب، بل يجوز فيه الرفع وغيره، وهذا على قسمين: منه ما يجوز فيه النصب، ويكون أولى لكونه من عطف المفردات، ويجوز فيه الرفع على ضعف لكونه يصير من عطف الجمل، نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، والرفع على إضمار هُوَ.

وقد منع قوم النصبَ في «ليس»، فلم يجيزوا: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً، بالنصب، وقالوا: يجب الرفع على إضمار «هُوَ»، أي: ولا هو قاعدٌ. وعللوا ذلك بأنه لا يجوز: ولا ليس قاعداً. / وإذا منعوا ذلك في ليس فلأَنْ يمنعوه في «ما» أحرى وأولى. وحكى س[2] الخَفضَ على توهم الباء. وسيأتي حكمه. [٢: ٩٥/أ]

ص: وتُلحق بـ«ما» «إنْ» النافيةُ قليلاً، و«لا» كثيراً، ورفعُها معرفةً نادرٌ، وتُكْسَعُ بالتاء، فتختصُّ بالحين أو مُرادِفِه، مُقْتَصَراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلّة، وقد يضاف إليها «حين» لفظاً أو تقديراً، وربَّما استُغني مع التقدير عن «لا» بالتاء. وتُهمل «لاتَ» على الأصح إن وَليها «هَنَّا».

ورفعُ ما بعدِ «إلا» في نحو «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» لغةُ تَميم، ولا ضميرَ في «ليسَ» خلافاً لأبي علي. ولا تلزم حاليةُ المنفي بـ«لَيسَ» و«ما» على الأصحّ.

ش: «إنْ» النافيةُ حرفٌ لا يختصُّ، فهو يلي الجملةَ الفعلية، نحو

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٤.

(٢) ذكر أبو حيان في الارتشاف ص١٢٠٢ أن ذلك مسموع، لكن عامة النحويين لا يجيزونه، وأجازه الكسائي والفراء قياساً، ونسبةُ النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهم، وإنما حكى ذلك سيبويه في «ليس». وممن نسب ذلك لسيبويه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٩٦. انظر حكاية سيبويه ذلك في «ليس» في الكتاب ١: ٣٠٦ و٣: ٢٩.

قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾(١)، والجملة الاسمية نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾(٢)، وما كان هكذا فقياسُه أن لا يعمل.

واختلفوا في جواز إعماله إعمال «ما»، فيُرفع به المبتدأ، ويُنصب خبره، فذَهب إلى إجازة ذلك الكسائيُّ(٣) وأكثرُ الكوفيين وابنُ السَّرَّاج(٤) والفارسيُّ(٥) وأبو الفتح(٦)، ومَنع من إعماله الفراءُ(٧) وأكثرُ البصريين، واختُلف على س والمبرد: فنقل السُّهيلي أنَّ س أجاز إعمالها، وأنَّ المبرد مَنع من ذلك، ونقل أبو جعفر النَّحَّاس عكس ذلك، قال: «س والفراءُ يرفعان، والكسائيُّ ينصب، وهو مذهب أبي العباس»(٨) انتهى. وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنّ «إنْ» لا تعمل.

قال ابن عصفور: «ويُعطيه كلام س لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر» انتهى كلامه.

والصحيحُ الإعمالُ، والدليلُ على ذلك القياسُ والسماع:

أما القياس فإنها(٩) شاركت «ما» في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال.

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٤١.
(٢) سورة يونس، الآية: ٦٨.
(٣) الأزهية ص٣٣ وأمالي ابن الشجري ٣:١٤٤.
(٤) الأصول ١:٩٥ و٢:١٩٥.
(٥) شرح التسهيل ١:٣٧٥. وقد نص أبو علي في البصريات ص٦٤٦ ـ ٦٥٥ على أنّ «إنْ» لا تعمل عمل ليس.
(٦) المحتسب ١:٢٧٠.
(٧) معاني القرآن ٢:١٤٥ والأزهية ص٣٣ وأمالي ابن الشجري ٣:١٤٤.
(٨) مثل ذلك أيضاً في الأزهية ص٣٢، ٣٣. وقد صرح المبرد في المقتضب ٢:٣٦٢ بأن سيبويه لا يرى في «إنْ» هذه إلا رفع الخبر، وأن غيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في «ما»، وقال: «وهذا هو القول لأنه لا فصل بينها وبين «ما» في المعنى». وانظر أمالي ابن الشجري ٣:١٤٣ ـ ١٤٤ ورصف المباني ص١٩٠.
(٩) ك: فلأنها.

وأما السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها: «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»، و«إنْ أحدٌ خيراً من أحد[1] إلا بالعافية»، بنصب نافِعَك وضارَّك وخيراً، حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابياً يقول: «إنَّ قائماً»[2]، فأنكرها عليه، وظن الكسائي أنها «إنَّ» المشددة وقعت على «قائم»، قال: فاسْتَثْبَتُّه، فإذا هو يريد: إنْ أنا قائماً، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون، كما قال جل وعز ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[3]، وقرأ سعيدُ بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[4]. وخَرَّجه أبو الفتح على أنها «إن» النافية، وقال[5]: «معناه: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، يعني في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضَلالُكم بعبادتهم أشدُّ من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم».

[٢: ٩٥/ب] / ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون «إن» هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في «إنَّ» المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة[6]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ خُطاكَ حِثاثاً، إنَّ حُرَّاسنا أُسْدا

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل

(١) خيراً من أحد: سقط من ك.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٥.
(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٨.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٩٤. المحتسب ١: ٢٧٠.
(٥) المحتسب ١: ٢٧٠.
(٦) البيت له في شرح الجمل ١: ٤٢٤ وشرح أبيات المغني ١: ١٨٣ ـ ١٨٥. وليس في ديوانه. وقوله: «حثاثاً» كذا في س، وفي هامشها وبقية النسخ «خِفافاً»، وهي الرواية المشهورة.

ذلك إذْ قراءةُ التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عباداً أمثالهم، وهو مُحال في كلام الله تعالى.

وقال الشاعر في إعمال «إنْ»[1]:

إنْ هـو مُـسْـتَـوْلِـيـاً عـلـى أَحَـدٍ   إلا عـلـى أَضْـعَـفِ الـمَـجـانـيـنِ

وقال آخر[2]:

إنِ الـمرءُ مَيْتاً بـانـقـضـاءِ حَـياتِـهِ   ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليه، فَيُخْذَلا

وبهذا السماع يتبين بطلانُ قول من ذهب[3] إلى أنه لم يأت منه إلا قولُه «إنْ هو مستولياً على أحد»، وتخصيصه إياه بالضرورة، وأنه إذا دخلت على الاسم فلا بُدَّ أن تكون بعدها إلا، نحو ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[4]، وإذا كان ذلك لغةً لبعض العرب فلا يصح قول المصنف «إنه تُلحق بما قليلاً». والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب.

وقال المصنف في الشرح[5]: «أكثر النحويين يزعمون أنَّ مذهب س في «إن» النافية الإهمالُ، وكلامُه مُشْعِر بأنَّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم[6]: «فأما إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما مع إنَّ الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس». فعُلم بهذه العبارة أنَّ في الكلام حروفاً مناسبة

(١) تقدم في ٢:٢٢٥.

(٢) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٢١٧ وتخليص الشواهد ص٣٠٧ والعيني ٢:١٤٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢:١٦٨ ـ ١٦٩ والمقرب ١:١٠٥.

(٤) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٧٥.

(٦) الكتاب ٤:٢٢١.

لِليس من جملتها ما، ولا شيءَ من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إنْ ولا، فتعين كونهما مقصودين» انتهى.

ولا تُؤخَذ القواعدُ الكُلِّيَّة مِن مثل قوله «وتَمنعها أن تكون من حروف ليس»، فيقضى[1] على أنَّ إنْ تعمل عمل ما؛ إذ المتبادر إليه الذهن أن قوله «تَمنعها أن تكون من حروف ليس» أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس، أي: أخوات ليس التي هي كان وأخواتُها، فَعَنى بحروف ليس «كان» وأخواتِها، وإطلاقُ الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النحويين، وذلك بمعنى الكلمات لا حقيقة الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ومع هذا الاحتمال فليس في كلام س إشعار بأنَّ «إنْ» تعمل.

[٢: ٩٦/أ] وقال المصنف في الشرح[2]: «مقتضى النظر أن يكون / إلحاق «إن» النافية بـ «ليسَ» راجحاً على إلحاق «لا» لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، فيقال: إنْ زيدٌ فيها، وإنْ زيدٌ إلا فيها، و﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾[3]، و﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾[4] كما يقال بـ«ما»، ولو استعملت «لا» هذا الاستعمال لم يجز» انتهى.

وقال س[5]: «وتكون إنْ كـ«ما» في معنى ليس». قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر: «هذا نص على أنَّ «إنْ» كـ«ما» تعمل عمل ليس كقوله:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحدٍ ....

(١) فيقضى... من حروف ليس: سقط من ك.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٥.
(٣) سورة يونس، الآية: ٦٨.
(٤) سورة فاطر، الآية: ٣٣.
(٥) الكتاب ٤: ٢٢٢.

وقال الأستاذ أبو علي: هذا الكلام ليس بنص على ذلك؛ لأنه يحتمل أن يريد أنَّ «إنْ» تكون كـ«ما» في النفي، فيكون قد عَبَّر بقوله «في معنى ليس» عن النفي، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه كلامُه لأن العمل في «إن» شاذ.

وقوله و«لا» **كثيراً** يعني أنَّ عمل «إنْ» قليل، وعمل «لا» كثير، والعكس هو الصواب لأن «إنْ» قد عملت نثراً ونظماً، و«لا» إعمالُها قليلٌ جداً، حتى إنَّ أبا الحسن زعم أنها يرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس[1]، فهي عندهم لا تعمل عمل «ليس»، و[2]:

.... لا بَراحُ

و[3]:

.... لا مُسْتَصْرَخُ

مبتدأ، والخبر مضمر، ولم يشترطوا تكريراً، ولم يجعلوا قول س[4] «وإن شئت قلتَ: لا أحدٌ أفضلَ منك» في قول من جعلها كَلَيْس إلا قياساً منه، فلذلك ساغ الخلاف، وظاهرُ كلامه أنه مسموع، وحتى إن بعض النحويين زعم أنّ «لا» أُجريت مُجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة لا في

---

(١) كذا! وقد ذهب في المقتضب ٤: ٣٨٢ إلى أنها تعمل عمل ليس.

(٢) هذه قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسي، وهو:

مَـــنْ صَـــدَّ عـــن نـــيـــرانـــهـــا ... فـــأنـــا ابـــنُ قـــيـــسٍ لا بـــراحُ

وهو في الحماسة ١: ٢٦٦ والكتاب ١: ٥٨ و٢: ٢٩٦، ٣٠٤ والخزانة ١: ٤٦٧ وشرح التسهيل ١: ٣٧٦.

(٣) هذا جزء من بيت للعجاج، وقد أنشده أبو حيان مع بيت قبله في ص٢٨٣. ديوانه ص٤٥٩ [تحقيق د. عزة حسن] والكتاب ٢: ٣٠٣ والحلبيات ص٢٨٣ وشرح التسهيل ١: ٣٧٧. يعني بالطُّبَّخ الملائكةَ الموكلين بعذاب الكفار، وهو جمع طابخ. وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها. ولا مستصرخ: لا مستغاث.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٠.

نصب الخبر، وهو مذهب الزجاج[1]، ذهب إلى أنها ترفع الاسم، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وهي مع الاسم الذي عملت فيه الرفع في موضع رفع بالابتداء، حكى ذلك عنه ابنُ وَلَّادٍ. وهذا فاسد إذ لا عامل له، وقد نُصب.

وزعم بعضهم[2] أنه لم يُسمع النصبُ في خبر «لا» ملفوظاً به. وليس كذلك، بل سُمع إعمالها عمل «ليس» ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلة، قال[3]:

تَعَزَّ، فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللَّهُ واقيا

وقال آخر[4]:

نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحِبٌ غيرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُماة حَصينا

وأورد المصنف في الشرح دليلاً على إعمالها إعمال «ليس» قولَ الشاعر، وهو سَواد بن قارِب[5]:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذُو شفَاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ

وقولَ الآخر[6]:

[٢: ٩٦/ب] / فَرَطْنَ، فلا رَدٌّ لِما بُتَّ، وانْقَضَى ... ولكنْ بَغُوضٌ أن يُقال: عَديمُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٦٣.

(٢) شرح الكافية ٢: ١١٢.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٦ وتخليص الشواهد ص٢٩٤ والعيني ٢: ١٠٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٧.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٦ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٧٦ والعيني ٢: ١١٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٧١.

(٦) البيت ليس في مطبوعة شرح التسهيل. وهو لمزاحم العقيلي في الكتاب ٢: ٢٩٨ وتحصيل عين الذهب ص٣٥١. فرطن: ذهبن وتقدمن. وبُتَّ: قُطع. وبغوض: مبغض. وعديم: عُدم شبابُه. وصف كبره وذهاب شبابه.

وقولَ الآخر[١]:

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِــيــرانِــهــا فــأنــا ابــنُ قَــيْــسٍ لا بَــراحُ

قال[٢]: «فحذف الخبر ومثله قول الآخر[٣]:

والله لــولا أن تَــحُــشَّ الــطُّــبَّــخُ بيَ الجحيمَ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ»

قال[٤]: «فهذا وأمثاله مشهور، أعني إعمال «لا» في نكرة عملَ ليس» انتهى.

ولا حجة في هذه الأبيات الثلاثة إذ يحتمل أن تكون: ذو شفاعة، وبَراح، ومُسْتَصْرَخ مبتدآت إذ ليس فيها خبرٌ يَظهر نصبُه؛ إذ قولُه «بِمُغْنٍ» مشغول بحرف الجر، فيحتمل أن يكون في موضع رفع، و«بَراح» و«مُسْتَصْرَخ» لم يُذكر لهما خبر البتة، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعاً، فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل «ليس» إلا البيتان السابقان، وهما من القلة بحيث لا تُبنى عليه القواعد.

لا يقال: الذي يدل على أنَّ «لا» في الأبيات السابقة عملت عمل «ليس» كونُها لم تتكرر؛ لأنها إذا كان بعدها المتبدأُ تكررت، وإذا عملت عمل «ليس» لم يلزم تكرارها؛ لأن تكرارها على مذهب أبي العباس[٥] لا يلزم، وقد جاءت غير مكررة وبعدها المبتدأُ في قوله[٦]:

بَكَتْ جَزَعاً، واسْترجعتْ، ثم آذَنتْ ركـائبُـهـا أن لا إلـينـا رجـوعُـهـا

(١) تقدم في ص٢٨١.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٧٧.

(٣) تقدم في ٢٨١.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٧٧.

(٥) المقتضب ٤:٣٥٩، ٣٦٠ وشرح الجمل ٢:٢٦٩ وشرح المفصل ٢:١١٢ وشرح الكافية ١:٢٥٨ والخزانة ٤:٣٤.

(٦) البيت في الكتاب ٢:٢٩٨ والمقتضب ٤:٣٦١ والأصول ١:٣٩٣ والخزانة ٤:٣٤.

وعلى هذا حمل أبو العباس[1] الشواهد المتقدمة.

ولو ذَهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل «لا» هذا العملَ لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك[2]، وليس في كتاب س ما يدل على أنَّ[3] إعمالها عمل «ليسَ» مسموع[4] من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال س[5]: «وزعموا أن بعضهم قرأ (ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ)[6]، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

مَـنْ صَـدَّ عَـن نِـيـرانِـهـا ... فـأنـا ابـنُ قَـيْـسٍ لا بَـراحُ

فجعلها بمنزلة ليس» انتهى كلام س.

فظاهر كلام س أنَّ جعلَها بمنزلة «ليس» في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه س «كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك»، ولو كان التأويل لِـ«س» لم يكن مثل هذا البيت تُبنى عليه قاعدة؛ ألا ترى أنَّ س شَبَّه رفع الحين بعد «لاتَ» برفع بَراح بعد «لا»، ولا ترفع «لات» غير الحين، فكذلك لا ترفع «لا» غير «بَراح»، وأمّا ما تقدم من كلامه السابق

[٢: ٩٧/أ] فتقدم قول الأخفش / والمبرد فيه.

ومَنْ وقفنا على كلامه ممن ذكر أنَّ «لا» تعمل عمل «ليس» لم ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا ما في كتاب «المغرب» لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي، فإنه ذكر فيه ما نصه[7]: «ما ولا

(١) المقتضب ٤: ٣٦٠ ـ ٣٦١.
(٢) ك: على حسب ذلك.
(٣) أنَّ: سقط من ك.
(٤) س، ك، ح: مسموعاً.
(٥) الكتاب ١: ٥٨.
(٦) سورة ص: الآية ٣.
(٧) المغرب ص٥٣٦ [ط. بيروت].

بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتنصبان الخبر، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلَ منك، وعند بني تميم لا تعملان». فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها.

وفي البسيط: «وأمّا بنو تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على ليس، وكذلك في الثاني» يعني في نحو: لا رجل قائمٌ. قال: «لأنهم إذا امتنعوا من الحمل الموافق فالمخالف أولى، وهو ظاهر كلام الزمخشري؛ لأنه قال(١): «هي في قول أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، وأما قول حاتم(٢):

.... ولا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

فيحتمل أن يترك طائيته إلى الحجازية، ويحتمل أن لا يكون خبراً، لكنه صفة على موضع لا وما بعدها» انتهى. ويحتمل أن يقال: وافق بنو تميم أهل الحجاز على هذا النحو من العمل، لكن القياس يقتضي أن يكون الحمل فيها على إنَّ وأخواتها، شبهوها بنقيضتها» انتهى.

وأكثر مَنْ أجاز إعمالها إعمالَ «ليس» اشترط أن تَعمل في النكرات، نحو: لا رَجُلٌ قائماً، ولم يجيزوا: لا زيدٌ أخاك، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، فلو قلت: لا قائمٌ رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلُ منك، وجب الرفع. ونَصُّوا أيضاً على أنه لا يجوز الفصل بين «لا» وما عملت فيه.

وقال في البسيط: «وهل يكون الفصل مبطلاً للعمل؟ والظاهر أنه يبطل لأنَّ «لا» أضعف من «ما» وفيهما الخلاف، ولأنهم يرجعون إلى

(١) المفصل ص٢٩ ـ ٣٠.

(٢) صدر البيت: إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُها. وهو في زيادات ديوانه ص٣١١. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢: ٢٩٩ وصدره فيه صدر بيت قبله. ونسبه القيسي ـ مع بيت آخر ـ في إيضاح شواهد الإيضاح ص٢٧١ لرجل من النَّبيت ـ والنبيت: حي من الأنصار ـ واسمه عمرو بن مالك بن الأوس. وذكر أنهما ينسبان لأبي ذؤيب الهذلي، وأنه لم يرهما في شعره. وقد خرجهما المحقق. اللقاح: جمع لِقْحة، وهي الناقة الحلوب. والأَصِرَّة: جمع صِرار، وهي خرقةٌ تُشَدُّ على أخلاف الناقة لئلا يرضعها الفصيل. ومصبوح: مُسْقًى صَبُوحاً، وهو شُرب الغَداة.

التكرار في «لا رجلَ»، فهذا أولى» انتهى. يعني أنه إذا كان الفصل بين «لا» العاملة عمل «إنَّ» ومعمولها مع كثرة ذلك مانعاً من إعمالها، فَلأَن يكون مانعاً من عمل «لا» العاملة عمل «ليس» مع قلة عملها أَولى وأحرى، فيبطل إذ ذاك العمل، ويلزم التكرار.

وقوله **ورفعُها معرفةً نادرٌ** قال المصنف في الشرح[1]: «وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي[2]:

بَدَتْ فِعْلَ ذي رُحْبٍ، فَلما تَبِعتُها   تَوَلَّت، ورَدَّتْ حاجَتِي في فُؤاديا
وَحَلَّتْ سَوادَ القلبِ، لا أنا باغياً   سواها، ولا في حُبِّها مُتَراخيا

وقد حذا المتنبئ حذوَ النابغة، فقال[3]:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذى   فلا الحمدُ مَكْسُوباً، ولا المالُ باقيا

والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز[4] ابن جني إعمال «لا» في المعرفة، ذكر ذلك / في كتاب التمام»[5] انتهى. [٢: ٩٧/ب]

وقد تأولوا[6] بيت النابغة على أن الأصل: ولا أُرى باغياً، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير، فـ«أنا» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله، و«باغياً» حال.

وهذا الذي ذكره المصنف مِن أنَّ «لا» عملت في معرفة ذكره

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.
(٢) شعره ص١٧١ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨ ـ ٣٨٢ [الإنشاد ٣٩٤].
(٣) ديوانه ٤: ٢٠ [شرح المعري].
(٤) وقد أجاز... التمام: ليس في مطبوعة شرح التسهيل.
(٥) كذا! وذكر ابن الشجري في أماليه ١: ٤٣١ أن ابن جني لم ينكر ذلك «في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شَبَّه «لا» بليس، فنصب بها الخبر». قلت: هذا القول في الفسر ٣: ٢٥٢/أ [مخطوطة قونية] عند تفسيره بيت المتنبي المذكور، وقد أنشد بعده بيت سعد بن مالك الذي سبق ذكره.
(٦) شرح الكافية الشافية ص٤٤١.

هبة الله بن الشجري[1]، وأنشد بيت النابغة.

ومثالُ بيت المتنبي قولُ الشاعر[2]:

أَنكرتُها بعدَ أعوامٍ مضينَ لها ... لا الدارُ داراً، ولا الجيرانُ جيرانا

وقوله **وتُكْسَعُ بالتاء، فتختص بالحِينِ أو مُرادِفِهِ مُقْتَصَراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعِها بقلّة** الكَسْع هو ضَرْب الرجل مؤخرَ الرجلِ بظهرِ قدمِه، قال الفرزدق[3]:

كَسَعتُ ابنَ المراغة حينَ وَلّى ... إلى شَرِّ القَبائلِ والدِّيارِ

وفي الأفعال لابن القطاع[4]: «كَسَعَ القومَ كَسْعاً: ضَرب أدبارهم بالسيف، والإنسانَ: ضربتَ دُبُرَه بظهر قَدَمِك، والرجلَ: تكلمت بإثْر كلامِه بما ساءه، والناقةَ: أبقيتَ في ضرعها لبناً يستدعي غيره، وأيضاً نَضَحَ على ظهرها[5] الماءَ الباردَ، وضربه بظاهر كفه ليرتفع لبنها، وكَسِعَ الطائرُ كَسَعاً: ابيضَّ ذَنَبُه، والفرسُ: ابْيَضَّتْ أطراف ثُنَّتِه[6]».

واختلف النحويون في لاتَ:

فذهب س[7] إلى أنها مركبة من «لا» والتاء، وعلى هذا لو سميت بها حكيتَه كما تحكي لو سميت بـ«إنَّما».

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٢) البيت في كتاب الجمل المنسوب للخليل ص٤٨ وكشف المشكل ١: ٣٦٦.

(٣) ديوانه ص٤٤٠.

(٤) كتاب الأفعال ٣: ٧٨ ـ ٧٩. وهو أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصَّقَلِّيّ [٤٣٣ ـ ٥١٥هـ] أخذ عن أبي بكر محمد بن علي الصقلي التميمي. وأخذ عنه ابن برّي. صنف: الأفعال، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، والبارع في العروض، والشافي في علم القوافي. معجم الأدباء ١٢: ٢٧٩ ـ ٢٨٣ والبغية ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤ ومقدمة كتاب الشافي ص٧ ـ ٢٥.

(٥) في كتاب الأفعال: على ضرعها. وكذا في اللسان (كسع).

(٦) ثُنَّة الفرس: مؤخر رسغه، وهي شعرات مُدَلَّاة مشرفات من خلف.

(٧) لم أقف على مذهبه في الكتاب ولا في مراجعي.

وذهب الأخفش[1] والجمهور إلى أنها «لا» زيدت عليها التاء كما زيدت على «ثُمَّ»، فقيل: ثُمَّتَ.

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما هي زائدة على الحين، واستدل على ذلك بقول الشاعر[2]:

العاطفونَ تَحينَ ما مِنْ عاطفٍ ....

أي: حين ما مِنْ عاطف. وقد سبقه إلى ذلك أبو عبيد[3]، وسيأتي الكلام[4] في هذا البيت.

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أن الأصل في «لاتَ» «ليسَ»، قال[5]: «ويظهر لي أنَّ الأصل في «لاتَ» «ليسَ»، فأُبدل من السين التاءُ، كما فُعل ذلك في سِتّ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لأنه كان الأصل في لَيْسَ لاسَ لأنها فَعِلَ، وكأنهم كرهوا أن يقولوا ليتَ، فيصير لفظُها لفظَ التمني، ولم يُفعل هذا إلا مع الحين، كما أنَّ «لَدُنْ» لم تُشَبَّه نونُها بالتنوين إلا مع غُدْوة، ويجب على هذا أن يُوقفَ عليها بالتاء، وكذا وَقَفَ جميعُ القراء إلا

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤:٣٢١ وشرح الجزولية للأبذي ٢:٨٠/ب.

(٢) هو أبو وجزة السعدي. وعجز البيت: والمُسْبغونَ يداً إذا ما أنعموا. أو: والمُطْعِمُونَ زمانَ أينَ المُطْعِمُ. الغريب المصنف ص٣٥٠ وسر الصناعة ص١٦٣ والخزانة ٤:١٧٥ ـ ١٨٢ [الشاهد ٢٨١] واللسان (ليت) و(أين) و(حين) ومجالس ثعلب ص٣٧٤ ورصف المباني ص٢٣٩، ٢٤٨. س: العاطفين.

(٣) في النسخ كلها: أبو عبيدة. والصواب ما أثبتُّ، وقد نقل أبو عبيد ذلك في كتابه «الغريب المصنف» ص٣٥٠ عن الأموي. وعنه في الخزانة ٤:١٧٦ ـ ١٧٧. وأما أبو عبيدة فقد نص في مجاز القرآن ٢:١٧٦ على أن أصل «لات» «لا»، وأن بعض العرب تزيد فيها هاء الوقف، فتصبح «لاه»، فإذا اتصلت صارت تاء. وانظر ذلك مفصلاً في إعراب القرآن للنحاس ٣:٤٥٠ ـ ٤٥٤. وراجع المحرر الوجيز ٤:٤٩٢ والبصريات ص٦٠٣ والقرطبي ١٥:٩٧ ـ ٩٨.

(٤) سيأتي الكلام فيه في ص٢٩٧.

(٥) الملخص ١:٢٧٣ ـ ٢٧٤.

الكسائيَّ، فَرُوِيَ عنه الوجهان[1]، فمن وقف بالهاء فهي «لا» التي للنفي لَحِقَتْها تاءُ التأنيث، نحو ثُمَّتَ، وجاء الحين بعدها مرفوعاً، حكاه س[2]، فهو اسمها، والخبر محذوف» انتهى.

وفي البسيط: ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليسَ كما في سِتّ / ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس، فتكون «ليس» نفسها ضعفت بالتغيير، [٢: ٩٨/أ] فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ والذين قالوا إنها تعمل اختلفوا: فذهب س والجمهور إلى أنها تعمل عمل «ليس»، قال س وقد تكلم في عمل «ما» عمل «ليس» ما نَصُّه[3]: «كما شبهوا بِلَيْسَ لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لاتَ إلا مع الحين، تُضمر فيها مرفوعاً، وتَنصِبُ الحينَ لأنه مفعول به، ولم تَمكَّنْ تَمَكُّنَها، ولم تُستعمل إلا مُضْمَراً فيها». فقول س «كما شبهوا بليسَ لاتَ في بعض المواضع» ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائماً، بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنه يشير إلى أنها جاء بعدها غيرُ ما ذكر. وقولُه «وذلك مع الحين خاصةً، لا تكون لاتَ إلا مع الحين» نصٌّ على أنها لا تعمل عمل «ليسَ» في غير الحين، وظاهرٌ في اختصاصها بلفظه.

وفي البسيط: «اختصت بأن جُعلت عاملةً في الظرف المُخْبَرِ به عن الظرف، وخَصَّصوا من أنواع الظروف الحين كما تقول: اليوم يوم السَّبْت، وكذلك في الحين، ورُبَّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لِسَبَب، كما أعملوا لَدُنْ مع غُدْوة ليس إلا، والتاء في القسَم، ثم التزموا في إعمالها

(١) ذكر الفراء في معاني القرآن ٢:٣٩٨ أن الكسائي يقف بالهاء، وكذا في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤:٣٢٠ وإيضاح الوقف والابتداء ص٢٨٨.

(٢) الكتاب ١:٥٨.

(٣) الكتاب ١:٥٧.

حذفَ الاسم، شبهوها بِليسَ ولا يكون في الاستثناء، فإنه لا بُدَّ هنا من اسم لازمِ التقدير، قال تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، معناه: فنادَوْا ولاَتَ حينُ تناديهم حينَ مناصٍ لهم، أي: خَلاص، لكنه في «لات» محذوف لا يَصِحُّ إضماره لكونه حرفاً. وقيل: قد ورد شاذاً إظهار المرفوع، وقد قرئ (ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ)[2] وحذف الخبر» انتهى.

وقول س «تُضْمر فيها مرفوعاً» لا يريد الإضمار حقيقةً لأن الحرف لا يُضْمَر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوعُ معها، وسَمَّاه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويُبين أنَّ مُراده بالإضمار الحذفُ قولُه بعد ذلك[3]: «وليست لات كليسَ في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستَ وليسُوا، وعبدُ الله ليسَ ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لاتَ، لا تقول: عبدُ الله لاتَ منطلقاً، ولا: قومُك لاتُوا مُنْطَلقينَ». فهذا كلُّه نَصٌّ على أنه يريد بالإضمار الحذف.

وقولُه «وتنصب الحين لأنه مفعول به» أي: مُشَبَّه بما شُبِّه بالمفعول به؛ لأنَّ لاتَ شُبهت بليسَ، وليسَ شُبهت بضَرَبَ، ومنصوب ضَرب هو المفعول به حقيقة.

والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل «ليس» اختلفوا: فمنهم من قَصَرَ إعمالَها على لفظ الحين خاصَّة، وهو ظاهرُ كلام س[4] ومذهبُ الفراء[5].

---

(١) سورة ص، الآية: ٣.

(٢) الكتاب ١:٥٨. ومعاني القرآن للأخفش ص٤٥٣. وقد نسبها ابن السراج في الأصول ١:٩٦ وابن جني في سر الصناعة ص٥١١ إلى عيسى بن عمر. ونسبها إليه وإلى أبي السمال ابنُ خالويه في كتابه مختصر في شواذ القرآن ص١٢٩.

(٣) الكتاب ١:٥٧.

(٤) الكتاب ١:٥٧، ٥٨.

(٥) لم يذكر هذا المذهب في معاني القرآن ٣:٣٩٧ ـ ٣٩٨ حيث تحدث عن «لات» في الآية الثالثة من سورة «ص». وقال الرضي: «وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها» شرح الكافية ١:٢٧٠. وانظر الخزانة ٤:١٦٨ وما بعدها.

ومنهم من أجاز ذلك في الحين / وما رادفه، وسواء أكان معرفة أم نكرة[1]، وهو اختيار ابن عصفور[2]، قال: «ومن إعماله فيه معرفةً قولُ الأعشى[3]: [٢: ٩٨/ب]

لاتَ هَنَّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أو مَنْ   جاءَ مِنْهَا بطائفِ الأَهْوالِ

فـ«هَنَّا» اسم زمان مرفوع بـ«لاتَ»، وذكرى جُبيرة: في موضع نصب على أنه خبر «لات»، والتقدير: لاتَ هَنَّا حينَ ذِكْرى جُبيرة، أي: لاتَ هذا الحينُ حينَ ذِكرى جُبَيرة» انتهى.

وقال ابن الأعرابي: لات أنى أنسى ذِكْرَها. وقال الأصمعِي: ليس ذِكْرى جُبيرة. وجعل الفارسيُّ[4] من إعمالها فيما رادف الحينَ قولَ الشاعر[5]:

حَنَّتْ نَوار، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وبدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ

أي: ليس هذا أوانَ حنين. وقال الأصمعي في لاتَ هَنَّا: تأويله ليس الأمرُ حيث ذهبت، أي: ليس حينَ ذلك، وهو في قوله، أنشده الأصمعي[6]:

أَفي أَثَر الأَظْعان قلبُك يَلْمَحُ   نَعَمْ، لاتَ هَنَّا، إنَّ قَلْبَك مِتْيَحُ

---

(١) نسب أبو حيان ذلك في الارتشاف ص١٢١١ للفارسي وغيره.
(٢) قال في المقرب ١:١٠٥: «وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا الحين مظهراً أو مضمراً... وتعمل في الحين معرفةً ونكرة لاختصاصها به، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى» وأنشد البيت. وليس فيه النص الذي نقله أبو حيان، ولم أقف عليه في شرح الجمل، فلعله في كتاب آخر من كتبه.
(٣) تقدم البيت في ٣:٢١٣.
(٤) الشيرازيات ص٥٣٩ ـ ٥٤٣.
(٥) تقدم البيت في ٣:٢١٣.
(٦) البيت للراعي. وهو في شعره ص٩١ وجمهرة اللغة ص٣٨٧، ١٠٣٠ والخزانة ٤:٢٠٣ [الشاهد ٢٨٤].

أي: يذهب ويجيء في ضيقه، والمِتْيَح والتَّيِّحان: الذي يتعرض في كل شيء.

ومثالُ عملها في الحين مُقْتَصراً على منصوبها قولُه تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

غافلاً تَعرِض المنيةُ للمر ... ءِ، فيُدعى، ولاتَ حينَ إباءِ

ومثالُ عملها في مرادف الحين مُقْتَصراً على منصوبها قولُه[3]:

نَدِمَ البُغاةُ، ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ ... والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخيمُ

ومثالُ عَمَلها في الحين مُقْتَصراً على مرفوعها قراءةُ من قرأ «ولاتَ حينُ مَناصٍ»[4] بالرفع. فأمّا ما ورد من رفع غير الحين بعدها فشاذ، نحوُ قوله[5]:

.... يبغي جوارَكَ حينَ لاتَ مُجيرُ

وتُؤول على حذفٍ، كأنه قال: حين لاتَ حينُ مجيرٍ، فهو على الرفع، فحذف، وأقام المضاف إليه مقامه.

ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً مثبتين معاً، بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع، وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب.

---

(١) سورة ص، الآية: ٤.

(٢) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٤٢٨ وشرح التسهيل ١: ٣٧٧ والعيني ٣: ١٦١.

(٣) هو محمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل بن مالك الكناني أو رجل من طيئ. شرح التسهيل ١: ٣٧٧ والعيني ٢: ١٤٦ والخزانة ٤: ١٦٨ ـ ١٧٥ [الشاهد ٢٨٠] ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧.

(٤) الكتاب ١: ٥٨ ومعاني القرآن للأخفش ص٤٥٣.

(٥) تقدم في ص٢٠٦.

وذهب الأخفش في قوله ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ إلى أنها لا تعمل عمل ليس[1]، بل جعل ﴿حِينَ﴾ اسم ﴿لَاتَ﴾ وهي للنفي العام نحو، لا غُلامَ سفر، والخبر محذوف تقديره، ولاتَ حينَ مناصٍ لهم. وجَوَّز أيضاً فيه وجهاً آخر، وهو أن يكون ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف[2]، أي: ولات الحينُ حين مناص. ووجهاً / آخر، وهو أن يكون مفعولاً بفعل محذوف، أي: ولات أَرى حينَ مناص[3]. وهذا كله محتمل. [٢: ٩٩/أ]

ونقل ابن عصفور أنَّ مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر ابتداء مضمر. وإن كان منصوباً فنصبه بإضمار فعل. انتهى.

وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء؛ لأن «لاتَ» لا يُحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول إنَّ الحين إذا كان منصوباً كان في موضع خبر مبتدأ محذوف؛ إذِ الأَولى عندي أنَّ لات لا تعمل شيئاً، وإن كان معناها معنى «لا»؛ لأنها كما ذكرنا لا يُحفَظ الإتيان بعدها باسمٍ وخبر مثبتين.

ونحن نقول في قراءة ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به، وأن ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ انتصب خبراً لها: لا يخلو هذا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٢١ والكشاف ٣: ٣٥٩ والتبيان للعكبري ص١٠٩٧. وقد نص الأخفش في معاني القرآن ص٤٥٣ على أنهم شبهوا «لات» بـ «ليس». وفي الأصول ١: ٩٧ أنه قال: إنها لا تعمل شيئاً. وقال ابن النحاس في تعليقته على المقرب ق ٤٧/ب: «وقال أبو الحسن الأخفش رحمه الله: لات لا تعمل شيئاً، فإن رفعت الحين فبالابتداء، وإن نصبته فعلى الظرف».

(٢) قال السيرافي: «قال الأخفش: لات لا تعمل شيئاً في القياس لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت. يعني الأخفش أن لات حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل» شرح الكتاب ١: ١٦٨/أ. وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٩٣٥.

(٣) اللباب للعكبري ١: ١٧٩ والكشاف ٣: ٣٥٩.

الاسم المُدَّعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمراً، أو يكون محذوفاً، لا جائز أن يكون مضمراً في «لاتَ» لأن الحروف لا يُضمر فيها، ولا جائز أن يكون محذوفاً لأنها عندهم أُجريت مُجرى «ليس» في العمل و«ليس» هي الأصل، واسم «ليس» لا يجوز حذفه، فكذلك اسم «لاتَ» لا يجوز حذفه؛ إذ لو جاز حذف اسم «لات» لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، و«لاتَ» على زعم من أعملها مقصورةٌ في إعمالها على الحين؛ بخلاف «ليسَ»، فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجز حذف اسم «ليسَ» لأنها مُشَبَّهة في عملها بالفعل المتعدي إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر، كما أنَّ الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعُها مُشَبَّهٌ بالفاعل، ومنصوبُها مُشَبَّهٌ بالمفعول، فكما أنَّ الفاعل لا يُحذَف وحده، فكذلك اسمُها لا يُحذَف. وهذا الذي اخترناه من أنَّ «لات» لا تعمل شيئاً هو مروي عن الأخفش[1].

ونقل صاحب البسيط عن السِّيرافي أنه قال في ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: هو على الفعل، أي: ولاتَ أراه حينَ مَناص، ونحوه. ورُدَّ لأنه يخرج عن الاختصاص بالحين المتفق عليه، ولأنَّ حذفَ الفعلِ ومفعولهِ من غير دلالة عليه لا يكون. انتهى.

وزعم الفراءُ[2] أنَّ «لاتَ» قد يُخْفَضُ بها أسماءُ الزمان، وأنشد قولَ الشاعر[3]:

طَلَبُوا صُلْحَنا، ولاتَ أَوانٍ　　　فأَجَبْنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

وقولَ الآخر[4]:

(١) انظر المصادر المذكورة في الحواشي السابقة.

(٢) معاني القرآن ٢:٣٩٧.

(٣) هو أبو زبيد الطائي. والبيت في ديوانه ص٣٠ ومعاني القرآن للفراء ٢:٣٩٨ وللأخفش ص٤٥٣ وسر الصناعة ص٥٠٩ والخزانة ٤:١٨٣ ـ ١٩٥ [الشاهد ٢٨٢].

(٤) أنشد الفراء منه قوله: «لاتَ ساعةِ مَنْدَمِ» فقط. وقال بعده: «ولا أحفظ صدره» معاني =

فلتعرفنّ شمائلاً محمودةً ولتندمنّ، ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ

ولا يعرف ذلك البصريون.

وقد قرئ ﴿وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾[1] بالخفض، ووُجِّه على وجهين:

أحدهما: أنَّ «لاتَ» بمعنى «غير» وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادَوْا / حيناً غيرَ حينِ مناصٍ. [٢: ٩٩/ب]

ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدة لها حينئذ، وبأنه لو كانت بمعنى «لا» صفة لزم تكرارها، نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ.

الثاني: أنَّ الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف، وما بعد «لاتَ» يُقطع عن الإضافة، فيُبنى، والتقدير: ولاتَ حينَ مناصِهم، والإضافة إلى المناص كأنها إضافة إلى الحين لأنه معه كشيء واحد، فكأنه قال: ولاتَ حينَهم، ثم حذف الضمير من «مَناص»، فكأنه حذفه من الحين، فتضمنه الحين. وهذا بعيد جدًّا، وقد علل به الزمخشري[2].

وتأولوا ما ورد من ذلك في الشعر. وتأولوا[3] «ولاتَ أوانٍ» على أن الأصل فيه: ولاتَ أَوانَ صلحٍ، فقَطع أَواناً عن الإضافة، ونَواها، وبَنى أَواناً على الكسر تشبيهاً بفَعالِ، وهذا تأويل أبي العباس[4]، والتنوين عنده ليس للتمكين، بل هو في أَوانٍ كَهُوَ في «إذٍ»؛ لأن أَواناً عنده يضاف إلى الجمل، نحو قولك: جئت أَوانَ زيدٌ قائمٌ، وأَوانَ قامَ زيدٌ، فحذف المضاف، وعُوض منه التنوين، والنون ساكنة كسكون ذال «إذْ»، وكُسرت لالتقائها مع التنوين.

= القرآن ٢: ٣٩٧. والبيت في الأضداد للأصمعي ص١٨ ولابن السكيت ص١٧٣ ولابن الأنباري ص١٦٨ والخزانة ٤: ١٦٨ ـ ١٧٥ [الشاهد ٢٨٠].

(١) الكشاف ٣: ٣٥٩ والجامع لأحكام القرآن ١٥: ٩٧. وقد نسبها أبو حيان في البحر ١: ٣٦٧ لعيسى بن عمر. وانظر مختصر في شواذ القرآن ص١٢٩.

(٢) الكشاف ٣: ٣٥٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ص٤٤٤ وشرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٥ وسر الصناعة ص٥٠٩.

قال صاحب البسيط: «وقول أبي العباس هنا غير مرضي لأن أَواناً قد يُضاف إلى الآحاد، نحوُ قولِه[1]:

هـذا أَوانُ الـشَّـدِّ، فـاشْـتَـدِّي زِيَـمْ

وقولِه[2]:

وهَـذا أَوانُ الـعِـرْضِ حَـيٌّ ذُبـابـهُ زَنـابـيـرُه والأزرقُ الـمُـتَـلَـمِّـسُ

وأما الجماعة فـ«أَوانِ» عندهم مجرور بـ«لاتَ»، وذلك لغة شاذة» انتهى.

وقولُه **وقد يُضاف إليها «حين» لفظاً** قال[3]:

لـعـلَّ حُـلـومَـكـم تَـأْوي إلـيـكـم إذا شَـمَّـرتُ، واضْـطَـرمتْ شَـذاتـي
وذلـك حـيـنَ لاتَ أَوانِ حِـلْـمٍ ولـكـنْ قـبـلَـهـا اجْـتَـنِـبُـوا أَذاتـي

وقولُه **أو تقديراً** مثالُه قولُ الآخر[4]:

تـذكَّـر حُـبَّ لـيـلـى لاتَ حـيـنـا وأمسى الشَّيْبُ قد قَطَعَ القرينا

التقدير: حينَ لاتَ حينَ تذكُّر. ولا يضطر[5] إلى هذا التقدير كما

---

(١) هو رشيد بن رميض العنزي كما في الأغاني ١٥:١٩٩ [طبع دار الثقافة]. وفي اللسان (حطم) أن ابن بري قال: هو للحطم القيسي، ويروى لأبي زغبة الخزرجي، ويروى لرشيد بن رميض العنزي. والشطر في سر الصناعة ص٥٠٩. زيم: اسم ناقته أو فرسه.

(٢) هو المتلمس كما في طبقات فحول الشعراء ص١٥٦ والحماسة ١:٣٣٢ والشعر والشعراء ص١٨١ واللسان (لمس). وهو بغير نسبة في الخصائص ٢:٣٧٧. وأوله في سر الصناعة ص٥١٠. العرض: وادٍ مريع باليمامة. حي ذبابه: يريد أن الأرض أمرعت وكثر ذبانها في الرياض. الزنابير والأزرق: ضربان من الذباب. والمتلمس: المتطلب للشيء من هنا وهنا.

(٣) هو الطرماح. والبيتان في ديوانه ص٥٨ وشرح التسهيل ١:٣٧٨. والأول في أساس البلاغة (شذو). اضطرمت شذاتي: اشتدت أذاتي. والأذاة: الأذى.

(٤) هو عمرو بن شأس كما في المستوفي ١:٢٥٣ وتذكرة النحاة ص٧٣٤. وهو في شعره ص٥٩.

(٥) ولا يضطر... لات حين تذكر: سقط من س.

زعم المصنف؛ إذ يصح المعنى بقوله: تذكرَ حُبَّ ليلى لات حينَ تذكُّر، أي: ليس الحينُ حينَ تذكُّر.

وقولُه **ورُبَّما استغني مع التقدير عن «لا» بالتاء** أشار المصنف إلى قولِه[1]:

العاطفونَ تَ حينَ ما مِنْ عاطِفٍ　　　والمُنْعِمُونَ يَداً إذا ما أَنْعَموا

قال المصنف[2]: «أراد: هم العاطفون حينَ لاتَ حينَ ما مِنْ عاطف، فحذف حينَ مع لا. وهذا أَولى مِنْ قول مَنْ قال: إنه أراد العاطفونَهْ بهاء السكت، ثم أثبتها / ، وأبدلها تاء» انتهى. [٢: ١٠٠/أ]

وتخريج المصنف هذا البيت على ما ذكر لا يُتَعَقَّلُ؛ لأنه يكون المعنى: هم العاطفون وقتَ ليس الحينُ حينَ ليسَ ثَمَّ عاطف.

وأحسن من التخريج الثاني زَعْمُ من زَعَمَ[3] أن التاء زيدت على «حين» في هذا البيت، والمعنى على أن هؤلاء العاطفون وقت انتفاء العاطف، وهذا هو المعنى الذي يُمدح به. وإذا احتمل هذا البيت هذا التخريج والتخريج الذي قبله، ولم يتعقل تخريج المصنف له، فكيف يستنبط منه حكم أنه ربما استُغني مع التقدير عن «لا» بالتاء؟ وذلك شيء لا يُتَعقل.

وقولُه **وتُهمَل «لاتَ» على الأصح إن وَلِيها هَنَّا** تقدم إنشادُنا[4]:

حَنَّتْ نَوارُ، ولات هَنَّا حَنَّتِ　　　....................

(١) تقدم في ص٢٨٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٣) تقدم في ص٢٨٨. أنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وتابعه في ذلك ابن الطراوة.

(٤) تقدم في ٣: ٢١٣و٤: ٢٩١.

قال المصنف[1]: «لا عمل لِلاتَ في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة. و«هَنَّا» في موضع نصب على الظرفية، والفعلُ بعدَها صلة لأَنْ محذوفة، وأَنْ وصلتُها في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ هَنَّا، كأنه قال: ولاتَ هَنَّا لَكَ حنينٌ، هكذا قال أبو علي[2]» انتهى.

وقد ذكرنا[3] قبلُ عن أبي علي أنَّ «لاتَ» عاملة في «هَنَّا»، فيمكن[4] أن يكون لأبي علي القولان.

وكونها عاملةً في «هَنَّا» هو قول الأستاذ أبي علي[5] وتلميذه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور[6]. ورَدَّ عليهما المصنف[7] بكون «هَنَّا» ظرفاً غير متصرف، فلا يخلو من معنى «في» إلا بأن تدخل عليه «مِنْ» أو «إلى». وهو ردّ صحيح.

ومَنْ منع إعمالها في قوله[8]:

لاتَ هَنَّا ذِكرى جُبيرةَ........ ....

تأوله[9] على أن ذكرى مبتدأ، وهَنَّا ظرف في موضع الخبر، وهي ظرف مكان مثل «هُنا» يستعمل زماناً ومكاناً، والجملة في المبتدأ والخبر منفية بِلاتَ، وقد جاءت «لاتَ» غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين»، ولا ما رادفه في قول الأَفْوَهِ الأَوْدِيِّ[10]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٨.
(٢) الشيرازيات ص٥٤٠ ـ ٥٤١. وفيه القولان.
(٣) ذكر ذلك في ص٢٩١.
(٤) فيمكن... عاملةً في هَنَّا: سقط من ك.
(٥) تعليقة ابن النحاس ق ٤٧/ب.
(٦) المقرب ١: ١٠٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٧/ب ـ ٤٨/ب.
(٧) شرح التسهيل ١: ٣٧٩.
(٨) تقدم البيت في ٣: ٢١٣ و٤: ٢٩١، ٢٩٧.
(٩) الشيرازيات ص٥٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٧/ب.
(١٠) البيت في شعره ضمن الطرائف الأدبية ص١٣ والصاحبي ص٢٦٤ وتذكرة النحاة ص٥٧٠.

تَـرَكَ الـنـاسُ لـنـا أَكْـنَـافَـهُـمْ وَتَـوَلَّـوا، لاتَ لـم يُـغْـنِ الـفِـرارُ

وهـذا يـدل عـلـى أنَّ «لاتَ» لا تـعـمـل، وإنـمـا هـي فـي هـذا الـبـيـت حرف[1] نفي مؤكد بحرف[2] النفي الذي هو قوله «لم يغن الفرار»، ولو كانت عاملةً لم يجز حذف الجزأين بعدها؛ ألا ترى أنه لا يجوز حذفهما بعد «لا» ولا «ما» العاملتين عمل ليس.

والعطف على خبر لاتَ عند مَنْ أَجاز إعمالها إعمال «ما» الحجازية كالعطف على خبر «ما» منصوباً، نحو: لاتَ حينَ جَزَع وحينَ طَيْش، ويجوز: ولا حينَ طَيْش، كما تقول: ما زيدٌ شريفاً وكريماً، ويجوز: ولا كريماً، فإن كان الحرف يقتضي الإيجابَ رفعتَ ما بعده على خبر ابتداء مضمر، نحو: لاتَ حينَ قلق بل حينُ صبر، أو: لكنْ حينُ صبر، التقدير: بل الحينُ حينُ صبر.

وقولُه **ورفعُ ما بعدَ «إلا» في نحو «ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ» لغةُ تميم** هذه المسألة هي من باب «كانَ»، وكان ذكرُها في باب «كان» أَلْيَقَ / من [٢: ١٠٠/ب] ذكرها في باب «ما»، إلا أنَّ المحسِّن لذكرِها هُنا هو أنَّ مذهب الحجاز إعمال «ما» إعمال ليس بالشروط السابقة، ومذهب تميم الإهمال، فكما أنَّ أهل الحجاز أعملوا «ما» إعمال «ليس» إذا لم ينتقض النفي، فكذلك تميم أَهملت «ليس» إذا انتقض النفي حملاً على «ما».

وقول العرب «ليس الطيبُ إلا المسكُ» حكاه س[3] عنهم، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، وقد جَوَّز ذلك س[4] في قولهم: ليس

(١) ذهب في تذكرة النحاة ص٥٧٠ إلى أنها في هذا البيت بمعنى «حين». وقد ذكر فيه ذلك ضمن نصوص استقاها من الصاحبي لابن فارس. وانظر الصاحبي ص٢٦٤.

(٢) ك، م: لحرف.

(٣) الكتاب ١: ١٤٧.

(٤) الكتاب ١: ١٤٧.

خَلق اللَّهُ أَشعرَ منه، وجَوَّز[1] فيها هنا أن يكون فيها ضمير الأمر، أي: ليس الأمرُ خَلقَ اللَّهُ أشعرَ منه. وقد ذكرنا[2] عن أبي علي قولين في ليس: أحدهما أنها فِعْل كقول الجماعة. والآخر أنها حرف. وذكرنا عن ابن شقير أنها حرف قولاً واحداً.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن ذلك لغة تميم صحيحٌ، ذكر ذلك ونقله عنهم أبو عمرو بن العلاء، وذكر أنَّ لغة الحجاز النصبُ، وهذه المسألة[3] جرت بين أبي عُمر عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، كان عيسى ينكر الرفع، وأبو عمرو يُجيزه، فاجتمعا، فقال له عيسى في ذلك، فقال له أبو عمرو: نِمتَ يا أبا عُمر، وأَدلج الناسُ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع. ثم وَجَّه أبو عمرو خَلَفاً الأحمر وأبا محمد اليزيديَّ[4] إلى بعض الحجازيين، وجَهَدا[5] أن يلقناه الرفع، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين، وجَهَدا أن يلقناه النصب، فلم يفعل[6]، ثم رجعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُقْتَ الناسَ.

وقوله **ولا ضمير في «ليس» خلافاً لأبي علي** إذا ثبت أنَّ ذلك لغة فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادَّةُ على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول.

---

(١) وجوز... أشعر منه: سقط من ك.

(٢) ذكر ذلك في ص١١٧.

(٣) المسألة في مجالس العلماء ص١ ـ ٤ وذيل الأمالي ص٣٩.

(٤) هو يحيى بن المبارك أبو محمد النحوي المقرئ اللغوي [ـ ٢٠٢هـ] أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل، وروى عنه ابنه محمد أبو عُبيد. أدَّب المأمون. وصنّف مختصراً في النحو، والنوادر، والنقط والشكل. البغية ٢: ٣٤٠.

(٥) ن: وجهدا على أن. ك: وجهدا على أن يلقناه النصب. وجَهَدَ: جَدَّ.

(٦) وإلى بعض التميميين... فلم يفعل: سقط من ك.

وأما أبو علي فتأول قولهم «ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ»، وذلك أنه لم يبلغه ـ والله أعلم ـ نقلُ أبي عمرو ذلك أنها لغة تميم، وزعم أنه يحتمل وجوهاً:

أحدها[1] أن يكون في «ليس» ضميرُ الأمر والشأن، والطِّيب مبتدأ، والمِسْكُ خبره. وقال مثلَه السيرافيُّ.

فأُلزم أبو علي أنه لو كان كذلك للزم دخول إلا على الجملة من المبتدأ والخبر التي هي خبر لضمير الأمر لا على جزئها الثاني، فكان يكون التركيب؛ ليس إلا الطيبُ المسكُ، كما تقول: ليس كلامي إلا زيدٌ منطلق، كما قال الشاعر[2]:

ألا ليس إلا ما قضى اللّهُ كائنٌ ... وما يَستطيع المرءُ نفعاً ولا ضَرًّا

فأجاب أبو علي عن هذا الإلزام بأن «إلا» كان أصلها أن تدخل على الجملة، لكنها دخلت في غير موضعها. ونظيرُ دخول «إلا» في غير موضعها قولُه تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[3]، وقولُ الشاعر[4]:

أَحَلَّ بـه الـشـيـبُ أثـقـالَـه ... وما اغْـتَـرَّهُ الـشيـبُ إلا اغْـتِـرارا

/ فهذا لو حُمل على ظاهره كان فاسداً لأنه معلوم أنه لا يظن غير [٢: ١٠١/أ] الظن، ولا يغترُّ الشيبُ إلا اغتراراً، والمعنى: إن نحن إلا نظن[5] ظَنًّا، وما اغْتَرَّه إلا الشيبُ اغتراراً.

وهذا لا حُجَّة فيه على أنَّ «إلا» دَخلت في غير موضعها لأن ذلك لم

---

(١) المسائل الحلبيات ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٨ [الإنشاد ٤٨٦].

(٣) سورة الجاثية، الآية: ٣٢.

(٤) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص٩٥ والحلبيات ص٢٢٩ والخزانة ٣: ٣٧٤ ـ ٣٧٥ [الشاهد ٢٢٩].

(٥) إلا نظن: سقط من ك.

يثبت، والآيةُ والبيتُ يتخرجان على حذف الصفة لفهم المعنى، وتبقى «إلا» في موضعها، وحذفُ الصفة لفهم المعنى سائغ في كلام العرب، والتقدير: إن نظن إلا ظَنًّا ضعيفاً، وما اغتره الشيبُ إلا اغتراراً بيِّناً.

قال أبو علي[1]: والوجه الثاني أن يكون الطيب اسم ليس، والخبر محذوف، وإلا المسكُ بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

وقال بهذا التأويل المصنفُ اتباعاً لأبي علي، قال[2]: «ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو: لا فَتًى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفَقار»[3]. والعجبُ له اتباع أبي علي في هذا التأويل مع اعتقاده أن ذلك لغة.

ثم قال أبو علي: والوجه الثالث[4] أن يكون[5] «الطيب» اسم ليس، و«إلا المسكُ» نعت له، والخبر محذوف، كأنه قال: ليس الطيب الذي هو غيرُ المسك طيباً في الوجود، وحذفُ خبر «ليس» لفهم المعنى قد يجيء قليلًا نحو قوله[6]:

.... تبغي جوارك حينَ ليسَ مُجيرُ

قال: فإذا احتمل قولهم «ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ» لم يقس عليه.

---

(١) الحلبيات ص٢٢٩ وشرح التسهيل ١: ٣٨٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٨٠.

(٣) ذو الفقار: سيف رسول الله ﷺ، سمي بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار حسان، شبهوا تلك الحزوز بالفقار، وكان للعاصي بن منبه بن الحجاج بن عامر السهمي. جمهرة أنساب العرب ص١٦٥ وتهذيب اللغة ٩: ١١٩ والصحاح واللسان (فقر). وأول هذا القول في شرح الحماسة للمرزوقي ص٩٤٠. وهو في كشف الخفاء ٢: ٤٨٨ - ٤٨٩.

(٤) معناه في المسائل الحلبيات ص٢٢٩.

(٥) أن يكون... ليس الطيب: سقط من ك.

(٦) تقدم في ص٢٠٦، ٢٩٢.

انتهى. ويُبطل هذه التأويلات كلها أن ذلك لغة بني تميم.

وفي الإفصاح: «وهذا الذي ذكره ـ يعني الفارسي ـ غَفلةٌ منه عما ذكره س. قال[1]: «إلا أنَّ بعضهم قال: ليسَ الطيِّبُ إلا المِسْكُ، وما كان الطِّيبُ إلا المِسْكُ». فلو أنَّ مَن رفع في «ليس» يكون رفعه على ما تأول أبو علي جاز ذلك في «كان» لأن الحكم واحد والعامل واحد، وكأنه أدير عليهم في «كان» فنصبوا، فلما روى س عنهم النصب في «كان» علم أنهم لم يتأولوا ذلك التأويل» انتهى.

ولأبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله الملقب بملك النحاة[2] تخريجٌ غريب في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك، وهو أنه زعم أن «الطِّيب» اسم «ليس»، والمسك: مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: إلا المسكُ أفخره، والجملة من قولك «إلا المسكُ أفخره» في موضع نصب على أنها خبر «ليس»، كما تقول: ليس زيدٌ إلا عمرٌو ضاربُه، قال: وقد تخبط س والسيرافيُّ في هذا، وما أَتَيا بطائل. وقد رَدَّ عليه ابن الجَبَّاب الجليسُ المصري[3].

ونقلُ أبي عمرو أنَّ تلك لغةُ تميم مُبطل لما تأوَّله الفارسيُّ وأبو نزار؛ لأنَّ التميمي يقول: ما كان الطيبُ إلا المسكَ، وينصب، وليس الطيبُ إلا المسكُ، ويرفع، والحجازي ينصب فيهما، فدلَّ على فُرْقان اللغتين، وأنَّ التميمي جعلها كـ«ما» في لغته، وأنه أراد حصر الخبر كما

---

(١) الكتاب ١:١٤٧.

(٢) [٤٨٩ ـ ٥٦٨هـ] ولد ببغداد، وقرأ النحو على الفصيحي، واستوطن دمشق، وكان من أئمة النحاة. صنف: الحاوي في النحو، والمقتصد في التصريف، والحاكم في الفقه، وغيرها. مات بدمشق. إنباه الرواة ١:٣٠٥ ـ ٣١٠ ومعجم الأدباء ٨:١٢٢ ـ ١٣٩ وبغية الوعاة ١:٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٣) أبو عبد الله الحسين بن هبة الله الدينوري. أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه. له كتاب ثمار الصناعة في النحو. بغية الوعاة ١:٥٤١. وفي الارتشاف ص١١٥١ أن اسمه: الحسين بن موسى. وانظر ص٢٠٠٠ منه أيضاً.

[٢: ١٠١/ب] أراد الحجازي. ولذلك قيل للمنتجع التميمي(١): ليس ملاكُ / الأمر إلا طاعةَ الله والعمل بها، فرفعَ، ولُقِّن النصبَ، فلم يقبله. وقيل لأبي المهدي - وهو باهلي - ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها، بالرفع، فنَصب، وقيل له بالرفع، فقال: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي. والدليل على أنهم أرادوا حصر الخبر أنهم قالوا لأبي مهدي: ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ، قال لِخَلَفٍ واليزيدي: أتأمراني بالكذب على كَبْرة(٢) سِنِّي، فأين الجادِيُّ(٣)، وحكى ابن الأعرابي: فأين بَنَّةُ الإبل الصادرة، وهي الرائحة الطيبة. وقيل له: ليس الشراب إلا العَسَلُ، قال: فما يصنع سُودان هَجَرَ؟ مالهم شرابٌ إلا هذا التمر. فَفَهِم من هذا الكلام الحصرَ، ولذلك اعتَرض عليه، ولم يَنْطق به، إذ لا يتأتى عنده الحصرُ لأنه كذب، فلم يفعل أن يوافق عليه. ثم قيل له: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها، قال: هذا كلامٌ لا دَخَل(٤) فيه، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها(٥)، فنصَب، ونطق بهذا لأنه كلام صادق الإسناد.

وقولُه **ولا تلزم حالية المنفي بـ«ليس» و«ما» على الأصح** هذه المسألة قد ذَكر طرفاً منها في أول الكتاب(٦)، وذَكر عن الأكثرين أنه يتعين الحال في المضارع إذا نفي بليسَ وما وإنْ، وذكر(٧) الدلائل له على صحة دعواه، وناقشناه هناك(٨) فيما أمكن فيه المناقشة، والمُدَّعَى هُنا أَعَمُّ من المدعى

(١) الحكاية في مجالس العلماء ص١ - ٤.
(٢) س: كُبرة.
(٣) الجاديّ: الزعفران.
(٤) الدخل: العيب والريبة.
(٥) والعمل بها. . . الإسناد: سقط من ك.
(٦) التسهيل ص٥.
(٧) شرح التسهيل ١: ٢١ - ٢٣.
(٨) التذييل والتكميل ١: ٩١ - ٩٥.

أولَ الكتاب. وقال في الشرح[١]: «زعم قوم أنَّ ليس وما مخصوصتان بنفي الحال، والصحيح أنهما تنفيان الحال والماضي والمستقبل. وقد تنبه لذلك أبو موسى الجزولي، فقال[٢]: «وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً» لأن س حكى[٣]: ليسَ خَلَقَ اللَّهُ مثلَه. وأجاز الأستاذ أبو علي لـ«س»[٤] ما زيدٌ ضربته، على أن تكون «ما» حجازية، وبَيَّن أن النفي في الحال إنما هو إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان، فيحمل إذ ذاك على الحال كما يحمل الإيجاب عليه.

ومن استقبال المنفي بليس ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٥]، ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾[٦]، ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾﴾[٧]، وقال حَسَّان[٨]:

وما مِثْلُه فيهم، ولا كان قبلَه ... وليسَ يكونُ الدهرَ ما دامَ يَذْبُلُ

وقال زهير[٩]:

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابِقاً شيئاً إذا كان جائيا

ومثلُه[١٠]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(٢) الجزولية ص١٠٥. ولفظه: «وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، وقيل: عموماً». ورواية أبي حيان موافقة لما في شرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٢.

(٣) الكتاب ١: ٧٠.

(٤) لـ «س»: سقط من س، ف، ن، م. انظر الكتاب ١: ١٤٥ ـ ١٤٦ والتوطئة ص٢٢٨ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٧٢. وقد اختصر أبو حيان النص.

(٥) سورة هود، الآية: ٨.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

(٧) سورة الغاشية، الآية: ٦.

(٨) تقدم في ١: ٩٤.

(٩) تقدم في ٣: ٢٤٩.

(١٠) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. حَمَّ اللَّهُ كذا: قضاه وقَدَّره.

ولستُ لِما لم يَقْضِهِ اللَّهُ واجِداً　　ولا عادماً ما اللَّهُ حَمَّ، وقَدَّرا

ومثلُه[1]:

إنِّي على العهدِ، لَسْتُ أَنْقُضُه　　ما اخْضَرّ في رأسِ نَخْلَةٍ سَعَفُ

ومثلُه[2]:

ولستَ بمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ　　على شَعثٍ أيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ

/ ومثلُه[3]: [٢: ١٠٢/أ]

فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها　　ولا قاصِرٍ عنكَ مَأْمُورُها

ومن استقبال المنفي بـ«ما» ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[4]، ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[5] ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾[6]، ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[7]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

وما الدنيا بِباقاةٍ لِحَيٍّ　　ولا أحدٌ على الدنيا بِباقِ

وقال[10]:

---

(١) البيت في المحكم ١: ٣١١ وتخليص الشواهد ص٢٢٦ واللسان (سعف). السعف: أغصان النخلة، وأكثر ما يقال إذا يبست، وإذا كانت رَطْبة فهي الشَّطْبة، واحدته: سَعَفة.

(٢) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ص٧٤. لا تلمُّه: لا تصلح من أمره وتجمعه. والشعث: الفساد والتفرق. والمهذب: المنقى من العيوب المخلص.

(٣) البيت للأعور الشَّنِّيّ. وهو في الكتاب ١: ٦٤ والمقتضب ٤: ١٩٦ والحماسة البصرية ٢: ٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٧٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٧.

(٧) سورة الحجر، الآية: ٤٨.

(٨) سورة الانفطار، الآية: ١٦.

(٩) البيت في الزاهر ١: ١٦٨ والإنصاف ص٧٥.

(١٠) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص٣٩. حشاشة النفس: بقيتها. وآلٍ: اسم فاعل من =

وما المرءُ ما دامتْ حُشاشةُ نفسِهِ بِمُدْرِكِ أطرافِ الخُطُوب ولا آلِ»

ص: وتُزاد الباءُ كثيراً في الخبر المنفي بليس و«ما» أُختِها، وقد تُزاد بعدَ فعلٍ[1] ناسخٍ للابتداء، وبعدَ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ﴾ وشبهِهِ، وبعدَ «لا» التبرئة، و«هَلْ» و«ما» المكفوفة بإنْ، والتميميةِ، خلافاً لأبي علي والزمخشري، ورُبما زيدت في الحالِ المنفيَّةِ، وخبرِ إنَّ ولكنَّ.

ش: مثال الزيادة في خبر ليس وما أُختِها المنفي ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[2]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾[3]. واحترز بـ«المنفي» من الخبر الموجَب، فإنه لا يجوز: ليس زيدٌ إلا بقائم، ولا: ما زيدٌ إلا بخارج.

فلو زيدت «كان» بينَ اسم «ما» وخبرها، نحو «ما زيدٌ كان بقائم» لم يَجُزْ دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون والكسائي.

ولو كان الخبر ظرفاً أو كافَ تشبيه أو مِثْلاً أجاز البصريون نصبَ مِثْل، فتقول: ما زيدٌ مثلَك، ودخولَ الباء، وأجازوا دخولَ الباء على الظرف الذي يجوز أن يستعمل اسماً، ومنع هشامٌ دخول[4] الباء على الكاف وعلى مِثْل. وهذا جائز على مذهب الكسائي، حكى: ليس بكذلك، وأجاز هشامٌ دخولها على الظروف، فأجاز: ما عبدُ الله بحيث تُحِبُّ.

واضطرب الفراءُ، فقال مرةً: لا تدخل الباء على مثل لأنها بمعنى الكاف، وقال مرةً: تدخل الباءُ على الكاف، ولا تدخل على شيء من الصفات غيرها لأنها في معنى مِثْل.

= ألا يألو، يقال: لا يألو جهداً في الطلب: أي لا يترك.

(١) في التسهيل وشرحه: بعد نفي فعل.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦.

(٣) سورة هود، الآية: ١٢٣.

(٤) دخول الباء... وأجاز هشام: سقط من ك.

وأطلق المصنف في خبر «ليس»، وكان ينبغي أن يُقيِّد، فيقول: إلا الواقع في الاستثناء، نحو: قام القوم ليس زيداً، فلا يجوز: ليس بزيدٍ.

ومثالُ ذلك بعد الفعل الناسخ قولُه[1]:

وإنْ مُدَّتِ الأيْدي إلى الزادِ لم أكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ، إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقال آخر[2]:

دَعاني أخي، والخيلُ بَيْني وبينَهُ ... فلمَّا دَعاني لم يَجِدْني بِقُعْدُدِ

وذكر في الشرح[3] أن الخبر المنفي بـ«لا» أخت ليس تُزاد الباءُ فيه،
[٢: ١٠٢/ب] وأنشد قولَ / سَواد بن قارب[4]:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفَاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عن سَوادِ بن قاربِ

وقولَ الآخر[5]:

ولـقـد غَـدَوتُ، وكـنـتُ لا ... أَغـدو عـلـى واقٍ وحـاتِـمْ
فـإذا الأَشـائـمُ كـالأيـا ... مِـنِ والأَيـامِـنُ كـالأَشَـائـمْ
وكـذاكَ لا خـيـرٌ ولا ... شَـرٌّ عـلـى أحـدٍ بِـدائـمْ

ولا حجة في هذاكما ذكرناه قبل في بيت سَواد، إذ يحتمل أن يكون ما بعد «لا» مبتدأ، ولم تُكرر «لا»، وقد ورد ذلك عن العرب، فيكون هذا

(١) هو الشنفرى. والبيت من قصيدته اللامية المشهورة، وهو في النوادر للقالي ص٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٨٢ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٩ [الإنشاد ٧٩٥].

(٢) هو دريد بن الصمة. والبيت في ديوانه ص٤٨ وكتاب الاختيارين ص٤١٠ وجمهرة أشعار العرب ص٦٠٠. القعدد: الجبان اللئيم القاعد عن المكارم والحرب.

(٣) كذا! وهذا ليس في المطبوعة، ولا في رسالة الدكتور محمد علي إبراهيم أبو طالب.

(٤) تقدم في ص٢٨٢.

(٥) هو المرقش، أو خزز بن لوذان، وقيل: المرقم الذهلي السدوسي. وقيل: المرقم هو لقب خزز بن لوذان. كتاب الاختيارين ص١٧١ ـ ١٧٢ [٢٢] والحيوان ٣: ٤٣٦، ٤٤٩ والمعاني الكبير ص٢٦٢، ١١٨٧ وحواشيها، ومعجم الشعراء ص١٠٢ [ط. مكتبة القدسي] واللسان (حتم) و(شأم) و(يمن) و(وقي). الواقي: الصرد. والحاتم: الغراب.

منه، وإن كان قليلاً أو شاذًا. وقال ابن هشام: «لم يسمع في خبر «لا»، فلا يقاس على خبر «ما» لأن الزمان مجاز».

وقولُه **وبعدَ** ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ﴾ مثالُه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1]. وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه، كأن المعنى: أَوَليسَ الله بقادرٍ، فزاد الباءَ في خبر أَنَّ على هذا المعنى.

ولا تنقاس الزيادة فيما ذكر من هذه المنفيات إلا في خبر ليسَ وما، وأَحْسَنُه ما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى كهذه الآية.

وقولُه **وشبهِهِ**[2].

ومثالُ زيادتها بعد «لا» التبرئة قولُ العرب «لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النارُ»[3] إذا لم تجعل الباء بمعنى «في»، هكذا قاله المصنف[4].

وقال أبو علي: «تكون زائدة في خبر «لا»، وهو مرفوع، وذلك إذا جعلتَ «بعده النارُ» وصفاً للخبر المنفي»، انتهى. كأنه قال: لا خيرَ خيرٌ بعدَه النارُ، كما تقول: لستَ بزيدٍ. وإذا كانت الباء بمعنى «في» فالمجرور في موضع الخبر، و«بعدَه النارُ» صفة لـ«خير» المجرور. قيل: ويجوز أن تجعل «بعدَه النارُ» صفةً للاسم المنفي مع إبقاء «بخير» خبراً. ويجوز[5] أن تجعل «بعدَه النارُ» صفة للخبر المنفي، والباءُ زائدة. وقد أجاز أبو علي هذا

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٣٣.

(٢) هنا سقط في النسخ كلها، مقداره سطران ونصف، ومحله بياض في س. وكتب في هامش ك، ح، ف: كذا وجد. وفي تعليق الفرائد ٣: ٢٧٠ ما نصُّه: «قال ابن قاسم: ولم يذكر المصنف له مثالًا، ويمكن أن يمثل له بما أجازه الزجاج، قال: لو قلت: ما ظننت أنَّ زيداً بقائم، لجاز».

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٨٣ والملخص ١: ٥٠٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٨٣.

(٥) هذا هو الرأي الذي نقله عن أبي علي بعد ذكره رأي المصنف.

كلِّه في «التذكرة»، وقد منع في موضع آخر من «التذكرة» أن تكون الباء زائدة.

وجماعةٌ من النحويين لا يُجيزون في هذه المسألة إلا الوجهين الأولين. ومَنْ منع زيادة الباء من هؤلاء لم يجز إلا وجهاً واحداً، وبه كان يأخذ أبو القاسم بن القاسم، وهو أن تكون الباءُ مَحَلاًّ لا غير.

وعلى ما قاله أبو علي هنا من زيادة الباء أبو بكر بن طاهر وابنُ خروف. وقد قال / أبو علي في التذكرة: «لا تكون الباء هنا زائدة لأنها لا تزاد في المرفوع». [٢: ١٠٣/أ]

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يقاس، لا يقال: لا رجلَ بقائمٍ، ولا إنسانَ بِوَرِعٍ؛ لأنه لم يأت به سماع صحيح غير مُتأول.

وقد منع قوم أن تجعل الجملة صفة لـ«خير» المنفي لأنه يختص بالصفة، فلا يبقى على العموم، كقولك: لا حيوانَ حيوانٌ عاقل، ولا رَجُلَ رجلٌ كاتبٌ، لأن المنفي هو الخبر، وحين وصفتَه ونوعته من الأول صرت كأنك قلت: لا حيوانَ عاقلٌ في الحيوان، ولا رَجُلَ كاتبٌ في الرجال، فالحيوانُ العاقلُ بعضُ الحيوان، والرجلُ الكاتبُ بعضُ الرجال، ومُحال نفي النوع عن الكل.

وأجاز هؤلاء: لا خيرَ بعدَه النارُ خيرٌ، لأن الأول خاصّ والثاني عامّ. وهذا لا يصح لأن الصفة تُخصص الموصوف، فلا يصح أن يُنفى عنه عمومُه، لا سيما إذا كان اللفظ المُخَصَّص هو الخبر بعينه، فهذا يبطل لأن من وصفته بصفة فقد أخرجته عن تناوله اسمه بتلك الصفة، فإذا قلت «لا رجلَ كاتبٌ رجلٌ» لم يستقم لأن الرجل الكاتب رجل، فكيف يُنفى عنه أن يكون رجلاً؟ والنفي في الحقيقة إنما هو للخبر، ولا يصح أنْ يُنفى عنه أن يكون بعض الرجال، وقد أَوجبتَ له ذلك إذ جعلتَه مبتدأ معلوماً عند المخاطب كما هو معلوم عندك، وإذا عُلم أنه رجل كاتب فكيف يُجهل أنه رجل، ولا بُدَّ للرجل الكاتب أن يكون رجلاً.

وبعدَ «هَلْ» قولُه[1]:

يقول إذا اقْلَوْلى عليها، وأَقْرَدَتْ[2] ... ألا هل أخو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدائمِ

وبعدَ «ما» المكفوفة بـ«إنْ» قولُه[3]:

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ ... بواهٍ، ولا بِضَعيفٍ قُواهْ

وقولُه **خلافاً لأبي علي والزمخشري**[4] عزاه في «البسيط» إلى أبي بكر وأبي علي في أحد قوليه. والصحيحُ خلاف ما ذهبا إليه للسماع والقياس والإجماع:

أما السماع فكثرة وجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ونَصَّ على ذلك س[5] والفراءُ، ونَصَّ الفراءُ[6] أيضاً على أن أهل نجد كثيراً ما يَجُرُّون الخبر بالباء، فإذا أسقطوا الباءَ رَفعوا. انتهى. حتى إنهم إذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة رفعوا المعطوف على الموضع، كما أنهم في اللغة الحجازية يعطفون على الموضع نصباً، قال الشاعر[7]:

لَعَمْرُكَ ما سَعْدٌ بِخُلَّةِ آثمٍ ... ولا نَأْنَأٍ يومَ الحِفاظِ ولا حَصِرْ

يُروى برفع «نَأْنَأ» على موضع «بِخُلَّة» وبخفضه[8] على اللفظ.

---

(١) تقدم في ٣: ٢٦٢.
(٢) س: وأبردت. ك: وأنزوت.
(٣) هو المتنخل الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص١٢٧٦ والشعر والشعراء ص٦٦٠ والخزانة ٤: ١٤٦ [الشاهد ٢٧٦].
(٤) المفصل ص٨٢ وشرحه ٢: ١١٤.
(٥) الكتاب ٢: ٣١٦.
(٦) معاني القرآن ٢: ٤٢.
(٧) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص١١٢. الخلة: الصداقة والمودة، والخلة أيضاً: الخليل، أراد: ما خلة سعد بخلة رجل آثم. والنأنأ: الضعيف المقصِّر. والحصر: الضيق الصدر عند تجشم شدائد الأمور.
(٨) س: وبنصبه.

وقد اضطرب أبو علي في ذلك، فمرة قال[1] ما حكى عنه المصنفُ.
[٢: ١٠٣/ب] وشُبهتُه في ذلك أنَّ ما بعدَ «ما» مرفوع بالابتداء / والخبر، فكما أنه لا يجوز في الموجَب: زيدٌ بقائمٍ، فكذلك في النفي، وإنما دخلت في الحجازية تشبيهاً بدخولها في خبر ليس. ومرةً قال: يجوز ذلك، وتدخل في كل خبر منفي.

وأما القياس فلأنَّ «إنْ» إذا كَفَّتْ «ما» ومنعتها العمل تدخل في خبر المبتدأ، وكذلك في الخبر بعدَ «هل»، وكلاهما مرفوع، فكذلك تدخل في خبر «ما» التميمية.

وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار، قال: أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب، فتقول: ما زيدٌ بمنطلقٍ.

واختلف في فائدة المجيء بالباء، فقال البصريون[2]: فائدتها أنه يجوز أن لا يَسمع المخاطب «ما»، فيتوهم أنَّ الكلام مُوجَب، فإذا جئتَ بالباء صَحَّ المعنى. وقال الكوفيون[3]: هذا نفي لقول القائل: إنَّ زيداً لمنطلقٌ، والباءُ بمنزلة اللام.

ولو قَدَّمتَ الخبرَ أو معمولَه، نحو: ما بقائمٍ زيدٌ، وما طعامَك بآكلٍ زيدٌ، فذهب قوم[4] إلى أنه لا تجوز زيادة الباء في الخبر.

وذهب الفراءُ[5] إلى جواز ذلك فيهما، وفصَّل قوم، فأجازوا دخول الباء مع تقديم معمول الخبر، ومنعوا ذلك مع تقديم الخبر نفسه.

---

(١) المسائل البغداديات ص٢٨٣ ـ ٢٨٤ والشيرازيات ص٥٦٥.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٣٧ والأصول ١: ٤١٣ والبغداديات ص٢٨٤.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٣٧.
(٤) الأصول ١: ٩٣ ـ ٩٤.
(٥) معاني القرآن ٢: ٤٣ ـ ٤٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٧.

وأجاز الفراءُ: ما هو بذاهبٍ زيد، فإن أَلقيتَ الباءَ نصبتَ، فقلت: ما هو ذاهباً زيدٌ، وهذا خطأ عند البصريين[1] في «ما» إذا جاءت في خبرها الباءُ مع الجمل، ولا يجيزون: ما هو قائماً زيدٌ؛ لأن هاء الإضمار إنما تفسره جملة قائمة بنفسها، والباءُ لا تدخل على جملة، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[2] فلا حُجَّة فيه للفراء، وفيه وجوه[3] من التأويل:

أحدها أن يكون ﴿هُوَ﴾ عائداً على (أحد) من قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعل بـ«مُزَحْزِحِهِ» أو بدل من ﴿هُوَ﴾.

والثاني: أن يكون ﴿هُوَ﴾ عائداً على التعمير المفهوم من قوله ﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، ثم جاء بقوله ﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ تبييناً.

والثالث: أن يكون ﴿هُوَ﴾ كنايةً عن التعمير، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدل منه، وليس ﴿هُوَ﴾ عائداً على المصدر المفهوم من ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾، بل يفسره البدل.

وقولُه **ورُبَّما زيدت في الحال المنفية** مثالُه قولُه[4]:

فَمـا رَجَعْـتَ بـخـائـبـةٍ رِكـابٌ ... حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

وقولُه[5]:

كائِنْ دُعيتُ إلى بَأْساءَ داهمةٍ ... فما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكِلِ

(١) تقدم هذا في ٢:٢٧٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٣) انظرها مفصلة في البحر المحيط ١:٤٨٢ ـ ٤٨٣. وراجع ما سبق في ٢:٢٧٠.

(٤) البيت للقُحيف العقيلي. وهو في شرح التسهيل ١:٣٨٥ وشرح أبيات المغني ٢:٣٩١ [الإنشاد ١٦١] والخزانة ١٠:١٣٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١:٣٨٥ وشرح عمدة الحافظ ص٤١٩ وشرح أبيات المغني ٢:٣٩٣ [الإنشاد ١٦٢]. المزؤود: المذعور. والوكل: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

التقدير عنده: فما رجعتْ خائبةً ركابٌ، وفما انبعثتُ مَزْؤُوداً ولا وَكِلاً.

وما ذهب إليه المصنف في هذين البيتين من زيادة الباء في الحال لا يتعين؛ إذ يحتمل أن تكون الباءُ للحال لا زائدة في الحال، أي: فما

[٢: ١٠٤/أ] رجعتْ بحاجة خائبة، أي: متلبسةً / بحاجة خائبة، وكذلك: فما انبعثتُ بمزؤُودٍ، ويعني بذلك نفسَه، والمتكلم قد يُسند الفعل إلى اسم ظاهر، ويريد بذلك نفسَه، نحو قولك: لقد صحِبك مني رجلٌ صالح، ولَو جئتَهم بي لجئتَ بفارسٍ بطلٍ، أي: لجئتَ متلبساً بفارس بطل، وهو يريد نفسَه.

وقولُه وخبرِ إنَّ أنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ الشاعر(١):

فإن تَنأَ عنها حِقْبةً لا تُلاقِها فإنَّك مما أَحْدَثْتَ بالمُجَرِّبِ

يريد: فإنَّك المُجَرَّبُ مما أَحْدَثْتَ.

ولا يتعين أن يكون «بالمجرّب» خبراً لإنَّ لجواز تعلق «بالمجرِّب» بقوله: «مما أحدثتَ»، وخبرُ إنَّ هو قوله: «مما أَحدثتَ»، ويكون قوله «فإنك» على حذف مضاف، أي: فإنَّ نَأْيَك وعَدَمَ مُلاقاتِك مما أَحْدَثْتَ، أي: بسبب ما أحدثتَ بالمجرِّب.

وقولُه ولكنَّ مثالُه قولُ الشاعر(٢):

ولكنَّ أَجراً لو فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناسِ والأَجْرُ

وقد سُمع دخولُها في خبر «ليتَ»، قال الفرزدق(٣):

يقول إذا اقلولى عليها، وأَقْرَدَتْ ألا ليتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائمِ

(١) تقدم في ٣: ١٧٨.

(٢) البيت في سر الصناعة ص١٤٢ وشرح المفصل ٨: ١٣٩ واللسان (كفى) والعيني ٢: ١٣٤ والخزانة ٩: ٥٢٣ [الشاهد ٧٩٠].

(٣) تقدم في ٣: ٢٦٢و٤: ٣١١. وهذه رواية أخرى للبيت. س: تقول.

أقرد: لَصِق بالأرض. وقال الجوهري[1]: «أَقْرَدَ: سكن وتَماوتَ»، وأَنشد البيت، لكنه أنشد عجزه «ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ». واقلولى: ارتفع.

وأجاز الأخفش[2] زيادتها في الواجب، نحو: زيدٌ بقائم، واحتج بقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[3]، ويدل على زيادتها قولُه تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[4].

وتُؤُول[5] على أن يكون الخبر عاملاً في الجار، أي: واقع بمثلها. أو على أن يكون ﴿بِمِثْلِهَا﴾ متعلقاً بقوله ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ﴾، والخبر محذوف.

ومما جاء فيه دخولُ الباء في الخبر الموجَب قولُ الشاعر[6]:

فلا تَطْمَعْ - أَبيتَ اللَّعنَ - فيها ... فَمَنْعُكَها بِشَيْءٍ يُسْتَطاعُ

ص: وقد يُجَرُّ المعطوفُ على الخبرِ الصالحِ للباء مع سقوطها، ويَنْدُر ذلك بعدَ غيرِ «ليسَ» و«ما». وقد يُفعَل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتَّصل.

ش: مثالُ ذلك ما أنشده س[7]:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

---

(١) الصحاح (قرد).

(٢) معاني القرآن ص٣٤٣ وسر الصناعة ص١٣٨.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٥) التأويلان في سر الصناعة ص١٣٨ - ١٤١.

(٦) تقدم في ٢:٢٣٧.

(٧) البيت للأخوص اليربوعي كما في الكتاب ١:١٦٥، ٣٠٦ والخزانة ٤:١٥٨ - ١٦٥ [الشاهد ٢٧٨] وشرح أبيات المغني ٧:٥٦ - ٥٨ [الإنشاد ٧٢٧]. ونسب في الكتاب ٣:٢٩ للفرزدق، وعنه في ديوانه ص١٢٣، وهو بيت مفرد فيه.

وما أنشده المصنف[1]:

ما الحازمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ إن لم يَكُنْ لِلهوى بالعَقْل غَلَّابا

[٢: ١٠٤/ب] /فقوله: «ولا ناعبٍ» معطوف على «مصلحين» على تَوَهُّم الباء، وكذلك «ولا بطلٍ» معطوف على «مِقْداماً» على تَوَهُّم الباء.

وقولُ المصنف: «الخبرِ الصالحِ للباءِ» يشمُل خبر «ليسَ» وخبر «ما» كما ذكرناه، ويظهر من المصنف جواز ذلك وأنه يَطَّرد، وهي مسألة مُختلَف فيها:

فذهب عامة النحويين إلى أنه لا يجوز ذلك، وما وَرد منه فهو محمول على التوهم، والعطفُ على التَّوَهُّم عندهم لا ينقاس.

وحكى أبو جعفر النحاس عن سيبويه إجازتَه، قال أبو جعفر: أجاز س خفض المعطوف على خبر «ما»، نحو: ما زيدٌ منطلقاً ولا خارجٍ، وأنشد: مشائيم. البيت. قال: لأنه يجوز أن تقع في الأول الباءُ، وهذا عند أصحابه خطأ لأن حروف الخفض لا يستعمل فيها هذا، وقد حكي عن الكسائي أنه أجاز ذلك. انتهى ما قاله أبو جعفر.

قال إبراهيم بن أصبغ الأزدي[2]: «لا أعلمه من قول س إلا في ليسَ[3] دون ما». ووجدتُ بخط أستاذنا أبي جعفر بن الزُّبير ما نصُّه: «إذا عطفتَ على الخبر، وكان حرف العطف غير مُوجَب، والخبر منصوب، نَصبتَ، وحكى س الخفض على التوهم، وجعله الفراءُ[4] قياساً» انتهى.

واحترز المصنف بقوله: «الصالحِ للباء» من خبرٍ لا يصلح للباء،

---

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٤٩ [الإنشاد ٧٢٤]. الحازم: الضابط للأمور. الشهم: الجلد الذكي الفؤاد.

(٢) هو إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف، وقد تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٦ و ٣: ٢٩.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٣٢، ٤٧٠.

نحو: ليس زيدٌ إلا قائماً وذاهبٍ، وليس زيدٌ يقوم ولا خارجٍ، وما زيدٌ يركبُ ولا ذاهبٍ، فإنه لا يجوز الجر في ذاهب ولا خارج لأنَّ قائماً ويقومُ ويركب لا يصلح شيء منها لدخول الباء.

وقولُه **ويندُر ذلك بعد غير «ليس» و«ما»** قال المصنف[1]: «عُومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر[2]:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ... ولا مِنْمَشٍ مِنْهم مِنْمَلِ

جر مِنْمَشاً، كأنه قيل: وما كنتُ بِذي نَيْرَبٍ ولا مِنْمَشٍ، والنَّيْرَبُ: النَّميمة، والمِنْمَش: المُفْسِد ذات البين، والمِنْمَل: الكثير النميمة».

ومما جاء من عطف المجرور على التوهم قولُ الشاعر[3]:

أَجِدَّكَ لن تَرى بِثُعَيْلباتٍ ... ولا بَيْدَاءَ ناجِيةً ذَمُولا

ولا مُتَدارِكٍ والليلُ طِفْلٌ ... بِبعضِ نَواشِغِ الوادي حُمُولا

وقولُ الآخر[4]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّر غَنيمةً ... بِنَهْكةِ ذي قُربى ولا بِحَقَلَّدِ

---

(١) شرح التسهيل ١:٣٨٦.

(٢) البيت في اللسان (نمش)، وشرح أبيات المغني ٧:٥٠ ـ ٥٢ [الإنشاد ٧٢٥]. وقد ضبط فيهما كل من «مُنْمِش» و«مُنْمِل» بضم فسكون فكسر، على زنة مُفْعِل.

(٣) هو المرار بن سعيد الفقعسي. والبيتان في معاني القرآن للفراء ١:١٧١ وأساس البلاغة (طفل)، ومجالس ثعلب ص١٣١ والتكملة للصغاني (نشغ) ومعجم البلدان (ثعيلبات). والثاني: في كتاب الجيم ٢:٢١٩ وتهذيب اللغة ١٣:٣٤٩ و١٦:١٧٢ واللسان (نشغ). ثعيلبات: موضع. والبيداء: اسم لأرض ملساء بين مكة والمدينة. وفي المصادر السابقة «بَيْدان»، وهو ماء لبني جعفر بن كلاب. والناجية: الناقة السريعة. والذمول: الناقة التي تسير سيراً سريعاً ليناً. وقوله الليل طفل أي: في أوله. والنواشغ: مجاري الماء في الأودية. والحمول: الإبل عليها الهوادج.

(٤) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٢٣٤ وشرح أبيات المغني ٧:١٤٦ ـ ١٥١ [الإنشاد ٧٧٤]. النهكة: النقص والإضرار. والحقلد: الضيِّق البخيل السَّيِّئ الخُلُق.

تَوَهَّمَ أنه قال مكان لن تَرى: لستَ بِراءٍ، ومكان لم يُكَثِّر: ليس بمكثِّر غنيمةً، فعطف «ولا متدارك» على توهم: لستَ بِراءٍ، وعطف «ولا بِحَقَلَّد» على: ليس بِمُكَثِّر.

[٢: ١٠٥/أ] / وقولُه **وقد يُفْعَلُ ذلك في العطف** إلى آخر المسألة أنشد المصنف[1]:

وظَلَّ طُهاةُ اللحم من بين مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

وقال[2]: «لأنَّ المنصوب باسم الفاعل يُجَرُّ كثيراً بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصبَ مجرور، وجوازُ جَرِّ المعطوف على منصوبِ اسمِ الفاعل مشروطٌ بالاتصال كاتِّصال مُنْضِجٍ بالمنصوب، فلو كان منفصلاً لم يَجُزِ الجَرُّ، نحو أن يقال: من بين مُنْضِجٍ بالنهار صفيفَ شِواء؛ لأن الانفصال يُزيل تَصَوُّر الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جَرُّ المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله».

وهذا الذي ذكره من جر المعطوف فيما ذكر لا يُجيزه أصحابنا[3]، لا يجيزون: هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو، وهي مسألة ليست من الباب الذي نحن فيه، وإنما ذكرها على سبيل الاستطراد.

وأما البيت فلا شاهد فيه، وإذا جعل معطوفاً على مراعاة جَرِّ «صَفيف» فسد المعنى لأنه يصير التقدير: مِن بينِ مُنْضِجٍ صَفيفٍ أو قَديرٍ، فكأنه قال: مِن بَينِ مُنْضِجٍ أَحَدِ هذين، فيكون قد قسَّم الطُّهاةَ - وهم الطَّبَّاخون - إلى قسمين: أحدهما مُنْضِج صَفيفٍ أو قَديرٍ، والآخر لم يذكره؛ لأن «بينَ» تقتضي وُقوعَها بين شيئين أو أشياء، ولا تدخل على شيء واحد.

---

(١) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص٢٢ وإيضاح الشعر ص٣٨٢ - وفيه تخريجه - وشرح التسهيل ١:٣٨٦.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٨٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١:٥٥٥ وشرح الجزولية للأبذي ص٦٥٢.

وإنما تأوله شُيوخُنا على أن يكون «أو قَديرٍ» معطوفاً على قوله: «مُنْضِجٍ» لا على محلِّ «صَفيف»، ويكون على حذف مضاف، و«أَو» بمعنى الواو، والتقدير: من بين مُنْضِجٍ صفيفَ شِواءٍ أو طابِخٍ قديرٍ، ثم حذف «طابِخ»، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، وتكون إذ ذاك «بينَ» قد وقعت بين شيئين، وهما: مُنْضِجٍ صفيفَ شِواء، وطابخٍ قديرٍ مُعَجَّلٍ، ويكون التقسيم صحيحاً، وقد جاءت «أو» مكان الواو في «بينَ»، قال الشاعر[1]:

قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ ... مِنْ بَينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

ص: وإنْ وَليَ العاطفَ بعدَ خبر «ليسَ» أو «ما» وصفٌ يتلوه سَبَبيٌّ أُعطيَ الوصفُ ما له مفرداً، ورُفع به السببيُّ، أو جُعلا مبتدأً وخبراً. وإنْ تلاه أجنبيٌّ عُطف بعدَ «ليسَ» على اسمها، والوصفُ على خبرها. وإنْ جُرَّ بالباء جاز على الأصحّ جَرُّ الوصفِ المذكور، ويتعين رفعُه بعدَ «ما».

ش: مثال المسألة الأولى: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أخوه[2]. قال[3]: فهذا يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الوصف المعطوف كأنه لم يذكر بعده سببي، وحكمُه إذ ذاك حكم المفرد، ويجوز إذ ذاك فيه ـ على ما قرر المصنف ـ النصبُ والجر على توهم أن يكون الخبر المعطوف عليه مجروراً، وتقدم

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب في الكشاف ٤: ٢٧٢ والبحر ٨: ٤٨٧. ديوانه ص٢٠٧ وفيه تخريجه. ولحميد بن ثور في ديوانه ص١١١ والعيني ٤: ١٤٦. وهو بغير نسبة في السيرة النبوية ١: ٣١١ وشرح الكافية الشافية ص١٢٢٢ وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٨ وشرح التسهيل ٣: ٣٦٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٢٩ وشرح أبيات المغني ٢: ٥١ ـ ٥٤ [الإنشاد ٩٢]. الصريخ: المستغيث. وسافع: آخذ بناصية مهره.

(٢) سقط هذا المثال من ك.

(٣) هذا يوهم أن القائل هو ابن مالك، وهذا الكلام شرح مفصل لقول ابن مالك الموجز في الشرح ١: ٣٨٧.

[٢: ١٠٥/ب] ذكر الخلاف[١]/ فيه، وأن عامة النحويين لا يجيزون الجر في المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه.

والوجه الثاني: أن يكون مبتدأ وخبراً، فترفع الوصف، فتقول: ولا ذاهبٌ أخوه، وتكون قد قَدَّمت خبر المبتدأ عليه، والتقدير: ولا أخوه ذاهبٌ، ويُطابق الخبر المبتدأ.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يعرب الوصف مبتدأ، والسببي فاعل به أغنى عن الخبر لأنه قد اعتمد الوصف على حرف النفي. والاختيارُ[٢] أن لا يطابق الوصفُ مرفوعه، ويجوز أن يطابق، وذلك في لغة: أكلوني البراغيث.

وقوله **وإنْ تلاه أجنبيٌّ** مثاله: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو، فـ«عمرو» معطوف على اسم «ليس» و«ذاهباً» معطوف على الخبر.

وتقدم لنا أنَّ مِن قدماء النحويين مَن لا يجيز فيها[٣] النصبَ لأنَّ «ليس» لا تتقدر بعد «لا»، فيوجبون الرفع[٤].

وقد رَدَّ س عليهم مذهبهم في كتابه[٥] بقول العرب: ليس زيدٌ ولا أخوه قاعِدَين.

ويجوز جعلهما مبتدأ وخبراً، فتقول: ولا ذاهبٌ عمرٌو.

وقوله **وإنْ جُرَّ بالباء جاز على الأصحّ جَرُّ الوصفِ المذكور** مثالُه: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبٍ عمرٌو، قال المصنف[٦]: «الجر بباءٍ مقدرة مدلول

---

(١) تقدم في ص٣١٥ ـ ٣١٧.
(٢) والاختيار... وذاهباً معطوف على الخبر: سقط من ك.
(٣) ك، ف: فيهما.
(٤) الكتاب ١: ٦٠ وشرحه للسيرافي ١: ١٧٠/أ.
(٥) الكتاب ١: ٦٠.
(٦) شرح التسهيل ١: ٣٨٧.

عليها بالمتقدمة، وهو كثير في الكلام، ومنه قول الشاعر[1]:

وليسَ بِمُذْنٍ حَتْفَه ذو تَقَدُّمٍ ... لِحربٍ، ولا مُسْتَنْسِىءِ العُمرِ مُحْجِمُ

ومنه قولُ الآخر[2]:

فليسَ بآتيكَ مَنْهيُّها ... ولا قاصرٍ عنكَ مأمُورُها

ومنه قولُ الآخر[3]:

وليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها ... صِحاحاً، ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّرا»

قال[4]: «وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عاملٍ لدلالة مثلِه عليه، وحذفُ حرفِ الجر من المعطوف لدلالة مثلِه عليه كثيرٌ». ثم ذَكر[5] من ذلك مُثُلاً وردت في كلام العرب.

وقوله **ويتعينُ رفعُه بعدَ «ما»** أي: رفع الوصف إذا تلاه[6] الأجنبي، سواء أَنُصبَ خبر «ما» أو جُرَّ بالباء، فتقول: ما زيدٌ قائماً ولا ذاهبٌ عمرٌو، وما زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبٌ عمرٌو. قال المصنف[7]: «لأن المعطوف عليه مع قُربه من العامل لو قُدِّم فيه الخبر لبطل العمل، فبُطْلانه بالتقديم في المعطوف لِبُعْده من العامل أَحَقُّ وأَولى، ومثالُ ذلك قول الشاعر[8]:

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٢) تقدم في ص٣٠٦.

(٣) هو النابغة الجعدي. والبيت له في الكتاب ١:٦٤ وجمهرة أشعار العرب ص٧٨٥. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص٥٤. نردها: أي الخيل المذكورة في البيت السابق لهذا. والتعقير: مبالغة في العقر، وهو النحر.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٨٧.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٦) الوصف إذا تلاه: سقط من ك.

(٧) شرح التسهيل ١:٣٨٨.

(٨) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٣٨٤ والكتاب ١:٦٣ والخزانة ١:٣٧٥ ـ ٣٧٩ =

لَعَمْرُكَ ما مَغْنٌ بتارِكِ حَقِّه ولا مُنْسِئٌ مَغْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ»

انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من تَعَيُّن الرفع في الأجنبي بعدَ «ما» هو مذهب البصريين، والرفع إجماع من النحويين، فلو نصبت الوصف عطفاً على خبر ما المنصوبِ، فقلت: ما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو، فمنعه الخليلُ وس(١) وأصحابُهما(٢)، وأجازه الكسائيُّ والفراءُ.

[٢: ١٠٦/أ] حجة المانع أنه بغير عائد، فمحال أن يُعطف على ما كان/ للأول ولم يَعُد عليه منه شيء. وحجة المجيز ماحكاه الكوفيون من قول العرب: ما زيدٌ قائماً فمتخلفاً أحدٌ، أي: إذا قام لم يتخلف أَحدٌ.

فإن عطفت على خبر «ما» المجرورِ، فقلت: ما زيدٌ بمنطلق ولا خارجٍ عمرو، بالجر، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. فإن حذفتَ «لا»، فقلت: ما زيدٌ بمنطلقٍ، وخارجِ عمرٌو، بجر «خارج» عطفاً على «بمنطلق»، لم يجز ذلك عند البصريين والفراء، وأجازه هشام كما أجاز الذي قبله لأنَّ إعادة الحرف عنده لا تُغَير شيئاً إذا كان توكيداً. وحجة الفراء في منعه أنه إذا أعاد الحرف زال معنى الجزاء، وليس فيه عائد، فلم يجز.

ولم يتعرض المصنف للعطف بتأخير الوصف، والتقسيم يقتضي أن يقال فيه: لا يخلو أن تعطف على الاسم أو على الخبر أو عليهما: فإنْ عَطفتَ على الاسم رفعتَ، فقلتَ: ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو خارجٌ. وإنْ عَطفتَ على الخبر فقد تعرض المصنف له، وتكلمنا على تقاسيمه. وإنْ

= [الشاهد ٥٩]. س: ولا منسئ عمرو. ومعن هذا كان رجلاً كَلّاًء بالبادية، يبيع بالكالئ أي: بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. ومنسئ: يؤخر المدين بدينه. ومتيسر: يتساهل مع مدينه.

(١) الكتاب ١: ٦١ وشرحه للسيرافي ١: ١٧١/ب ـ ١٧٢/أ.

(٢) المقتضب ٤: ١٩٣ والأصول ٢: ٧١.

عَطفتَ عليهما فإما أن يكون حرف العطف موجباً أو غير موجب: إن كان موجباً رفعتَ، نحو: ما زيدٌ قائماً بل عمرٌو خارجٌ. وإن كان غير موجب فإن كان الخبر مرفوعاً رفعتَ، نحو: ما زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو خارجٌ. وإن كان منصوباً فأجمع النحويون على إجازة الرفع، نحو: ما زيدٌ قائماً ولا عمرٌو خارجٌ. وزعم الجرمي أنهم رَوَوْا أنَّ أكثر العرب يرفع. واختلفوا في النصب: فأجازه س[1] والخليل والكسائي والفراء وهشام، ومنعه النحويون القدماء الذين رَدَّ عليهم س في كتابه، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: ولا ليس، ولا ما، ورَدَّ عليهم س[2] بقولهم: ما عمرٌو ولا خالد منطلقين، ولا تقول: ولا ما خالد.

وإما لم تُعَد «ما» عند البصريين لأن «لا» قامت مقامها، فهما جميعاً للنفي، ولذلك لا يجوز: ما زيدٌ خارجاً وما منطلقاً، اكتفوا بـ«لا» لأنها قد تقع موقع اسم واحد في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، وتأتي وحدها إذا كانت جواباً، و«ما» تحتاج إلى شيئين بعدها.

وقال الفراء: خِلقةُ «ما» الابتداءُ، ولا تكون كالمتصلة بما قبلها. وقال س[3]: «وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءُ شحمةً[4]، وإن شئتَ نصبتَ بيضاء[5]، و«بيضاء» في موضع جر». ولا يجيز المبرد[6] في «بيضاءَ» إلا الرفع لئلا يعطف على عاملين. والتقديرُ عندَ غيره: ولا كلُّ

---

(١) الكتاب ١:٦٠.

(٢) الكتاب ١:٦٠.

(٣) الكتاب ١:٦٥ ـ ٦٦.

(٤) مجمع الأمثال ٢:٢٨١ ـ ٢٨٢. يضرب في موضع التهمة.

(٥) كذا في النسخ كلها والارتشاف ص١٢٠٤. وهو الصواب. وفي الكتاب «شحمة»، وقال السيرافي: «قال سيبويه: وتقول: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، وإن شئت نصبتَ ـ يعني: إن شئت قلت: شحمةً ـ وبيضاء في موضع جر» شرح الكتاب ١:١٧٦/ب. وكذا في النكت ص٢٠٣.

(٦) المقتضب ٤:١٩٥ والكامل ص٣٧٥ ـ ٣٧٦، ١٠٠٢.

بيضاءَ، ثم حذف كُلاًّ[1].

وإن كان خبر «ما» مجروراً فإن عطفتَ على اللفظ أدخلتَ الباءَ، فقلت: ما زيدٌ بقائم ولا عمرٌو بذاهبٍ. وإن عطفت على الموضع نصبت الخبر، فقلتَ: ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرٌو قاعداً إن كانت حجازية، ويجيء فيه [٢: ١٠٦/ب] الخلاف السابق، ورفعتَ إنْ كانت تميميةً، فقلت/ : ما زيد بقائمٍ ولا عمرٌو قاعدٌ.

مسألة: زعم الأخفش أنك تقول: ما نِعْمَ الرجلُ عبدُ اللّه ولا قريبٌ من ذلك، وأجاز غيره نصب «قريب» على الظرف.

مسألة: أجاز الكسائي إضمار «ما»، وأنشد[2]:

فقلتُ لها: واللّه يدري مُسافِرٌ إذا أَضْمَرَتْهُ الأرضُ ما اللّهُ صانعُ

فأضمر «ما». قال الفراء: فسألتُه عن: واللّهِ أخوك قائماً، قال: فرأيته كالمرتاب من إدخال الباء.

وأجاز الكسائي والفراء: مِن قائمٍ، وألا قائمٍ، وأنشد الكسائيُّ قولَ الشاعر[3]:

أَلا رَجُلٍ جَزاه اللّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

والبصريون[4] ينشدونه: ألا رَجُلاً، وفيه عندهم قولان: أحدهما أن

---

(١) الكتاب ١: ٦٦.

(٢) البيت للكميت بن معروف في المؤتلف والمختلف ص٢٥٧ والخزانة ٧: ٥٢٤، وطبقات فحول الشعراء ص١٩٦ باختلاف في الرواية. ولقيس بن الحدادية في الأغاني ١٤: ١٣٦، ١٥٠ [طبعة دار الثقافة] ضمن قصيدة طويلة.

(٣) هو عمرو بن قِعاس (أو قنعاس) المرادي. والبيت في النوادر ص٢٥٦ والكتاب ٢: ٣٠٨ وإصلاح المنطق ص٤٣١ والطرائف الأدبية ص٧٣ والخزانة ٣: ٥١ ـ ٥٥ [الشاهد ١٦٣] وشرح أبيات المغني ٢: ٩٤ ـ ٩٩ [الإنشاد ١٠٢].

(٤) النوادر ص٢٥٦ والكتاب ٢: ٣٠٨ والأصول ١: ٣٩٨ والمسائل المنثورة ص١٠٥ ـ ١٠٦. والقول الأول قول الخليل، والقول الثاني قول يونس.

التقدير: ألا تُرونَني رجلاً. والثاني أن رَجُلاً منصوب على التبرئة، ونُوّن اضطراراً كما نُوِّن ما لا ينصرف.

وزعم الكسائي أنه إذا خفض ما بعد «ألا» وبعد «مِن» فهو على تأويل: أَما مِنْ رَجُلٍ يتصدق، وأَلا مِن رجل، ولا يقولون: أمَا رَجُلٍ، ولا: ما رَجُلٍ. ولا يجوز عند البصريين من هذا شيء.

مسألة: إذا أَخَّرت الاسمَ مُوجَباً بـ«إلا»، وقَدَّمت معمول الخبر على الخبر، نحو: ما طعامَك آكلٌ إلا زيدٌ، لم يجز ذلك عند الكسائي والفراء، وأجازها البصريون.

مسألة: أجاز أكثر النحويين: اليومَ ما زيْدٌ إياه منطلقاً، ومنعها بعضهم.

مسألة: يجوز حذف الخبر بعدَ «ما» المكفوفة بـ«إنْ» داخلاً على المبتدأ النكرة «مِنْ»، قال الشاعر[1]:

حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ   لَناموا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صالِ

التقدير: فما حديثٌ ولا صالٍ مُنتَبِه، وهو على حذف مضاف، أي: فما إنْ مِنْ ذي حديثٍ ولا صالٍ، وقال آخر[2]:

العَاطِفُونَ تَحِيْنَ ما مِنْ عاطِفٍ   . . . .

شُبهِّت في ذلك «ما» بـ«لا».

مسألة: شذ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً لها بـ«لا»، روي من كلامهم: ما بأسَ عليك، كما قالوا: لا بأسَ عليك، وأنشد الأخفش[3]:

---

(١) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص٣٢. وتخريجه في الارتشاف ص١٢٠٥ ـ ١٢٠٦. الفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

(٢) تقدم في ص٢٨٨.

(٣) البيت في ضرائر الشعر ص٣١٠ وشرح أبيات المغني ٥:٢٣٩ [الإنشاد ٥٠٢].

وما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيةً قليلاً على من يَعرِفُ الحَقَّ عابُها

مسألة: لا يجوز حذف اسم «ما»، لو قلت: زيدٌ ما منطلقاً، تريد: ما هو منطلقاً، لم يجز لأن ما مشبهة[1] في العمل بليسَ، فكما لا يجوز حذف اسم «ليس» وأخواتها، فكذلك لا يجوز حذف اسم «ما».

[٢: ١٠٧/أ] مسألة: ما هو طعامَك/ زيدٌ بآكلٍ، هو: ضمير الشأن، فإن كانت «ما» حجازية لم تجز هذه المسألة، وإن كانت تميمية جازت.

مسألة: يجوز دخول همزة الاستفهام على «ما» الحجازية فتعمل، تقول: أَمَا زيدٌ قائماً؟ كما تقول: ألستَ بقائمٍ؟

(١) س: شبيهة. ح: مشبة.

ص: باب أفعال المقاربة

منها للشروع في الفعل: طَفِقَ وطَفَقَ وطَبِقَ وَجَعَلَ وأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وهَبَّ. ولمقاربته: هَلْهَلَ وكادَ وكَرَبَ وَأَوْشَكَ وأَوْلى. ولِرَجائه: عَسَى وحَرى واخْلَوْلَقَ، وقد تَرِدُ عَسى إشفاقاً. ويُلازمهن لفظُ المُضيّ إلا كادَ وأَوْشَكَ.

وعملُها في الأصل عملُ «كانَ»، لكن التُزم كونُ خبرها مضارعاً مجرداً مع «هَلْهَلَ» وما قبلَها، ومقروناً بأَنْ مع «أَوْلى» وما بعدَها، وبالوجهين مع البواقي، والتجريدُ مع كادَ وكَرَبَ أَعرفُ، وأَوشك وعَسَى بالعكس.

ش: أطلق المصنف عليها أفعالاً، وهي على قسمين: قسم مجمع عليه أنه فعل، وهو ما عدا «عسى». وقسم مختلف فيه، وهو «عسى»: فذهب الجمهور إلى أنها فعل. وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف[1]، ونُسب ذلك إلى ابن السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصاً، نقله عنه غُلامُه أبو عمر الزاهدُ.

والدليل على فعليتها اتصالُ ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاقُ علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، وعَسَتْ هندٌ أن تقوم، كما تقول: قام زيدٌ، وقامت هندٌ.

---

(١) نسبه السيرافي في شرح الكتاب ٣:١٥٣/ب إلى سيبويه. ونسبه الرضي في شرح الكافية ٢:٣٠٢ إلى الزجاج.

وسُميت أفعالَ المقاربة لأن فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلها للمقاربة، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقاربة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده.

وذكر المصنف أفعال هذا الباب أربعة عشر فعلاً؛ لأن طَفَقَ بفتح الفاء وطَبِقَ بالباء المكسورة لغتان في طَفِقَ، وعدها المصنف[1] ستة عشر فعلاً.

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البَهاريّ[2] في كتابه المسمى «الإملاء المنتخل»[3] في أفعال هذا الباب قارَبَ وكارَبَ وقَرَّبَ وأحالَ وأقبلَ وأَظَلَّ وأَشْفَى وشارَفَ وقَرُبَ ودَنا وأَثِر وقامَ وقَعَدَ وذَهَبَ وازْدَلَفَ ودَلَفَ وَأَزْلَفَ وَأشرفَ وَتَهَيَّأَ وأَسَفَّ. وزاد غيرهما: طارَ وانْبَرى وأَلَمَّ ونَشِبَ.

وأَنشد المصنفُ شواهدَ على ما ذكر من الأفعال، وهي:

فَعادى بين هادِيتينِ منها وأَوْلى أن يَزيدَ على الثَّلاثِ[4]

[٢: ١٠٧/ب] / طَفِقَ الخَلِيُّ بِقَسْوةٍ يَلْحَى الشَّجِيْ ونصيحةُ اللاحي الخليِّ عَناءُ[5]

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبي، فأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ[6]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٩.

(٢) بغية الوعاة ١: ٤٠٧. وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف ص٢٣٧٣ أنه من أصحابه. وهذا يعني أنه أندلسي. وذكر في «تذكرة النحاة» ص٤٢ أنه سَبْتِيّ.

(٣) س، م: المتنخل. وهو غير معجم في ح. وفي البغية: المنخل. وفي الارتشاف ص٢٣٧٣: إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل. وفي «تذكرة النحاة» ص٤٢: «الإملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل». وفي البغية أن ابن مكتوم قال في هذا الكتاب: «نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ولا نعرفه إلا من جهته».

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٩ ومقاييس اللغة ٦: ١٤١ واللسان (ولي) والخزانة ٩: ٣٤٥ ـ ٣٤٧ [الشاهد ٧٥٢] وشرح الكافية الشافية ص٤٥٣. الهادية: أول الوحش.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٠.

(٦) البيت من أبيات خمسة، قافيتها رائية، وآخره: السُّكِرِ. وهي لعمرو بن أحمر، أو لأبي =

فأَخذتُ أَسألُ، والرسومُ تُجيبُني وفي الاعتبارِ إجابةٌ وُسؤالُ[١]
أَراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنا وظُلْمُ الجارِ إذْلالُ المُجِيرِ[٢]
لما تَبَيَّنَ مَيْنُ الكاشِحينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عما كان مَكْنُونا[٣]

وقال الحطيئة[٤]:

أَنْشَأْتَ تَطْلُبُ ما تَغَيَّـ ـرَ بعد ما نَشِبَ الأَظافِرْ

وقال غيره[٥]:

هَبَبْتُ أَلومُ القلبَ في طاعةِ الهوى فَلَجَّ، كأني كُنتُ باللَّومِ مُغْرِيا
وَطِئنا بِلادَ المُعْتدينَ، فهَلْهَلَتْ نُفوسُهمُ قبلَ الإماتةِ تزهقُ[٦]

وقال ثعلب: يقال: قام يفعل كذا إذا أخذ فيه، وأنشدوا[٧]:

قامتْ تَلُومْ، وبعضُ اللومِ آوِنةً مما يَضُرُّ، ولا يَبْقى له نَقَلُ

وذَكَر المصنف[٨] أنَّ أغرب التي للشروع عَلِقَ وهَبَّ، وأغرب التي

= حية النميري، أو للحكم بن عبدل. انظر الحيوان ٦:٤٨٣ وشرح التسهيل ١:٣٩٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص٧٧ - ٨٢ والخزانة ٩:٣٥٥ - ٣٦٢ [الشاهد ٧٥٥] وشرح أبيات المغني ٧:٢١٣ - ٢١٥ [الإنشاد ٨١١]. الثمل: الذي أخذ منه الشراب قُواه. والسكر: السكران.

(١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٨١١. وهو ليس في شرح التسهيل للمصنف.
(٢) شرح التسهيل ١:٣٩٠ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٠.
(٣) شرح التسهيل ١:٣٩١. وآخره فيه: مكتوماً. المين: الكذب. والكاشحون: المبغضون. وأعرب: أُبين.
(٤) ديوانه ص١٦٩. وقوله: «الحطيئة» سقط من: ك، ح، ف. نشب: علق.
(٥) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٤١٢ وشرح التسهيل ١:٣٩١. غيره: سقط من ك، ح، ف.
(٦) شرح التسهيل ١:٣٩١ وشرح شذور الذهب ص١٩١.
(٧) لم أقف عليه. والنقل: الجدل ومراجعة الكلام في صخب، وما يبقى من الحجر إذا اقتلع.
(٨) شرح التسهيل ١:٣٨٩.

للدنو أَوْلى، وأغرب البواقي التي هي للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء حَرى. وذَكَر أنه يقال: حَرى زيدٌ أن يجيء، بمعنى: عسى زيدٌ أن يجيء. انتهى.

فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح، وإلا فالمحفوظ أن «حَرى» اسم مُنوَّن. قال ثعلب: أنت حَرًى من ذلك، أي: خليق وحقيق. وقال أبو سَهْل محمد بن علي الهروي[1] في كتاب «إسفار الفصيح»: لا يُثَنّى ولا يُجْمَع، ومنه قول الشاعر[2]:

وهُنَّ حَرًى أن لا يُثِبْنَكَ نَقْرةً   وأنتَ حَرًى بالنَّارِ حينَ تُثيبُ

وقيل: إن معنى حَرًى معنى عَسى. وقالوا في قول الأعشى[3]:

إنْ تَقُلْ هُنَّ مِن بَني عبدِ شَمْسٍ   فَحَرًى أنْ يكونَ ذاكَ، وكانا

إنَّ معناه: فحقيق، وقيل: معناه: فعسى. انتهى.

فذكر أنهم قالوا في «حَرًى» الاسم إن معناه: فعسى، يعني أنها للرجاء كما أن معنى «عسى» الرجاءُ، فيكون إذ ذاك لِ«حَرًى» الاسم معنيان: أحدهما أن معناها خليق. والثاني أن معناها الرجاءُ. فهؤلاء قد فسروا «حَرًى» المنوَّن الاسم بـ«عَسى» التي هي فعل، فيحتاج في إثبات كون

(١) [٣٧٢ ـ ٤٣٣هـ] أخذ عن صاحب الغريبين أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي. نزيل مصر، كان نحويًا، وله رياسة المؤذنين بجامع عمرو بن العاص، وله خط صحيح، صنف: شرح الفصيح، ومختصره، وأسماء الأسد، وأسماء السيف. معجم الأدباء ١٨: ٢٦٣ وإنباه الرواة ٣: ١٩٥ وبغية الوعاة ١: ١٩٥.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ص١٠٠ وتهذيبه ص٢٥٧ وتهذيب اللغة ٥: ٢١٣ والصحاح (حرى) وأساس البلاغة ص٨١ واللسان (نقر) و(حرى). ما أثابه نقرة: أي شيئاً، لا يستعمل إلا في النفي. وقوله: «بالنار» ورد فيما عدا «ن»: بالثار. والصواب ما أثبت كما في المصادر المذكورة، ويؤيده تفسير البيت المذكور في تهذيب إصلاح المنطق ص٢٥٨.

(٣) ليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. والبيت من غير نسبة في تهذيب اللغة ٥: ٢١٣.

«حَرَى» فعلاً ماضياً بمعنى «عَسى» إلى نقل يُفصِح عن ذلك، فقد يكون قد تصحف على المصنف، فاعتقد أن «حَرًى» المنوَّن غيرُ مُنَوَّن، وأنها فعل، كما صَحَّف في غيره مما نُبِّه عليه.

/ وذكر المصنف أن «كَرَبَ» لمقاربة الفعل، وهذا هو المشهور فيها. [٢: ١٠٨/أ] وقيل: هي من أفعال الشروع، ولذلك لم تدخل فيها «أن»، بخلاف[١] «كاد» لقربِها من الفعل، قاله في البسيط. وليس كما ذكر في امتناع دخول «أن»، بل سبيلُها سبيلُ «كاد»، وقال الشاعر[٢]:

.... وقد كَرَبَتْ أَعْناقُها أنْ تَقَطَّعا

وعَدَّ المصنف من أفعال هذا الباب اخْلَوْلَقَ.

وفي البسيط: وأما أفعال المقاربة فلها أفعال تامة بمعناها، منها بحسَب الترجي كأترجَّى أن يكون كذا وأتوقعه. ومنها بحسَب تَهَيُّؤ الأمر: اخْلَوْلَقَت الأرضُ أنْ تُنْبِتَ والسماءُ أنْ تَمْطُر، بمعنى اسْتَحَقَّتْ ذلك، ولذلك تدخل اللام، فتقول: اخلولقتْ لأن تَمْطُر، وخَليق أن يكون كذا، ومستحق أن يكون.

وقد جعل بعضهم اخْلَولَقَ وأَخْلَقَ من النواقص. وليست كذلك، أمَّا اخْلَولَقَ فلأنَّ ما بعدَها له الاستحقاق، وما بعدَها مفعول لأجل دخول اللام؛ لأن هذه اللام لا تدخل في الخبر. وقد يقال: إنها لا تفيد بمرفوعها لو قلت اخلولق الشهر[٣].

وقد يجاب بأن ذلك موجود في «اسْتَحَقَّ» مع أنها ليست من الباب،

---

(١) بخلاف... دخول أن: سقط من س.

(٢) صدر البيت: سَقاها ذَوُو الأَحْلام سَجْلاً على الظَّما. وهو لأبي زيد الأسلمي كما في الكامل ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ وعنه في العيني ٢: ١٩٣ ـ ١٩٨. السجل: الدلو إذا كان فيها ماء قَلَّ أو كَثُر.

(٣) م، ن: المهر. وأُثبت في هامش ن: الشهر.

وذلك أن العرب لم تستعملها إلا مع منصوبها، وهي بالنظر إلى معناها تامة به.

وأما أَخْلَقَ فمعناها تَهَيَّأَ الشيءُ لأن يكون واسْتَحَقَّ، وقولهم أَخْلِقْ به أن يكون أي: ما أَشَدَّ تهيئتَه للفعل.

وقولُه **وقد تَرِدُ عَسَى إشْفاقاً** مجيئُها للإشفاق قليل، وقد اجتمع مجيئُها للرجاء والإشفاق في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[1]. ومن الإشفاق قولُه[2]:

عَسِيتُمْ لَدى الهيجاءِ تَلْقَوْنَ دُونَنَا تـظـافُـرَ أَعْـداءٍ وضَـعْـفَ نَـصيـرِ

وقولُ الأَسودِ بنِ يَعْفُر[3]:

عَسِيتم أن تُصابوا ذاتَ يومٍ كما يَسْتَشْرِفُ الخُزَزَ العُقابُ

وقوله **ويُلازمُهن لفظُ المُضيّ** اختُلف في السبب المانع من تصرف عسى:

فقال أبو الفتح: لما أُريد بها المبالغة في القرب[4] أُخرجت عن بابها، وهو التصرف. قال: وكذلك كلُّ فعلٍ يُراد به المبالغة نحو نِعْمَ وبئسَ وفعلِ التعجب.

فإن قلت: قد تصرف ما هو أشدُّ مبالغةً في القرب منها نحو «كاد».

فالجواب: أنَّ في «عسى» ما ليس في غيرها إذ قد تستعمل واجبة، وكذلك وردت في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾[5]، وفي قول ابن مُقْبِل[6]:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) ليس في ديوانه. الخزز: ولد الأرنب.
(٤) ك، ف: للقرب.
(٥) سورة التحريم، الآية: ٥.
(٦) ديوانه ص٢٦١ ومجاز القرآن ١: ١٣٤ والخزانة ٩: ٣١٣ ـ ٣١٦ [الشاهد ٧٤٧]. التنوفة: الفلاة. وجوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

ظَنٌّ بِهِمْ كعَسَى، وَهُمْ بتَنُوفةٍ   يَتنازَعونَ جوائزَ الأَمْثالِ

/ أي[1]: ظَنٌّ بهم كاليقين، فلما استُعملت واجبةً بخلاف غيرها من [٢: ١٠٨/ب] أفعال المقاربة كانت أَشَدَّ مبالغة في القرب من غيرها؛ إذ الواجبُ الوقوع أقربُ مما ليس كذلك.

وقال ابن يَسْعُون[2]: «استغنوا بلزوم الفعل الذي هو خبرها عن أن يبنوا منها مستقبلاً لأنها للتراخي، واستُعمل الماضي فيها دون الحاضر والآتي لخفته ولِما حاولوه من وقوع ما أمَّلوه».

وقال الأستاذ أبو علي: لـمَّا كانت عسى في معنى قَرُبَ وقارَبَ استغنوا عن أن يبنوا منها مستقبلاً بقولهم سيَقرُبُ وسيُقاربُ، كما استغنوا بـ«تَرَكَ» عن وَذَرَ وَوَدَعَ لما كانت بمعناهما.

وقال ابن عصفور: «أَتَتْ على صيغة الماضي لمَّا كان معناها ماضياً؛ ألا ترى أنك لا تقول عسى زيدٌ أن يقوم إلا وقد استقرَّ الرجاءُ في نفسك لقيامه قبل ذلك، ولا تلتفت إلى كون القيام غير واقع، فإنَّ ذلك لا يرجع إلى معنى عَسى بل إلى المترجَّى.

فإن قلت: إذا كان المعنى مستقرًا في نفسك فهو في الحال أيضاً مستقرٌّ، فهلا كانت لها صيغة بالنظر إلى ذلك؟

فالجواب أنها لكثرة الاستعمال اختير لها الماضي لخفتها، وسَوَّغ ذلك إرادتهم بها معنى الاتصال والدوام، وصيغة الماضي يجوز استعمالها فيما يراد به ذلك، ومنه ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[3]، وقولُ الكُميت[4]:

---

(١) سقطت اللوحة ١٠٨/ب ـ ١٠٩/أ من ك.

(٢) المصباح ١: ٢٥/ب.

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٦.

(٤) هو الكميت بن زيد. شعره ١: ٢١٨ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٤ والموشى ص١٠٢. والبيت من غير نسبة في أضداد ابن الأنباري ص١٢٢.

ما ذاقَ بُؤْسَ معيشةٍ ونَعيمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ

ألا ترى أن المراد بـ«ذاقَ» الدوامُ، ولذلك ساغ أن يعملها في «إذا»، وهي لِما يُستقبل» انتهى.

وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعيّ، والوضعيّات لا تُعَلَّل. ولو قيل إنَّ «عسى» لمَّا كانت مشاركة لِـ«لعل»[1] في الرجاء أُلزمت عدمَ التصرف لكان قولاً.

وقولُه **إلا كادَ وأَوْشَكَ** أما «كاد» فجاء منها المضارع، نحو قولِه تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[2]. وأما «أَوْشَكَ» فذهب الأصمعي إلى أنه لا يُستعمل إلا مضارعاً، ولا يقال ماضياً: أَوْشَكَ زيدٌ أن يقوم. وما ذهب إليه باطل لأنَّ الخليل[3] وغيره[4] قد حَكَوْا «أَوْشَكَ».

وقولُه **وعملُها في الأصل عملُ «كانَ»** يعني أنَّ هذه الأفعال هي من باب «كانَ»، تَرفع الاسم، وتَنصب الخبر، ويدلُّ على ذلك مجيءُ الخبر في بعضها اسماً منصوباً في الشعر، وما جاز أن يكون اسماً لِـ«كان» من المبتدآت كان اسماً لها.

وفي البسيط: «أمَّا خبر أفعال المقاربة فقال الكوفيون[5]: هو بدل من الاسم بدل المصدر. وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصةً، فيكون المعنى عندهم: قَرُبَ قيامُ زيد، وكَرَبَ خروجُ عمرو، ثم قدمتَ الاسمَ، وأَخَّرتَ المصدرَ، فقلت: قَرُبَ زيدٌ قيامُه، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، وأن هذا هو الأصل، وهي

---

(١) ك، س، ح، م: للعلل.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٥.

(٣) العين ٥: ٣٩٠.

(٤) انظر اللسان (وشك) والكامل ص٢٥٣.

(٥) اللباب للعكبري ١: ١٩٢.

تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة.

ورُدَّ بأنَّ تقديم الفعل بغير «أنْ» لا يكون إلا باسم الفاعل، ولو قَدَّرناه به لم يكن البدل، وإن لم نقدره بالاسم لزم بدل الفعل بالاسم إلا أن تجعله من باب «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ»[1]، وهو شاذ، ولأنَّ البدل لا يكون لازماً، وهذا لازم، ولأنه إخراجٌ لِعَسى عن معناها رأساً إلى تأويل القرب.

وذهب[2] بعض النحويين إلى أنه مفعول لأنها في معنى: قاربَ زيدٌ الفعلَ، وهي تامة. وحمله على ذلك كون المصادر لا تكون أخباراً، وكون المصدر بمعنى فاعل لا يكون قياساً مع «أنْ».

وقيل: موضعها نصبٌ بإسقاط حرف الجر لأنها تسقط كثيراً مع أنْ، فمعنى عَسى زيدٌ أنْ يقومَ: عسى زيد لِلقيام؛ لأن معناها: اخْلَولَقَ، وكَرَبَ يَفعلُ: تَهَيَّأَ لِلفعل.

وهذه التأويلات تُخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يَسُوغ هذا في جميعها» انتهى.

وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول. وهو فاسد لقولهم: عسى أنْ يقوم إخوتُك، وعسى أنْ يقوم الزيدان، ولا يصح إضمار مفرد في موضع الجمع لأنه نادر قليل لا يقاس عليه باتفاق، وإنما يُحكى ما جاء منه على الندرة، وهذا قياس مستمر كثير لا ينحصر، ولم يسمع الوجه الأجود فيه بوجه. ويقطع ببطلان هذا المذهب قولُه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[3] لأن فاعلَ فعلٍ لا يتصل بفعل آخر. وكذلك لا يكون على إعمال

---

(١) تقدم في ١:٥٤، ٥٦ و٣:١٧٤.

(٢) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٢:١٧٨ إلى المبرد. وفي المقتضب ٣:٦٨ ما يخالفه. وقال ابن خروف: «فأنْ في هذا الوجه في موضع نصب بالحمل على المعنى؛ لأنه في تقدير: قاربَ زيدٌ القيامَ، واللفظُ على تقدير اللام، كأنه: عسى زيدٌ للقيام» شرح الجمل ص٥٨٠ [رسالة].

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

الثاني لوجوب الإضمار في «عسى» وبروزه في التثنية والجمع، إلا على مذهب الكسائي، وهو باطل لِما نُبينه في بابه.

وقولُه **لكن الْتُزِمَ كَونُ خبرِها مُضارعاً مجرداً مع هَلْهَلَ وما قبلَها** إنما كان مضارعاً مجرداً مِن «أنْ» لأنها للأخذ في الفعل، فخبره في المعنى حال، فلذلك جعلوا في موضع خبره فعلَ الحال.

وقولُه **ومقروناً بأنْ مع أَوْلَى وما بعدَها** الذي بعدَها هو عَسى وحَرَى واخْلَولَقَ. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: الذي لمقاربة الفعل في الرجاء نحو عسى ويُوشك خبرُه مُتَراخٍ بدليل أنك تقول: عسى زيدٌ أن يحج العام الآتي، ويُوشك أن يفعل ذلك العامَ القابل، فهذا النوع خبرٌ مستقبل، فلذا جعلوا في موضع خبره الفعلَ المنصوبَ بأنْ لأنها تُخلصه للاستقبال.

[١٠/ب] ويمكن أن يكون السبب/ في ذلك أن المعنى: خليق وجَدير، فكما يقولون: خَليق أنْ يفعلَ، وجدير أن يفعل، قالوا: عَسى زيدٌ أنْ يَفعلَ.

وقولُه **وبالوجهين مع البواقي هُنَّ**: كادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «هذا النوع الذي هو لمقاربة ذات الفعل، نحو: كادَ زيدٌ يَفعلُ، جعلوا فعل الحال في موضع خبره في فصيح الكلام لمقاربته للحال إجراءً له مُجرى ما قارَبَه، ولمَّا قصدوا المناسبة بينَ أفعال المقاربة وأخبارِها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارَها الأسماءَ إلا في ضرورة منبهة على الأصل» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أنَّ كادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ تُستعمل أخبارها مقرونةً بأنْ وغيرَ مقرونة. واستدل المصنف[١] على دخول «أنْ» في خبر «كادَ» بما جاء في حديث عمر «ما كِدتُ أنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتى كادتَ الشمسُ

(١) شرح التسهيل ١:٣٩١.

تَغْرُبُ»[1]، وبقول الشاعر[2]:

أَبَيتُمْ قَبُولَ السِّلم منا، فَكدتمُ لدى الحربِ أنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عن السَّلِّ

واستدل على جواز دخول «أنْ» في خبر «كَرَبَ» بقولِ الشاعر[3]:

قد بُرْتَ، أو كَرَبْتَ أن تَبُورا لمَّا رأيتَ بَيْهَساً مَثْبُورا

وبقولِ الآخر[4]:

سَقاها ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً على الظَّما وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا

وقولُه **والتجريدُ مع كادَ وكَرَبَ أَعْرَفُ** يعني: وتجريد المضارع الواقع خبراً لهما مِن «أنْ» أعرف مِن اقترانه بها. أمّا اقترانه بها معهما فهو عند أصحابنا[5] من باب الضرورة، لا يقع في الكلام، خلافاً للمصنف، وأنشدوا على الضرورة:

قد كادَ مِن طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحا[6]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب قول الرجل ما صلينا ١:١٥٧. وفي كتاب المواقيت ـ باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ١:١٤٧ وليس فيه «أن» في خبر «كدت» في كتاب المواقيت.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١:٣٩١ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ٢:٢٠٨.

(٣) هو العجاج. والرجز في ملحق ديوانه ٢:٢٨٦ وشرح التسهيل ١:٣٩٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٧ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ٢:٢١٠. بُرْت: هلكت ـ وبيهس: اسم رجل. ومثبور: مُهْلَك.

(٤) تقدم في ص٣٣١.

(٥) المقرب ١:٩٨ وضرائر الشعر ص٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٦ ولابن خروف ص٥٨٢ [رسالة] والجزولية ص٢٠٦ وشرحها للورقي ٢:٢٢٧ والتوطئة ص٢٩٩ والملخص ١:٤٤٢. وهو رأي النحويين القدامى. انظر الكتاب ٣:١٦٠ والكامل ص٢٥٢ والحلبيات ص٢٥١.

(٦) نسب إلى رؤبة في الكتاب ٣:١٦٠ والكامل ص٢٥٣ والخزانة ٩:٣٤٧ ـ ٣٥٢ [الشاهد ٧٥٣]. وهو في ملحقات ديوانه ص١٧٢. وانظر تخريجه في الحلبيات ص٢٥١. وانظر أيضاً ما لم يذكر في هذا الهامش من مصادر الهامش السابق. وصف منزلاً بالقدم. مصح: ذهب.

وقول الآخر[1]:

كـادت الـنـفـسُ أنْ تَـفـيـظَ عـلـيـه   إذْ ثَـوى حَـشْـوَ رَيْـطـةٍ وبُـرودِ

قالوا: استعمل «أنْ» في خبر «كادَ» في الضرورة تشبيهاً بعَسى. وأنشدوا في كَرَبَ:

. . . .   وقد كَـرَبَـتْ أعـنـاقُـهـا أنْ تَـقَـطَّـعـا

ولم يذكر س[2] اقتران خبر كَرَب بـ«أنْ». ويقال كَرَبَ بفتح الراء، وهو الأفصح، وكَرِبَ بالكسر. ومما جاء فيه خبر «كَرَبَ» على الفصيح بغير «أنْ» قولُ الشاعر[3]:

ومـا أنـتَ أم مـا رُسـومُ الـديـارِ   وسِـتُّـوكَ قـد كَـرَبـتْ تَـكـمُـلُ

وقولُ ابن أبي ربيعة[4]:

ولا تَحْرِمي نفساً عليكِ مَضِيقةً   وقد كَرَبَتْ مِن شدةِ الوَجْدِ تَطْلُعُ

/ وقولُ الآخر[5]: [٢: ١١٠/أ]

---

(١) نسب البيت إلى أبي زُبيد الطائي في الاقتضاب ٣:٢٤٦ وشرح أبيات المغني ٨:٢٦ [الإنشاد ٨٩٥]. ونسب لمحمد بن مناذر. انظر تحرير ذلك في هامش الخزانة ٩:٣٤٨ وهامش أدب الكاتب ص٤٠٦. وقوله: «تفيظ» رسم في س بالضاد وبالظاء، وكتب فوقه: معاً. وفي ك، ف: تضيق. وفي ح: تضيف. وفي م: تفيض. وفي ن: تغيض، وفي هامشها: تضيق. يقال: فاظت نفسه وفاضت: خرجتْ. وقوله: «ثوى» هكذا ورد في النسخ المخطوطة ما عدا «س»، ففيها «غدا» وفي هامشها «ثوى» وفوقه: خ. غدا: أقام. وحشو الشيء: جوفه وداخله. والريطة: كل ملاءة لم تكن من لفقين. والبرود: ثياب تصبغ باليمن.

(٢) الكتاب ٣:١٥٩.

(٣) هو الكميت بن زيد كما في معجم البلدان (عُرُف) ٤:١٠٥ والخزانة ٢:٢٦٧ ـ ٢٦٩ [الشاهد ٢٠٩]. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١:٣٩١ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٥. وهو في شعره ٢:٣٤٢.

(٤) ديوانه ص١٨٦ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٣.

(٥) هو رجل من طيئ أو الكلحبة اليربوعي. شرح عمدة الحافظ ص٨١٤ وشرح التسهيل ١:٣٩٢ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ٢:١٨٩. الجوى: شدة الوجد.

كَرَبَ القلبُ مِن جَواهُ يَذوبُ حينَ قالَ الوُشاةُ: هندٌ غَضُوبُ

قولُه **ومع**[1] **أوشك وعَسى بالعكس** يعني أنَّ هذين الأعرفُ استعمالُ المضارع معهما بأنْ، قال المصنف: خبر أوشك بأنْ كثير[2]، نحو قوله[3]:

ولو سُئل الناسُ التُّرابَ لأَوشكوا إذا قيل: هاتُوا، أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

وأنشد غيرُه[4]:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنَى بالفتى أنْ تَقَطَّعَا

قال المصنف[5]: وبدونها قليل، ومنه قولُ النبي ﷺ: «يُوشِكُ الرجلُ مُتَّكئاً على أَريكتِه، يُحدَّثُ بحديثٍ مِنْ حديثي، فيقول: بينَنا وبينكَم كِتابُ اللّه»[6]، وأنشد[7]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

---

(١) كذا! ولم يتقدم ذكر «مع» في الفص.

(٢) كذا! وقد قال في الشرح ١: ٣٩٠: «والأمر بعد أوشك سواء» ثم أنشد البيت التالي في ص٣٩٢.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص٣٦٥ وأمالي الزجاجي ص١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٣٩٢ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٧ وتخليص الشواهد ص٣٢٢ والعيني ٢: ١٨٢.

(٤) تقدم في ص٣٥. وفي النسخ كلها «لم يخش». والتصويب من المصادر المذكورة في تخريج البيت في ص٣٥.

(٥) ليس في شرح التسهيل من هذا القول سوى استشهاده بالبيت التالي. وقد ذكر البيت والحديث في شواهد التوضيح والتصحيح ص١٤٤.

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في سننه: المقدمة ـ الباب الثاني ١: ٦ والدارمي في سننه: المقدمة ـ الباب ٤٩ ـ ١: ١٥٣. وأخرجه الترمذي بلفظ آخر في سننه: كتاب العلم ـ الباب العاشر ـ ٥: ٣٦ ـ ٣٧.

(٧) البيت لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣: ١٦٠ ـ ١٦١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٦٧. ولعمران بن حطان في ديوان شعر الخوارج ص١٨٩. ولرجل من الخوارج في الكامل ص٩٩. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٩٢ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٨. الغرة: الغفلة عن الدهر وصروفه.

وأما «عسى» فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ حذفَ «أنْ» من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، قال أبو علي الفارسي[1]: «وربما اضطر الشاعر، فحذف «أنْ» مِن خبر «عَسى» تشبيهاً لها بِكادَ، كما شبه كاد بعَسى، قال الشاعر[2]:

عَسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ   يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ»

وأنشد س[3]:

عسى اللَّهُ يُغْني عن بلاد ابنِ قادرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

وقال آخرِ[4]:

وماذا عَسى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إذا نحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ

وقال أبو علي في التذكرة: «إنَّ دخول أنْ في خبر عَسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: «عسى زيدٌ يقومُ» في الكلام. وظاهر كلام س أن استعمال خبر عسى بغير أنْ جائز في الكلام لأنه قال[5]: «واعلم أنّ مِن العرب من يقول: عسى يفعلُ، تشبيهاً بكادَ يفعلُ». فأَطلق القول، ولم يقيد ذلك بالشعر». قال ابن عصفور: «وينبغي أن لا يُحمل كلامه على عمومه لأنها لم تحفظ بغير أنْ إلا في ضرورة» انتهى.

---

(١) الإيضاح العضدي ص٧٨ ـ ٨٠.

(٢) هو هدبة بن خشرم العذري. الكتاب ٣:١٥٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢:١٤٢ ـ ١٤٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص١١٣ والخزانة ٩:٣٢٧ ـ ٣٤٠ [الشاهد ٧٥٠] وفيها تخريجه.

(٣) نسب البيت لهدبة بن خشرم في الكتاب ٤:١٣٩. ولسماعة النعامي في شرح أبياته لابن السيرافي ٢:١٤١. وفي شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٠: هو لسماعة بن الأشول النعماني من بني أسد. وهو من غير نسبة في الكتاب ٣:١٥٩ والمقتضب ٣:٤٨، ٦٩ والكامل ص٢٥٤. المنهمر: السائل. والجون: الأسود. والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه. والسكوب: الكثير السكب، والسكب: الصبّ.

(٤) تقدم البيت في ٣:١٠.

(٥) الكتاب ٣:١٥٨.

وزعم أبو القاسم الزَّجّاجي أنَّ «قاربَ» مما الأجود فيه أن يُستعمل بأنْ[1].

ورُدَّ[2] عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأنْ، وليست من هذا الباب لأنها ليست[3] داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارَبَ زيدٌ القيامَ.

قال بعض أصحابنا: /«وكذلك اخلولقَ»[4]. يعني أنها مثل «قارَبَ» ليست من هذا الباب. [٢: ١١٠/ب]

وأمّا «دَنا» فذكر س[5] اقتران الفعل بأنْ في قولهم: دنوت أنْ تفعل. وأمّا «أَلَمَّ» فجاء في الحديث «لولا أنه شيء قضاه الله لألَمَّ أنْ يذهب بصرُه»[6]، وفي الحديث أيضاً: «إنَّ مما يُنبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلمّ»[7] يريد: أو يُلِمُّ أنْ يقتل.

(١) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٧. وفي الجمل ص٢٠١ ما نصه: «وأما كاد وكرب وجعل وقارب وما أشبه ذلك فالوجه أن تستعمل بغير أنْ».

(٢) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٧.

(٣) ليست: سقط من س.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٧.

(٥) الكتاب ٣:١٥٧.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ١:٩٠ والنهاية ٤:٢٧٢، وقد أخرجه الطبري في تفسيره ١٠:٣٥ (سورة الزمر) وأبو نعيم في صفة الجنة ٢:١٢٦ (الحديث ٢٨٠) وفيه تخريجه. وانظر كنز العمال ١٤: ٦٤٦ ـ ٦٤٧.

(٧) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ـ الباب ٤٧ ـ ٢:١٢٧ وكتاب الجهاد ـ باب فضل النفقة في سبيل الله ٣:٢١٤ وكتاب الرقاق ـ باب ما يُحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٧:١٧٣، ومسلم في كتاب الزكاة ـ باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا ص٧٢٧ ـ ٧٢٩. وفي س، ك، ف، ح: مما يقتل. الحبط: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

وقد تُعَوَّض السين مِن «أنْ» في خبر «عسى»، قال الشاعر[١]:

عَسى طَيِّئُ مِن طَيِّئٍ بعدَ هذهِ ستُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلى والجَوانِحِ

وفي البسيط: ولم تُوضَع مكانَها - يعني مكان أنْ - سوف، وتقرب منها السين.

وقد تدخل الباء على خبر أَوْشَكَ المقرون بأنْ، قال[٢]:

أَعاذِلَ، تُوشِكينَ بأنْ تَرَيْني صَريعاً، لا أَزُورُ، ولا أُزارُ

ص: ورُبَّما جاء خَبَراهما مفردَينِ منصوبَين، وخبرُ «جَعَلَ» جملةً اسمية، أو فعلية مُصَدَّرةً بإذا أو كُلَّما[٣]، ونَدَرَ إسنادُها[٤] إلى ضميرِ الشأنِ ودخولُ النفيِ عليها. وليس المقرون بأنْ خبراً عند س. ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يُوَسَّطُ، وقد يُحذَف إنْ عُلم. ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً.

ويُسنَد أَوشكَ وعَسى واخلولقَ لِـ«أنْ يفعلَ»، فيغني عن الخبر، ولا يختلف لفظ المُسنَدِ لاختلافِ ما قبلَه، فإن أُسْنِدَ إلى ضميرِه اسماً أو فاعلاً طابَقَ صاحبَه مَعَها كما يُطابِقُ مَعَ غيرِها.

ش: ظاهرُ قوله «خبراهما» أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور، وهو عسى وأَوشكَ، لكنَّ المصنف بَيَّنَ في الشرح[٥] أنه يريد خبر كادَ

(١) هو قَسامة (أو قَسام) بن رواحة السِّنْبِسيّ. الحماسة ١:٤٧٤ وشرحها للمرزوقي ص٩٦٠ وللأعلم ص٤٧٩ والخزانة ٩:٣٤١ - ٣٤٤ [الشاهد ٧٥١] والمبهج ص١٣٣. غُلات: جمع غُلَّة، والغُلَّة: حرارة الجوف. والجوانح: الضلوع، جمع جانحة.

(٢) هو الأخطل. والبيت في شعره ص٢٧٨.

(٣) أو كلما... النفي عليها: ليس في مطبوعة شرح المصنف، وهو في النسخة التي حققها الدكتور محمد علي إبراهيم، وفي التسهيل، وقد ذكر محققه أن هذا القول سقط من بعض النسخ.

(٤) ك، ف، ن: إسنادهما.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٩٣.

وعَسى، وأنشد في كادَ[1]:

فأُبتُ إلى فَهْم، وما كِدتُ آيِباً   وكم مِثْلُها فارَقْتُها، وهي تَصْفِرُ

وفي عَسى[2]:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائما   لا تَلْحَني، إني عَسَيتُ صائما

وهذا تنبيه على الأصل لئلا يُجهل. وقالت العرب: «عَسى الغُويرُ أَبْؤُساً»[3]، فَأَبْؤُس منصوب على أنه خبر «عَسى» عند س[4] والبصريين[5]، وهو على حذف مضاف، أي: ذا أَبْؤُس. وقال ابن كيسان: أَبْؤُساً مصدر، والتقدير: أنْ يبأَسَ. قال مُصعَبُ بن أبي بكر الخُشَني: وهذا حسنٌ. ونظره بقوله ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[6]. وقال الكسائي: أَبْؤُساً خبر «يكون» مضمرة، التقدير: أنْ يكون[7]. وفي هذين التقديرين حذف مضاف، أي: أهل. وقال أبو عُبَيد[8]: «التقدير: أنْ يأتي بأَبْؤُس». وفي هذين القولين حذف «أنْ» وصلتها، وقد منع ذلك س[9] والأكثرون.

---

(١) البيت لتأبط شرًا. الحماسة ١:٧٢ وشرحها للمرزوقي ص٨٣ والاختيارين ص٢٩٦ وشرح التسهيل ١:١٩٣ والخزانة ٨:٣٧٤ ـ ٣٨٢ [الشاهد ٦٣٧]. أبت: رجعت. وفهم: قبيلته. وتصفر: تتأسف على فوتي.

(٢) تقدم في ٣:٩.

(٣) هذا مثل، يضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك. وهو من قول الزَّبّاء. الكتاب ١:٥١، ١٥٩ و٣:١٥٨ والمقتضب ٣:٧٠ وجمهرة الأمثال ٢:٥٠ ومجمع الأمثال ٢:١٧ والحلبيات ص٢٩٠ وإيضاح الشعر ص٥٣٤، ٥٣٧. الغوير: ماء لكلب في ناحية السماوة. والأبؤس: جمع بأس، وهو الشدة.

(٤) الكتاب ١:٥١، ١٥٩ و٣:١٥٨.

(٥) المقتضب ٣:٧٠، ٧٢ والأصول ٢:٢٠٧ والحلبيات ص٢٥٠.

(٦) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٧) ذكر هذا التقدير المبرد في المقتضب ٣:٧٠، وثعلب في مجالسه ص٣٠٧.

(٨) قال في غريب الحديث ٣:٣٢١ ـ ٣٢٢: «ومعناه: كأنه أراد: عسى الغوير أن يحدث أبؤساً، أو أن يأتي بأبؤس، فهذا طريق النصب».

(٩) الكتاب ٢:٣٣٤ ـ ٣٣٥ وشرحه للسيرافي ٣:١١٧/ب.

وقيل[1]: هي في هذا المثل بمعنى «صارَ» لأنه أخبر بالمصدر، ولا يكون في الرجاء.

[٢: ١١١/أ] وقال أبو عُمر الزاهد: «قال أبو العباس ـ يعني أحمد/ بن يحيى ـ: كلامُ العرب كله: عسى زيدٌ قائمٌ، فتجعل زيداً مبتدأ وقائماً خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول: عسى زيدٌ قائماً، ولهذه العلة جاء الخبر[2] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للرجل الذي وَجَدَ مَنْبُوذاً: عسى الغُوير أَبْؤُساً» انتهى.

فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى أنه يجوز: عسى زيدٌ قائمٌ، بالرفع، وأنه كلام العرب، ولا يكون لِعَسى عمل البتة. وهذا شيء لا يعرفه البصريون.

وظاهر كلامه أيضاً أنه يجوز: عسى زيدٌ قائماً، ولذلك أثبتها لغةً للعرب لا ضرورة ولا نادراً[3]. وهذا أيضاً مخالف لرأي البصريين، ولو كان كما زعم أحمد بن يحيى من رفع الاسمين بعد عسى وأنه كلام العرب لكان ذلك ثابتاً في نثرهم ونظمهم، ولا نحفظه جاء من كلامهم.

وقد جاء المصدر بعد «أَوشكَ» مُغنياً عن «أنْ» والفعل، قال الشاعر[4]:

لأَوشكَ صرفُ الدهر تفريقَ بينِنا ... ولا يستقيمُ الدهرُ، والدهرُ أَعْوَجُ

التقدير: لأَوشكَ صرفُ الدهر أنْ يُفرقَ بَيْنَنا.

---

(١) المتبع في شرح اللمع ص٥٥٨.
(٢) الخبر في صحيح البخاري ـ كتاب الشهادات ـ باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه ٣:١٥٨.
(٣) ولا نادراً: سقط من ك.
(٤) هو أبو دهبل الجمحي كما في الشعر والشعراء ص٦١٧ وتخليص الشواهد ص٣١٢ وعنه في الخزانة ٩:٣٢١.

وقولُه **وخبرُ جَعَلَ جملةَ اسمية** مثالُه قولُ الشاعر[1]:

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ ... مِـنَ الأكْـوارِ مَـرْتَـعُـهـا قَـريـبُ

وقولُه **أو فعليةَ مُصَدَّرةَ بإذا** قال المصنف[2]: «كقول ابن عباس[3]: فَجَعَلَ الرجلُ إذا لم يَستطعْ أنْ يَخْرُجَ أَرسلَ رَسُولاً».

وقوله **أَوْ كُلَّما، ونَدَرَ إسنادُها إلى ضميرِ الشأنِ ودخولُ النفيِ عليها** سقط هذا من بعض النسخ، وثبت في بعضها مكان «ونَدَرَ إسنادُها إلى ضميرِ الشأن»: «وندور[4] إسنادها إلى ضمير»، ولم يشرح المصنف شيئاً من هذا الكلام[5].

وقوله **وليسَ المقرونُ بأنْ خبراً عندَ س** قال المصنف[6]: «ليس المقرون بأنْ في هذا الباب عند س خبراً، بل هو منصوب بإسقاط حرف

---

(١) نسب البيت في الحماسة ١:١٨٢ لرجل من بني بحتر بن عتود. وهو من غير نسبة في شرحها للمرزوقي ص٣١٠ وللأعلم ص١٤٥ وتخليص الشواهد ص٣٢٠ والعيني ٢: ١٧٠ والخزانة ٩:٣٥٢ ـ ٣٥٥ [الشاهد ٧٥٤] وشرح أبيات المغني ٤:٣٦١ ـ ٣٦٣ [الإنشاد ٣٨٣]. القلوص: الناقة الشابة. والأكوار: جمع كُور، وهو الرحل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ما شاءت.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير (سورة الشعراء) ٣:١٦.

(٤) ك، ف، ح، ن: وبدون. م: وقدم.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ص١٢٢٨: «ويمكن أن يمثل بما حكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، قال: كلام العرب: عسى زيدٌ قائمٌ». ويمكن أن يمثل دخول النفي عليها بحديث أنس رضي الله عنه: «فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تَفَرَّجَتْ» أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء ٢٤ ـ باب من تَمَطَّرَ في المطر حتى يَتَحادر على لحيته ٢:٢٢.

ومثال مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدرة بـ «كلما» ما جاء في الحديث: «فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر» أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ٩٣ ـ باب ما قيل في أولاد المشركين ٢:١٠٥. وانظر شواهد التوضيح ص٧٩ ونتائج التحصيل ص١٣١٧.

(٦) شرح التسهيل ١:٣٩٤.

الجر أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ، قال س[1]: «وتقول: عَسَيتَ أنْ تفعلَ، فأنْ هنا بمنزلتها في قولك: قارَبْتَ أنْ تفعلَ، أي: قارَبْتَ ذلك، وبمنزلة: دَنَوْتَ أنْ تفعلَ. واخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تَمْطُرَ، أي: لِأنْ تَمْطُرَ، وعَسَيْتَ بمنزلة اخْلَولقتِ السماءُ. ولا يُستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسمُ الذي الفعلُ في موضعه في قولك: بِذي تَسلمُ»[2] هذا نصه» انتهى.

وقال أيضاً[3]: «والوجهُ عندي أن تُجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أُسندت إلى أنْ والفعل وُجِّه بما يُوَجَّهُ وقوعُ حَسِبَ عليهما في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[4]، فكما لم تخرج حَسِبَ بهذا عن أصلها لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾[5]، بل يقال في الموضعين: سَدَّت/ أنْ والفعلُ مَسَدَّ الجزأين. ويُوَجَّهُ نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[6] [٢: ١١١/ب]
بأنَّ المرفوع اسمُ عسى، وأنْ والفعل بَدل، سَدَّ مَسَدَّ جزأَي الإسناد، كما كان يَسُدُّ مَسَدَّهما لو لم يُوجَد المبدل منه، فإنَّ البدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام، ومثله قراءة حمزة: ﴿**وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُم**﴾[7] بالخطاب على جعل أنْ بدلاً من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ وسَدِّها مَسَدَّ المفعولين في البدلية، كما سَدَّت مسدَّهما في قراءة الباقين ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء على جعل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ فاعلاً. ومثله: «حتى رُئينا أنه لا حَقَّ لأحدٍ مِنَّا في فضلٍ»[8] على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم» انتهى.

---

(١) الكتاب ٣: ١٥٧ ـ ١٥٨.
(٢) تقدم في ٣: ٥١.
(٣) شرح التسهيل ١: ٣٩٤.
(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.
(٦) سورة المائدة، الآية: ٥٢.
(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨. السبعة في القراءات ص٢٢٠.
(٨) صحيح مسلم ـ كتاب اللقطة ٤ ـ باب استحباب المؤاساة بفضول المال ص١٣٥٤. وفيه: «حتى رأينا. . .».

ونقول: ما كان غير مقرون بأنْ فلا خلاف فيه أن الفعل فيه داخل على المبتدأ والخبر. وإن كان مقروناً بأنْ فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مفعول، وهو مذهب المبرد[1] وظاهر كلام الزجاج، ونَسبه المصنف إلى س.

والثاني: أنه في موضع الخبر لهذه الأفعال، وموضعُه نصبٌ إذ أصلُه المبتدأُ والخبر، وعملت عمل كان، وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]، وهو مذهب الجمهور[3].

والثالث: ما اختاره المصنف[4] أنه في موضع رفع على البدل من المرفوع قبله بَدلَ اشتمال، وما قبله فاعل، وهذا مذهب الكوفيين[5].

فأما المذهب الأول فاستدل[6] له أبو العباس بأنَّ «أنْ» وما بعدها تتقدر بالمصدر، والمصادرُ لا تكون أخباراً عن الجثث، فثبت أنها في موضع المفعول.

وأُجيبَ عن هذا بأنَّ «أنْ» هنا مع ما بعدها لا تتقدر بالمصدر لأنَّها إنما أُتي بها لتدل على أن في الفعل تراخياً، ونظير ذلك مجيئُهم بأنْ في خبر لعلَّ، ومنه قولُه عليه السلام: «لعلَّ أَحدَكم أنْ يكونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ من بعض»[7]،

---

(١) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢:١٧٨. وفي المقتضب ٣:٦٨ ما يخالفه. وانظر تعقيب الشيخ عضيمة عليه في ص٦٩ منه، فهو قول وجيه.

(٢) شرح الجمل ٢:١٧٨.

(٣) نسب الرضي ذلك في شرح الكافية ٢:٣٠٢ إلى المتأخرين.

(٤) قوله: «ما اختاره المصنف» موضعه في ك، ف بعد قوله التالي «بدل اشتمال»، وأوله فيهما: كما.

(٥) المباحث الكاملية ٢:٢٢٤ وشرح الكافية ٢:٣٠٣.

(٦) الاستدلال والإجابة عنه في شرح الجمل لابن عصفور ١:١٧٨ ـ ١٧٩.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ٢٧ ـ باب من أقام البينة بعد اليمين ٣:١٦٢ ولفظه «لعل بعضكم ألحن». ورواية أبي حيان موافقة لرواية البخاري في كتاب الحيل ـ الباب =

وقولُ الشاعر[1]:

لعلَّهما أن تَبْغِيا لكَ حيلةً ....

ولعلَّ ـ بإجماع ـ من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فكما لا يتقدر الفعل المقرون بأنْ بعدها بالمصدر، فكذلك في عسى وأخواتها.

واستُدل[2] لمذهب الجمهو بأنه في موضع نصب على الخبر بأنهم لمَّا رَدُّوه إلى الأصل نَطَقُوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر، مثلُ قولهم[3]:

لا تَلْحَني، إنِّي عَسَيْتُ صائما

ومِنْ أصحاب هذا المذهب مَنْ زعم أنَّ «أنْ» والفعل في هذا الباب تتقدر بالمصدر، وقال: جاز هنا أن يُخْبَرَ بأنْ والفعل وليس بالاسم لأنَّ المصدر قد يُخْبَرُ به عن الاسم غير المصدر على جهة المجاز، نحو قولهم: زيدٌ عَدْلٌ ورِضاً، ومنه[4]:

.... فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فكما يُخْبَرُ عن الاسم الذي ليس بمصدر بالمصدر، فكذلك يُخبر عنه بما كان في تأويله، ومن/ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ [٢: ١١٢/أ]

= العاشر ٨: ٦٢ وفي كتاب الأحكام ٢٠ ـ باب موعظة الإمام للخصوم ٨: ١١٢، ولرواية مسلم في كتاب الأقضية ٣ ـ باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ص١٣٣٧، وفي ص١٣٣٨: «فلعلَّ بعضهم أن يكون أبلغ من بعض».

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. وعجز البيت: وأن تَرْحُبا سِرْباً بما كنتُ أَحْصَرُ. ديوانه ص٩٩. السرب: النفس. وأحصر: أضيق.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٨ والمباحث الكاملية ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٣) تقدم في ٣: ٩ و٤: ٣٤٣.

(٤) صدر البيت: تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ. وهو للخنساء. ديوانها ص٥٠ [مكتبة الحياة] والكتاب ١: ٣٣٧ والمقتضب ٣: ٢٣٠ و٤: ٣٠٥ والشعر والشعراء ص٣٤٧ وأمالي المرتضى ١: ٢٠١ والخزانة ١: ٤٣١ ـ ٤٣٨ [الشاهد السبعون].

مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[1] أي: افتراءً. قال: ومن ذلك[2]:

لـعـلـك يـومـاً أنْ تُـلِـمَّ مُـلِـمَّـةٌ ....

وقولُ الآخر[3]:

لَعَمْرُكَ ما الفِتْيانُ أنْ تَنْبُتَ اللُّحى ....

وأُبطل مذهبُ الكوفيين بأنه لا يسوغ ذلك لأنه إبدال قبل تمام الكلام، والبدل لا يأتي كذلك؛ ألا ترى أنَّ البدل إذا أُخرج من الكلام كان ما بقي كلاماً تامًّا، نحو: أعجبني عبدُ الله فهمُه، لو قلت «أعجبني عبدُ الله» كان كلاماً مستقلًّا، ولو قلت «عسى زيدٌ» لم يكن كلاماً مستقلًّا.

فإن قلتَ: البدلُ قد يجيء قبلَ تَمام الكلام بدليل قولِه[4]:

لِـسـانُ الـسُّـوءِ تُـهْـديـهـا إلـيـنـا وَحِنْتَ، وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحينا

فأنْ تحينا: بدل من الكاف، وإن كان لا يستقلُّ «وما حَسِبْتُكَ» دون البدل.

فالجواب أنه ليس ببدل اشتمال كما ذهب إليه ابنُ كَيْسان وبعضُ

---

(١) سورة يونس، الآية: ٣٧.

(٢) عجز البيت: عليكَ من اللاتي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا. وهو لمتمم بن نويرة. المفضليات ص٢٧٠ [المفضلية ٦٧] والمقتضب ٣:٧٤ والكامل ص٢٥٤ والخزانة ٥:٣٤٥ ـ ٣٤٨ [الشاهد ٣٩٦]. الملمة: البلية النازلة. والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويستعمل في الذليل، وهو المراد هنا.

(٣) عجز البيت: ولكنما الفتيانُ كلُّ فَتًى نَدِي. وهو في معاني القرآن للفراء ١:١٠٥، ٤٢٧ وأمالي المرتضى ١:٢٠١ وشرح أبيات المغني ٨:٩٦ ـ ٩٨ [الإنشاد ٩٢٧] وقد قال فيه البغدادي: «والبيت ملفق من مصراعين لابن بيض، وهي:

لَعَمْرُكَ ما الفِتْيانُ أن تَنْبُتَ اللُّحى وتَعْظُمَ أبدانُ الرجال من الـهَبْرِ
ولـكـنَّـمـا الـفِـتْـيـانُ كـلُّ فَتًى نَـدِي صَبُورٌ على الآفاتِ في العُسْرِ واليُسْرِ»

وأنشد بعدهما ثلاثة أبيات.

(٤) تقدم في ٣:٢٠٦.

الكوفيين، بل هو في موضع مفعولٍ ثانٍ وإن كان ليس الأول في المعنى؛ لأنه قد يُخْبَرُ بالمصدر، وهذا في تأويله، فكما جاز الإخبار بالمصدر عن الجُثَّة، فكذلك يُخْبَرُ بأنْ والفعل.

وأمَّا قراءة حمزة التي ذكرها المصنف فتتخرج على حذف المفعول الثاني لِـ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ لفهم المعنى، وهو جائز على قِلَّة، وفيها تأويلات ذكرناها في كتابنا في تفسير القرآن، وهو المسمى بالبحر المحيط[١].

وقولُه **ولا يتقدم هنا الخبرُ** لا تقول في طَفِقتُ أَفعلُ: أَفعلُ طَفِقتُ، ولا في عسى زيدٌ أنْ يقومَ: أنْ يقومَ[٢] عسى زيدٌ. قال المصنف[٣]: «والسببُ في ذلك أنَّ أخبار هذه الأفعال خالفتْ أصلَها بلزوم كونِها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتُها الأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تَصَرُّفَ لها؛ إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا كادَ وَأَوشكَ، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهنَّ حالُ ضَعْف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحالُ قُوَّة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لِتَفْضُلَها كان وأخَواتها».

وفي البسيط: «لا[٤] يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة عليها اتفاقاً».

وقولُه **وقد يُوَسَّطُ**[٥] قال المصنف[٦]: «أجيز توسيطها تفضيلاً لها على إنَّ وأخواتها، فيقال: طَفِقَ يُصَلِّيانِ الزيدان، وكاد يطيرون المهزومون».

وقد أطلق المصنف في قوله: «وقد يُوَسَّطُ»، وهو إذا كان خبر عسى وأخواتها مما فيه «أنْ» نحو: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، في جواز توسيطه خلاف:

---

(١) البحر المحيط ٣:١٢٧ ـ ١٢٩.

(٢) أن يقوم: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١:٣٩٥.

(٤) لا: سقط من س، وكتب في هامشها: لعله سقط لا.

(٥) س: وقد توسط.

(٦) شرح التسهيل ١:٣٩٥.

ذهب المبرد[1] وأبو سعيد السيرافي في كتاب «الإقناع» وأبو علي الفارسي[2] إلى جواز توسيطه. وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]، فأجازوا أن تقول: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، على أن يكون «أنْ يقومَ» خبراً لِعَسى، وزيد: اسم عسى.

/ ومنهم مَن منع ذلك، وإلى المنع ذهب الأستاذ أبو علي[4]، وزعم أنه لا يجوز في «عسى أنْ يذهبَ عمرٌو» وأشباهه إلا أن يكون «عمرٌو» فاعلاً بيذهب. والذي يجيز تقديمه يجيز هذا الوجه الأخير، وتسدّ «أنْ» مع صلتها في ذلك مَسَدَّ الاسم والخبر[5]، كما سَدَّت مع صلتها مَسَدَّ مفعولي ظننت في قولك: ظننتُ أنْ يقومَ زيدٌ. ومِن هذا الوجه قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[6]، ولا يجوز أن يكون ﴿أَن يَبْعَثَكَ﴾ في موضع خبر ﴿عَسَىٰ﴾، و﴿رَبُّكَ﴾ اسم ﴿عَسَىٰ﴾ لئلا يفصل بين ﴿أَن يَبْعَثَكَ﴾ وبين ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ بـ﴿رَبُّكَ﴾، وهو أجنبي من ﴿يَبْعَثَكَ﴾ لأنه مرفوع بِعَسى. [٢: ١١٢/ب]

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فعلى مذهب الجواز تقول: عَسى أنْ يقوما أخواك، وعسى أنْ يقوموا إخوتُك، وعسى أنْ يَخرجْنَ الهنداتُ؛ لأنه خبر، والنية به التأخير. وعلى مذهب مَن مَنعَ يتحتم رفع ما بعد «أنْ يفعل» بالفعل، فلا يكون فيه ضمير، فتقول: عسى أنْ يقومَ أَخَواك، وعسى أنْ يقومَ إخوتُك، وعسى أنْ تقومَ الهنداتُ.

وعَلَّل الأستاذ أبو علي منع تقديم الخبر على الاسم بأنَّ «عَسى» فعلٌ

---

(١) كذا! وقد نص في المقتضب ٣: ٧٠ على أن المصدر المؤول فاعل عسى.
(٢) نص في الإيضاح العضدي ص٧٧ ـ ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى.
(٣) المقرب ١: ١٠٠.
(٤) انظر التوطئة ص٢٩٧.
(٥) المباحث الكاملية ٢: ٢٢٣.
(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

غيرُ متصرف، فلا يجوز تقديم خبره على اسمه لذلك. ورُدَّ عليه بليسَ، فإنها غير متصرفة، ويتوسط خبرها.

والحق أنه يُحتاج في جواز[1] توسيط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسمع مثل: عسى أن يقوما الزيدان، ولا يكون مختصاً بلغة: أكلوني البراغيثُ.

وفي البسيط: ظاهرُ كلام س[2] أنها هنا تامَّة لا خبرَ لها، وفاعلها ما بعدَها على تقدير المصدر، ومعناها حينئذ دَنا وقَرُبَ، ولا يجوز صريح المصدر. ويدل على أنه لا يُضْمَرُ[3] فيها أمران:

أحدهما: أنه لا يُثنى ولا يُجمع لكون المصدر هو الفاعل.

والثاني: أنه لا يكون غير فاعل ما بعدها فاعلها من جهة المعنى، وإذا كان إياه لزم أن يكون مستتراً في الفعل، ولا يكون، ولا يقال: فاعلها هو الاسم بعد الفعل، لكنه أُخر لأنا نقول: لو كانَ لقلتَ: عسى أنْ يفعلا الزيدان، وأنْ يفعلوا الزيدون، وأنت لا تقول إلا مفرداً في جميع الأحوال.

وقيل: هي ناقصة، والفاعل مُغْنٍ عن الخبر وسادٌّ مَسَدَّه لما تضمن من الحدث، كما في: أقائمٌ زيدٌ؟

وإذا قلتَ: القومُ عسى أنْ يقوموا، وزيدٌ عسى أنْ يفعلَ، احتمل أن تكون الناقصةَ والتامة، وكون الفعل سَدَّ مَسَدَّ اسمها وخبرها فاسد لا نظيرَ له؛ ألا ترى أنه لا يكون في «كان»، وإنما يكون في المفعولين، ولا يصح أن يتقدم الفاعل في هذا النوع، فلا تقول: أن يقوم عسى، ويجوز حذف «أنْ» من هذه كما تسقط من الخبر، فتقول: عسى يجيءُ.

---

(١) جواز: سقط من س.

(٢) الكتاب ٣:١٥٨.

(٣) س: لا ضمير.

وقولُه/ **وقد يُحذَفُ إن عُلِمَ** أي: يُحذف الخبر، ومنه قولُه تعالى: [٢: ١١٣/أ] ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[١] أي: يَمْسَحُ، حذفه[٢] لدلالة مصدره عليه، ومنه ما جاء في الحديث: «مَنْ تَأَنَّى أَصابَ أو كادَ، ومن عَجِلَ أَخطأَ أو كادَ»[٣]، ومنه قولُ المُرَقِّش[٤]:

وإذا ما سَمِعْتِ مِنْ نحوِ أَرْضٍ بِمُحِبٌ قد ماتَ، أو قيلَ: كادا
فاعْلَمي غيرَ عِلْمِ شَكٍّ بأنّي ذاكِ، وابْكي لِمُقْصَدٍ لن يُقادا

أي: لن يُؤخَذَ له بِقَوَدٍ، وقولُ الآخر[٥]:

ما كان ذَنْبُكَ في جارٍ جعلتَ له عَيْشاً، وقد كانَ ذاقَ الموتَ أو كَرَبا

وقال آخر[٦]:

قد هاجَ سارٍ لِسارٍ ليلَه طَرَباً وقد تَصَرَّمَ، أو قد كادَ، أو ذَهَبا

الساري الأول: البَرْق.

وقولُه **ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً** قال المصنف في الشرح[٧]: «حَقُّ الاسم في هذا الباب أن يكون معرفةً أو مُقارباً لها، كما

---

(١) سورة ص، الآية: ٣٣.
(٢) زيد هنا في س، ن: أولاً.
(٣) كشف الخفاء ١: ٣٥٠ وفيه تخريجه. وهو من حديث عقبة بن عامر، ومن حديث ابن عباس.
(٤) البيتان له في المفضليات ص٤٣٢ [المفضلية ١٢٩] وشرحها للتبريزي ص١٠٧٥ ـ ١٠٧٦ وشرح التسهيل ١: ٣٩٥ وشرح الكافية الشافية ص٤٦٢. المقصد: المقتول.
(٥) هو الحطيئة. والبيت في ديوانه ص١٣٥. فيما عدا م: وقد كاد.
(٦) البيت في مقاييس اللغة ١: ١٢ من غير نسبة، وبعده بيت آخر في ص١٣. والثاني في اللسان (أزز) ليزيد بن الطثرية. وقد خلت القطعة التي من هذا البحر وعلى هذا الروي ـ وعدتها أربعة أبيات ـ من البيت الشاهد، وهي في شعره ص٥١. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٣٩٥. ك: ليلةً.
(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٥.

يحقُّ ذلك لاسم كانَ، وقد يرد نكرةً محضةً كقول الشاعر[1]:

عَسى فَرَجٌ يأتي به اللّهُ، إنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يومٍ في خَليقتِهِ أَمْرُ»

وقولُه **وتُسْنَدُ أَوْشَكَ وعَسى واخْلَولَقَ لِـ«أنْ يفعلَ»، فَتَغْنَى عن الخبر** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾[2]، و﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ﴾[3]، وأَوشكَ أنْ يقومَ، وقال الشاعر، وهو كُثَيِّر[4]:

سَيُوشِكُ أن تُنيخَ إلى كريمٍ ... يَنالُكَ بالنَّدى قبلَ السُّؤالِ

وقال آخر[5]:

إذا أنتَ لم تَغْفِرْ لمولاكَ أنْ تَرى ... به الجَهْلَ أو صارمْتَهُ، وهو عاتبُ

ولم تُولِهِ المعروفَ أَوْشَكَ أنْ ترى ... مَوالِيَ أقوامٍ ومولاكَ غائبُ

واخلولقَ أن تفوز. وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي: «لا يجوز: اخلولق أن تَمْطُرَ السماءُ» انتهى. فَعَلَى قوله لا يُسنَد اخلولقَ إلى أنْ والفعل.

وإذا أُسندت إلى «أنْ يفعلَ» اكتفت به، وكان فاعلَها، ولم تحتج إلى خبر، وإذا أُسندت إلى اسم صريح لم يكن لها بد من خبر. وإنما اكتفت بأنْ والفعل لِطولِها وجَرَيانِ الخبرِ والمُخْبَرِ عنه بالذكر في صلتها، كما سَدَّت أيضاً مَسَدَّ مفعولي ظننت وأخواتها.

---

(١) نسب البيت في حاشية شرح شذور الذهب ص٢٧٠ إلى محمد بن إسماعيل. وهو من غير نسبة في الصاحبي ص٢٣٧ وشرح اللمع لابن برهان ص٤٢٦ والعيني ٢: ٢١٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

(٤) البيت ليس في ديوانه. ولم أقف عليه في مصادري.

(٥) البيتان في أمالي القالي ٢: ١٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٠. وآخر الأول في النسخ المخطوطة: «أو ما رمته في المعاتب»، وذكر محقق شرح العمدة أن آخره في بعض النسخ «في المعاتب»، وفي بعضها «في المعايب»، وهذا يؤدي إلى وجود الإقواء. وأول البيت الثاني فيما عدا «م»: وتم له المعروف»، صوابه في م والأمالي وشرح العمدة. وقد =

وقيل في «عسى أنْ يخرجَ زيدٌ» إنه على الإعمال. ويُفسِدُه: عسى أنْ يقوم إخوتُك، وعسى أنْ يقوم الزيدان؛ لأنه على إعمال الأول يجب الإضمار في أنْ يقوم، وعلى إعمال الثاني/ يجب الإضمار في عسى. [٢: ١١٣/ب] ويَقطعُ بإسناد عسى إلى «أنْ يفعل» اتصالُ المرفوع إذا كان ضميراً بالثاني في نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[1] لأن فاعلَ فعلٍ لا يتصل بفعلٍ آخرَ.

وقولُه **ولا يختلف لفظُ المُسْنَدِ لاختلافِ ما قبلَه** بل تقول: زيدٌ عسى أنْ يذهبَ، والزيدان عسى أنْ يذهبا، والزيدون عسى أنْ يذهبوا، وهندٌ عسى أنْ تذهب، والهندان عسى أنْ تذهبا، والهنداتُ عسى أنْ يذهبنَ. وكذلك أَوْشَكَ واخْلَوْلَقَ؛ لأن الفعل لا يُضمر فيه ضميرُ ما قبلَه؛ لأنه قد رفع «أنْ» والفعل.

وقولُه **فإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرِه اسماً أو فاعلاً طابَقَ صاحبَه مَعَها كما يُطابِقُ مَعَ غيرِها** يقول: فإن أُضْمِرَ في عَسى وأوشكَ واخلولقَ ضميرُ ما قبلَه اسماً على مذهب من يعتقد أنه اسم عسى وأوشكَ واخلولَقَ لكونها دخلت على المبتدأ أو الخبر، أو فاعلاً على مذهب مَن يرى أنَّ «أنْ» والفعلَ في موضع المفعول لا في موضع الخبر، فيكون المرفوع بِعَسى وأوشكَ واخلولَقَ فاعلاً بهن لا اسماً لهن، فإنه يطابق ما قبله، فتقول: زيدٌ عسى أنْ يَخرج، والزيدان عَسَيا أنْ يَخرُجا، والزيدون عَسَوْا أنْ يَخرُجوا، وهندٌ عَسَتْ أنْ تَخرج، والهندان عَسَتا أنْ تَخرُجا، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَخرجن، وكذلك في أوشكَ واخلولقَ. وذكر المصنف[2] أنَّ س[3] أشار إلى ذلك في الثلاثة.

= ضبط في «س» بإسكان الروي في البيتين. قلت: قبلهما في الأمالي بيت آخره: يحاربُ.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٢) شرح التسهيل١: ٣٩٦.

(٣) انظر الكتاب ٣: ١٥٨، ١٦٠.

وقال «كما يُطابِقُ مَعَ غيرِها» يعني إذا قلت: زيدٌ كان يقوم، والزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون، وهندٌ كانت تقوم، والهندان كانتا تقومان، والهنداتُ كُنَّ يَقُمنَ.

وقد وقفتُ مِن قديمٍ على نَقْل، وهو أنَّ تجريد «عَسى» من الضمير إذا تقدم الاسم لغةٌ لقوم من العرب، وأن إسنادها إلى ضمير الاسم لغة لقوم آخرين(١)، ونسيتُ اسمَ القبيلة التي نُسبت إليها اللغة الأولى واسمَ القبيلة التي نُسبت إليها اللغة الثانية، فليس كل العرب ينطق بالوجهين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين.

وقال بعض أصحابنا: إذا دخلت عسى على الضمير فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر، فيكون ضمير رفع، تقول: زيدٌ عسى أن يقوم، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ، وعَسيتَ وعَسَيا وعَسَيتم وعَسَيْنَ، ومن العرب من يستعمل ضمير النصب.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار: «وإن أُسندت إلى مضمر غائب كان «عسى» مفرداً على كل حال، تقول: الزيدان عسى أنْ يقوما، والزيدون عسى أنْ يقوموا، وهند عسى أنْ تقوم، والهندان عسى أنْ تقوما، [٢: ١١٤/أ] والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ، وتكون/ مفردةً على كل حال، ويغني عن تبعية الضمير ما قبله وما بعده أو أحدهما، ولم يتصرف في هذا الضمير كما لم تتصرف في نفسها، فصارت كلَعَلَّ وليتَ، ولا يثنى الضمير ولا يُجمع إلا قليلًا» انتهى.

ص: وإن كان لحاضرٍ أو غائباتٍ جاز كسرُ سين «عَسى». وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند س حملاً على «لعلَّ»، وخبراً مُقَدَّماً عند المبرد، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقْتُصر عليه.

ويتعين عودُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم، وكونُ الفاعل غيرَه قليل.

---

(١) ذكر في منهج السالك ص٧١ أنّ تجريدها لغة أهل الحجاز، وأنّ إسنادها لغة تميم.

وتُنفى كادَ إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمِه وعدم مقاربته. ولا تُزاد، خلافاً للأخفش. واستُعمل مضارعُ كادَ وأَوْشَكَ، ونَدَرَ اسمُ فاعلِ أَوْشَكَ وكادَ[1].

ش: الحاضر يشمل ضمير المتكلم والمخاطب. وكان ينبغي للمصنف أن يقيد الضمير الذي للحاضر بصورة المرفوع ليحترز بذلك من ضمير الحاضر الذي بصورة المنصوب، نحو عَساكَ وعَساني، فإنه لا يجوز في السين إلا الفتح. ومثالُ إسناده للضمير الذي ذكرناه أن تقول: عسيتُ أن أخرج، وعسيتَ أنْ تخرج، وكذلك فروعهما، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به أكثر القُرَّاء، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلا نافع[2].

وقوله **أو غائباتٍ** مثاله عَسَينَ وعَسِينَ بالفتح والكسر، قاله ونقله أبو بكر خَطَّاب المارِدِي[3]، وذكر أبو بكر الأُدْفُويّ[4] وغيرُه أنَّ كسر السين مع المضمر خاصَّة هي لغة أهل الحجاز.

وينبغي أن يقيد المضمر بما ذكرناه؛ ألا ترى أنه إذا كان ضميرَ غائب أو ضميرَ حاضر بصورة المنصوب لا يجوز فيه إلا الفتح. وقد جهل أبو عُبَيدٍ هذه اللغة، وقال: لو كان عَسِيتم بكسر السين لقرئ ﴿**عَسِيَ ربُّكم**﴾[5].

---

(١) وكاد: سقط من شرح المصنف. وزيد بعده في التسهيل: ومضارعُ طَفِقَ.

(٢) السبعة ص١٨٦.

(٣) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر المارِديّ. كان من جِلَّة النحاة ومحققيهم. روى عن أبي عبد الله بن الفَخَّار وهلال بن عريب. وروى عنه ابناه عبد الله وعمر. اختصر الزاهر لابن الأنباري، وصنف كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً. توفي بعد الخمسين والأربعمائة. بغية الوعاة ١: ٥٥٣.

(٤) محمد بن علي بن محمد أبو بكر الأُدفُويّ المصري [٣٠٥ ـ ٣٨٨هـ] أخذ النحو عن أبي جعفر النحاس. انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع ورواية ورش، مع سعة علمه، وتمكنه من علم العربية. صنف الاستغناء في تفسير القرآن. بغية الوعاة ١: ١٨٩ وغاية النهاية ٢: ١٩٨ وفيه الأذفوي، وقد نص على أنه بالذال المعجمة، وأُذْفو مدينة بمصر.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٢٩.

وقال أبو علي الفارسي[(١)]: «الأكثر فتح السين، وهو المشهور. ووجهُ الكسر قول العرب: هو عَسٍ بذلك، مثل حَرٍ وشَجٍ.

فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس عَسيتم أن يقال: عَسِيَ زيدٌ، مثل رَضِيَ. فإن قيل فهو القياس، وإن لم يُقَلْ فسائغ أن تأخذ باللغتين، فتستعمل إحداهما في موضع الأخرى كما فعل ذلك بغيره» انتهى.

والمحفوظ عن العرب أنه لا تكسر السين إلا مع تاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث.

وفي البسيط: «وفيها لغتان: فَعِلَ وَفَعَلَ إذا كان فاعلها ضمير متكلم أو مخاطب، وإذا كان فاعلها ـ وهو اسمُها ـ غيرَه لم يكن إلا فَعَلَ بفتح العين، كذا ذكر أبو عثمان[(٢)]، وقد قيل: إنها لم يُسمع فيها إلا ما ذكر. وسائغ أن تستعمل كل واحدة في موضع الأخرى كما قالوا: وَرَى الزَّنْدُ ووَرِيَتْ بك زِنادي، ولمَّا[(٣)] قالوا في المخاطب فَعَلَ وفَعِلَ نحو: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ على القراءتين لا يبعُد في «عسى زيدٌ» أن يُفعل مثلُه.

[٢: ١١٤/ب] / وحكى ابن الأعرابي[(٤)]: عَسِيَ فهو عَسٍ، وما أَعْساه! وأَعْسِ به!» انتهى.

وقولُه **وقد يتصل بها الضمير** إلى قوله **عند الأخفش** إذا اتصل بِعَسى ضميرٌ فحقه أن يكون بصورة المرفوع، وهذا هو المشهور في كلام العرب والذي نزل به القرآن، ومِن العرب مَن يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقول: عَساني وعَساكَ وعَساه، قال عِمْرانُ بنُ حِطّان[(٥)]:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازِعُني: لعلّي أو عَساني

---

(١) الحجة ٢: ٣٥٠.

(٢) كذا! والذي في الحجة ٢: ٣٥٠ أن أبا عثمان قال ذلك في وَرَى الزَّنْدُ، ووَرِيَتْ بك زنادي.

(٣) ك، ف، ن: وكما.

(٤) الحجة ٢: ٣٥٠، وليس فيه «عَسِيَ»، وهو الصواب.

(٥) ديوان شعر الخوارج ص١٧٦ والكتاب ٢: ٣٧٥ وإيضاح الشعر ص٥٣٢ وفيه تخريجه.

وقال آخر[1]:

يـا أَبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

وقال آخر[2]:

أَصِخْ، فَعساكَ أن يُهدى ازعِواءٌ لِقَـلْـبِـكَ بـالإصـاخـةِ مُـسـتَـفـادُ

وذكر المصنف في الفص ثلاثة المذاهب:

فمذهبُ س[3] إقرار المخُبرَ عنه والخبر على حالهما من الإسناد السابق، إلا أن الخلاف وقع في العمل، فَعُكِسَ العملُ حملاً على لعلّ.

ومذهب المبرد[4] والفارسي[5] عكسُ الإسناد إذ[6] جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً، وذلك لا يجوز إلا في الشعر.

ومذهب أبي الحسن[7] إقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الإسناد، لكنه تُجُوِّز في الضمير، فَجُعِلَ مكانَ الضمير المرفوع ضميرٌ منصوب، وهو في محل رفع، نيابة عن المرفوع، كما ناب في قولهم: «ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا»[8]، وكما ناب «هو» عن ضمير النصب والجر في: مررت بك أنت، وأكرمته هو.

---

(١) هو رؤبة كما في الكتاب ٢: ٣٧٤ ـ ٣٧٥. وهو في ملحقات ديوانه ص١٨١. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص١٩. وهو أيضاً في ص٩٢، ٥٣٢ منه.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٩٧. أصاخ: استمع وأنصت لصوت.

(٣) الكتاب ٢: ٣٧٤ ـ ٣٧٥ وشرحه للسيرافي ٣: ١٥٣/ب.

(٤) المقتضب ٣: ٧١ ـ ٧٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٣/ب.

(٥) انظر إيضاح الشعر ص٥٣٤، ٥٣٧ ـ ٥٣٨. وقد أجاز أبو علي هذا المذهب، لكنه رجح عليه مذهب سيبويه.

(٦) س، ح: إذا.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٣/ب وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٨.

(٨) الأزهية ص١٨١.

قال المصنف[1]: «وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود، كقول[2] الراجز[3]:

يا بنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا   وطالما عَنَّيْتَنا إليكا»

قلتُ: ما زعم من أن ذلك موجود كقول الراجز:

يا بنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا

يريد: عصيتَ، فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، غيرُ صحيح، بل الذي ذكر التصريفيون أبو علي[4] وغيره[5] أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً، وهو من شاذ البدل، فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والذي يدل على أنه من باب البدل تسكينُ آخر الفعل له في قولهم: عَصَيْكَ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم[6] يسكن في عَساكَ ورَماكَ.

قال المصنف[7]: «ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأنتَ، ومررت بكَ أنتَ، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه».

قلتُ: أمَّا النيابة فيما ذكر من قولهم: «ما أنا كأنتَ» فذلك/ لعلة أنَّ الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج إلى النيابة، وفيما ذكر من [٢: ١١٥/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٧.

(٢) س: في قول.

(٣) هو راجز من حمير كما في النوادر ص٣٤٧ والخزانة ٤: ٤٢٨ ـ ٤٣٠ [الشاهد ٣٢١]. وهو في المسائل العسكرية ص١٥٨ وسر الصناعة ص٢٨٠. عنيتنا: أتعبتنا بالمسير.

(٤) المسائل العسكرية ص١٥٩. وأجاز أن يكون الراجز قد أوقع الكاف موقع التاء لإقامة القافية.

(٥) سر الصناعة ص٢٨٠ والممتع ص٤١٤.

(٦) س: لا.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٧.

قولهم: «مررتُ بك أنتَ» فلأنهم لما أرادوا تأكيد المجرور، ولا منفصل له يؤكَّد به، احتاجوا إلى استعمال غيره.

قال المصنف[1]: «ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان المضمر في موضع نصب لزم منه الاستغناءُ بفعل[2] ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه في موضع رفع فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كادَ في قولهم: مَن تَأَنَّى أَصابَ أو كادَ[3]».

قلتُ: أمَّا علة الاقتصار هنا على منصوب فلأنها لمَّا عملت عملَ لَعَلَّ صار حكمُها في الاقتصار حكمَها، فكما يُقتصر على منصوب لعلَّ وأخواتها، ويحذف مرفوعها للعلم به، فكذلك عَسى، قال في الاقتصار عليهما[4]:

يـا أَبـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

قال المصنف[5]: «ولأن قول س يَلزمُ منه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولا نظير لذلك».

قلتُ: عدمُ النظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها. وأيضاً إذا كانوا لا يُعملون الفعل، ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فَلأَنْ يُعملوه عملَه أَحرى وأَولى حملاً على الحرف، وذلك نحو قَلَّما، فإنهم أَجْرَوْها مُجرى «ما»، فإذا قلت «قَلَّما يقوم زيدٌ» فكأنك قلت: ما يقوم زيدٌ، فهذا أيضاً لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب.

وزعم السيرافيُّ[6] أنَّ «عسى» في قولك عَساك وعَساني حرفٌ. قال

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(٢) بفعل... فإن الاستغناء: سقط من ك.
(٣) تقدم تخريجه في ص٣٥٣.
(٤) تقدم في ص٣٥٩.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.
(٦) شرح الكتاب ٣: ١٥٣/ب [هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم].

المصنف[1]: «وفيه ضعف لتضمنه اشتراكَ فعلٍ وحرفٍ في لفظٍ واحد، إلا أنَّ فيه تَخَلُّصاً من الاكتفاء بمنصوب فعلٍ عن مرفوعه في نحو:

. . . . عَلَّكَ أو عساكا

وفي نحو «عساك تفعل» بغير «أنْ»، ولا تَخَلُّصَ للمبرد من ذلك. ويلزم المبردَ أيضاً مخالفةُ النظائر من وجهين آخرين: أحدهما الإخبار باسمِ عينٍ جامدٍ عن اسمِ معنًى».

قلتُ: لا يلزم ذلك إلا إذا اعتقد «أنْ» حرفاً ينسبك منه مع فعله مصدر، أما إن اعتقد أنها زيدت لأجل «عسى» وتراخي الفعل فلا يلزم ذلك.

قال المصنف[2]: «والثاني وقوع خبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك لو قلت في عساك أنْ تفَعل: عسى أنْ تَفعلَ إياك، لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بأن لا يجوز في الحالة الفرعية. فتبين أنَّ قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح».

قلتُ: الصحيحُ مذهبُ س. والذي يقطع ببطلان مذهب أبي الحسن أن قوله: إنَّ «أنْ تفعل» في موضع نصب، وإن الضمير في موضع رفع، أنَّ بعض العرب صرح بعد «عسى» المتصلِ بها ضميرُ النصب بالاسم مرفوعاً مكانَ «أنْ تفعل»، كما صرح به منصوباً بعد ضمير الرفع في قوله[3]:

[٢: ١١٥/ب] / لا تَلْحَني إنِّي عَسَيْتُ صائما

قال[4]:

فقلتُ: عساها نارُ كَأْسٍ، وَعَلَّها   تَشَكَّى، فآتي نَحْوَها، فَأَعودُها

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٣) تقدم في ٣: ٩و٤: ٣٤٣، ٣٤٨.

(٤) هو صخر بن الجَعْد الخُضْري كما في شرح أبيات المغني ٣: ٣٥٠ ـ ٣٥٣ [الإنشاد ٢٥٠]. وفي العيني ٢: ٢٢٧: صخر بن العود الحضرمي. كأس: اسم امرأة.

فهذا قاطع ببطلان مذهب أبي الحسن؛ إذ لو كان في موضع نصب لقال: عساها نارَ كأسٍ، ونَصَب. وفي البسيط: «ولو ظهر الخبر بغير أنْ لافتضح الأخفش» انتهى. وقد ظهر في هذا البيت الذي أنشدناه، فافتضح.

وبقي الترجيح بين مذهب س وأبي العباس[(١)]؛ إذ في كليهما خروج عما استقرَّ في «عَسى»، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، ففي مذهب س الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي. وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقرَّ لها مِن جعلِ المُخْبَرِ عنه خبراً والخبر مُخْبَراً عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب س أرجح لذلك.

وقولُه **وربما اقتُصر عليه** مثالُه[(٢)]:

يـا أَبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

وقوله[(٣)]:

. . . . تُـنـازِعُـنـي: لَـعَـلِّـي أو عَـسـانـي

فإن قلت: المنصوبُ لا بُدَّ له من مرفوع.

فالجواب ما قاله أبو علي، قال[(٤)]: «هو محذوف، ولم يمتنع حذفه ـ وإن كان الفاعل لا يُحذف ـ لأنها أشبهت لعلَّ، فجاز حذفه كما جاز حذف أخبار هذه الحروف من حيث كان الكلام في الأصل مبتدأ وخبراً، فحذف كما حذف من عَلَّكَ، ويكون ذلك المحذوف غائباً، كأنه قال: عساك الهالك، وعساك هو، وما حكي من قولهم: عساك تفعل[(٥)]، وعساني

(١) وأبي العباس. . . ففي مذهب س: سقط من ك.

(٢) تقدم في ص٣٥٩، ٣٦١.

(٣) تقدم في ص٣٥٨.

(٤) إيضاح الشعر ص٥٣٣ ـ ٥٣٨ باختصار.

(٥) س، ح، ن: تقول. وفي بقية النسخ «تفعل» وهو الموافق لما في إيضاح الشعر.

أخرج، فيخرج على إضمار أنْ، نحو[1]:

وما راعَنا إلا يَسيرُ بِشُرْطةٍ ....

أي: إلا أنْ يسيرَ، أو كما قال أحمد بن يحيى: يعجبني يقومُ. وكان هشام والفراء يقولانه، فيضمران أنْ.

ولو أضمر في عساني وعساك مرفوع هو الفاعل، والياء والكاف منصوبان، فعُدِّي إلى الضمير كما تَعدى إلى المظهر في «عَسى الغُويرُ أَبْؤُساً» لكان وجهاً. والفاعل حينئذ إن جرى له ذكر فلا إشكال في إضماره، وإن لم يجر له ذكر فإنما يضمر لدلالة الحال عليه، كما في قولهم: إذا كان غَداً فَأْتِني[2]، وتكون على بابها، ولا تشبه بلَعَلَّ» انتهى، وهو ملخص من البسيط.

وقولُه **ويتعينُ عَوْدُ ضميرٍ مِنَ الخبرِ إلى الاسم** وذلك أنَّ «كان» إذا وقع المضارعُ خبرها جاز أن يَرفع ضميرَ اسمها، وجاز أن يَرفع السببيَّ، فتقول: كان زيدٌ يقومُ، وكان زيدٌ يقومُ أخوه. وأمَّا هُنا فذكَر المصنفُ أنه يتعين عودُ ضميرٍ[3] من الخبر إلى الاسم، وما قاله ليس بجيد لوجوه:

أحدُها: أنه قال: «ويتعين»، وقال بعده: «وكونُ الفاعلِ غيرَه قليلٌ»، فدلَّ على أنه لا يتعين، فإصلاحُه أن يقول: ويكثُر عودُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم.

الثاني: أنه جَعل ذلك حُكماً في جميع هذه الأفعال. والذي ذكره أصحابُنا أنَّ ذلك ـ أعني أنه لا يكون فاعلُ خبرِها إلا ضميرَ اسمها ـ يكون في جميع أخوات عَسى، وأمَّا «عسى» فإنه يجوز أن يكون ضميرَ اسمها،

---

(١) تقدم في ١: ٥٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٤.

(٣) عود ضمير... قال ويتعين: سقط من ك.

ويجوز أن يكون سببيًا منه، وأنشدوا[1]:

/ وماذا عسى الحَجَّاجُ يبلغ جَهْدُه إذا نحنُ جاوَزْنا حَفيرَ زِيادِ [٢: ١١٦/أ]

برفع «جَهْده» ونصبه.

والثالثُ: أنه قال «**وكونُ الفاعل غيرَه قليل**». وهو عند أصحابنا لا يجوز، وتأولوا ما وَرد من ذلك، وكذا قال المصنف في شرحه، قال[2]: «الضمير في غير هذا الباب لا يُشترط كونُه فاعلاً، بخلافه في هذا الباب، فإنَّ الفاعل لا يكون غيرَه إلا على قِلَّة، ولا يكون ما ورد على قِلَّة إلا مؤولاً بأنه هو» انتهى.

وهذا كلامٌ مُتَبَّجٌ[3]؛ لأنه أَثبتَ في الفَصِّ أنَّ كون الفاعل غيرَ الضمير قليلٌ، ثم ذَكر أنه يكون مؤولاً، فإذا كان مؤولاً فلا يثبت للقلة حكمٌ البتةَ.

وقالوا: يجوز: عسى زيدٌ أن يرحمه الله، ولا يجوز: جعل زيدٌ يضربه عمرٌو، ولا: يضربه أبوه. قالوا: ويجوز: جعل زيدٌ يُضربُ فيصبرُ، أي: جَعل زيدٌ يَصبر على الضرب.

ومما جاء فيه الفعل مسنداً لغير الضمير العائد على أسماء هذه الأفعال قولُ الشاعر[4]:

وقفتُ على ربعٍ لِمَيَّةَ ناقَتي فما زِلْتُ أبكي عندَه، وأُخاطِبُهْ
وأُسْقِيه حتى كاد مما أُبِثُّه تُكَلِّمُني أَحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ

(١) تقدم في ٣: ١٠، ٤: ٣٤٠. وزد على ما فيه ضرائر الشعر ص١٥٣.
(٢) شرح التسهيل ١:٣٩٨.
(٣) كلام مثبج: لم يُؤْتَ به على وجهه. وفي ك، ح: كلام شيخ. ف، ن: كلام سمج. وسقطت هذه اللفظة مع غيرها من م.
(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص٨٢١ والنوادر ص٥٤٠ والكتاب ٤:٥٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص٤١ ـ ٤٢. بَثَثْتُه ما في نفسي وأَبْثَثْتُه: أخبرته بما تنطوي عليه وتسره. وأُسْقيه: أدعو له بالسُّقْيا. وقد ضبط في س بفتح الهمزة، ولم يضبط في بقية النسخ.

وقولُ الآخر[1]:

وقد جَعَلتُ إذا ما قُمتُ يُثْقِلُني   ثَوْبي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشارِبِ الثَّمِلِ

وقولُ الآخر[2]:

فَحَلأَّهَا حتى إذا طالَ ظِمْؤُها   وقد كِدْنَ لا يَبْقَى لهنَّ شُحُومُ

وقولُ الآخر[3]:

وجدتُ فؤادي كادَ أنْ يَسْتَخِفَّهُ   رَجيعُ الهوى مِنْ بعضِ ما يَتَذَكَّرُ

المعنى: يُكَلِّمني، وأَثْقُل بثوبي، ولا يَبْقَينَ، وأن يَخِفَّ مِن رَجيع الهوى. وأنشد أحمد بن يحيى[4]:

فقد جَعَلَتْ في حَبَّةِ القلبِ والحَشا   عِهادُ الهوى يُوفي بشوقٍ بَعيدُها

ويروى: يُعيدُها، وهو أجود.

وفي الإفصاح: خبرُ أفعال المقاربة لا يكون إلا لفاعلِ فعلِ المقاربة لا لسببه، لا تقول: طَفِقَ زيدٌ يتحدث أخوه، ولا: أنشأَ عمرٌو يُنْشِدُ ابنُه؛ لأنها إنما جاءت لتدل على أنَّ فاعلها قد تَلَبَّسَ بهذا الفعل، وشَرع فيه لا غيرِه. و«جَعلتُ يُثْقِلُني ثَوْبي» حمل على المعنى، فكأنه قال: أَضْعُفُ عن حمل ثوبي، وأَتثاقل، وأَتعب بلباسه. ويدل على هذا أنه عطف على هذا الفعل ما هو له، فقال: فأنهض. وقد يكون هذا قد صح[5] بسبب

---

(١) تقدم في ص٣٢٨.

(٢) هو الشماخ. ديوانه ص٣٠٠. حلأها: منع الحمار الأتن من ورود الماء. والظِّمْء: ما بين الشُّرْبَيْنِ.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ص٦١٦. رجيع الهوى: ما كان ذهب ثم رجع.

(٤) البيت للحسين بن مُطير الأسدي. الحماسة ٢: ١٠ [الحماسية ٤٦٦] وشرحها للمرزوقي ص١٢٢٩ حيث ذكر رواية أبي حيان، وللأعلم ص٧٦٣. العهاد: جمع العهد، وهو المطر الذي يجيء ولِما تقدمه عهد باق لم يذهب.

(٥) ك: وقد يكون هو الأصح.

«فأنهض» لأنه المقصود، فكأنه قال:/ أَنهض نهضَ الشارب الثَّمِلِ لِضَعْفي [٢: ١١٦/ب]
عن حَمْل ثوبي؛ لأنَّ الفاء تربط ما بعدَها بما قبلَها لِما فيها من معنى السببية. وقد يمكن أن[1] أراد بـ«جَعلتُ» جَعْلَ ثوبي، فحذف المضاف، وأعاده بعدُ.

وقولُه **وتُنفى «كاد» إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً أو بعدمه وعدم[2] مقاربته** إذا أَدخلتَ حرف النفي على كادَ ويكادُ فمذهبُ الزَّجاجيِّ[3] وغيرِه[4] أنه يدلُّ[5] على نفي الفعل ومُقارَبته. فإذا قلت: «ما كادَ زيدٌ يقوم» فمعناه نفي المقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي القيام، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[6]: إن معناه: لم يَرَها، ولم يُقارِب رؤيتَها. وفي قوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾[7]: إنه لا يُسِيغُه، ولا يُقارِبُ إساغَتَه، وهذا معنى قول المصنف: «أو بِعدمِه وعدمِ مُقاربتِه».

وذهب قوم[8] منهم أبو الفتح إلى أنَّ نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بُطْءٍ، وهذا معنى قول المصنف: «وتُنفى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً». واستدل أبو الفتح على ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[9]؛ ألا ترى أنهم قد فعلوا بعد بُطْءٍ.

---

(١) ك، ف، ن: أنه.

(٢) س، ح، ن: أو عدم.

(٣) الجمل ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٢ وللأخفش ص٣٠٤ ـ ٣٠٥ ومجاز القرآن ٢: ٦٧ والمقتضب ٣: ٧٥ والكامل ص٢٥٢ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٤٨ ومعاني القرآن للنحاس ٤: ٥٤٢ والصاحبي ص٢٤٥ ودلائل الإعجاز ص٢٧٤ ـ ٢٧٧ والقرطبي ٢: ١٨٨ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٧٦/أ ـ ١٧٦/ب.

(٥) يدل: انفردت به م.

(٦) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٧) سورة إبراهيم، الآية: ١٧.

(٨) منهم ابن خروف في شرح الجمل ص٥٨٣، والعكبري في المتبع ص٥٦٠.

(٩) سورة البقرة، الآية: ٧١.

وجَمع المصنفُ بين القولين: قول الزجاجي وقول أبي الفتح، وهما مذهبان. قال بعض أصحابنا: والصحيحُ مذهبُ الزَّجَّاجيِّ لأن فيه حَمْلَ «كادَ» على سائر الأفعال في أنَّ نَفْيَها نَفْي.

وقال المصنف[1] أيضاً: «وزعم قوم أنَّ كادَ ويكادُ إذا دخل عليهما نفيٌ فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نفيٌ فالخبرُ منفيٌّ، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة ونفيهما نفي للمقاربة».

ثم قال[2]: «وقد يقول القائل: لم يكد زيدٌ يفعلُ، ويكون مراده أنه فَعل بِعُسْرٍ لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وُضع اللفظ له أولاً، ولإمكان هذا رجع ذو الرمة في قوله[3]:

إذا غَيَّر النَّأْيُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ　　　رَسيسُ الهوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

إلى أن بَدَّل «يَكَدْ» بـ«تَجِد»[4]، وإن كان في «يَكَد» من المبالغة والجزالة ما ليس في تجد» انتهى.

وهذا الذي أجازه أخيراً من أنه «تُنفى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً» هو الذي ذهب إليه أبو الفتح ومن تبعه، ولم يجوز غيره. وقد زعم المصنف أنه خلاف الظاهر الذي وُضع اللفظ له، والعجب للمصنف أنه قد ذكر[5] في قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[6] أنه محمول على وقتين: وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خَلَصَ فلان وما كاد يَخْلُصُ. وكذا تأوله أصحابنا على أن المراد:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٣) ديوانه ص١١٩٢ والخزانة ٩: ٣٠٩ ـ ٣١٣ [الشاهد ٧٤٦] وفيه حكاية ذي الرمة المذكورة عن الموشح. وهي أيضاً في دلائل الإعجاز ص٢٧٤ ـ ٢٧٧. رسيس الهوى: مَسُّه.

(٤) كذا! وكان ينبغي أن يقول: إلى أن بَدَّل «تَجِد» بـ «يَكَدْ».

(٥) شرح التسهيل ١: ٤٠٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٧١.

فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدَّ الإنكار بدليل قولهم: / ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[1]. [٢: ١١٧/أ]

وإذا كان تأويل الآية على أنَّ ذلك في وقتين فكيف يقول المصنف إنها: «تُنفى كادَ إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً»، وإنما عُلم وقوعُ الفعل من قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، ومن قولك: خَلَصَ زَيْدٌ ولم يكد يَخْلُص، وهو الفعل المثبت لا «كاد» المنفية.

وفي البسيط: فيها لغتان كِدْتَ وكُدْتَ تَكادُ، وهي جارية مجرى الأفعال في أنَّ إيجابها يدل على ثبوت القرب ونفيها يدل على نفيه، ولا يتعرض لِذاتِ الفعل بنفي ولا إثبات بحسب لفظها، وثبوتُه[2] أو نفيُه يُعلم من خارج.

وقال بعضهم: إنها مع الإثبات نفي، ومع النفي إثبات. وهذا إن أضافه إلى دلالة اللفظ بوضعه فقد أخطأ[3].

وقيل: هي مع الماضي المنفي منها إثبات، ومع غيره فعلى قياس الأفعال.

وقال بعض المتأخرين: إنها للقرب، وتُشعر بعدم الفعل، فتارة يكون نفيها بحسب مدلولها[4]، ولا تكون إثباتاً، وتارة يكون بحسب ما تُشعر، فيكون نفيه إثباتاً لأن نفي النفي إثبات، فتكون جارية في النفي على طريقين[5]، وعلى نفي المقاربة ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، وعلى نفي النفي[6] ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.
(٢) ك: بحسب لفظه أو ثبوته.
(٣) ك: بوضعه فهذا خطأ.
(٤) زيد هنا في ك، ف ما نصه: وهو القرب. وفي م: وليس القرب.
(٥) ك، ف، ح، م: على طريقتين.
(٦) زيد هنا في ك، ف، ح، م: قوله.

وقولُه **ولا تُزادُ، خِلافاً للأخفش** استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[1]، وبقولِ حسان[2]:

وتَكادُ تَكْسَلُ أنْ تَجيءَ فِراشَها ... في جِسْمِ خَرْعَبةٍ وحُسْنِ قَوامِ

وأُوِّلت الآية على معنى[3]: أَكاد أُخْفيها فلا أقول هي آتية، وقيل: معناه: أَكادُ أُخْفيها عن نفسي[4]. وقرأ أبو الدرداء وابنُ جُبَير: ﴿**أَكادُ أَخْفِيها**﴾[5] بفتح همزة (أخفيها) من خَفَيتُ الشيءَ: أظهرتُه، وقال الشاعر[6]:

خَفاهُنَّ من أنفاقِهِنَّ، كأنما ... خَفاهُنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ

أي: أَظهرهُنَّ.

وأما «وتَكادُ تَكْسَلُ» فإنه وصف المرأة بمقاربة الكسل دون حصوله، ولو كانت زائدة لكان وصفاً مذموماً لأنه كان يدل على مهانة النفس جدًّا؛ إذ يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه.

---

(١) سورة طه، الآية: ١٥. وانظر قول الأخفش في القرطبي ١٢٣:١٢.

(٢) ديوانه ص١٠٧ والمحتسب ٤٨:٢. الخَرْعَبة: الرَّخْصة الليِّنة الحَسَنة الخَلْق. وضبط في س بضم العين.

(٣) س، ح، ن، م: على أن معنى.

(٤) كذا في النسخ كلها. وفي المحرر الوجيز ٤٠:٤ والكشاف ٥٣٢:٢ والقرطبي ١٢٤:١١ والبحر ٢١٩:٦: «من نفسي» وقد فسره ابن عطية فقال: «معنى من نفسي: من تلقائي ومن عندي» وانظر القرطبي. وفي معاني القرآن للفراء ١٧٦:٢ ومختصر ابن خالويه ص٨٧ أنَّ في قراءة أبيّ «أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها». والتأويلان في الكشاف.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٧٦:٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٥:٣ والمحتسب ٤٧:٢ ومختصر في شواذ القرآن ص٨٧ والمحرر الوجيز ٤٠:٤ والكشاف ٥٣٢:٤ والقرطبي ١٢٢:١١ - ١٢٤ والبحر ٢١٨:٦ - ٢١٩. ورويت عن ابن كثير والحسن وعاصم ومجاهد وحميد.

(٦) هو امرؤ القيس. ديوانه ص٥١ ومجاز القرآن ١٧:٢ والمحتسب ٤٨:٢. الضمير في خفاهنّ يعود على الفئران. والأنفاق: الأسراب تحت الأرض. والودق: المطر. والمجلب: الذي تسمع له جلبة لشدة وقعه.

وقولُه **واستُعمل مضارعُ كادَ وَأَوشكَ** ذكر في أول الباب ما نصُّه[1]: «ويلازمهن لفظ المضي إلا كادَ وأَوشكَ». وبَيَّنَ هنا أن الذي استُعمل من تصاريف كادَ وأَوشك هو المضارع، ومضارع أَوشك أكثر من الماضي، ولذلك أنكر الأصمعيُّ الماضيَ، وتقدم ذكر ذلك[2].

وذكر الجوهري[3] مضارع طَفِقَ. قال المصنف[4]: «ولم أَره لغيره». والظاهر أنه قال ذلك رأياً.

وحكى الكسائي[5]: إنَّ البعير يَهْرَمُ حتى يَجعلَ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّه. / [٢: ١١٧/ب]

وفي شعرِ زهيرٍ الأمرُ من أَوْشَكَ، قال يصف قطاةً وصَقْراً[6]:

حتى إذا قَبضتْ أُولى أظافِرِهِ ... منها، وأَوْشِكْ بما لم تَخْشَهُ يَقَعُ

وفي شعرِه أيضاً استعمالُ أَفْعَلِ التفضيل منه، قال[7]:

وما مُخْدِرٌ وَرْدٌ عليه مَهابةٌ ... يَصِيدُ الرِّجالَ، كُلَّ يوم يُنازِلُ

بأَوْشَكَ مِنهُ أنْ يُساوِرَ قِرنَهُ ... إذا شالَ عن خَفْضِ العَوالي الأَسافلُ

وقولُه **ونَدَرَ اسمُ فاعلِ أَوْشَكَ وكادَ** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[8]:

---

(١) التسهيل ص٥٩ وشرحه ١: ٣٨٩. وانظر ص٣٢٧ من هذا الجزء.
(٢) تقدم ذلك في ص٣٣٤.
(٣) الصحاح (طفق).
(٤) شرح التسهيل ١: ٤٠١.
(٥) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٤.
(٦) ديوانه ص٢٤٤. أظافره: أي أظافر الصقر. ومنها: أي من القطاة. ولم تخشه: أي القطاة.
(٧) ديوانه ص٢٩٧. أسد مخدر: مستتر في خِيسه.
(٨) هو أسامة بن الحارث الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص١٢٩٣. وفي تخليص الشواهد ص٣٣٦ ـ ٣٣٩ والعيني ٢: ٢١٢: أبو سهم الهذلي. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٤٠١ وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٣. الخليط: المخالط. وخلاف: بعد. ووحوش: جمع وَحْش أي قَفْر. واليباب: الخراب.

فَمُوشِكَةٌ أَرضُنا أن تَعودَ خِلافَ الخَليطِ وُحُوشاً يَبابا

وقولُ الآخر[1]:

فإنك مُوشِكٌ أن لا تَراها وتَغْدو دُونَ غاضِرة الغَوادي

وقولُ كُثَيِّر[2]:

أَمُوتُ أَسًى يوم الرِّجام وإنما يَقيناً بِرَهْنٍ بالذي أنا كائدُ

قال المصنف[3]: «أراد: بالموتِ الذي كدتُ آتيه، فأقامَ اسمَ الفاعل مُقامَ الفعل».

وفي البسيط: قال بعضهم إنَّ لِكادَ مصدراً، يقال: كادَ كَوداً ومَكاداً. وحكى قُطْرُبٌ: كادَ كَيداً وكَيْدُودةً. وفيه نظر لأنَّ كادَ من ذوات الواو، وقد حكى س[4]: كُدتَ، ولا يكون هذا إلا من الواو.

تمّ بحمد الله وتوفيقه

الجزء الرابع من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الخامس، وأوله:

«باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»

---

(١) هو كثير عزة. ديوانه ص٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٦٠ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٣ وتخليص الشواهد ص٣٣٦ والعيني ٢:٢٠٥. غاضرة: جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان. فيما عدا س: وتعدو. وفي ك، ف، ن، والديوان: العوادي.

(٢) ديوانه ص٣٢٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٥٩ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٤ وتخليص الشواهد ص٣٣٦، ٣٤٠ والعيني ٢:١٩٨. الرجام: موضع.

(٣) لم أقف على هذا القول فيما بين يدي من كتب ابن مالك.

(٤) الكتاب ٣:١١، ١٢ و٤:٣٤٣.

فهرس الموضوعات